المركز الديمقراطي العربي

الهجرة غير الشرعية والتربية
"تفكيك العلل وتحليل الأسباب"

تأليف :د. صبري عبدالقادر المدهون
تقديم :أ.د. عصام الدين علي هلال

2023

Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

الهجرة غير الشرعية والتربية "تفكيك العلل وتحليل الأسباب"

المؤلف في سطور

صبري عبدالقادر محمد المدهون

- مصريّ الجنسية، من مواليد محافظة كفر الشيخ، جمهورية مصر العربيّة، أبريل 1977م.
- حصل على ليسانس الآداب والتربية تخصص اللغة الفرنسية من جامعة طنطا، فرع كفر الشيخ، عام 2001م.
- حصل على دبلوم الدراسات العُليا في السياسات الإدارية من جامعة الإسكندرية، عام 2013م.
- حصل على دبلوم الدراسات العُليا (الدبلوم المهني) في التخطيط التربويّ واقتصاديّات التعليم من جامعة كفر الشيخ، عام 2014م / 2015م.
- حصل على دبلوم الدراسات العُليا (الدبلوم الخاص) في أصول التربية من جامعة كفر الشيخ، عام 2015م / 2016م.
- حصل على درجة الماجستير في أصول التربية من جامعة كفر الشيخ، عام 2018م، عن رسالة بعنوان: التربية ومواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة.
- حاصل على شهادة الدكتوراه فلسفة التربية التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم

VR.3383-6845B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany, Berlin
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

الهنـــــــــاشـــــــر :

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

البريد الإلكتروني book@democraticac.d

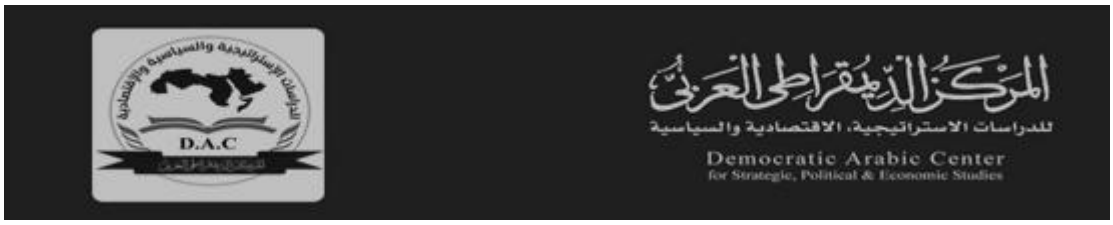

كتاب : الهجرة غير الشرعيّة والتربية "تفكيك العِلل وتحليل الأسباب"

تأليف: د. صبري عبدالقادر المدهون

تقديم : أ.د. عصام الدين علي هلال

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د.أحمد بوهكو المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

رئيسة اللجنة العلمية :الدكتورة ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي

رقم تسجيل الكتاب:VR.3383-6845B

الطبعة الأولى2023 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية / المانيا– برلين

الهجرة غير الشرعيّة والتربية
"تفكيك العِلل وتحليل الأسباب"

إعداد
د. صبري عبدالقادر المدهون
دكتوراة أصول التربية
كلية التربية - جامعة كفر الشيخ

تقديم
أ.د. عصام الدين علي هلال
أستاذ أصول التربية
كلية التربية – جامعة كفر الشيخ

1445 هـ - 2023 م

إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية / المانيا – برلين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾

صَدَق اللّه الْعَظِيْم

(سورة النساء، آية 97)

الإهداء

إلى روح والديَّ الكريمينِ رحمهُمَا اللّٰهُ، علَّماني أن قيمة الإنسان في التزامِهِ بمبادئِهِ وخُلُقِهِ، وإفَادَتِه لمن حولَهُ، علَّماني كيف يكونُ الحُب عملًا لا كلمة، أسألُ اللّٰه عز وجل أن يرحمهما كما ربياني صغيرًا.. وإلى إخوتي وأخواتي..

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى زوجتي، وفاءً لعُمُرِ مضى كانت أنبلَ ما فيه، وعمرُ يجيئ هي دُرةُ أيامِه..

وإلى شمعات حياتي؛

ملك ومودة ورغد، لعل الغد يكون أكثر إشراقًا..

لهما مني خالص الحب..

وبعد شُكر اللّٰه، أتقدم بجزيل الشُكر والعرفان إلى أساتذتي:

أ.د. عصام الدين علي هلال ..... أ.د. محمد إبراهيم المنوفي

أ.د. سمير عبدالحميد القُطب ..... أ.د. ياسر مصطفى الجندي

أ.د. محمد عبدالسلام العجمي

أ.د. أميرة عبدالسلام زايد ..... أ.د. رجاء فؤاد غازي

أ.م.د. فاطمة رمضان النجار

مقدمة

ضمَّنا عمل أكاديميّ، ماجستير ودكتوراة، في أروقة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، وتواصلنا علميًّا بشكلٍ دائم حتى تشاركنا فِكرًا وعملًا، تزاورنا بعد أن حصل على الدكتوراة، فأصبحنا بمثابة عائلة واحدة. ووصلنا من خلال الحوار الدائم إلى وحدة في الفكر، وعلاقته بي ليست متفرِّدة، ولكنه يُعَدُّ صديقًا عزيزًا محبوبًا لكل من احتك به في كليتنا، يمد يد العون لزملائه بحُكم سبقه العلميّ المشهود.

لأننا نتمتع بوحدةٍ في الفكر، ونعيش في عالمٍ بدأ تشكيله ـ بالعودة إلى تاريخ البشرية القديم ـ إلى عصر ظهرت فيه المِلكيَّة الفرديَّة التي قسمت العالم إلى مالكين لا يعملون، وعاملين يعملون ولا يملكون، فأصبح الوجود الإنسانيّ وجودًا طبقيًّا، بدأ بسيطًا في بداياته ثم تحوَّل إلى عالمٍ يأخذ اليوم شكلًا من الصراع يكاد يُهدِّد العالم بالفناء في المواجهة الضخمة بين روسيا وحلف الأطلنطيّ على الأراضي الأوكرانية.

ونتيجة لذلك.. انقسم العالم إلى فريقين؛ أحدهما مُستَغِل والثاني مُستَغَل، في منطقتنا حوض البحر الأبيض المتوسط، المستغِلون هم الأوروبيون شمال البحر المتوسط، والمستغَلون هم سكان جنوب البحر المتوسط، والتاريخ يكشف عن أساليب وحشية فرضت هيمنتهم على سكان الجنوب، وظل سكان الجنوب في تخلُّفهم طيلة قرون من الزمان؛ بسبب هيمنة أهل الشمال عليهم. فقد نهبوا خيرات هذه البلاد؛ نهبوا البشر، جسمانًا وعقولًا، والثروات، والوقت، حتى وصل الحال إلى شمال غني وجنوب فقير، والاتصال الدائم بينهم يُظهِر غنى الشمال ببذخه لهؤلاء الفقراء في الجنوب. ومنذ فترة ليست وجيزة تطلَّع الفقراء إلى الدول الغنية بحثًا عن فرص

عمل بدول الشمال.. ليست مُجرَّد فرص عمل، ولكنها تطلُّع إلى حياة متكاملة يحاولون فيها استرداد حقوقهم بوعي أم غير وعي.

في البداية.. رحَّب أهل الشمال بأهل الجنوب لأنهم يُشبِعون حاجتهم للقوى العاملة زهيدة الأجر، التي تبحث عن القليل الذي يُشبِع حاجاتها، هذا بغض النظر عن الجوانب الأخرى التي يحتاجها البشر في محاولة للحياة حياة مُرضِيَّة. عندئذ يسافر هؤلاء الفقراء إلى بلاد الأغنياء لعلهم يحصلون على ما يلغي تخلُّفهم، ولكن في الوقت الحاضر الذي لم يعُد الأغنياء فيه في حاجة إلى الفقراء بدأت الأبواب توصد أمامهم، واجتمع الناهبون ووضعوا القوانين التي تضمن لهم تنفيذ ما يريدون. فيتسلل الفقراء بحثًا عن فرص الحياة، وينتقون أساليب متعددة يبتكرها لهم تجَّار البشر حتى يدخلوا بلاد الأغنياء. ومن الغريب إصرار هؤلاء الفقراء على الوصول إلى بلاد الأغنياء حتى لو خسروا حياتهم نفسها في رحلة الذهاب بحرًا. ولو أحصي عدد من فقدوا حياتهم أثناء اجتياز البحر لندمنا كثيرًا، وقد ذكر الكتاب تفاصيل هذه المآسي في تفصيل.

لهذا كانت ضرورة هذا الكتاب.. فالهجرة غير المسئولة هي عرض لمرض عضال هو الفجوة الكبيرة بين من استغَلُّوا ومن اُستُغِلُّوا، بكل أسبابها التاريخيَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة. ونجح الكاتب في عرض قضيته عرضًا وافيًا، فتكلم عن الظاهرة نفسها، ثم عواملها ثم نتائجها ثم أخطارها. ثم الحلول اللازمة، وههنا أقول إن زوال هذه المشكلة لن يتم إلا بحلول العدل بين أهل الشمال وأهل الجنوب. وتلك قضية ما زال حلّها رهن باختفاء عصر قابيل وهابيل من على وجه الأرض، وهذا يعني أن نلغي استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. لذلك علينا أن نُغَيِّر طريقة تفكيرنا أو فليُغَيِّر رؤساء دول العالم طريقة تفكيرهم ويتنازلون عن غطرستهم التي

يستمدونها من أوهام النصر الزائف الذي يحلمون به، إنهم يحاربون طواحين الهواء متصورين أن الهدوء سيسود العالم بانتصار طرف على طرف، وهذا غير صحيح.

وأسهب الكاتب في الحديث عن الأبعاد التربويَّة لظاهرة الهجرة غير السويَّة بدءًا بالحديث عن بذورها ثم أسبابها ثم حلّها. فالجدل بين التربية والمجتمع لا يعطي لطرف منهما السبق أو الريادة ولكن يخلق التناقض بين التربية والمجتمع مجتمعًا ذا مواصفات معينة يخلق نقيضه الذي يعود إلى تكوين مجتمع أرقى من سابقه، وتتوالى المجتمعات نحو الصعود، أو الهبوط، في حالة وجود خلل ما في المجتمع، حتى يتحقق لنا نحن البشر ما نريد. تغيير عقليتنا في جدلها مع الواقع هو سبيلنا للتقدُّم والصعود الهانئين. والتخلي عن عقلية "قابيل، هابيل"، التي نعيش بها على الحافة، هي صمام الأمان لتحقيق حياة نحلم بها جميعًا.

لقد أظهر الكاتب في براعة حالة الاستلاب الفكريّ والعقليّ والنفسيّ التي يعيش فيها المُهاجِر المضلَّل، وهذا أمر يكسبنا وعيًا بالحالة النفسيَّة التي يعيش فيها، ومما يتطلبه ذلك من أنماط تربويّة نحن في مسيس الحاجة إليها. وإذا أكدنا أننا نتنفس السياسة بمعنى أن تصرفاتنا كلها تخضع لمعايير سياسيَّة فلا بُدّ هنا أن يكون لدينا وعيٌ بالأبعاد السياسيَّة لقضية الهجرة، وهذا يستدعي الحديث عن دور الأحزاب السياسيّة في خلق هذا الوعي.

تحية لهذا الكاتب النابغ، وأطيب أمنياتي له بالتوفيق الدائم..

أ.د. عصام الدين علي هلال

أستاذ أصول التربية

كلية التربية – جامعة كفر الشيخ 2023/8/4م

مقدمة:

منذ فجر التاريخ، والتربية تضطلع بدورٍ بارزٍ في التغيرات التي تتعرض لها المجتمعات, وما من شك في أن العلاقة التي تمثل هذا التغير هي علاقة طردية, أي أن مستوى التربية ونوعها يؤثران سلبًا أو إيجابًا في مستوى التغيرات الاجتماعيّة ونوعها, فإن كانت التربية جيدة ومتقدمة في أطروحتها ووسائلها وأدواتها وأهدافها وآلياتها ستحدث بلا شك تغييرات نوعية متقدمة في المجالات الصناعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والتنموية والمجالات كافة، وعلى العكس من ذلك إذا كانت التربية رديئة ومتخلفة, في ذات الوقت فإن واقع أي مجتمع هو صورة معبرة عن واقع التربية.

وكثير من المنظرين والمفكّرين يقولون إذا أردت أن تعرف واقع المجتمعات ففتش عن التربية فيها, حيث إن عوامل القوة والضعف في المجتمعات ما هي إلا نتاج لواقع الفروق بين التربية في تلك المجتمعات، وأن التربية في الأساس تستهدف إعادة صياغة وتكوين الفرد الذي بدوره يسهم في صياغة المجتمع وبنائه بالشكل الذي يرتضيه أبناء المجتمع, وبما يتفق مع أهدافه المرسومة التي تحافظ على هويته وتمكنه من البقاء مجتمعًا متماسكًا وقويًا في وجه كل ما يمكن أن يؤثر فيه.

والتربية بحكم طبيعتها منظومة غاية في التعقيد سواء بسبب علاقتها المتشابكة مع ما بخارجها من منظومات اجتماعيّة أخرى، أو بسبب التداخلات العديدة بين عناصرها الداخليّة: المعلم والمتعلم والمادة والمنهج. وهي ليست كيانًا مستقلاً بذاته وإنما هي ذات صلة عميقة بالبيئة التي تتواجد فيها، فنجاح المجتمع الإنساني في إحداث النقلة النوعية لعصر المعلومات رهن بمدى نجاحه على الصعيد التربويّ، فهي إما أن تكون الداء وإما أن تكون الدواء وطوق النجاة.

والتربية ذات قيمة في حياة المجتمعات لأنها تستهدف المحافظة على الهوية ممثلة في اللغة والقيم والثقافة والدين والتاريخ المشترك, كما تستهدف النماء الاجتماعيّ متعدد الجوانب وهذا يتطلب منها شكلًا مختلفًا, والتربية التي يعوّل عليها لإحداث تغييرات قوية وجوهرية لا بُد أن تكون مرنة قادرة على التجديد في ذاتها ومكوناتها وفي بيئتها ومضمونها وأساليبها, تربية لا تقتصر على مرحلة دون أخرى، فكلما ارتقى المستوى التربويّ والتعليميّ لأفراد المجتمع كان ذلك قيمة مضافة تحدث أثرها في المجتمع. ولكي تحدث التربية أثرها الفاعل في واقع المجتمع لا بُد من قرارات جريئة تقدم عليها المؤسسة التربويّة حتى تتحقق تربية أفضل في الحاضر والمستقبل.

وعلى الرغم من التسليم بأهمية التربية والدور الذي يمكن أن تلعبه في تغيير حياتنا، إلا أن واقعنا مازال يشهد وجود فجوة كبيرة بين واقع نظامنا التربويّ وبين ما يُنشّد من فاعلية تربويّة، ويتبدى ذلك في الاختلالات الجسيمة في نظامنا التعليميّ وتدني مستواه وتزايد مشكلاته وبلوغها من الاتساع والخطورة حدًا شاسعًا ينذر بالخطر الذي يهدد النظم المجتمعيّة الأخرى. وانطلاقًا من دور مؤسسات التربية في مواجهة بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصريّ, فإن هناك عديد من الدراسات التي أبرزت دور التربية في التصدي لهذه المشكلات.

والكتاب الحالي يُبَيّن دور مؤسسات التربية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة، أو الهجرة السريّة، أو غير القانونيّة. والتي تُعد ظاهرة عالميّة، سواء في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبيّ، أو في الدول النامية : في آسيا كدول الخليج العربيّ ودول المشرق العربيّ، وفي أمريكا اللاتينيّة حيث أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة لمُهاجِرين قادمين من دول مجاورة،

وفي أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بتاتًا بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة، وبخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وأفريقيا الجنوبية ونيجيريا، لكن هذه الظاهرة اكتسبت أهمية بالغة في الحدود المكسيكيّة الأمريكيّة والحوض المتوسطيّ، واسترعت اهتمامًا كبيرًا من وسائل الإعلام، خاصة في مصر.

هذا النوع من الهجرة كان موجودًا في أوروبا في الستينيات، وكان أصل هؤلاء المُهاجِرين من إسبانيا والبرتغال والمغرب العربيّ. إلا أن مصطلح الهجرة غير الشرعيّة برز في العقود الأخيرة، وأخذ وضعًا مميزًا في وسائل الإعلام، وفي نقاشات راسمي السياسة في بلدان العالم الأول، حتى إنها أضحت إحدى القضايا القليلة التي يضطر معها العالم الأول للنزول عن كبريائه والتعامل مع العالم الثالث بوصفه لاعبًا أساسيًا وله الدور الرئيس في الحد من تلك الظاهرة.

وأفريقيا على وجه الخصوص تُعد أحد الميادين الأساسية التي تُجرى على أرضها عمليّة الهجرة غير الشرعيّة، بدءًا من مغادرة الديار، وحتى الوصول إلى آخر المحطات التي قد تكون في شوارع أوروبا، أو على متن قارب صغير مُكتظ بالمُهاجِرين المُغامرين، تتلاعب به الأمواج حتى تسلمه إلى حرس السواحل، أو ينتهي به الأمر إلى الاستقرار في قاع البحر.

وتنبع خطورة الظاهرة من كونها قضية ذات أبعاد وآثار متصلة مباشرة بالأمن الاجتماعيّ والاقتصاديّ والثقافيّ للبلدان المُستقبِلة للهجرات، أو المُصَدِرة لها، على حدٍ سواء، ولهذا ليس بمستغرب أنها أصبحت ملفًا حساسًا تمسك به أجهزة الأمن والمخابرات الغربية. وعلى الرغم من أن ظاهرة الهجرة ظاهرة قديمة، ولها دور في تكوين الحضارات ونشأة المجتمعات، إلا أنها في عصرنا هذا ومع الزيادة المطردة في عدد السكان، وتردي الظروف الاقتصاديّة، وثورة الاتصالات والمواصلات التي

ساهمت في تسهيل حركة انتقال الأفراد بين الدول، لكل ذلك بات الحالمون بفرصة عمل جيدة يتطلعون إلى الانتقال إلى أرض جديدة حيث إمكانية أن يتحقق الحلم.

وتكمن مشكلة الهجرة غير الشرعيّة في تزايد المخاطر التي يتعرض لها المُهاجِرون غير الشرعيّين، حيث تؤدي محاولات المُهاجِرين غير القانونيّة في عبور البحر إلى الدول الأوروبيّة للتعرض لعديد من المخاطر التي تحيط بهذا النمط من الهجرة، وما يزيد الأمر خطورة هو أن هؤلاء المُهاجِرين من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم غالبًا ما بين 15 – 35 عامًا، وإن كُتب للمُهاجِر النجاة والوصول إلى بر الأمان فسيكون عرضة للامتهان والاحتقار، حيث يعمل في أرذل الأوضاع وبأبخس مقابل محتقرًا مهانًا دائم الخوف من أن ينكشف أمره، ويُطرد إلى وطنه بعد أن يُحاكم بتهمة اجتياز الحدود بدون رخصة، والإقامة بدون إذن، وممارسة العمل بدون ترخيص.

وفي السنوات الأخيرة ومن خلال التقارير والإحصاءات، أخذت الهجرة منحى غير شرعيّ أمام تشديد اجراءات السفر والإقامة في الدول الأوروبية، فلجأ الشباب للزواج من أجنبيّات مقابل مبالغ مالية كبيرة، وإن لم يتمكن من ذلك فلن يجد سوى المُقامرة برحلة بحرية سرية مع أحد مُهربي المُهاجِرين، يصعُب التكهُن بنتائجها، بجانب عديد من الإشكاليات والتعقيدات سواء للبلدان المُصَدِرة للعمالة، أو المُستقبِلة للمُهاجِرين، وبالتالي أصبحت الهجرة بأبعادها وإشكالياتها المختلفة قطاعًا علميًا مثل التعليم والثقافة، لأن ظاهرة الهجرة ستحدد بشكل أو بآخر مصير كثير من المجتمعات العربيّة والدول النامية الأخرى التي ستعاني لاحقًا من هذا النزيف المستمر في الطاقة البشريّة من جهة، والدول المضيفة المهددة بعديد من المشكلات الاندماجية

الثقافيّة والسياسيّة والدينيّة والعرقية الناجمة عن الهجرة على المدى البعيد من جهة أخرى.

ومن الأسباب الموضوعية التي تكمن وراء دراسة هذه الظاهرة معرفة الأسباب الحقيقية والخفية التي جعلت ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة في تزايد مقلق على الصعيدين الأمنيّ والاجتماعيّ، أيضًا انتشار هذه الظاهرة بصورة رهيبة في السنوات القليلة الماضية وتفاقمها، وخطورتها على الأمن الوطنيّ للدول والأمن الإنساني للمجتمع الدوليّ، واعتبارها موضوعًا مهمًا ومتميزًا في العلاقات الدوليّة وحقوق الإنسان لاكتسابها الخطورة البالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظرًا للخسائر البشريّة الجسيمة الناتجة عن هذه الظاهرة العالميّة، ووجود ما يُسمى بقوارب الموت عبر البحر المتوسط بين جنوبه وشماله، فهناك مخالفة للقانون سواء في الدولة المُصَدِرة للمُهاجِرين، أو في دولة الاستقبال، وأيضًا في دولة العبور، وفي جميع الأحوال الوقوع في أيادي العصابات المنظمة.

ولقد أصبحت قضية الهجرة الدوليّة، في عام 2000، محل انشغال الجميع بشكل فعلي لا سيِّما الأمم المتحدة. ففي يوم 9 مايو 2016 عرضت الأمم المتحدة ميثاقًا عالميًا لتقاسُم المسئوليات يهدف إلى تخفيف العبء عن الدول التي طالتها الأزمة بصورة مباشرة عن طريق تسوية أزمة المهاجرين من خلال توزيع أكثر من 10% من المُهاجِرين كل عام على دول جديدة، وقد طالب الاجتماع العام للأمم المتحدة، نوفمبر2000، بتاريخ 18 ديسمبر في دورته الخامسة والخمسين بعمل يوم دوليّ للمُهاجِرين(*).

(*) هو يوم دوليّ أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 4 ديسمبر من العام 2000، على أن يكون يوم 18 ديسمبر من كل عام هو يومًا دوليًا للمهاجرين بعد الأخذ بعين الاعتبار الأعداد الكبيرة والمتزايدة للمهاجرين

ولم تتضح خطورة الهجرة غير الشرعيّة ودلالتها في المجتمع المصريّ، إلا منذ بدأ التدوين الرسميّ لها منذ عام 2001، عندما أخذت الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة في رصد الشباب المُرَحَل جراء الهجرة غير الشرعيّة بعد ترحيلهم من دول المقصد، حيث بلغت أعدادهم هذا العام 6.263 شاب، وخلال السنوات الماضية تفاقمت تلك المشكلة وتشعبت بصورة كبيرة، خاصة مع تنامي العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعيّة.

- **الهجرة Immigration:**

هي تحركات سكانية لفرد، أو جماعة من منطقة إلى أخرى سواء داخل حدود الدولة، أو خارجها، سواء كانت الهجرة مؤقتة، أو دائمة، إرادية، أو إجبارية، فهي تنشأ بفعل عوامل "الدفع / الطرد"، وذلك في محاولة للبحث عن فرص أفضل للحياة.

- **الهجرة الشرعيّة Legal Immigration:**

هي الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المُهاجِر من موطنه الأصلي إلى الدولة المُستَقبِلة، على أن يكون انتقاله بأوراق رسميّة سليمة وصحيحة وغير مزورة، مع ضرورة الإلتزام بهدف الهجرة المثبت في أوراقه الرسميّة، سواء أكان هذا الانتقال بصفة دائمة أو مؤقتة.

- **الهجرة غير الشرعيّة Illegal Immigration:**

هي دخول بعض الأفراد أو الجماعات، خلسة أو بطريقة سرية، إلى بعض الدول، سواء كانت عربيّة أو أجنبيّة، عبر حدود تلك الدول، باستخدام منافذها البحرية أو البرية أو الجوية بما يحفها من مخاطر قد تودي بحياتهم، وذلك لتعذُّر

في العالم (القرار رقم 45/93). وفي مثل هذا اليوم كانت الجمعية العامة قد اعتمدت الاتفاقية الدوليّة لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (القرار رقم45/158).

السُبُل القانونيّة لتحقيق هذه الهجرة، بحثًا عن فُرص أفضل للعمل والحياة، من أجل تحقيق مكاسب مادية سريعة مستخدمين جميع الطرق لتحقيق ذلك.

الفصل الأول

ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة
(المفهوم – النظريّات المفسرة)

تمهيد

أولًا: مفهوم الهجرة غير الشرعيّة

ثانيًا: التطور التاريخيّ للهجرة نحو أوروبا

1- الهجرة قديمًا

2- الهجرة في العهد الإسلاميّ

3- الهجرة حديثًا

ثالثًا: النظريّات المفسرة للهجرة

1- النظريّات على المستوى الكُلي

أ – النظريّة النيوكلاسيكية الكلّيّة

ب- نظريّة النظام العالميّ

ج – نظريّة سوق العمل المزدوج

2 – نظريّات الهجرة على المستوى المتوسط

3 – نظريّات الهجرة على المستوى الجزئيّ

أ – نظريّة رأس المال البشريّ

ب – نظريّة اقتصادات الهجرة الجديدة

تمهيد

اتسم سعي الإنسان غالبًا باتجاهه نحو الأفضل، فاختار لنفسه منذ القدم مكانًا أفضل يحقق له العيش الكريم، فكان ينتقل هروبًا من غضب الطبيعة وتقلباتها أو من أعمال الغزو والاحتلال، وانتقاله كان جماعيًا في أغلبه، ولم يكن يخضع لأية قيود. ومع التطور العلميّ والتكنولوجي، وما وصلت إليه المواصلات حديثًا، ازداد هذا الانتقال تدريجيًا فأصبحت دول الاستقبال تضع قيودًا للدخول إليها إلا أن بعض الشباب يحلم بالوصول إلى هذه البلدان، حتى ولو بطريقة غير شرعيّة.

ولا شك أن الهجرة واحدة من الظواهر البارزة التي ارتبطت بالإنسان منذ ظهوره على وجه الأرض، ولذا استرعت انتباه الباحثين والمتخصصين في مختلف التخصصات، نظرًا لما ينشأ عنها من أوضاع ومشكلات تؤثر في المجتمع الذي خرجت منه، والمجتمع الذي وفدت إليه على السواء، ولا سيما بعد أن تهيأت أهمية الموضوع وتعاظمها في القرن الواحد والعشرين، وذلك مع تنامي الحراك السكاني في حجمه واتخاذه أشكالًا جديدة، كما أنها في الوقت ذاته سبب لمزيد من التحولات الاجتماعيّة في كل من الدول المُرسِلة والمُستقبِلة للمُهاجِرين، بعد أن أضحت الهجرة غير الشرعيّة أمرًا شائعًا ومألوفًا لدى كثير من الشباب في القارة السمراء.

إن الهجرة الدوليّة وما تنطوي عليه من شبكة معقدة من المحددات والنتائج السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والديموجرافية انتقلت إلى صدارة الاهتمامات المحلية والدوليّة، حيث أصبحت الهجرة في الأعوام الماضية من الموضوعات الرئيسة التي تدعو للقلق في عدد غير قليل من البلدان، المُصَدِرة والمُستقبِلة للمُهاجِرين، نتيجة لتفاقم آثارها وتسارع وتيرتها بشكل كبير ما يستدعي دراستها وتحليلها بشكل علميّ حتى يُمكن الوقوف على أسبابها ومعالجتها بطريقة علميّة.

أولًا: مفهوم الهجرة

لا تتلخص الهجرة في حركة الأشخاص وإقامتهم في دول أخرى غير دولهم، فهي تُعبر عن الاضطرابات التي تتدخل في الحياة الشخصية والعائلية والمهنية والثقافيّة للمُهاجِر وعن جهود تُبذل لإعادة تنظيم حياة جديدة أكثر تلاؤمًا مع الهياكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة لبلد المقصد، فالمُهاجِر هو شخص توقف عن أنشطته في أرض ليُعيد تنظيم حياته في أخرى، ويمكن تناول مفهوم الهجرة كما يلي:

1. الهجرة لغة:

تعني الهجرة الاغتراب والغربة أو الخروج أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيًا وراء الرزق أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى. كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة. وتُعرّف الهجرة في لسان العرب على أنها الخروج من أرض إلى أرض، وأصل المُهاجِر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن.

والهجرة اسم من هجر يهجُر هجرًا وهُجرانًا، قال ابن فارس: الهاء والجيم والراء أصلان، يدل أحدها على قطيعة وقطع والآخر على شد شيء وربطه، أما الأول الهجر ضد الوصل، وكذلك الهجران وهاجر القوم من دار إلى دار: ترك الأولى للثانية، وضبط ابن منظور مصطلح هجر بمعنى قام بالخروج من أرض إلى أرض.

والهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، على شكل تنقل سكان من مكان لآخر وذلك بتغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد وهي جزء من الحركة العامة. ومعنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الارتحال من مكان إلى آخر. ولكلمة Migration ثلاثة معان هي: الانتقال من مكان لآخر خاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بهدف الإقامة، الانتقال بصفة دورية من إقليم أو

مناخ إلى إقليم أو مناخ آخر بغرض البحث عن الطعام أو التزاوج، تغيير المكانة أو مستوى المعيشة. وكلمة Migration تستعمل عادة للإشارة إلى جميع التحركات المكانية، مع الافتراض الضمني أنه سيترتب عليها تغيير في الإقامة أو المسكن. وتعني الهجرة خروج من أرض إلى أخرى سعيًا وراء الرزق.

وبالكشف عن المعنى في القواميس نجد الآتي:

- Migrate (V), Migrant (N), Migration (N), Transmigration (N).

يهاجر – مُهاجِر – هجرَة، وتعني الشخص أو الأشخاص المُهاجِرين الذين يقيمون في بلد أجنبيّ بقصد اتخاذها مقرًا دائمًا.

- Immigrate (V), Immigrant (N), Immigration (N).

يُهاجِر – مُهاجِر – هِجرَة، تعني الشخص أو الأشخاص الذين يهاجرون من بلد أو مكان إلى بلد أو مكان آخر دوريًا أو موسميًا أو بقصد العمل.

ومما سبق يتضح أن الفرق بين المصطلح الأول Migration والثاني Immigration هو أن الثاني لا يعني الإقامة الدائمة، أما الأول فهو يعني الهجرة الوافدة، أي القادمة بغرض الإقامة بصفة دائمة، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك من يرى أن كلمة Migration تعني جميع أماكن التنقل الذي يحدث داخل حدود دولة معينة، بينما إذا تعدت الهجرة حدود الدولة أطلق عليها Emigration للهجرة الصادرة، أما الهجرة الوافدة فيُطلق عليها Immigration، وعلى الرغم من أن معظم الكتابات المتخصصة تجمع على أن الهجرة هي التغير الدائم، أو شبه الدائم لمحل الإقامة إلا أن هناك صعوبات كثيرة لازالت تكتنف هذا التعريف. فيستعمل

لفظ هجرة في العلوم الاجتماعيّة للدلالة على تحركات جغرافية للأفراد، أو الجماعات بين وحدة جغرافية، وأخرى. وعنيت الهيئة الدوليّة للهجرة بوضع تعريفات للأنواع المختلفة للهجرة، حتى يمكن المقارنة الإحصائيّة بين الهجرة الداخليّة، والهجرة الخارجيّة. وقد أقرت هيئة الأمم المتحدة بعد مناقشة الخبراء أن تعتبر التحركات التالية نوعًا من الهجرة، وتشمل:

- المسافرين من غير السياح، ورجال الأعمال، والطلاب، أو من يحملون جواز مرور.
- المسافرين من غير المقيمين على الحدود، ويقتضي عملهم تخطي الحدود باستمرار.
- المسافرين غير اللاجئين، أو الأشخاص الذين نُقلوا لظروف قاهرة إلى غير وطنهم.
- المسافرين الذين يبحثون عن عمل بصفة مستديمة، أو موسمية، أو مؤقتة، ومن يعولون مُهاجِرين، وتُعد تحرُكاتهم نوعًا من الهجرة.

2. الهجرة اصطلاحًا:

أ- تعريف الهجرة من منظور إسلاميّ:

إن إقامة أول دولة إسلاميّة كان بفضل هجرة الرسول (ﷺ) من مكة إلى المدينة، وقد هاجر الصحابة قبل ذلك إلى الهجرة إلى الحبشة، بل إنّ التاريخ الإسلاميّ ليس إلا تأريخًا بالهجرة وفي القرآن الكريم يقول تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾، (النساء، 97)، وقال تعالى: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾، (النساء، 100).

كما وردت كلمة الهجرة في الأحاديث النبوية الشريفة، فعن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– قال سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: "إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالْنيَاتِ، وَإِنَّمَا لِكل امرئ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى الله وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتهُ إِلَى الله وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنيا يُصيبُهَا، أوامْرَأة يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُه إِلَى مَا هَاجَرَ إِليهِ" (صحيح البخاري وصحيح مسلم)، وقد سبق هجرةَ سيدنا محمد (ﷺ) هجرةُ نبي الله موسى عليه السلام منفردًا فارًا من بطش فرعون، وهجرة سيدنا إبراهيم عليه السلام، وهجرة سيدنا يعقوب لمّا هاجر إلى مصر صُحبة بنيه وذريته لمّا طلبهم سيدنا يوسف عليه السلام.

ولهذا تتعامل الأدبيات مع مشكلة الهجرة بوصفها واقعة قابلة للوصف والتفسير العلميّين، أو بوصفها عمليّة لها مدخلاتها ومخرجاتها وبيئتها الداخليّة والخارجيّة، فالهجرة تُعدّ إذن ظاهرة يمكن وصفها وتحليلها وفق منهجيّة علميّة تُركّز على البُعد الكمّي الوصفي، والبُعد الكيفي التحليلي، لا سيِّما في حالة توافر البيانات والمعلومات ذات العلاقة، كما يمكن التعامل معها بوصفها نظامًا مكونًا من أجزاء أو نظمًا فرعية ترتبط بعلاقات اعتماد متبادلة، حيث إن التغيير في أي جزء يقود إلى التغيير في بقية الأجزاء أو النظم الفرعية الأخرى.

وقد اكتشف علماء الآثار في مدينة "نيم" جنوب فرنسا أقدم مقابر للمسلمين في أوروبا، ويعود تاريخ هذه المقابر إلى القرن الثامن. وقد صرح عالم الأنثروبولوجيا "إيف غليز" لوكالة الصحافة الفرنسية قائلًا: نحن على عِلم بدخول المسلمين فرنسا في القرن السابع، ومن المرجح أن تكون هذه الهياكل العظمية للقبائل البربرية التي انضمت إلى الجيش الأموي خلال الانتشار العربيّ في شمال أفريقيا، وأن جميعها مُمددة على جانبها ووجهها باتجاه مكة المكرمة. كما تشير التحاليل الجينية إلى أن أصل هذه العظام من الأنساب في شمال أفريقيا، ويعود تاريخها إلى عصر الفتوحات

الإسلاميّة في أوروبا في الفترة ما بين القرنين السابع والتاسع، وقد عُثر على مقبرتين في مدينتي "مارسيليا" و"مونبلييه"، ويعود تاريخ الأولى إلى القرن الثالث عشر، والثانية إلى القرن الثاني عشر.

لقد تعاملت بعض الأدبيات مع مشكلة الهجرة بوصفها متغيرًا تابعًا، وبالتالي فمشكلة الهجرة أساسها اعتبارات اقتصاديّة وسياسيّة إضافة إلى أسباب أخرى، ويمكن التعامل مع الهجرة كمتغيرٍ مستقل أيضًا، حيث إن الهجرة قد تكون سببًا في زيادة المعروض من العمالة، أو انخفاض مستوى الأجور أو الإرهاب أو عدم الاستقرار الاقتصاديّ أو السياسيّ. وإذا كانت الهجرة تُعدّ متغيرًا تابعًا كما ترى تلك الأدبيات فإن العوامل الاقتصاديّة وعدم الاستقرار الاقتصاديّ والكوارث الطبيعية تُعدّ بدورها متغيرات مستقلة.

ب- تعريف اليونسكو للهجرة:

هي نوع من أنواع التبادل العلميّ بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد هو اتجاه الدول الأكثر تقدمًا، وهو ما أُطلِق عليه "النقل المعاكس للتكنولوجيا" على اعتبار أن الظاهرة تمثل نقلًا حقيقيًا لتلك الفئة المتميزة من أحد عناصر الإنتاج، وهو العنصر البشريّ بكل ما تحمله من معارف ومهارات والتي يتم توظيفها في معامل ومراكز أبحاث الدول المتقدمة بما يساعد على تطوير التكنولوجيا القائمة والمساهمة في ابتكار ما هو أحدث منها والتي تقوم الدول المتقدمة على حجب معظمها عن الدول الأقل تقدمًا والتي ساهم أبناؤها في الوصول إليها.

ج- التعريف الإحصائيّ للهجرة:

كل حركة من خلال الحدود الدوليّة ماعدا الحركات السياحية تدخل ضمن إحصائيّات الهجرة، فإذا كانت هذه الحركة لمدة سنة فأكثر تحسب هجرة دائمة، وإن كانت أقل من سنة تُعتبر هجرة مؤقتة.

د- الهجرة حسب تعريف الأمم المتحدة:

«هي انتقال السكان من منطقة إلى أخرى، وتكون عادة مصحوبة بتغيير محل الإقامة، ولو لفترة محدودة، وهو أمر ينطبق على السكان المستقرين الذين لهم محل إقامة ثابت».

هـ- الهجرة غير الشرعيّة:

تُعد الهجرة السرية أو غير القانونيّة أو غير الشرعيّة أو غير النظامية ظاهرة عالميّة موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكيّة، والاتحاد الأوروبيّ أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربيّ والمغرب العربيّ، وهي الانتقال بدون وثائق رسميّة عبر قوارب الموت، أو بتأشيرات مزورة أو الذهاب للسياحة دون رجعة؛ لتحقيق طموحات شخصية أو لاكتشاف العالم الآخر المُنَمق بالدعاية الإعلاميّة.

وفي أمريكا اللاتينيّة أصبحت الأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تُشكل قبلة لمُهاجِرين قادمين، وفي أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تُشكل بتاتًا بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة، وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وأفريقيا الجنوبية ونيجيريا.

ولقد حدث تغيير في مفهوم الهجرة غير الشرعيّة في الأدبيات القانونيّة الأجنبيّة، فبعد أن كان يُطلق عليها في بداية الأمر الهجرة غير الموثقة

Undocumented Migration تطور المفهوم ليصبح الهجرة غير الشرعيّة Illegal Immigration، ثم تطور المفهوم بعد ذلك بحيث ارتبط هذا المفهوم بمصطلح الأمن البشريّ فأخذ يظهر مقرونًا بمصطلح Migration and Human Security، ثم ارتبط إلى حد كبير بتجارة البشر Human Trafficking، وأيضًا بالجريمة المنظمة عبر الوطنيّة Transnational Organized Crime .

والهجرة غير الشرعيّة (غير القانونيّة) هي التي تسير خلافًا لكل ما تنُص عليه أنظمة وقوانين الهجرة في كل دول العالم، ومن مظاهرها أن المُهاجِر غير القانونيّ لا يحمل جواز أو وثيقة سفر صادرة بطريقة قانونيّة من الدولة التي ينتمي إليها؛ كما أنه غير حاصل على الموافقة المُسبقة بالدخول من الجهات الرسميّة في الدولة الواصل إليها، وأن مُغادرته لموطنه الأصلي ودخوله إقليم الدولة الواصل إليها، لا يكون من الأماكن الرسميّة والمحددة سلفًا للمغادرة والوصول وفقًا للأنظمة واللوائح القانونيّة المعمول بها دوليًّا وإقليميًّا ووطنيًّا.

ويُقصَد بالهجرة غير الشرعيّة في مصر في إطار الأدبيات القانونيّة المحلية محاولة الدخول غير المشروع للشباب المصريّ عبر الحدود الإقليميّة لدول أخرى دون التقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المُستقبِلة.

وبناءً على ما سبق: هي ذلك النمط من الهجرة الذي لا تحكمه أية إجراءات قانونيّة أو لوائح محددة، ويتخذ صورة أفواج من البشر يهربون من ضغط ظروف معينة – كالحروب أو الضغوط السياسيّة أو البطالة – بحثًا عن مفاتيح الحياة الكريمة وهي: القوت، والأمن، والطمأنينة.

وهي دخول المُهاجِرين إلى البلاد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة. وقد يلجأ المُهاجِرون غير الشرعيّين إلى أساليب عديدة للوصول إلى تلك

البلدان، مثل التعاقد مع شركات التهريب، والتسلل من خلال الحدود، والزواج المؤقت، أو الزواج الشكلي الذي يهدف إلى الحصول على الإقامة، والبعض الآخر يستخدم الوثائق، والجوازات المزورة.

وهي أيضًا انتقال الفرد خارج حدود دولته بطريقة غير قانونيّة بهدف العمل دون تصريح بذلك أو وثائق تدل على هويته، والشخص إما يعود للإقامة في وطنه مرة أخرى أو يستقر بشكل نهائي في موطنه الجديد ويدفع في مقابل ذلك مبلغًا من المال لمن يساعدونه في هذه العمليّة، وهو بذلك يعرض نفسه للمخاطر أثناء الهجرة وأثناء التواجد في موطنه الجديد.

ويستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعيّة بمعنى قانونيّ بالدرجة الأولى، وهو ينطوي على دلالة مخالفة للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول. ولكنه مقابل ذلك قد يكون شرعيًا من الناحية الدينيّة أو الاجتماعيّة أو الثقافيّة.

وتُعَرَّف الهجرة غير الشرعيّة بأنها: دخول غير مشروع لشخص ما، إلى دولة طرف، ليس ذلك الشخص من رعاياها، أو المقيمين الدائمين فيها.

ويعود مصطلح غير الشرعيّ إلى الوضع غير القانونيّ لوجود هؤلاء المُهاجِرين، وذلك من خلال ثلاث زوايا: طريقة السفر، وحق البقاء، وأخيرًا حق العمل، فالمُهاجِرون غير الشرعيّين ينقصهم تصريح الإقامة وبالتالي لا يجوز لهم العمل الشرعيّ.

وعلى ذلك تضم الهجرة غير الشرعيّة الأشخاص التالية:

- الذين يدخلون بطريقة غير قانونيّة إلى دولة الاستقبال، ولا يسوون وضعهم القانونيّ.

- الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونيّة، ويمكثون بها بعد انقضاء مدة الإقامة القانونيّة.
- الذين يشتغلون بطريقة غير قانونيّة خلال إقامة مسموح بها.
- ضحايا الاتجار بالبشر.
- طالبو حق اللجوء الذين لا يلتزمون بقرار الرفض.
- الذين يتحايلون على نظام الرقابة من خلال زواج مُنظم.
- المولودون(*) في أسرة مقيمة بصورة غير شرعيّة.
- غير النشيطين(**) المصاحبين لأشخاص في الوضعيات السابقة.

وفي المؤتمر الدوليّ للسكان والتنمية الذي عُقد بالقاهرة 5 - 13 سبتمبر 1994، تم تعريف المُهاجِرين غير الشرعيّين بأنهم أشخاص غير مستوفين للمتطلبات التي حددها بلد المقصد للدخول، أو الإقامة، أو ممارسة نشاط اقتصاديّ. وهؤلاء المُهاجِرون يدخلون خلسة لدول المقصد باستخدام الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، فإن نجحوا في العبور فإنهم مخالفون للقانون لمجرد دخولهم البلد المضيف دون ترخيص لذلك.

تعريف الهجرة غير الشرعيّة من وجهة نظر الدولة المُهاجِر منها (المُصَدِرة):

هي خروج المواطن من إقليم دولته بطريقة غير شرعيّة سواء من غير المنافذ

(*) تُطلق دراسة (Morehouse, et al, 2011, 65) على الأطفال المولودين لأبوين مهاجرين غير شرعيّين أنهم مهاجرين غير شرعيّين، والدراسة الحالية لا تتفق مع هذا المسمى حيث أن الطفل وُلِدَ ولم يهاجر، فهو مُقيم غير شرعيّ، لكن في أمريكا يحصل الطفل المولود لأبوين مهاجرين بطريقة غير شرعيّة على الجنسية الأمريكيّة وبالتالي فهو مواطن أمريكيّ وليس مهاجر غير شرعيّ.

(**) هم الاشخاص المسافرون مع مهاجرين غير شرعيّين ولا يزاولون نشاطًا اقتصاديًا مثل الأبناء، وتم استخدام اللفظ "غير نشيطين" باللهجة المغربية لأن المؤلف "محمد الخشاني" هو خبير مغربي في شئون الهجرة.

المخصصة لذلك، أو من منفذ مشروع ولكن بطريقة غير مشروعة باستخدام وثيقة سفر مزورة، أو خروجه متخفيًا.

وتعرفها الدولة المُهاجِر إليها (المقصد): على أنها وصول المُهاجِر إلى حدود أراضيها برًا أو بحرًا أو جوًا بطريق مشروع أو غير مشروع، طالما كان ذلك بغير موافقة تلك الدولة، ويشمل ذلك الوصول المشروع لأرض الدولة وإقامته بها لمدة مؤقتة بموافقتها، ثم رفض المغادرة بعد انتهاء مدة الإقامة المحددة سلفًا.

وينشأ هذا النوع من الهجرة نتيجة للقيود الشديدة المفروضة على الهجرة، أو لعدم توافر فرص الهجرة الشرعيّة، وعادة ما يُحرَم المُهاجِر تحت هذا النوع من الهجرة من كثير من الحقوق الممنوحة للعمال المُهاجِرين بصورة رسميّة، وعادة ما يحصلون على أجور أقل منهم، حيث إنَّ غالبية المُهاجِرين غير الشرعيّين من العمالة غير الماهرة تؤدي أعمالًا هامشية تحت ظروف عمل قاسية ما يُعَرِضهم لمزيد من الأخطار والصعوبات.

من وجهة نظر علم الاجتماع: تنشأ الهجرة غير الشرعيّة بتأثير نموذج يُحتذى به، وتلعب وسائل الإعلام دورًا هامًا في ذلك، حيث إنَّ الفرد لا يملك استعدادًا للهجرة فيندفع بقوة التقليد نحو ممارسة هذا السلوك، فيصبح مخالفًا بذلك القيم والمعايير التي يشترك فيها غالبية الناس، فيصبح بذلك فعل المغادرة غير الشرعيّة للبلاد سلوكًا منحرفًا مع إضفاء وصمة الانحراف على المُهاجِر غير الشرعيّ مما يبلور نقمة الجمهور ضد الشخص الممارس لهذا السلوك.

إن الهجرة غير الشرعيّة جريمة وطنيّة لما تتضمنه من خرق القوانين والأنظمة الوطنيّة، وجريمة منظمة عابرة للحدود لعدم اقتصارها على الدولة الواحدة، بل امتد أثرها إلى الدول المُستقبِلة للمُهاجِرين غير الشرعيّين، ولما تنطوي

عليه من خطورة خاصة عندما يتعلق الأمر بجريمة الاتجار بالبشر من قِبل السماسرة. وكذا تعريض حياة المهاجرين للخطر.

ثانيًا: التطور التاريخيّ للهجرة نحو أوروبا

تُعد الهجرة من الظواهر التي عرفها الإنسان عبر التاريخ، إذ كان التنقل من الصعب إلى السهل هو المبدأ الذي حكم هذه الظاهرة، فلقد هجر الإنسان بيئته المحدودة وذهب إلى الاتساع في المكان أو الرزق وصار هو المبدأ الحاكم لعمليّة الانتقال أو الخروج. فالهجرة ظاهرة اجتماعيّة، واقتصاديّة لها أبعادها التاريخية القديمة قدم البشريّة، والدليل على ذلك انتشار الجنس البشريّ في مختلف بقاع العالم، باستثناء القارة الجنوبية لأسباب مناخية، فلقد عرف تاريخ البشريّة حركات هجرية متواصلة لأسباب مختلفة يصب معظمها في رغبة الإنسان في تحسين أوضاعه، فمنذ وطأت أقدام الإنسان سطح الأرض وهو دائم التنقل من مكان إلى آخر سعيًا وراء ظروف إنسانية وبيئية أفضل.

وتدل الشواهد المستمرة من دراسة المتحجرات التي تم جمعها من بقاع مختلفة من العالم على الهجرة المستمرة لأقوام ومجتمعات سكانية هروبًا من درجات الحرارة غير الملائمة، أو من التأثيرات القاسية للعوامل البيئية غير الحياتية الأخرى حيث أُنشئت الحضارات القديمة في مناطق تتلاءم وظروف الحياة، كما هو الحال في حضارة وادي الرافدين، وحضارة مصر القديمة، فالبابليون والمصريّون كانوا يخشون موجات الجراد التي تُهلك المزروعات.

إن ما يقرُب من 70% من السكان الحاليين في بريطانيا ينحدرون مباشرةً من الناس الذين كانوا يسكنون بريطانيا في أزمنة ما قبل العصر الحجري الجديد، أي

الفترة التي تعود إلى ما قبل 4000 سنة ق. م. منذ ذلك الوقت تعرضت بريطانيا بين فترة وأخرى لموجات متعاقبة من الهجرة.

ومن أهم المراحل التي عرفها تاريخ الهجرة تجارة العبيد التي قامت بنقل الملايين من الأفارقة إلى العالم الجديد، وتجارة العبيد هي صورة من صور الهجرة القسرية التي وقع ضحيّتها أكثر من 20 مليون أفريقي وذلك عبر مرحلتين:

- من 1600 : 1800: احتكرت تجارة العبيد في تلك المرحلة ثلاث دول هي (بريطانيا، هولندا، فرنسا)، وشاركت دول أخرى مثل (الدنمارك، البرتغال، سويسرا). وكان يتم إرسال حملات من تلك الدول بالسلاح ويقيمون المعسكرات في أماكن نائية، وبها ما يشبه السجون حيث يقومون بعد ذلك باختطاف المواطنين من الدول الأفريقية وإرسالهم إلى هذه الدول لاستخدامهم كعبيد لهم.
- من 1800 : 1900: في هذه المرحلة عرفت التجارة عبر الأطلسي تراجع وذلك بسبب إلغاء العبودية في بعض الدول، حيث قامت بريطانيا بتحريم الاتجار بالرقيق عام 1807، إلا أنها تواصلت في الخفاء.

وكان انتقال البشر خارج حدود أوطانهم، ولا يزال، ظاهرة إنسانيّة ملازمة للشعوب والحضارات كافة، ومع مرور الزمن، وتنامي ظاهرة العولمة، وما ارتبط بها من ثورات في ميادين المعرفة والمعلومات والاتصال، توسعت تيارات الهجرة، وصارت تشغل كل الفئات والأوساط، مما جعل كثيرين يطلقون على عصرنا الحديث عصر الهجرة.

والهجرة، كظاهرة إنسانية، حق مشروع لكل شخص، ولكن بعد تزايد أعداد السكان على الأرض، وترسيم الحدود بين الدول، تم ضبط التحركات السكانية ضمن قوانين وأنظمة محلية ودوليّة، والهجرة بشكلها الشرعيّ القانونيّ تبقى ظاهرة عالميّة ضرورية، فالبلدان المتقدمة هي التي اجتذبت في الماضي البعيد والقريب عمال بلدان

شمال أفريقيا لعدة غايات سياسيّة، كالحروب الإقليميّة والعالميّة، والاقتصاديّة تتمثل في حاجة الاقتصاديّات الأوروبيّة لليد العاملة، لبناء مقوماتها التي دمرتها الحروب.

وابتداء من ستينيات القرن العشرين عرفت الهجرة تطورًا نوعيًا وكميًا، فأوروبا المُستقبِلة للأيدي العاملة كانت تعيش مرحلة تُسمى بـ "الثلاثينيات المجيدة" حيث تضاعفت حاجتها لقوة العمل، وشكّلت دول شمال أفريقيا مصدرًا رئيسًا لتصدير الأيدي العاملة في هذه المرحلة، ومنذ عام 1974 وعلى أثر الأزمة الاقتصاديّة التي عرفتها الدول الأوروبيّة، تم إيقاف الهجرة الشرعيّة وساهم ذلك في ارتفاع معدلات البطالة، فحدثت تغيرات جذرية في سياسات الهجرة وظهور أنواع عديدة من الهجرة أهمها: الهجرة غير الشرعيّة، التي ارتفع حجمها بشكل بارز منذ عام 1990، حيث عوضت شبكات تهريب المُهاجِرين القنوات القانونيّة. وتعتبر دول المغرب ومصر والسودان والصومال من أكثر البلدان العربيّة تصديرًا للهجرة غير الشرعيّة، فقد ارتفعت الهجرة في تلك البلدان إلى 280% في الفترة من عام 1995 وحتى عام 2007. ويمكن عرض مراحل الهجرة من مصر حتى بزوغ ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة وتحولها إلى مشكلة تؤرق مجتمعات الإرسال ومجتمعات الاستقبال على حد سواء.

1. الهجرة قديمًا

الهجرة قديمة قِدم المجتمعات البشريّة، فقد عرف الإنسان الهجرة منذ ميلاد التاريخ، بل إن هناك دراسات تؤرخ لها بفترة ما قبل التاريخ (Pre-history)، فترى بأن أقدم هجرة دوليّة تعود إلى حوالي 20 ألف سنة وأكثر، ويُعتَقَد أنها أعقبتها أمواج من المهاجرين كلها كانت من قارة آسيا نحو العالم الجديد (أمريكا الشمالية)،

وذلك من سيبيريا نحو ألاسكا عبر مضيق بيرينج (Bering Strait)، وتُعرَف هذه النظريّة باسم "نظريّة جسر العالم" (Land Bridg Theory)، وقد عرفت هذه النظريّة رواجًا لها في الثلاثينات من القرن الماضي، ويتفق المؤرخون على أن قارة آسيا كانت موطن هذه الهجرة البدائية نحو القارات الأخرى.

وكانت الهجرات القديمة تنشأ بفعل عوامل الدفع والطرد التي تتمثل في قسوة الطبيعة وعجز الإنسان عن الصمود في وجه القوى الطبيعية والمادية وعدم قدرته على التعايش معها، لذلك لم يكن أمامه سوى الهجرة من موطنه الأصلي، فهذه الهجرة لم تكن هجرة أفراد، بل هجرة جماعية تقوم بها جماعات كبيرة، أو شعوب وقبائل بأكملها، فمن ضمن هذه الهجرات البدائية، تحركات جماعة الصيد والقنص، ونزوح الجماعات التي تعيش على الزراعة المتنقلة، والتي تُغير مكان إقامتها بعد أن يتم استنزاف خصوبة الأرض وتندر الأمطار وتجف مصادر المياه، فتنتقل إلى مناطق جديدة، وأيضًا هجرة القبائل الجرمانية بين القرنين الرابع والسادس من منطقة بحر البلطيق بحثًا عن الأرض الزراعية، وهجرة بعض القبائل العربيّة الشهيرة، خاصة تلك التي اتجهت نحو شمال أفريقيا، والتي سجلتها بعض كُتب التاريخ والسير الشعبية.

وفي العصر الحجريّ خرجت جحافل الزُرَّاع من منطقة الشرق الأوسط لتستقر في مناطق أخرى، ومن ثم خرج الفينيقيون إلى سواحل البحر المتوسط حتى وصلوا إلى سواحل المحيط الأطلسي، وفي كل مكان عاشوا فيه، أقاموا المدن التي بقيت رمزًا لاستقرارهم في أوطان جديدة. وكذلك خرجت الجماعات الهندية من أواسط آسيا إلى جنوب غرب آسيا، ومن هناك انتشرت باتجاه أوروبا لتكون الأساس لكثير من دول أوروبا الحالية، كذلك خرجت الهجرات العربيّة الكبرى من شبه الجزيرة العربيّة

حاملة معها الدين الجديد إلى شمال أفريقيا وأواسطها وإلى قلب آسيا وأوروبا وكونت مراكز ظلت مزدهرة حتى القرن الثالث الميلادي، وكانت هجرة الإنسان ناتجه عن فقر البيئة التي كان يحيا فيها، بحيث صعُب عليه جني قوته بمختلف الظروف المعروفة حينذاك، وعلى هذا المنوال استمرت هجراته في مختلف العصور، وحتى يومنا هذا. لقد هاجر الإنسان من شرق آسيا إلى أمريكا الشمالية في دفعات متتالية، وهي التي كونت الهنود الحمر، ثم قبائل الإسكيمو، وبالمقابل هاجر الهنود الأمريكيّون إلى آسيا، وهناك جماعات بشريّة أخرى هاجرت إلى بلدان أو قارات مختلفة بطريقة أو بأخرى، وعندما تستقر هذه الجماعات في مكان جديد يتحتم عليها أن تتكيف معه بغية تحقيق هدفها، وضمن هذا السياق، فإن الهجرة تبدو قديمة قدم البشر ذاتهم، ومن بين الأشكال الأولى للهجرة كان الغزو، وهو عادة ما يسبق الهجرة ثم يتخذ فيها بُعدًا حضاريّا، حيث صار الناس يتمتعون بدرجة معينة من التقدم يُخضِعون لسلطتهم الناس المتخلفين، ومع مرور الزمن يحدث هناك اختلاط وتزاوج، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن من نتائج الغزو المحترفة تهجير الشعوب المغلوبة، وهذا يعني أن الهجرة لم تكن ظاهرة حديثة على المجتمع البشريّ، وأن تاريخ البشريّة مؤلف من سلسة طويلة من الهجرات، وأغلبها جرت في تواريخ مجهولة، أي ما قبل التاريخ غير المكتوب والمسجل، لكن هناك هجرات تحتفظ بها الآثار والنقوش المحفورة في العصور الحجرية وما بعدها كما هو الحال في جبال تاسيلي في جنوب ليبيا.

وكان للتجار دور كبير في انتقال الأشخاص من بلد لآخر تبعًا للأسواق التي تُقام، فكان للفينيقيين الفضل في إنشاء مركز تجاري في Cádiz بإسبانيا، وأوجدوا مدينة قرطاجنة، أما اليونانيون فقد بادلوا المحاصيل والحديد من آسيا الصغرى

بالأقمشة والكماليات من مصر وسوريا. كما كان للوازع الدينيّ دورٌ كبيرٌ في انتقال الأشخاص للنجاة بمعتقداتهم من الاضطهاد الوثني، أو للدعوة والتبشير بمبادئهم الدينيّة، كما ورد في تراثنا الإسلاميّ من الهجرة إلى الحبشة والمدينة المنورة، ثم الانتقال إلى مختلف بقاع دار الإسلام بعد الفتوحات الإسلاميّة الكبيرة في القرون الموالية.

مما سبق يُلاحَظ أن الدافع للهجرة قديمًا، كان دافعًا اقتصاديًا بحتًا عن الغذاء، ونظرًا لفقر البيئة أو اضطرابها، فكانت الهجرة مرتبطة بالطبيعة وعما إذا كانت تحقق له احتياجاته ومتطلباته.

2. الهجرة في العهد الإسلاميّ

إن أول هجرة سجلها لنا التاريخ هي هجرة سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام لمّا خاف على نفسه من قومه، قال الله تعالى: ﴿فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ ۘ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي ۖ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، (العنكبوت 26)، وقال إبراهيم إني مُهاجِر من أرض قوميّ إلى حيث أمرني ربي، وكانت هجرته من العراق إلى الشام بـ "سارة" امرأته وابنة عمه، وابن أخيه "لوط". وكذلك هجرة الرسول (ﷺ) تبدأ منذ اللحظات التي أدرك فيها أنّ مكة لا تصلُح لقيام الدولة، وأنّ واديها الذي تُحاصره الجبال، وكعبتها التي تعج بالأوثان لا يمكن أن تكون الوطن، ومن ثمّ راح الرسول (ﷺ) يجاهد من أجل الهجرة التي تمنح المسلمين دولة ووطنًا، وتحيط كيانهم بسياج من القوة والنظم، وبعد اشتداد العذاب على المسلمين من أذى المشركين الوثنيين، قال (ﷺ): "لو خرجتم إلى أرض الحبشة فإن بها ملكًا لا يُظلم عنده أحد، حتى يجعل الله لكم فرجًا مما أنتم فيه" (أخرجه ابن جرير الطبري في تاريخه، رقم 454)، فخرج عند ذلك قسم من الصحابة إلى الحبشة، مخافة الفتنة، وفرارًا إلى

الله بدينهم فكانت أول هجرة في الإسلام، هاجروا فرارًا من الظلم والاضطهاد كي لا يصل هذا الاضطهاد إلى الموت كما حدث لوالد عمّار وأمه سُمية بنت خياط، فالهجرة النبوية الشريفة هي المُتنفس السليم والانطلاقة الرائدة، والدافع المتين إلى البذل والعطاء والتضحية والفداء، وتعتبر الحدث العظيم الضخم، الذي دلّ على الإرادة الصلبة وعلى نتائج الصبر والثبات والطيبة، وهي الحد الفاصل بين الباطل وطغيانه. والهجرة في العهد الإسلاميّ كانت تتم بسبب الاضطهاد والظلم وما كان يلاقيه المسلمون من إيذاء تطلعًا إلى وضع أفضل للدعوة وللمسلمين.

3. الهجرة حديثًا

من المنصف ألا نغفل دور الكشوفات الجغرافية، وأثرها على تحرك الإنسان، ففي القرنين الخامس عشر، والسادس عشر، كانت انطلاقة كل من Marco Polo، Christophorus Columbus، Fernão de Maglhães، للقيام بعدة اكتشافات للبلدان والقارات من أجل الحصول على الثروات والمعلومات من هذه المناطق، حيث نتج عن ذلك إقامة مستعمرات في القرون الموالية، وهكذا أقام البرتغاليون مستوطناتهم في أفريقيا، أما الإسبان والبريطانيون والفرنسيون، والهولنديون فقد أقاموا مستوطناتهم في أمريكا الجنوبية والشمالية، وعلاوة على ذلك فقد أقام البريطانيون مستوطناتهم في نيوزيلاندا وأستراليا، وفي أغلب الحالات، قام هؤلاء المستعمرون بإجبار السكان الأصليين على النزوح، وهو شكل آخر من أشكال الهجرة.

وأوروبا هي القارة التي شهدت أعظم الهجرات في تاريخ البشريّة وذلك في الفترة ما بين القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن العشرين، حيث قُدِّر عدد المُهاجِرين منها 60 مليون نسمة، وكانت أكبر هجرة آنذاك تنطلق من: إيطاليا، النمسا، أمّا الدول المُستقبِلة لهذا الحشد هي: الولايات المتحدة، الأرجنتين، وتجدُر

الإشارة إلى أنّ الهجرة لم تبرز قبل القرن التاسع عشر، إلا أنه نتيجة النمو السريع لسكان أوروبا، والثورة الصناعيّة، وما ترتب عنها من تغييرات بأن حياتهم مهددة، بينما الحياة وراء البحار والمحيطات كانت مغرية يسودها البذخ والبحث عن الثروات، زادت الهجرة بشكل مذهل، حيث وصل عدد المُهاجِرين من 1920: 1930 إلى 55 مليون.

أما في قارتي آسيا وأفريقيا لم تعرف هذه الظاهرة تطوراً كبيراً إلا بعد الحرب العالميّة الأولى (1914 - 1918) والثانية (1939 - 1945)، اللتين أفرزتا وضعاً جديداً وجدت خلاله كل من فرنسا وانجلترا وألمانيا وإيطاليا نفسها وقد خرجت للتو من الحرب فاقدة لقواتها البشريّة، ولم تعد تجد السواعد اللازمة لبناء الغد، وفي حاجة ماسة إلى مزيد من العمالة من كل من المغرب والجزائر ودول جنوب الصحراء والواضح أنّ كل عمليّات الهجرة الجماعية التي تمّت من الجنوب نحو الشمال خلال القرن الماضي كانت تحددها حاجة المجتمعات الشمالية، وكانت تتم حسب شروط أوروبيّة صارمة. إن التأثير الفاجع الذي أحدثته الحرب العالميّة الأولى والثانية كان لها الأثر فيما حاق بالإنسان المعاصر من إحساس فادح بالقلق على وجوده وقيمه وثوابته وأدى إلى اغتراب الإنسان في أحيان كثيرة.

والهجرة العربيّة ظاهرة قديمة، وهي تشبه هجرة الشعوب الأخرى غير العربيّة، إلا أنها كانت في الغالب نتيجة الاستعمار الذي عرفته هذه الأمة في القرون الأخيرة، والذي تسبب في تخلُّفها، بإحداثه اختلالات مسَّت جميع بُناه الأساسية الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة، فأصبحت ثوابتها، وهويتها محل مساومة، ونتيجة لهذه الوضعية المُزرية، برزت إلى السطح مشكلات متعددة ومتفاوتة الحدة مما دفع بكثير من أبناء هذه البلدان إلى الزحف نحو البلدان الأجنبيّة.

وتختلف التقديرات حول الذين خرجوا من أفريقيا، لكن أهم تلك الأرقام كانت تتعلق بأولئك الذين أُجبروا على الانتقال من بلادهم في عمليّة اتّسمت بغاية القسوة والبشاعة، ويتراوح عدد الأفارقة الذين كانوا ضمن هذه العمليّة ما بين 100 – 200 مليون، إلا أن الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة يقلون عن ذلك العدد بكثير؛ فقد ابتلعت مياه الأطلنطي أغلبهم، حيث تشير بعض المصادر إلى أن السكان السود في الولايات المتحدة لا يزيد عددهم عن 23 مليون.

ثالثًا: النظريّات المفسرة للهجرة

على الرغم من أن دراسات الهجرة لا تُعد علمًا مستقلًا في حد ذاته، إلا أنها استفادت من كونها موضوعًا عابرًا للعديد من العلوم الاجتماعيّة مثل علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) وعلم الاجتماع والجغرافيا والديموجرافيا، والاقتصاد والعلوم السياسيّة، وقد اهتمت تلك العلوم بالبحث حول العوامل الدافعة للهجرة والبحث في إيجاد تفسيرات لظاهرة الحراك البشريّ بشكل عام.

وعلى الرغم من عدم وجود نظريّة شاملة حول الهجرة، إلا أن أدبيات الهجرة تحفل بعديد من النظريّات التي تحاول تفسير تلك الظاهرة، منذ كتابات رافنشتاين المعروفة بقوانين الهجرة حتى وقتنا الحالي، وسنعرض هنا بعض التوجهات العامة في النظر للهجرة ودوافعها على ثلاثة مستويات من التحليل: المستوى الكلي Macro، والمستوى الجزئي Micro، والمستوى الأوسط Meso بين المستويين الكلي والجزئي لأهميتة الخاصة في دراسات الهجرة.

1. نظريّات الهجرة على المستوى الكُليّ

تتعامل مع المؤشرات العامة لأداء البلدان المُرسِلة والمُستقبِلة في المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة للوصول لتفسير لظاهرة الهجرة، في ظل تلك المؤشرات، ومنها:

أ- النظريّة النيوكلاسيكية الكُلية Neoclassical Macro Theory:

تعود بداية هذه النظريّة إلى نموذج التطور في الاقتصاد المزدوج الذي حاول أن يجد تفسيرًا للهجرة، حيث أكدت مختلف الأدبيات الاقتصاديّة على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديّين كعامل رئيس مُسبِب للهجرة الخارجيّة. ففي التحليل النيوكلاسيكي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تُعد الهجرة استثمارًا قادرًا على إحداث فائض صاف إيجابي يتأتى من الفارق بين الدخل المُتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المُضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل.

أي أن السبب الرئيس للهجرة الدوليّة هو نتيجة للتباينات الجغرافية بين مناطق العالم المختلفة فيما يتعلق بالعرض والطلب على عنصر العمل. وتُعزي هذه النظريّة انتقال أشخاص من سوق عمل إلى سوق عمل آخر في دولة أخرى إلى اختلاف مستوى الأجور بين تلك الدول، والذي يؤدي في بلدان الإرسال نظرًا لوفرة سوق العمل إلى انخفاض عائد عنصر العمل، بينما يؤدي العجز الديموجرافي في أسواق الاستقبال إلى ارتفاع مستوى الأجور مقارنًا بدول المنشأ.

وتفترض النظريّة النيوكلاسيكية الكُلية أن الهجرة لا يمكن أن تحدث دون وجود فوارق في الأجور بين بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال، وعليه، فإن ميكانيزمات

أسواق العمل هي المحرك الرئيس للهجرة الدوليّة، وعليه، فإن تَدَخُّل الحكومات لضبط الهجرة الدوليّة هو ضبط هذه الأسواق في كل من بلدان الإرسال والاستقبال.

ب- نظريّة النظام العالميّ World System Theory:

هي أول محاولة تمت للتعرف على نظريّة الهجرة، وجوانبها المختلفة، وتعتمد كثير من النتائج العامة أو القوانين التي تستند إليها الدراسات السوسيولوجية على هذه النظريّة، وهي من أهم الموضوعات في هذه الدراسة التي قدم فيها Ernest Ravenstein، وهو صاحب النظريّة الأولى للهجرة (نظريّة المسافة) وعالم الجغرافيا الإنجليزي، قوانينه عن الهجرة في مقالين له سنة 1985 بخصوص القوانين التي تلخص التغيرات السكانية والاقتصاديّة خصوصًا فيما يتعلق بعامل المسافة بين الموطن الأصلي والموطن الجديد.

وقد خلص رافينستين، من خلال تحليل بيانات تعداد السكان، إلى أن الهجرة محكومة بعوامل (الدفع – الجذب)؛ حيث تدفع الظروف الاقتصاديّة السيئة والفقر الناس إلى ترك بلدانهم الأصلية إلى مناطق أكثر جاذبية، ويمكن أن تكون عوامل الدفع عوامل بنائية مثل النمو السكاني العالميّ السريع وأثره في عمليّات التنافس على الغذاء والموارد الأخرى، ويتمثل السبب البنائي الآخر في تلك الهجرة المرتبطة بالرفاهية بين الشمال والجنوب. وأضاف أن الهجرة تتزايد مع تطور التكنولوجيا. كما وضع هذا الكاتب الهجرة في بيئة أكثر اتساعًا معتبرًا تقدُم الهجرة كحركة تنطلق من محيط الدائرة إلى مركزها والمسافة المقطوعة بالمُهاجِرين.

وتؤكد هذه النظريّة التي تناولتها ساسكيا ساسن، أن الهجرة الدوليّة هي نتاج للنظام الرأسمالي، وأن نماذج الهجرة المقدمة تميل إلى تقسيم العالم إلى مركز (الدول الغنية) ومحيط (الدول الفقيرة)، كما يتسبب التطور الصناعيّ في الدول

الأولى في إحداث مشكلات هيكلية في اقتصاديّات الدول الثانية، مما يشجع على الهجرة. وفي هذا السياق، يُذكر أن الهجرة ليست فقط نتيجة للإنتاج القوي ولطلب العمل في الدول الصناعيّة ولكن بشكل أعم لهياكل السوق العالميّ.

هذه النظريّة تحلل الهجرة بمنظور شامل، مؤكدة على أهمية اقتصاد السوق، وتشير إلى أن التبادلات بين الأنشطة الاقتصاديّة الضعيفة، وتلك القوية العالية المستوى، سوف تؤدي حتمًا إلى ركود في الأنشطة الأولى وإلى تخبُط الدوائر الاقتصاديّة والأُطر الاجتماعيّة والثقافيّة. إن هذه العلاقات غير المتكافئة تزيد من التشجيع على الهجرة بشكل أكثر من الفوارق في الأجور والوظائف.

ج- نظريّة سوق العمل المزدوج Dual Labor Market Theory:

ظهرت هذه النظريّة لوصف ازدواجية سوق العمل بين القطاع الزراعي الذي يعتمد على طرق الإنتاج البدائية، والقطاع الصناعيّ الحديث بما يؤدي إلى ازدواجية في أسواق العمل بين القطاعين، والذي يؤدي إلى هجرة فائض العمالة الزراعية من الريف للمدن الكبرى، وتعرضت النظريّة لتفسير ظاهرة الهجرة الداخليّة من الريف إلى المدن.

وتطورت تلك النظريّة كتفسير للهجرة الدوليّة من خلال افتراضه أن الطلب على هجرة العمل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالبنية الاقتصاديّة للبلدان المُستقبِلة والتي تنقسم أسواق العمل فيها إلى قطاعين؛ قطاع منتظم يتطلب مهارات عالية وقطاع غير منتظم لا يتطلب ذلك، وبذلك تكون الهجرة انعكاسًا للطلب على عنصر العمل في الاقتصادات المتقدمة خاصة في القطاعات الاقتصاديّة التي لا تتطلب مهارات عالية. ويتم البحث في السوقين من أجل توظيف المُهاجِرين لشغل الوظائف الضرورية لتطوير الاقتصاد لكنهم مرفوضون من قِبل السكان الأصليين.

2. نظريّات الهجرة على المستوى المتوسط:

يُعد مستوى التحليل المتوسط للهجرة المستوى الأقل دراسة على الرغم من أهميته في تفسير الهجرة الدوليّة، حيث تركز معظم نظريّات الهجرة على المستوى الكلي المرتبط بالبُنى الاقتصاديّة والاجتماعيّة، والسياسيّة لدول الإرسال والاستقبال، والمستوى الجزئي المرتبط بخصائص الأفراد المنخرطين في عمليّة الهجرة الدوليّة.

ولعل من أشهر النظريّات التي يمكن أن تفسر هذا المستوى هي نظريّة شبكات الهجرة، والتي تؤكد على وجود شبكات هجرة بين الجماعات الهجرية كافة. ويمكن تعريف شبكات الهجرة بأنها مجموعة من العلاقات الشخصية التي تربط المُهاجِرين، والمُهاجِرين العائدين، وغير المُهاجِرين في بلدان المنشأ وبلدان المقصد، من خلال علاقات القرابة والصداقة بين الذين ينتمون لنفس بلد المنشأ، ويؤدي وجود تلك الشبكات بالتبعية إلى تزايد الرغبة في الهجرة، حيث توفر تلك الشبكات المعلومات عن دول المقصد، كما تساعد المُهاجِرين من خلال توفير الإقامة والدخول لسوق العمل، كما تساعد تلك الشبكات أيضًا على خفض تكلفة الهجرة، وتقليل مخاطرها، وزيادة منافعها.

3. نظريّات الهجرة على المستوى الجزئيّ

تركز نظريّات الهجرة على المستوى الجزئي على العوامل التي تؤثر على قرارات الأفراد حول الهجرة، لتحليل العوامل الدافعة للهجرة وحسابات المكسب والخسارة. وتهتم تلك النظريّات بما يُعرَف بنظريّة الاختيار الرشيد وكيف يمكن للفرد اتخاذ قرار الهجرة أو البقاء بناء على المعطيات المتاحة له.

أ- نظريّة رأس المال البشريّ Human Capital Theory:

تشكل الهجرة نوعًا من الاستثمار في رأس المال البشريّ بقدر ما تعنيه من استهداف بعض التكاليف للحصول على مقابل أعلى من العمل، ويتفق ذلك مع أصحاب المدخل الفردي، الذي ينظر إلى المُهاجِر على أنه رأس مال بشريّ، يحدد الفرص الأفضل مثل معدلات الأجر، والوظائف وتكاليف السفر، أي أن الأفراد يهاجرون بهدف الحصول على دخل أعلى، حيث يتزايد معدل النزوح كلما تزايد الدخل في مجتمع الجذب، ويقل معدل النزوح كلما زادت تكاليف الهجرة.

وينظر "لاري شاستاد" إلى الهجرة على أنها استثمار في رأس المال البشريّ، فمن خلالها يقوم المُهاجِر المحتمل بتقييم تكاليف ومنافع الهجرة، قبل أن يتخذ قراره بالهجرة أو البقاء. وقد أوضح شاستاد أن التكاليف والمنافع لا تشمل فقط التكاليف والمنافع المادية، بل تمتد لتشمل غير المادية أيضًا، وبذلك لا يقتصر التقييم على الفرق بين الأجر أو الدخل في بلدي الإرسال والاستقبال.

ووفقًا للنظريّات الكلاسيكية فإن الأصل في الهجرة في أغلب الأحيان هو البحث عن طرق للتغلب على التفاوت في معدلات الأجور، والهجرة تنتج عن توجه فردي، فهي إذن فعل تلقائي وطوعي يقوم على المقارنة بين الوضع الحالي للمُهاجِر والربح الصافي المتوقع وينتج عن حساب التكلفة والربح.

ب- نظريّة الاقتصاديّات الجديدة للهجرة New Migration Economics Theory:

اقترح "أودد ستارك" المؤسس والممثل الرئيس للاقتصاد الجديد للهجرة، إطارًا جديدًا لتحليل اقتصاد هجرة العمل، يتناول الأسرة الريفية إزاء ما يواجهها من أخطار (التقلبات المناخية والتفاوت في أسعار المنتجات الزراعية) الذي يُمكن أن يؤدي

إلى هجرة أفرادها. وفي هذا الصدد، فإن هجرة أحد أفراد العائلة يؤمِّن مضاعفة مصادر دخل العائلة ويضمن دخلًا مضمونًا عن طريق التحويلات، التي تلعب دورًا هامًا ليس فقط في اقتصاد العائلة ولكن أيضًا في اقتصاد الدولة كلها. وهكذا يُصبح المُهاجِر ضمانًا ضد الفقر أو المرض. وأيضًا لا يقتصر الاقتصاد الجديد للهجرة على وضع سوق العمل في الاعتبار فحسب، بل يتسع نطاق العمليّة ليشمل المجموعة الأسرية ككل؛ فإن الأُسر لا تبحث فقط عن زيادة مصالحها، ولكنها تبحث أيضًا عن تقليل تعرُضها للمخاطر عن طريق تنويع مواردها.

من هذا المنطلق تسعى الأسرة إلى تقليل المخاطر الاقتصاديّة، من خلال تنويع مصادر الدخل عن طريق توظيف قوة العمل فيها في عدة أسواق، حيث يهاجر بعض أفراد الأسرة للخارج، ويهاجر البعض للداخل، هجرة داخليّة، بينما تظل البقية الباقية في بلد المنشأ لإدارة اقتصادات الأسرة.

من خلال العرض السابق يُلاحَظ تعقُد وتشابُك القضايا والنظريّات التي حاولت تفسير ظاهرة الهجرة وذلك بسبب تَعَقُّد وتَشَابُك العلاقات الدوليّة والتي أثرت بالسلب في الرؤية المتفائلة للهجرة، بالإضافة إلى تداخُل تلك القضايا وتشابُكها في مستويات تحليل مختلفة، بما يجعل محاولة الوصول لنظريّة متكاملة تُفسر هذا السلوك الإنساني أمرًا صعبًا. إلا أنه يمكننا القول إن الهجرة، في مجملها، ظاهرة إيجابية يجب العمل على تعظيم إيجابياتها وتقليل سلبياتها من خلال توافُر شروط محددة وآليات معينة بين البلد المُصَدِّر والمُستَقبِل للهجرة تضمن للمهاجر وضعًا اقتصاديًا واجتماعيًا يحقق له الكرامة الإنسانية ويُضفي عليها شكلًا شرعيًا مناسبًا مما يُحِد بشكلٍ جيد من الهجرة غير الشرعيّة.

ويرجع تقسيم دراسة عمليّة الهجرة من خلال المستويات الثلاثة السابقة إلى أن الهجرة ظاهرة اجتماعيّة وأن الظواهر الاجتماعيّة عادةً ما يتم دراستها من خلال هذه المستويات الثلاث؛ الكلية والمتوسطة والجزئية.

مما سبق يتضح الاختلاف بين النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعيَّة من وجهة النظر الاقتصادية، حيث إن كل منها يرجع الهجرة غير الشرعيَّة إلى عامل مختلف، فقد خلصت نظرية الجذب والطرد إلى أن الهجرة محكومة بعوامل الجذب من قِبل الدول المستقبلة والتي تتمثل في ارتفاع الأجور، وزيادة فرص العمل، وارتفاع مستوى المعيشة وغير ذلك، وكذلك عوامل الطرد من قِبل الدول المرسلة، والتي تتمثل في انخفاض الأجور، وقلة فرص العمل، وبعض الكوارث الطبيعية والبيئية وغير ذلك مما يدفع إلى الهجرة، أما النظرية النيو كلاسيكية فقد فسرت الهجرة من منطلق التكلفة والعائد، فإذا كان العائد المتوقع يفوق التكلفة المادية والنفسيَّة للمهاجر اتُّخِذ قرار الهجرة. وتنظر نظرية رأس المال البشريّ إلى الهجرة على أنها تؤدي إلى انخفاض في معدل الإنتاجية وبالتالي معدل النمو الاقتصادي نظرًا لفقدان رأس المال البشريّ؛ وسيلة للإنتاج، بالإضافة إلى دوره في العلم والابتكار. أما نظرية الاقتصاد الجديد فهي تجعل الهجرة ضمانًا ضد الفقر للأسر الريفية إزاء ما يقابلها من محصول سيء أو تقلبات مناخية أو مرض ونحوه. كما قسَّمت نظرية التبعية العالم إلى قسمين دول مركز ودول محيط، فتمتص دول المركز ثروات دول المحيط وتستغلها وتهيمن عليها، وتظل دول المحيط تابعة لها في كل شيء فتكون الهجرة حيث الدول الغنية وارتفاع مستوى المعيشة. وتؤكد هذه الاختلافات على أهمية وبروز دور العامل الاقتصاديّ في الهجرة غير الشرعيَّة (جُميل، 2021، 29).

مراجع الفصل الأول

إبراهيم، علي طلبة (2011). **دوافع الهجرة غير الشرعيّة لدى الشباب المصريّ دراسة على عينة من الشباب المُهاجِر**. كلية آداب قنا. جامعة جنوب الوادي.

ابن عبدالحكيم، محمد (1981). **حُكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية**. الجزائر: الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع.

ابن منظور، محمد بن مكرم (1968). **لسان العرب**.

أبوخليل، شوقي (1985). **الهجرة حدث غير مجرى التاريخ**. دمشق: دار الفكر. الطبعة (3).

الخشاني، محمد (2011). **الهجرة الدوليّة الواقع والآفاق**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة. الرباعية، أحمد (1987). **دراسات في نظريّة الهجرة ومشكلاتها الاجتماعيّة والثقافيّة**. عمان: منشورات دائرة الثقافة والفنون.

الخولي، عادل محمود (2003). **البطالة بين خريجي التعليم الجامعيّ دراسة حالة بجامعة المنصورة**. رسالة ماجستير. كلية التربية. جامعة المنصورة.

الزنتاني، محمد أعبيد (2008). **الهجرة غير الشرعيّة والمشكلات الاجتماعيّة**. الإسكندرية: المكتب العربيّ الحديث.

الصادق، إبراهيم الناني (2012). **الهجرة غير الشرعيّة إلى أوروبا عبر ليبيا الآثار الاجتماعيّة والاقتصاديّة على المجتمع الليبي**. رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة المنصورة.

الصرابي، يحيى علي (2009). **المشروعية القانونيّة والأبعاد الأمنية للهجرة الوافدة دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية**. القاهرة: دار النهضة العربيّة.

الطاهر، حسن مصطفى (2002). "**هجرات الخبرات وانعكاساتها على عمليّة التنمية**". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة السابع من أبريل. الزاوية. ليبيا.

إقلال، أحمد (2000). **الدواعي التاريخيّة والاجتماعيّة للهجرة المغربية**. ندوة عقدتها لجنة القيم الروحية والفكريّة التابعة لأكاديمية المملكة المغربية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية. الرباط.

اللحام، أحمد عبدالعزيز (2011). الهجرة غير المشروعة الأسباب والنتائج والآفاق المستقبليّة. **مجلة الفكر الشرطي**. مركز بحوث شرطة الشارقة. الإمارات العربيّة المتحدة: المجلد (20). العدد (77).

المدهون، صبري عبدالقادر (2018). **التربية ومواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة، دراسة ميدانية بمحافظة كفر الشيخ، بُرج مغيزل وبُرج البُرُلُس نموذجًا**، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ.

النفاتي، الشاذلي (2007). **الهجرة من شمال أفريقيا إلى أوروبا: نحو تعزيز التعاون العربيّ الأوروبيّ**. 6 – 7 ديسمبر، تونس: مركز جامعة الدول العربيّة. الأمانة العامة.

أو، ستارك (1991). **هجرة العمل**. باسل بلاكويل. أكسفورد: في: يوروميد للهجرة 2.

بركان، فايزة (2012). **آليات التصدي للهجرة غير الشرعيّة**. رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة. جامعة الحاج لخضر. باتنة. الجزائر.

بروتوكول مكافحة تهريب المُهاجِرين عن طريق البحر أو البر أو الجو، المُكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنيّة (2002). اعتمد وعُرض للتوقيع والتصديق والإنضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 نوفمبر. المادة 3 أ.

بونوة، جمال دوبي (2013). إشكالية الهجرة غير الشرعيّة دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والأسباب والحلول. **مجلة معارف**. جامعة البويرة. الجزائر. العدد (14).

جلبي، علي عبدالرازق (2010). **علم اجتماع السكان**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعيّة.

جُميل، نهى إبراهيم (2021): تصور مقترح لدور التربية اللامدرسية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع المصري ـ دراسة ميدانية، **رسالة دكتوراة**، كلية التربية ـ جامعة طنطا.

حافظ، سحر مصطفى (2013). الهجرة غير الشرعيّة المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية. **مجلة هرمس**. مركز جامعة القاهرة للغات الأجنبيّة والترجمة التخصصية. المجلد (2). العدد (2).

حسن، أميرة عبدالجليل (1991). **ظاهرة الهجرة وأثرها على النسق الإداري في جامعة الإسكندرية**. رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة الإسكندرية.

حسنين، أسامة محمد (2010). **علاقة تعرض المراهقين للتليفزيون المصريّ باتجاهاتهم نحو الهجرة غير الشرعيّة**. رسالة ماجستير. جامعة عين شمس. معهد الدراسات العليا للطفولة.

خليل، عمادالدين خليل (1977). **خطوات في الهجرة والحركة**. تونس: دار الحرية للنشر. مطبعة فائزي.

دليو، فضيل وغربي، علي ومقراني، الهاشمي (2003). **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبيّة**. قسنطينة. الخروب: مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية.

رافينستين، إرنست (1885). **قوانين الهجرة**. صحيفة جمعية الإحصاء. لندن 48 (2).

رجب، مصطفى محمد (1997). المسئولية التربويّة للآباء. **مجلة الوعي الإسلاميّ الكويتية**. العدد (382). السنة (32).

رشيد، ساعد (2012). **واقع الهجرة غير الشرعيّة في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**. رسالة ماجستير. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسيّة. جامعة محمد خيضر بسكرة.

زايد، أميرة عبدالسلام (2018 جـ). **جدلية الفلسفة والتربية جان بول سارتر وفلسفة تربية المقاومة**. دسوق: دار العلم والإيمان.

سراي، سعاد وبخوش، نجيب (2008). المعالجة الإعلاميّة لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر. **المؤتمر الدوليّ حول الإعلام والأزمات الرهانات والتحديات**. جامعة الشارقة. الإمارات العربيّة المتحدة.

سميث، لين (1971). **أساسيات علم السكان**. ترجمة: محمد السيد غلاب، فؤاد إسكندر. الإسكندرية: دار الفكر العربيّ.

شريف، إيمان وعبدالعزيز، صفية (2008). **السياسة الاجتماعيّة ومواجهة الهجرة غير الشرعيّة مؤشرات عامة قرية تطون نموذجًا**. المؤتمر السنويّ

العاشر. السياسة الاجتماعيّة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة. المركز القوميّ للبحوث الاجتماعيّة والجنائية. المجلد (2). 26 – 29 مايو.

صالح، ربيع كمال (1989). **الأبعاد الاجتماعيّة والثقافيّة لهجرة المصريّين الريفيين إلى إيطاليا**. الإسكندرية: دار المعارف.

عبدربه، صابر محمد (1985). **الهجرة الخارجيّة وأثرها على التغير الاجتماعيّ**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب سوهاج. جامعة أسيوط.

علي، نبيل (2001). الثقافة العربيّة وعصر المعلومات. **سلسلة عالم المعرفة**. الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب. رقم (276).

غزالي، محمد (2015). **الهجرة السرية**. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

كولبير، بول (2016). الهجرة كيف تؤثر في عالمنا؟. ترجمة: مصطفى ناصر. **سلسلة عالم المعرفة**. الكويت: المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب. رقم (439).

لاروس (1973). **المعجم العربيّ الحديث**، بيروت: مكتبة أنطوان.

محجوب، محمد عبده (2005). **البترول والسكان والتغير الاجتماعيّ دراسة أنثروبولوجية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعيّة.

معجم الكافي (1994). بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة (3).

منير البعلبكي (2000). **قاموس المورد**، بيروت: دار العلم للملايين.

نور، عثمان الحسن والمبارك، ياسر عوض (2008). **الهجرة غير المشروعة والجريمة**. الرياض: جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنية.

يوروميد للهجرة 2 (2011). **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبيّ.**

يوسف، محمد عبدالحكيم (2000). **الهجرة الخارجيّة ومشكلات الأسرة المصريّة دراسة لأنماط من التفكك الأسري المرتبط بالهجرة.** رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب. جامعة عين شمس.

Cunliffe, B. (2013). **Britain begins.** Oxford University Press.

Etemad, B. (2002). **L'Europe et le monde colonial. Cinq siècles d'histoire économique et sociale**.

Harris, J.R., et al,. (1970). **Migration, unemployment and development: a two-sector analysis.** The American economic review. 60 (1).

Hermet, G. (1967). **Les Espagnols en France: Immigration et Culture**. Paris: Éditions Ouvrières.

Hornby, A. S. (2001). **Oxford Advanced Learner's dictionary Oxford Univ.**

Khachani, M. (2004). **Les marocains d'ailleurs: la question migratoire à l'épreuve du partenariat euro-marocain.** Association marocaine d'études et de recherches sur les migrations.

Laird, C. (1971). **Webster's New World Dictionary of the American Language:** Webster's New World Thesaurus. World Publishing. Company.

Lewis, W.A. (1954). **Economic development with unlimited supplies of labour.** The Manchester school. 22 (2).

Massey, D.S., et al,. (1993). **Theories of international migration: A review and appraisal.** Population and development review.

Morehouse, C., & Blomfield, M. (2011). **Irregular migration in Europe.** Migration Policy Institute, Washington, DC.

Papademetriou, D. (2005). **The global struggle with illegal migration: No end in sight.** Migration Policy Institute.

Piore, M.J. (1979). **Birds of passage: migrant labor and industrial societies.**

Sassen, S. (1990). **The mobility of labor and capital: A study in international investment and labor flow.** Cambridge University Press.

Sjaastad, L.A. (1962). **The costs and returns of human migration.** Journal of political Economy. 70 (5, Part 2).

Sollot, L. (1988). **Les Migrations Humaines,** Paris, Press universitaires de France.

Stark, O., et al,. (1985). **The new economics of labor migration.** The American Economic review. 75 (2).

Taylor, J.E. (1984). **Differential migration networks information and risk.**

Zohry, A. (2009). **Strategies of Coping and Patterns of Accommodation of Irregular Egyptian Migrants in Europe.**

الفصل الثاني

ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة من منظور عالميّ ومحلي

تمهيد

أولًا: تاريخ الهجرة المصريّة

1 – مرحلة الثلاثينيات والأربعينيات 1930م – 1950م

2 – مرحلة الخمسينيات 1950م – 1960م

3 – مرحلة الستينيات 1970م – 1980م

4 – مرحلة السبعينيات 1970م – 1980م

5 – مرحلة الثمانينيات (الانكماش) 1980 – 1990

6 – مرحلة التسعينيات 1990م – 2000م

7 – المرحلة من 2000م – حتى الآن

ثانيًا: حجم الهجرة غير الشرعيّة عالميًا

ثالثًا: حجم الهجرة غير الشرعيّة في مصر

تمهيد:

تتضمن الهجرة أهم عنصر من عناصر المواطنة بين الإنسان وموارد الثروة الكونية، فإذا ما شحَّت الثروة أو نفدت في مكان، هاجر الإنسان إلى منطقة أخرى حيث يتوافر رغد العيش، وبهذا انتشر الإنسان عبر التاريخ في أنحاء الأرض، حاملًا معه جذور حضارات ومدنيات متنوعة، لذا فالهجرة ظاهرة اجتماعيّة مشروعة عرفتها البشريّة عبر العصور كأي ظاهرة اجتماعيّة، إلا أنها تحمل من الصفات ما يستوجب تناولها وتحليلها بشكل خاص والتركيز على تلك الجزئية بالبحث في المعاني المتعددة لها كما ساقتها فروع العلم المختلفة. ولا يقتصر مفهوم الهجرة فقط على الانتقال من مكان لآخر، وإنما ينطوي على دلالات اجتماعيّة تعني الانفصال عن جميع الروابط الاجتماعيّة من ناحية، وتوزيع تلك العلاقات والروابط على أكثر من مجتمع من ناحية أخرى.

ارتبط تاريخ المجتمعات البشريّة بالتدفقات الهجرية من خلال الفتوحات وتكوين الدول والاستعمار، وقد أحدث كل هذا على مر الزمن مدارات وشبكات هجرية تطورت على إيقاع التحولات الظرفية. وقد تمخض كل هذا عن "عولمة الهجرات"، وازدياد عدد الدول الموفدة والمُستقبِلة ودول العبور ليصل عدد المُهاجِرين في العالم إلى 243.2 مليون شخص عام 2011؛ أي حوالي 3% من سكان العالم. وتشكل البلدان العربيّة مجالًا لهذه الحركات الهجرية.

ولقد ساهمت الهجرة منذ القدم في تكوين الشعوب والدول كما نعرفها الآن، فمنذ زمن بعيد فكر الإنسان في الانتقال من مكان إلى آخر سعيًا وراء مصادر المياه والزراعة ومع تقدم العصور أصبحت الهجرة بحثًا عن فرص الربح وحياة أفضل، كما

لعبت الحروب والاستعمار دورًا هامًا في نقل الفئات البشريّة من مكان إلى آخر، وقد عرف التاريخ موجات من الهجرة بعضها إرادية والأخرى قسرية.

وخلال نصف قرن بعد اندلاع الحرب العالميّة الأولى كانت البلدان تغلق حدودها، وجعلت الحرب والكساد الاقتصاديّ الهجرة صعبة من الناحية العمليّة، ولم يلق المُهاجِرون أي ترحيب، ومع حلول الستينيات كان الناس يعيشون مُكتفين بأنفسهم إلى حدٍ كبير في البلدان التي ولدوا فيها، لكن في أثناء نصف قرن من الخمول، كان هناك تغير دراماتيكي يحدُث في الاقتصاد العالميّ؛ حيث نشأت فجوة كبيرة في الدخل بين البِلدان.

تطرح ظاهرة الهجرة إلى الاتحاد الأوروبيّ عديد من الإشكاليات المتعلقة بالتنمية والأمن والاندماج، فقد كانت القارة العجوز بعد الحرب العالميّة الثانية في حاجة إلى سواعد وعقول المُهاجِرين للمساعدة على بناء ما دمرته سنوات الحرب الطويلة وهو ما جعل الدول الأوروبيّة تعمل على تشجيع الهجرة الوافدة إليها والتي كانت في أغلبها من دول جنوب المتوسط.

إلا أن سياسة التشجيع على الهجرة هذه سرعان ما تحولت إلى سياسة غلق الحدود في وجه المُهاجِرين، وبالتالي القضاء على آمال كثيرين في الحصول على حياة أفضل. وفي هذا السياق كتبت اللجنة الديموجرافية الأوروبيّة سنة 1982 في تقريرها حول الهجرة أنه: "خلال السنوات الأخيرة كان هناك تزايد كبير وغير متوقع لتدفق الأجانب، هذا التدفق مكون من طلاب، مستخدمي المنازل، عمالة غير مؤهلة ومُهاجِرين موسميين قادمين من بلدان متوسطيّة عديدة ويعيشون مُهمَشين في وضع غير معروف وفي أحيان كثيرة في وضعية غير قانونيّة ... وهم يتزايدون بصفة مستمرة، ولأهمية هذه الظاهرة خلال العقود الأخيرة والتوقعات المستقبليّة، إضافة

إلى كون البعض يُعرِف الثورة الحالية للرأسمالية بثورة الحركية البشريّة، قامت الأمم المتحدة في اجتماعها خلال الدورة 61 لسنة 2006 باعتماد قرار يدعو إلى عقد منتدى دوليّ سنويّ يعالج قضايا الهجرة الدوليّة.

كما تم تناول هذه الظاهرة في أعمال سينمائية مصريّة وعالميّة؛ ففي مصر تناول فيلم "البر التاني"، إنتاج 2016، قصة مجموعة من الشباب المُنتمين لقرية مصريّة فقيرة والذين يحاولون الهجرة إلى الأراضي الإيطالية بشكل غير شرعيّ وبدون حمل أية وثائق رسميّة حيث يقومون بالسفر على متن سفينة متهالكة، ويفصل بينهم وبين أحلامهم في حياة أفضل في إيطاليا أمواج البحر الغادرة. وفي إيطاليا تناول فيلم "نار في البحر Fuoco ammare"، إنتاج 2011، قضية الهجرة غير الشرعيّة كواحدة من أهم القضايا الساخنة التي باتت تفرض نفسها على العالم بشكل يومي، تجري أحداثه في جزيرة لامبيدوسا، وتأتي أهميته في كونه تسجيلًا بصريًا صريحًا لمآسي المُهاجِرين غير الشرعيّين الذين يُكابِدون شظف العيش، ويحيُّون حياة تتسم بالتقشُّف والوحدة والانعزال والرعب.

إن موضوع الهجرة يظل موضوعًا مُعقد التحليل لوجهين: الأول؛ لطابعه الأفقي على المستوى العلميّ الذي يستمد جوهره من عدة علوم: التاريخ والسياسة والاقتصاد والقانون وعلم الاجتماع والديموجرافيا .....، والثاني لتوافر أقطاب هجرية لها خصوصياتها.

أولًا: تاريخ الهجرة المصريّة

يعود تاريخ الهجرة المصريّة إلى القرن التاسع عشر بعد حملة نابليون لمصر عام (1798 - 1801) عندما اتجهت أولى البعثات الثقافيّة الطلابية إلى أوروبا، حيث أرسل محمد علي، مؤسس مصر الحديثة، أول بعثة مصريّة إلى إيطاليا عام

1813 لدراسة فنون الطباعة، وبعثة أخرى إلى فرنسا عام 1818 لدراسة العلوم العسكريّة والبحرية من أجل إنشاء جيش مصريّ قوي وفق المعايير الأوروبيّة، ومنذ ذلك الوقت كانت هناك دائمًا قناة اتصال بين مصر وأوروبا، وبدأ الأوروبيّون يهاجرون إلى مصر حتى أوائل الخمسينيات من القرن الـ 20، وعندما ازدادت الضغوط الاقتصاديّة، والتحول إلى الاشتراكيّة في عهد جمال عبدالناصر بدأ عديد منهم ينزحون مرة ثانية إلى أوروبا.

ولقد وضع المهتمون بتتبع حركة الهجرة خارج الحدود المصريّة تصنيفًا يميز عدة مراحل تاريخية للهجرة المصريّة بداية من الثلاثينيات، وحتى الوقت الراهن، وهذه المراحل يمكن تحديدها كما يلي:

1 - مرحلة الثلاثينيات والأربعينيات (1930م - 1950م):

وهي التي تضم بداية الإعارات الحكومية التي أخذت شكل البعثات إلى الدول المجاورة وكان حجم الهجرة في هذه المرحلة محدودًا، إذ اقتصرت الهجرة خلال هذه الفترة على هذه الإعارات التي كانت تتم على النحويين الآتيين:

أ - **الإعارات المنظمة الجماعية**، وبمقتضاها ترسل الحكومة سنويًا عددًا من مواطنيها للبلاد العربيّة، والأفريقية، والأسيوية كإعارة آلاف من المدرسين للبلاد العربيّة، أما الهدف من وراء هذه السياسة، فهو مساعدة البلاد العربيّة الأخرى التي تفتقر إلى التسهيلات التعليميّة، وفي البداية أخذت مصر على عاتقها المسئولية الكاملة لأولئك المعارين، وهذا يشمل تغطية نفقات السفر، والمرتبات.

ب - **الإعارات الفردية**، وهي تتم على المستوى الفردي، ويتقدم الموظف الحكومي الذي يحصل على عقد عمل بطلب أجازة بدون مرتب من موقع العمل الذي يشغله، وعليه أن يحصل على تصريح عمل من وزارة الداخليّة.

2 - مرحلة الخمسينيات (1950م - 1960م):

بدأت هجرة المصريّين في منتصف عام 1950 وكانت هجرة دائمة بهدف الإقامة في البلدان التي هاجروا إليها، واكتسبوا جنسيتها، وكان معظم هؤلاء من الكفاءات العلميّة، والمهنية المتميزة، بالإضافة إلى المُهاجِرين الدائمين، واتّسمت هذه المرحلة بوجود أعداد قليلة من المُهاجِرين المؤقتين. كما تميزت بتقيد خروج الكفاءات وتكليفهم مع وضع قيود للاستقالات، وتبلورت هذه السياسة في إصدار عدة قوانين وقرارات منها ما كان خاصاً بسلب المهندسين حريتهم في العمل والسفر إلى الخارج وذلك بإصدار القرار الجمهوري بالقانون رقم 296 لعام 1956 بتكليف المهندسين والذي صاحب إنشاء وزارة الصناعة، وتضمن حق الوزارات في تجديد تكليف وعدم قبول الاستقالة للدرجات الوظيفيّة أقل من الدرجة الثانية، وقد أعطى هذا القرار لمختلف المصالح الحكومية الحق في استصدار القرارات الإدارية بسلب المكلفين من حديثي التخرج أي حق في الاستقالة أو ترك العمل أو السفر للعمل بالخارج أو الهجرة، وصاحب صدور هذه القوانين إصدار قوانين أخرى تنظم الحصول على جواز للسفر، والحصول على موافقة جهة العمل، وموافقة مكاتب الأمن التي كانت تتبع الوزارات المختلفة، وهي تمثل سلسلة من المعوقات التي تهدف إلى تثبيط الهمم، وغلق باب السفر.

3 - مرحلة الستينيات (1960م - 1970م):

اتسمت هذه المرحلة بظهور قوانين التجنيد. وفي عام 1961 صدر القرار الجمهوري رقم 183 بتكليف الأطباء البشريّين وأطباء الأسنان والصيادلة وإعطاء وزارة الصحة الحق في إصدار القرارات الوزارية بالعمل في الريف لمدة عامين. وقد صدر القانون رقم 46 لعام 1964 بترشيد الهجرة المؤقتة، وكانت هزيمة 1967

نقطة تحول خطيرة أفرزت ميولًا نحو الهجرة بين الشباب لكن استمر العمل بقوانين التجنيد، كما ظلت الحكومة ملتزمة بقيود الهجرة.

4 - مرحلة السبعينيات (1970م - 1980م):

أ - مرحلة ما قبل عام 1973م، تميزت هذه المرحلة ببداية تيار الهجرة المؤقتة ليصبح الطابع السائد لهجرة السكان المصريّين، حيث تصاعد الميل نحو تشجيع الهجرة، رغم استمرار قوانين تقييدها، وذلك حتى ظهور الدستور الدائم عام 1971 والذي نصّ على أن الهجرة حق دستوري للمواطنين. وجاء في ظل دستور 1971 إزالة جميع الحواجز التي تحول دون الهجرة، وفي العام نفسه أعطى القانون 73 في القطاع العام لموظفي الحكومة حق العودة إلى وظائفهم في غضون سنة واحدة من تاريخ استقالتهم، والتي تم مدها لعامين، وهذا سهَّل تنامي ظاهرة الهجرة المؤقتة، وبدأت تتدفق أعداد هائلة من المُهاجِرين إلى دول الخليج العربيّ، وشملت هذه الفترة الهجرة بصفة أساسية لمجموعة من المدرسين، والأطباء، والمهندسين الذين يُعارون للعمل في الدول العربيّة بالإضافة إلى بعض المهن الأخرى المحدودة.

ب - مرحلة ما بعد عام 1973م، تضافرت مجموعة من الظروف التي تعرضت لها مصر اقتصاديًّا، واجتماعيًّا، وسياسيًّا، وساهمت في تغذية تيار هجرة المصريّين للخارج للعمل في باقي أقطار الوطن العربيّ، وبالتحديد في الهجرة الكبيرة التي بدأت بعد حرب أكتوبر 1973 تمييزًا لها من الهجرة المحدودة التي كانت موجودة قبل ذلك، والتي تركزت بصورة أساسية في إعارة مصر كفاءاتها العلميّة لمساعدة الأقطار العربيّة في رفع مستوى التعليم فيها، إلى جانب الارتفاع الهائل في أسعار البترول خلال هذه الفترة، والتي مكنت دول الخليج العربيّ من البدء في مشروعات استثمارية ضخمة بهدف التنمية الشاملة، والتي تتطلب حجمًا كبيرًا من العمالة المدربة، هذا

بجانب الظروف الاقتصاديّة الصعبة التي عاشتها مصر خلال نفس الفترة مما حدا بكثير من الكفاءات المصريّة إلى السفر للعمل في هذه الدول بأجور عالية تحقق لهم الطموحات المشروعة للحياة الرغدة.

وزاد الطلب على اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة وكانت البلدان المُستقبِلة الرئيسة هي المملكة العربيّة السعودية، الكويت، الولايات المتحدة، الإمارات، وليبيا، الأردن، والعراق. وقد قُدِّر عدد المُهاجِرين بما يتراوح بين نصف مليون، ومليون عامل سنة 1974، منهم حوالي 400 ألف بالمنطقة العربيّة في عام 1975، وكان هذا الرقم يُقارب نحو 18% من مجموع القوى العاملة في مصر في سنة 1978، والطلب الخارجيّ على العمالة المصريّة وصل ذروته في عام 1983، عندما قُدر عدد المصريّين بـ 3.28 مليون مصريّ من العاملين في الخارج.

يُمكن القول أن أبرز الفترات التي حدثت فيها الهجرة كانت فترة السبعينيات حيث ظهرت فيها عوامل ساعدت على بروز تيارات الهجرة مثل: التضخم السكاني، وارتفاع معدل النمو السنويّ، وأثره على التركيب العمريّ للسكان، حيث أدى إلى توافر أفراد في سن العمل أكثر من حاجة السوق والذي أدى بدوره إلى خلل في الأوضاع الوظيفيّة، وتفشي ظاهرة عدم الرضا عن فرص العمل المتاحة بالقطاع الحكومي والعام؛ مما دفع كثيرين للتفكير في البحث عن فرص عمل أفضل من خلال الهجرة».

5 - مرحلة الثمانينيات (الانكماش) (1980م - 1990م):

بدأ الاهتمام بالهجرة الدوليّة، وتمثل في تأسيس "وزارة الهجرة والمصريّين في الخارج" عام 1981م، وإصدار قانون الهجرة والعمل بالخارج، واعتبار الهجرة سياسة قومية للدولة، إلا أنه قد حدث انخفاض في عدد العمال المصريّين وخاصة من فئة

غير المهرة بموجب دخول العمال الأسيويين سوق العمل، وكذلك نتيجة لاكتمال مشروعات البنية التحتية، إلى جانب حالة التوتر والقلق التي سادت المنطقة العربيّة نتيجة حرب (العراق - إيران) عام 1980، ومن ثم بدأ تيار الهجرة في الانحسار.

وقد أدى تراجع أسعار النفط عام 1983 إلى تدهور الإيرادات النفطية في الكويت وبالتالي الاستغناء عن العمالة الوافدة الزائدة وتخفيض الأجور والمرتبات، وذلك باستبدال العمالة العربيّة بالعمال الأسيويين الأكثر مهارة، إلى جانب انخفاض أجورها عن العمالة العربيّة، فضلًا عن استخدام الدول العربيّة سياسة إحلال العمالة الوطنيّة لتحل محل العمالة الوافدة. كما أُصيبت المملكة العربيّة السعودية في موازنتها العامة بالعجز، حيث هبطت إيرادتها من 108 مليار دولار عام 1981 - 1982 إلى 65 مليار دولار عام 1983 - 1984، فانخفض عدد المهاجرين في العام الذي يليه بما يقرُب من 600 ألف مُهاجِر، كما أنه تم التخطيط للتخلص من 200 ألف مُهاجِر حتى نهاية عام 1987.

وحسب التقديرات الرسميّة بلغ عدد المصريّين المُهاجِرين بالخارج هجرة مؤقتة عام 1986، 2.250.000، بنسبة 4.7% إلى إجمالي السكان داخل مصر، و1.5% من مجموع المُهاجِرين في الخارج، ويتركز معظم الطلب على العمالة المصريّة في أربعة أسواق: السعودية، ليبيا، الأردن والكويت، ويُشكل المُهاجِرون إلى تلك الدول نسبة 87.6% من إجمالي عدد المصريّين المُهاجِرين.

6 - مرحلة التسعينيات (1990م - 2000م):

حدث الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990، وكان له أثره في اضطرار كثير من العمالة الأجنبيّة والعمالة المصريّة إلى مغادرة الكويت والعراق تاركة وراءها كل

ممتلكاتها، وشهدت هذه المرحلة هجرة بعض المصريّين إلى أوروبا بطرق غير شرعيّة، وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي طرأ على طلب دول الخليج لأعداد جديدة من العمالة العربيّة منذ أواسط التسعينيات، إلا أن مستوى هذه الظاهرة لا يزال أقل بكثير من المستوى الذي بلغته في مرحلة الفورة النفطية، واعتبارًا من عام 1992، ارتفعت أعداد المصريّين بالخارج مرة أخرى، حيث قُدِرت بنحو 2.2 مليون مصريّ.

7 - المرحلة من (2000م - حتى الآن):

ارتفع عدد المصريّين في الخارج عام 2000م ليصل إلى 2.7 مليون مُهاجِر مصريّ؛ منهم 1.9 مليون يعملون في دول الخليج، وشهدت هذه المرحلة انتشارًا واسعًا للهجرة غير الشرعيّة؛ حيث العزف على وتيرة العيش الرغد وحلم الثراء والخلاص من عُسر الحياة، وهو ما تستعمله عصابات الهجرة غير الشرعيّة لاجتذاب الشباب العربيّ بمن فيهم الشباب المصريّ.

وبعد استعراض تصنيف لحركة الهجرة خارج الحدود المصريّة، نعرض أيضًا لتقسيم آخر يُقسِم مراحل الهجرة في الحوض المتوسطيّ من مصر ودول جنوب المتوسط إلى الدول الأوروبيّة، وهو ما يمكن تقسيمه إلى ثلاث محطات زمنية مترابطة ومتداخلة وهي:

المرحلة الأولى (قبل 1985م)

تعود هجرة دول الشمال الأفريقي لدول أوروبا إلى النصف الثاني من القرن الماضي، وتحديدًا بعد الحربين العالميّتين الأولى (1914 - 1918)، والثانية (1939 - 1945) اللتين أفرزتا وضعًا جديدًا، وخرجت خلاله كل من فرنسا، إنجلترا، ألمانيا وإيطاليا من الحرب فاقدة لقوتها البشريّة، ولم تعد تتوفر السواعد اللازمة لإعادة

البناء، ووجدت أنها في حاجة ماسة إلى مزيد من العمالة الأجنبيّة لتحقيق النمو المتوقع. ومن ثم شرعت في جلب اليد العاملة من بعض البلدان العربيّة حيث تم استغلال عمالة دول الشمال الأفريقي للعمل في المصانع، المناجم والمؤسسات العسكريّة. وبدأت بلدان البحر المتوسط بتزويد بلدان الشمال، والغرب في أوروبا بالأيدي العاملة الرخيصة. وكان العمال يُقّابَلون بالترحاب من جانب الدول المضيفة التي كانت تُعاني نقصاً حاداً في الأيدي العاملة.

ورغم ذلك كانت الدول الأوروبيّة نفسها متحكمة في حركة تدفق المُهاجِرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي، وأهم ما يميز هذه المرحلة أن المُهاجِر الجنوبي فهم قواعد اللعبة في دول الشمال وصار يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمُهاجِر. أما عن هجرة المصريّين للدول الأوروبيّة فقد بدأت أوائل 1960، حيث أدت بعض التطورات السياسيّة، الاقتصاديّة والاجتماعيّة إلى هجرة المصريّين لأمريكا الشمالية وأوروبا.

ومع أزمة ارتفاع أسعار النفط عام 1973 تغير هذا الوضع تماماً، حيث أصدرت دول المهجر الأوروبيّة قرارات بعدم استقبال عمالة مُهاجِرة جديدة، وقد أثر ذلك بشكل سلبي على دول شمال أفريقيا المُرسِلة للعمالة، والتي كانت تعتمد على العمالة المُهاجِرة سواء للتخفيف من حدة البطالة أو لإمدادها بالنقد الأجنبيّ الناتج عن تحويلات المُهاجِرين. كانت هذه الأزمة بمثابة نقطة تحول بالنسبة للهجرة الدوليّة من الجنوب إلى الشمال عموماً، وبدأت الدول الأوروبيّة في تشجيع عودة المُهاجِرين إلى مواطنهم الأصلية، وبدأت دول شمال أفريقيا في تشجيع الهجرة إلى دول الخليج البترولية، وقد تواكب ذلك مع تصاعد في الاتجاهات العدائية في أوروبا تجاه المُهاجِرين.

من جهة أخرى كانت هناك هجرة كبيرة من المُهاجِرين المصريّين إلى دول الخليج النفطية، الأمر الذي خفف العبء على الدول الأوروبيّة، وحسب تقديرات البنك الدوليّ فإن عدد الشباب المصريّين الذين هاجروا عام 1975 بلغ 353.300 مُهاجِرا، أما في عام 1980 فتشير التقديرات أن معدل الهجرة بلغ 803 ألف مُهاجِر.

المرحلة الثانية (1985م – 1995م)

تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمُهاجِرين الشرعيّين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المُهاجِرين النظاميين، وبهذا تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال وخاصة في ظل انتهاء مرحلة الرواج النفطي الهائل، وبروز مرحلة الانكماش الاقتصاديّ المتمثل في انخفاض مستويات الدخل القوميّ في الدول النفطية، ومن ثم تناقص الطلب على العمالة الأجنبيّة في دول الخليج، ولكن ظلت معدلات عرض العمالة على ما هي عليه، لذا كان من الطبيعي أن تتجه هذه الزيادة إلى الهجرة إلى الدول الأوروبيّة، مما أدى إلى إغلاق الحدود، ففي 19 يونيو 1995، ومع دخول "اتفاقية شنغن" الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورج وهولندا حيز التنفيذ تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبيّ، لكن مع دخول كل من إسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعاداً غير متوقعة، لا سيما بعد لجوء سلطات مدريد إلى فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عمليّة هجرة جديدة، وذلك في محاولة لمنح مواطنيها مزيداً من الاندماج في الاتحاد الأوروبيّ. وهنا تظهر مفارقة كبيرة تتمثل في الاتفاقية الدوليّة الصادرة في عام 1990 لحماية حقوق العمال المُهاجِرين وأهاليهم والتي صادقت عليها تسع دول من

الجنوب في عام 1998، ووجه المفارقة أن هذه الاتفاقية لم تحظ بقبول أي دولة أوروبيّة وهو الأمر الذي يفسر الرغبة الأوروبيّة في التعامل مع هذا المعطى الجديد من منظور جديد ولو تم الأمر على حساب الحقوق التي تضمها المواثيق الدوليّة الداعية إلى الحق في التنقل والبحث عن غد أفضل.

المرحلة الثالثة (1995م – حتى الآن)

أخذت هذه المرحلة طابعًا أمنيًا متشددًا لجأت من خلاله الدول الأوروبيّة إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ قرارات "القانون الجديد للهجرة" بخصوص مسألة التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المُهاجِرين غير الشرعيّين. وكرد فعل تجاه هذه السياسة بدأ ما يُعرف الآن بالهجرة غير الشرعيّة إلى أوروبا. وتشير بعض الدراسات والتقارير إلى أن تدفق الهجرة غير الشرعيّة من مصر لأوروبا بدأ في العقد الأخير من القرن العشرين، وزادت معدلاتها مع بداية القرن الحادي والعشرين، عندما بدأت أعداد هائلة من الخريجين الجُدُد، والعمال غير المهرة، والشباب العاطلين عن العمل في الهجرة بطرق غير رسميّة إلى أوروبا.

ثانيًا: حجم الهجرة غير الشرعيّة عالميًا

يظل النظام الإحصائيّ حول الهجرة غير الشرعيّة شديد التعقيد، وهناك بيانات يتم إصدارها حول هذه الظاهرة من قِبل مؤسسات دوليّة مختلفة مثل الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، والمنظمة الدوليّة للهجرة، ووزارات الداخليّة. إلا أنه في الواقع لا توجد معطيات إحصائيّة دقيقة حول أعداد المُهاجِرين غير الشرعيّين. فالمُهاجِر السري يشمل أصنافًا متباينة من المُهاجِرين.

وتتضارب التقديرات بشأن هذه الظاهرة نظرًا لعدم الاتفاق على أساس واحد لتقدير حجمها، فمنظمة العمل الدوليّة تُقدر حجم الهجرة السرية ما بين 10 –

15% من عدد المُهاجِرين في العالم، الذين يصل عددهم الآن إلى ما يزيد عن 214 مليون شخص أي 3.09% من سكان العالم. وتُقدر الأمم المتحدة أعداد المُهاجِرين غير الشرعيّين خلال السنوات العشر الأخيرة بـ 155 مليون شخص.

وخلال العقدين الأخيرين ازدادت معدلات الهجرة الخارجيّة بنسب عالية مقارنة بالفترات السابقة، وقدرت منظمة الهجرة العالميّة (IOM) معدلات الزيادة السنويّة لتيارات الهجرة الخارجيّة بنحو 2.9% مقارنة بنحو 2.1% في نهاية القرن العشرين. وقد شهد العالم ارتفاعاً في أعداد المُهاجِرين خلال السنوات الماضية، كما بالجدول التالي، حيث وصل عدد المُهاجِرين في العالم إلى 243.2 مليون في عام 2015، مقارنة بنحو 71.9 مليون عام 1960.

جدول رقم (1) يوضح زيادة أعداد المُهاجِرين بالمليون على مستوى العالم من عام 1960:

العام	عدد المُهاجِرين (بالمليون)
1960	71.884.946
1965	75.216.134
1970	78.381.866
1975	82.720.982
1980	93.716870
1985	104.614.205
1990	152.269.004
1995	160.448.332
2000	172.278.883
2005	190.789.342

2010	221.233.994
2015	243.192.681

المصدر: بيانات البنك الدوليّ. (http://data.albankaldawli.org).

ويُقِر الخبراء الذين وضعوا تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2009 أن عدد المُهاجِرين غير الشرعيّين يمكن أن يصل إلى ثلث مجموع المُهاجِرين. من جهة، تقدر منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة نسبة هؤلاء في البلدان التي تدخل ضمن مجالها بنسبة 4% من السكان أي حوالي 30% من مجموع المُهاجِرين. وعلى ضوء دراسة أجريت عام 2005م، تُقدر المفوضية الأوروبيّة عدد هؤلاء في الإتحاد الأوروبيّ بحوالي 6 – 15% من مجموع المُهاجِرين. بينما تذكر تقديرات البوليس الأوروبيّ (Europol) أن حوالي 500 ألف مُهاجِر سري يدخلون كل سنة إلى دول الاتحاد الأوروبيّ، ويقيم أكبر عدد من المُهاجِرين في وضعية غير قانونيّة في الولايات المتحدة حيث يصل عددهم إلى 12 مليون شخص وبتدفقات سنويّة تصل بالمعدل إلى 500 ألف شخص.

كما أن أعداد اللاجئين والنازحين في العالم من مختلف الجنسيات تُثير الانزعاج والشفقة في الوقت نفسه، فالإحصائيّات والأرقام تؤكد ازدياد عددهم بشكل كارثي، حيث ذكر تقرير للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين أن عدد اللاجئين الذين اضطروا للنزوح في جميع أنحاء العالم نتيجة الاضطهاد والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان؛ بلغ 51.2 مليون شخص، عبر الحدود الدوليّة، في حين نزح نحو 6.5 ملايين داخل أوطانهم. أي أن العالم يضم أكثر من 50 مليون لاجئ ونازح، تسببت الكوارث والصراعات والنزاعات المسلحة في تركهم بيوتهم وأوطانهم، فأصبحوا مُشَرَدِين في الأرض، ومنكوبين بالشتات، وفُقدان المأوى رُبما

لأجيال قادمة. ولقد شهدت السنوات العشر الأخيرة أكبر مُعَدَل من النزوح والبحث عن ملجأ بسبب الحروب والثورات، أو الاضطهاد، أو الكوارث الطبيعية والبشريّة.

وتستحوذ قارة أفريقيا على عدد كبير من اللاجئين، قياساً بعدد سُكَّانها، حيث بلغ عدد الأفارقة اللاجئين 7.5 ملايين لاجئ، بالإضافة إلى ما يُناهز 3.1 ملايين نازح داخليّ، وتستهلك أفريقيا وحدها 40% من إجمالي نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين والتي تزيد عن مليار دولار سنويًّا في السنوات الأخيرة، أما آسيا فتضم حوالي 8.4 ملايين لاجئ إلى جانب 7.1 ملايين نازح، وتضُم أوروبا 3.1 ملايين لاجئ، و6.1 ملايين نازح داخليّ.

كان عام 2011، الذي انهارت فيه أنظمة الحُكم في دول مثل مصر، وتونس، وليبيا على وجه الخصوص، وما تلا ذلك من خلل أصاب نُظم التحكم في الحدود، وهيئات حرس الحدود في تونس وليبيا بالتحديد، والذي كان يُنظر إليه بالفعل على أنه عام قياسي أيضًا، لا تُعد الأرقام التي شهدها ذلك العام شيئًا يُذكر، مقارنة بالأرقام الأخيرة، إذ شهد ذلك العام – حينها – وصول نحو 85 ألف شخص فقط إلى شواطئ أوروبا، وموت أو فقدان أكثر من 1500 شخص آخر. بينما يُعد عام 2015 الأكثر دموية في مياه البحر المتوسط على الإطلاق، ووفقًا للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، توفي 3605 أشخاص أو فُقِدوا خلال محاولة العبور من شاطئ إلى آخر، بينما وصل 950.617 ألف شخصًا إلى شواطئ أوروبا، وكلا الرقمين يمثلان مستويات قياسية محزنة.

إن وضع هؤلاء اللاجئين يتوقف على إرادة بلدانهم، أيضًا على إرادة الأمم المتحدة في أن تكون أوضاعهم على شاكلة الهجرة الشرعيّة وعندئذ يتوقف الموت في البحر ويلتهم الاقتصاد العالميّ طاقات وإمكانيات الشباب، لكن يبدو أن هناك من

يريدها هجرة غير شرعيّة لينال الثمن غير المشروع، والمحصلة هذا القهر الإنساني والموت الغريب.

ثالثًا: حجم الهجرة غير الشرعيّة في مصر

لم تُعرَف مصر عبر آلاف السنين بالدولة التي يهاجر مواطنوها، فعُرِفَ عن المصريّين حبهم للاستقرار في وطنهم، وكان استقرارهم هذا من الأسباب التي جعلتهم بُناة للحضارة القديمة، وقد علق البروفيسور (ويندل كليلاندس)، الأستاذ بالجامعة الأمريكيّة في ثلاثينيات القرن العشرين، على تلك الظاهرة بقوله "المصريّون لا يهاجرون إلا للدراسة أو السياحة، وعادة ما يعودون، المصريّ لا يهاجر"، ومازالت هذه المقولة تُعبر عن حال الهجرة المصريّة حتى يومنا هذا.

والمتتبع لحركة المصريّين عبر الحدود يكاد يلحظ انعدام الهجرة بنوعيها المؤقت والدائم منذ بداية القرن التاسع عشر، وحتى الثلاثينيات من القرن العشرين. وكانت البداية تقتصر على المدرسين، بالإضافة إلى أعداد قليلة من بعض المهن الأخرى. إلا أن الظروف الداخليّة والخارجيّة أخذت تتطور تدريجيًا، مما أدى إلى زيادة الهجرة الدائمة والمؤقتة للمصريّين.

وتختلف تقديرات المصريّين في أوروبا اختلافًا كبيرًا طبقًا لتقديرات الدول المُستقبِلة والتقديرات المصريّة. ويعزى هذا الاختلاف لطريقة حساب أعداد المُهاجِرين، حيث تميل تقديرات دول الاستقبال إلى استبعاد الحاصلين على جنسيات دول الإقامة، بينما تصر دول المنشأ على اعتبارهم مُهاجِرين طالما ظلوا حاملين لجنسيتهم الأصلية.

تأتي المملكة المتحدة في المرتبة الأولى من حيث عدد المصريّين المقيمين بها حيث يُقدر عدد المصريّين هناك بحوالي 250 ألف يمثلون 28.3% من إجمالي المصريّين في

أوروبا، وتحتل إيطاليا المرتبة الثانية بحوالي 190 ألف، ثم فرنسا بحوالي 160 ألف، ثم أستراليا بحوالي 106 ألف، واليونان بحوالي 80 ألف، وبعض البلدان الأخرى مثل ألمانيا وهولندا والنمسا وسويسرا. والهجرة في مجملها لم تعُد تمثل هجرة استيطانية كما كان الحال فيما مضى، ولكنها أصبحت خليطًا بين الهجرة الاستيطانية وهجرة العمل خاصة بالنسبة للموجات الحديثة من الهجرة المصريّة لبلدان مثل إيطاليا وفرنسا، وأن نسبة كبيرة منها تمثل إعادة إنتاج لنمط الهجرة المصريّة لبلدان الخليج. وطبقًا لتصريحات منظمة العمل الدوليّة بأن حجم الهجرة السرية يتراوح ما بين 10 – 15% من عدد المُهاجِرين في العالم، فإن حجم الهجرة غير الشرعيّة من مصر يتراوح ما بين مليون، ومليون و500 ألف مهاجر غير شرعيّ.

لقد بدأ تدوين أعداد المُهاجِرين المصريّين غير الشرعيّين رسميًا عام 2001 عندما رصدت الإدارة المصريّة الشباب المرحل من الهجرة غير الشرعيّة، والذين وصل عددهم حينذاك إلى 6263، هم من تم القبض عليهم أثناء هجرتهم، وتم ترحيلهم من قِبل دول المقصد، وهناك أعداد أخرى كبيرة لم يتم القبض عليها أو ترحيلها. مع التأكيد على أن هذه الأعداد لا تُعبر عن حجم الظاهرة نظرًا لصعوبة تحديدها، كما أُشير من قبل، باعتبارها عمليّة تتم بطريقة غير قانونيّة، وبالتالي فهي غير مسجلة (إمام، 2008: 899). ويحتل المصريّون النسبة الأكبر بين الأفارقة في الهجرة غير الشرعيّة إلى أوروبا، وتُقدر نسبتهم بنحو 12% من حجم الهجرة، ويُشكلون 30% مع عرب شمال أفريقيا.

وتشير تقديرات المركز الدوليّ لتطوير سياسة الهجرة (ICMPD) أن ما يقرب من 120 ألف مُهاجِر يعبرون البحر المتوسط بصورة غير قانونيّة سنويًا، وتُقدر الإحصائيّات الدوليّة عدد المصريّين الذين دخلوا عديد من دول أوروبا خلال

السنوات العشر الماضية بـ 460 ألف شاب، من بينهم 90 ألفًا يقيمون في إيطاليا بشكل غير شرعيّ. وقد سجلت إحصائيّات الأمن الإيطالية وحدها في الربع الأول من عام 2014 استقبال سواحل كالابريا (خريطة رقم 1) 14 زورقًا مُحَملة بأكثر من 1500 مُهاجِر غير شرعيّ معظمهم من المصريّين، وبلغ إجمالي عدد المُهاجِرين غير الشرعيّين الذين دخلوا إيطاليا عام 2007 عن طريق البحر نحو 1419 مُهاجِرا، لقى 500 مُهاجِر مصرعه في البحر المتوسط قبل نهاية العام مقابل 302 مُهاجِر خلال عام 2006، مما يعني أن هذه الظاهرة في تزايد مستمر.

وفي تصريح صدر بتاريخ 21 نوفمبر 2016، قالت السفيرة "نبيلة مكرم"، وزيرة الهجرة وشئون المصريّين بالخارج، إن مصر تحتل المرتبة الأولى عالميّا في الهجرة غير الشرعيّة؛ وأضافت الوزيرة خلال مؤتمر اقتصاديّ تحت عنوان "مصر أولى بشبابها"؛ إن هناك 3 محافظات هي كفر الشيخ، والغربية، والفيوم يهاجر شبابها إلى إيطاليا وفرنسا هجرة غير شرعيّة.

خريطة رقم (1): توضح موقع جزيرة كالابريا الإيطالية، من موقع جوجل.

لم تكن الهجرة في يوم من الأيام حلمًا من أحلام المصريّين، خاصة البسطاء من أبناء الريف المصريّ، فكان الفلاح المصريّ لا يغادر قريته، وكان كل ما يحلم به بيتًا صغيرًا وقطعة أرض تكفيه وقبرًا يواري جسده حين تأتي ساعة الرحيل، وكان العامل المصريّ نموذجًا طيبًا في الأداء والتميز، واكتسب خبرات كثيرة أشاد بها العالم.

وتتزايد أخبار المراكب الغارقة في عرض البحر المتوسط على السواحل المصريّة، والتي تقل آلاف الشباب المصريّ الذي رفع راية "الفقر في الوطن غُربة" فيأبى عام 2016 أن يرحل دون أن يترك خلفه جراحًا عميقة في قلوب أهالي ضحايا الحادث الأشهر في تاريخ حوادث الهجرة غير الشرعيّة في مصر، حادث غرق مركب الهجرة غير الشرعيّة المعروف إعلاميًا بحادث مركب رشيد، ففي يوم الأربعاء الموافق21 سبتمبر 2016، غرق مركب على بُعد 12 كيلومترًا قبالة سواحل مدينة مطوبس، وهو مركب هجرة غير شرعيّة يُسمى بـ "موكب الرسول" كان قد أبحر من

قبالة قرية مسطروه، الواقعة على الطريق الدوليّ الساحلي بين مطوبس وبلطيم، كان يقل ما يقرُب من 600 مُهاجِر غير شرعيّ من السودان وسوريا والصومال وإريتريا ومصر، والذي راح ضحيته 204، وتم إنقاذ 163 وفقًا لما ذكرته وزارة الصحة المصريّة. لقد غرق العشرات من الحالمين بنصيب لهم في أرض الشمال، ليتأكد الباقون من أن صوت الضحايا لن يجد له صدى سوى في الجنوب وليس في البلاد الأوروبيّة، أنباء الفاجعة كانت تتزاحم على المواقع الإخبارية وحسابات جرائد وفضائيات على مواقع التواصل الاجتماعيّ، كانت المصطلحات نفسها تتكرر: غرق، مركب، ضحايا، جُثث..، هي مفردات تعوّد عليها المصريّ، في السنوات الماضية، ففي كل عام يغرق آلاف المُهاجِرين غير الشرعيّين، وتحول البحر الأبيض المتوسط إلى ما يُشبه مقبرة مفتوحة تخصصت في سلب أوهام الشباب، وعزلهم عن تحقيق رغباتهم، إن ردة الفعل لم تكن بحجم الصدمة، ومسلسل فجائع البحر الأبيض المتوسط لم يعُد يُثير اهتمامات البعض.

إن غرق الشباب في رحلة العبور من الجنوب إلى شمال المتوسط، في مشهد تراجيدي وضع القارة العجوز في مساءلة حرجة مع تاريخها، وقيمها المُقتَبَسة من قواميس الحريات وحماية حقوق الإنسان. القاسم المشترك بين هؤلاء المُهاجِرين أنهم أشخاص قدموا من مناطق وبلدان نزاعات وأزمات داخليّة، وحالات الاضطرابات واللااستقرار كانت سببًا رئيسًا في توجّههم نحو خيار هجرة تحتمل الموت، مثلما تحتمل النجاة، مع أنها نجاة هشة، ستصطدم في حال تحققها بمشكلات أخرى، فليس من يصل الضفة الشمالية من المتوسط يكون قد نجا، فعلى السواحل الأوروبيّة سيجد نفسه في تجربة عيش صعبة في مراكز استقبال المُهاجِرين، وفي مهمة شاقة لإثبات

الحق في اللجوء أو الإقامة، كما أن أعداداً كبيرةً منهم يتم إعادة ترحيلهم إلى وطنهم الأم بعد أن يتم القبض عليهم.

إن فاجعة مركب رشيد تُوصفُ بأنها الأسوأ في تاريخ الهجرة غير الشرعيّة، لكن العوامل والمُسببات التي أوصلت شباباً إليها ما تزال قائمة وستظل، ولا يستبعد الباحث أن تعرف الأيام القادمة كوارث مُشابهة، لأن المقترحات التي كانت تنتهي إليها المُبادرات الرسميّة لم تُقَدِم نتائج فعلية، وأن البحر المتوسط سيستمر في توسيع أعداد ضحاياه والعالم يُراقب من بعيد، عاجزًا عن الانسجام مع مبادئ الإنسانية والحق في العيش الكريم، ولن تخف آلام الثَكالى والأرامل المحتملين.

مراجع الفصل الثاني

أبوزيد، أحمد (نوفمبر 2016). اللاجئون مأساة إنسانية مُتنامية، **المجلة العربيّة**. الرياض: مؤسسة الأهرام. العدد (481).

الخشاني، محمد (2011). **الهجرة الدوليّة الواقع والآفاق**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة.

الداهش، عاصم (2010). **الاتجار في الأفراد بين التجريم وآليات المواجهة: العلاقة بين الاتجار في الأفراد وتهريب الأشخاص**. القاهرة: الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة.

المدهون، صبري عبدالقادر (2018). **التربية ومواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة، دراسة ميدانية بمحافظة كفر الشيخ، بُرج مغيزل وبُرج البُرُلُس نموذجًا**، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ.

أُنسي، أيمن (2005). تأثير الهجرة غير القانونيّة على قرية نشوة مركز الزقازيق دراسة حالة لبعض المُهاجِرين من أبناء القرية. العدد (61). **مجلة بحوث كلية الآداب**. جامعة المنوفية. إبريل.

توفيق، راوية (2008): هجرة أبناء الشمال الأفريقي إلى أوروبا تحليل للأسباب والدوافع، أعمال ندوة المغتربون العرب من شمال أفريقيا في الهجر الأوروبيّ التي عُقدت في الفترة من 23 - 24 أبريل 2007، القاهرة: برنامج الدراسات المصريّة الأفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة.

حسنين، مجدة إمام (2008). سياسات التنمية البشريّة كمدخل للحد من الهجرة غير الشرعيّة. المؤتمر السنويّ العاشر. **السياسة الاجتماعيّة وتحقيق**

العدالة الاجتماعيّة. 26 – 29 مايو. المجلد (2). القاهرة: المركز القوميّ للبحوث الاجتماعيّة والجنائية.

خواجة، محمد ياسر وعبدالعزيز، همت بسيوني (2008). البطالة والهجرة غير الشرعيّة دراسة ميدانية في قرية مصريّة. **أعمال الندوة السنويّة الرابعة لقسم الاجتماع**. علم الاجتماع وقضايا العمل والبطالة في ظل العولمة. 17 – 18 مارس. كلية الآداب. جامعة طنطا.

زكاوي، نبيل (2016). جيوسياسيّة الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوروبيّ. **مجلة سياسات عربيّة. قطر**: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات. العدد (19).

زهري، أيمن (2016). ملف الهجرة في العلاقات المصريّة الأوروبيّة. **مجلة الملف المصريّ**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والإستراتيجيّة. العدد (22).

ستوكورو، أندريا (2004). تعزيز التنمية المحلية المصريّة من خلال شبكات المُهاجِرين في إيطاليا. روما : **ورقة بحثية للمركز الإيطالي لبحوث الدراسات السياسيّة الدوليّة حول مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل.**

صالح، سنية عبدالوهاب (1985). مراحل تطور حركة الهجرة المصريّة. **دراسات سكانية**. المجلد (12). العدد (73). القاهرة: المجلس القوميّ للسكان.

_____ (1990). **هجرة الكفاءات العلميّة من مصر**. القاهرة: الهيئة المصريّة العامة للكتاب.

عثمان، ماجد وآخرون (2002). **السكان وقوة العمل في مصر**. القاهرة: ميرت للنشر والمعلومات.

عـويس، إبـراهيم (1981). **هجـرة المصـريّين هجـرة الكفـاءات العربيّـة. بحـوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصاديّة لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.**

غنـدر، أنتـوني، وبيردسـال، كـارين (2005): علـم الاجتمـاع (مـع مـدخلات عربيّـة)، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربيّة للترجمة، بيروت، الطبعة 4.

كولبير، بول (2016). الهجرة كيف تؤثر في عالمنا؟. ترجمة: مصطفى ناصر. **سلسلة عالم المعرفة**. الكويت: المجلس الـوطنيّ للثقافـة والفنـون والآداب. رقـم (439).

محمـد، حسـن محمـد (1992). **علـم اجتمـاع السـكان وتنميـة المـوارد البشـريّة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعيّة.**

محمود، سامي وبدير، أسـامة (2009): أوروبـا والهجـرة غـير المنظمـة في مصـر بـين المسئولية والواجب، القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اقتصاديّة واجتماعيّة، العدد (68).

مرقس، وداد والنجار، أحمد السيد (1994). ظـاهرة الهجـرة المؤقتـة في مصـر. في: **السكان والتنمية في مصر. القاهرة: مركز البحوث العربيّة.**

نعيم، وفاء سمير (2017). الهجرة غير الشرعيّة في مصـر الواقـع وآليـات المواجهـة. **مجلة الديمقراطية. مؤسسة الأهرام. العدد (67).**

وهدان، أحمـد وشـريف، إيمـان (2005). الشـباب المصـريّ والهجـرة غـير الشـرعيّة. **المجلة الجنائية. المجلد 48. العدد (1). القاهرة: المركز القـوميّ للبحـوث الاجتماعيّة والجنائية.**

يوروميد للهجرة 2 (2011). **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبيّ.**

Baldwins-Edwards, M. (2005). **Migration in the Middle East and Mediterranean: A regional study prepared for the Global Commission on International Migration.**

Gang, I.N., et al,. (1998). **Temporary Migrants from Egypt: How long do they stay abroad?**.

Matar, J.Y. (1995). **External Labor Migration and the Egyptian Economy: A Short Run CGE Analysis** (Doctoral dissertation. American University in Cairo).

Nassar, H. (2009). **Egypt: the demographic and economic dimension of migration.** Migrations méditerranéennes.

Roman, H. (2009). **Egypt: the political and social dimension of migration.** Migrations méditerranéennes.

Sauvy, A., et al,. (1987). **L'Europe submergée: Sud-Nord dans 30 ans**. Dunod.

Zohry, A. (2006). **Attitudes of Egyptian youth towards migration to Europe**. Cairo: International Organization for Migration (IOM). Italia Cooperation and Ministry of Manpower and Emigration.

Zohry, A. (2006). **Egyptian youth and the European Eldorado: Journeys of hope and despair** (No. 2006: 18). DIIS Working Paper, 3.

Zohry, A. (2009). **Strategies of Coping and Patterns of Accommodation of Irregular Egyptian Migrants in Europe.**

الفصل الثالث

العوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعيّة

تمهيد

أولًا: العوامل المحفزة على الهجرة في الأدبيات التربويّة

1 – الإعجاب الشديد بالغرب

2 – الرغبة في التقليد والمحاكاة لصور النجاح الاجتماعيّ والاقتصادي

3 – القرب الجغرافي

4 – تأثير الإعلام

5 – الانبهار التقني ومناخ البحث العلميّ

6 – مظاهر الحُرِّيات

ثانيًا: أسباب الهجرة غير الشرعيّة من منظور مجتمعي (محلي وعالميّ)

1 – الأسباب الاقتصاديّة

2 – الأسباب الاجتماعيّة

3 – الأسباب السياسيّة

4 – الأسباب القانونيّة

5 – الأسباب البيئية

6 – الأسباب الثقافيّة

7 – الأسباب التعليميّة

8 – الأسباب الدينيّة

9 – الأسباب النفسيّة والصحيّة

تمهيد:

عندما تصدينا لدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة في مصر وجدنا أنها بعد وقت قصير، أمام تجسيد حي ومثال واقعيّ لقانون الارتباط؛ أحد قوانين المنهج الجدلي لهيجل؛ أي أنه عند النظر لظاهرة الهجرة غير الشرعيّة فلا بُد من النظر إليها في إطار ما يرتبط بها من ظواهر. والهجرة المصريّة لدول أوروبا هي ظاهرة تُشكل واحدة من المعالم الاجتماعيّة البارزة لمنطقة شمال أفريقيا، وهي عنوان متغيرات اجتماعيّة عديدة، ساهم في تشكيلها التفاعل التاريخي والواقع الاجتماعيّ وأشياء أخرى بفعل القرب الجغرافي والتقاطع الثقافيّ بين ضفتي المتوسط، فبالرغم من القوانين المُسنة للحد من الهجرة غير الشرعيّة، بالإضافة إلى تزايد الإجراءات العقابية إلا أنه استمر تفاقم الخلل بين الشمال والجنوب.

إن الظروف الداخليّة والإقليميّة والعالميّة هي المسئولة عن تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة في مصر لكن قبل ذِكر أسباب حدوثها، نذكر أن الأسباب الدافعة لحدوث الهجرة غير الشرعيّة في الدول الأخرى هي نفسها الأسباب التي تدفع الشباب المصريّ للقيام بها والإقبال عليها.

هناك هجرة غير شرعيّة من دول أوروبا الشرقية لدول أوروبا الغربية، وهناك هجرة غير شرعيّة من دول آسيا النامية للدول الآسيوية المتقدمة، وفي الوقت نفسه هناك هجرة غير شرعيّة من المكسيك ومن بعض دول أمريكا اللاتينيّة للولايات المتحدة الأمريكيّة، والقاسم المشترك في تلك التيارات المُهاجِرة هو الرغبة في الانتقال من الدول ذات المستوى الاقتصاديّ المنخفض لدول تتمتع بالنمو الاقتصاديّ المرتفع، وفي الوقت نفسه تقابل تلك الدول المتقدمة تلك الهجرات بالأنظمة

الرقابية المتشددة للمُهاجِرين إليها؛ لأنها لا تريد مزيدًا من الضغوط الاقتصاديّة عليها وخاصة لو كانت تعاني من ارتفاع معدلات البطالة لديها.

وتتعدد العوامل والأسباب التي تدفع الشباب إلى ترك بلده بحثًا عن وضع أفضل في بلد آخر، والعوامل هي الوجه الآخر للأسباب، وليس هناك فرق بينهما سوى أن السبب يُعد عاملًا مباشرًا خارجيًا، ليس للشاب أثر في إنتاجه أو ظهوره، يدفعه للهجرة بطرق غير قانونيّة، لكن الدافع يُعد أحد المتطلبات التي تكون نابعة من داخل الشاب، وهي التي تُحرِكه وتدفعه لسلوك هذا المسلك غير القانونيّ، وفي الوقت نفسه لها دور هام في التأثير على انتشار الهجرة غير الشرعيّة بعد تحالف الأسباب الداخليّة والإقليميّة والدوليّة، لكنها عادة ما تكون نابعة من رغبات شخصية من داخل الفرد تُعبِر عن حُبه للثراء السريع والرغبة في جمع المال وتُمثل دافعًا آخر نابعًا من البيئة الاجتماعيّة التي يعيش بها مثل الوسطاء والشبكات الاجتماعيّة المتمثلة في أقاربه التي تساعده على الهجرة غير الشرعيّة، ذلك فضلًا عن الدوافع الاقتصاديّة التي تُعد الدافع الرئيس للهجرة غير الشرعيّة. ولفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة، التي أصبحت تقلق بال الحكومات المُستقبِلة والمُرسِلة، لا بُد من تقصّي العوامل والضرورات المجتمعية للقيام بها كالتالي:

أولًا: العوامل المحفزة على الهجرة في الأدبيات التربويّة

1 - الإعجاب الشديد بالغرب:

إن الحضارة الأوربية الآن في أَوْج تقدمها، وأية حضارة لها شِقَّان؛ شِق مادي وشِق أخلاقيّ، وقد فُتن بالمظاهر المادية الشباب المصريّ والعربيّ. وقد كان الشباب منذ 40 عامًا يذهبون إلى أوروبا وأمريكا إعجابًا بما يسمعونه عن تقدم الحضارة الغربية، لكن الآن، في هذا الوضع المتأزم اقتصاديًا فإنهم يذهبون إلى هذه الدول

للحصول على لقمة العيش وبناء المستقبل. وهناك عديد من العوامل في أوروبا تجعل الشباب أكثر إعجاباً بها مثل الحرية الاجتماعيّة الحقيقية، والعدل الاجتماعيّ، وتوزيع الثروات من غير تحيُّز لشخص ما، وعدم وجود واسطة في فرص العمل.

وقد لعبت ثقافة المستعمر دوراً مهمًا في تخريج أجيال موالية لها ومتشبعة بنمط تفكيرها من سكان المستعمرات خاصة تلك التي تتعدد فيها الأعراف واللهجات والأديان، فهي توحِّد ما تعجز عن توحيده الثقافات المحلية القائمة على القبلية أو الطائفية والعرقية، وعليه فإن الراغبين في الهجرة إلى الشمال هم منتمون بشكل أو بآخر لثقافة هذا الغرب بغض النظر عن مستواهم التعليميّ.

ويؤثر التاريخ في الهجرة ويشكِّل عامل جذب خاصة أن عديد من دول الجنوب تبنَّت مناهج للتعليم مُقتَبسة من تلك التي تعتمدها الدول الغازية، حيث تساهم هذه المناهج في تخريج أجيال متفاعلة مع الغرب ومنفتحة عليه مع ما يتيحه ذلك من إتقان للغاته وقيمه ومثله.

2 - الرغبة في التقليد والمحاكاة لصور النجاح الاجتماعيّ والاقتصاديّ:

من أهم العناصر التي تدفع الشباب للتفكير في الهجرة هو الثراء الذي يرونه باديًا على العائدين من الخارج متمثلًا في منازلهم الفخمة، وسياراتهم، وارتفاع مستواهم الاجتماعيّ، خاصة بين من كانوا لا يملكون شيئًا قبل الهجرة، حيث يقوم المُهاجِر عند عودته إلى بلده لقضاء أجازته بالتفاني في إبراز مظاهر الغنى التي أصبح فيها نتيجة سفره إلى الدول الأوروبيّة، فيقدم على شراء السيارة، وتشييد منزل، وتقديم الهدايا للأقارب والأصدقاء، بالإضافة إلى أنهم أثناء زياراتهم لبلدهم يدور حديثهم حول المجتمع الذي هاجروا إليه، ودائمًا ما يحمل الحديث صيغ الإعلاء من شأن المجتمع المُهاجَر إليه، والدنو من شأن مجتمعهم الأصلي

وظروفه. هكذا يقرر الأشخاص الأكثر فقرًا المخاطرة بالهجرة عند سماعهم لأخبار نجاح الآخرين، بل يصرون على أنهم سيحصلون على الدعم الذي يحتاجون إليه لكي يحققوا النجاح لأنفسهم. وبذلك تكون قصص النجاح هذه قد مثّلت دعوة مفتوحة لكل من ضاق به العيش، والبطالة داخل مصر كي يحاول اللحاق بهم أملًا في فرصة مماثلة.

فما حققه هؤلاء الشباب في دول المهجر، وظهور علامات الثراء عليهم عند عودتهم، هو ما يوجِّه أنظار الشباب ويدفعهم إلى خوض التجربة، ومحاكاة أقرانهم الذين سبقوهم في تجربة الهجرة. وتضيف دراسات منطق السببية التراكمية في تزايد دوافع الهجرة، ووفقًا لهذا المنطق فإن هجرة بعض أفراد منطقة معينة أو إقليم معين يساهم عن طريق تحويلاتهم المالية في خلق قدر من عدم المساواة، مما يدفع غيرهم من نفس المنطقة إلى الهجرة نتيجة تزايد الشعور بالحرمان خاصة في الريف، وقد يخلق ذلك نمطًا جديدًا من الثقافة يطلق عليها "ثقافة المُهاجِر"؛ أي أن يصبح الميل إلى الهجرة جزءًا من النسق القيمي للأفراد في منطقة معينة. فالانبهار بدُنيا الآخر وطريقة معيشته، والرغبة في محاكاته، والبحث عن الذات المفقودة والهوية المجزأة التي ترفض البلد الأصلي، وتأمُل في تحقيق هوية البلد الأوروبيّ، تجعل الشباب يضحون بأرواحهم ويغامرون بها بين أمواج المتوسط، فالذين تُكتب لهم الحياة يتخلصون من أوراق هويتهم لاكتساب هوية جديدة، ويستحسنون الأوضاع في البلدان الأوروبيّة، ويفضلونها عن وضعية البطالة في بلدانهم.

3 - القرب الجغرافي:

يُعد القرب الجغرافي بين الدول العربيّة التي تقع في شمال أفريقيا وبين دول جنوب أوروبا دافعًا مهمًا لانتقال شباب تلك الدول من بلدانهم ذات الوضع

الاقتصاديّ الضعيف للدول ذات الاقتصاديّات المرتفعة، فعمليّة الإبحار لا تستغرق وقتًا طويلًا فهي مجرد مراكب صغيرة تُبحر من السواحل الشمالية لأفريقيا متجهة للسواحل الجنوبية لأوروبا، إيطاليا أو فرنسا، فالرحلة لا تستغرق أكثر من يوم واحد انطلاقًا من ليبيا أو تونس إلى جزيرة لامبيدوسا بإيطاليا. خريطة رقم (2).

وتُقَدَر المسافة بين الشواطئ الأوروبيّة والشواطئ الأفريقية بـ 14 كيلو متر، وتمثل جمهورية مصر العربيّة دولة إرسال، كما تتميز بموقعها الجغرافي القريب من الحدود الجنوبية لقارة أوروبا، كما أن قُرب موقع مصر البري بجيرانها من الدول الأفريقية وخاصة ليبيا ذات الحدود المفتوحة أمام دول الاتحاد الأوروبيّ سهل عمليّة الهجرة غير الشرعيّة من ليبيا وذلك باتخاذ مصر دولة ترانزيت من قبل الأفارقة، ومن ثم فهناك الآلاف من الشباب المصريّين والشباب القادم من بعض الدول

الأفريقية الذين يحاولون الوصول بطريقة غير شرعيّة إلى السواحل الأوروبيّة بالرغم من مشقة هذه الهجرة وآثارها الوخيمة.

خريطة رقم (2): توضح موقع جزيرة لامبيدوسا الإيطالية من سواحل أفريقيا، من موقع جوجل.

إن مصر تُعد دولة إرسال ودولة عبور وودولة استقبال؛ دولة إرسال حيث يعيش ما يزيد عن 8 مليون مصريّ خارج الحدود المصريّة، ودولة استقبال حيث يعيش فيها ما يزيد عن نصف مليون لاجئ سوري وفلسطيني ومواطنون من جنسيات أخرى، كما تُعد مصر دولة عبور حيث يأتي إليها مواطنون من جنوب أفريقيا أملًا في العبور إلى إسرائيل عبر الحدود الشمالية الشرقية لمصر، أيضًا يأتي إلى مصر من يرغبون في الهجرة إلى أوروبا متخذين ليبيا كدولة عبور إلى شوطئ أوربا.

4 - تأثير الإعلام:

إن وسائل الإعلام لها دور كبير في تكوين وتغيير الاتجاهات خاصًة في مرحلة المراهقة، والتليفزيون هو أكثر الوسائل الإعلاميّة قدرة على جذب انتباه المراهقين للمشكلات والقضايا، خاصًة إذا كانت القضايا أو الموضوعات هامة وتمس أمورهم وتطلعاتهم وحياتهم، والتي من ضمنها الهجرة غير الشرعيّة نظرًا لما تُصدِّره عن حياة الرفاهية والنعيم في ضفة المتوسط الشمالية. كما أن هناك كثير من الآراء والمواقف التي رأت أن وسائل الإعلام قامت وبكفاءة عالية بتشكيل وإعادة تشكيل الهويات الوطنيّة، والهويات المتخطية للحدود الوطنيّة، ورغم أن ما وصل البلاد العربيّة من حضارة الغرب لم يكن معطياتها الإيجابية بل استعماره وهيمنته، إذ راح الغرب ينظر إلى البلدان العربيّة بوصفها سوقًا ومنطقة للنفوذ ووجهة تابعة.

لعبت وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات دورًا بارزًا في تطوير ثقافة الهجرة غير الشرعيّة، حيث فرضت تكنولوجيا الإعلام على عالمنا نوعيتين متناقضتين من الحياة، الأولى نوعية الحياة السائدة في مجتمعات الجنوب والتي يعيش في إطارها

الشباب المقدم على الهجرة حيث تردي الأوضاع الاقتصاديّة والمعيشية وغياب فرص العمل، ونوعية الحياة الأخرى التي تعيشها المجتمعات الأوروبيّة حيث تتوافر شبكة أمان وتأمين اجتماعيّ ضد العوز والحاجة، وتوافر فرص العمل بأنماط مختلفة ومعدلات كافية، الأمر الذي يولّد لدى الشباب روح التقليد والمغامرة أملًا في العيش في تلك البلاد التي تتمتع بوسائل الرفاهية وارتفاع مستوى المعيشة.

كما أن الثورة الإعلاميّة جعلت السكان يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة، إضافة إلى التواصل عبر شبكة الإنترنت التي قربت المسافات ومكّنت من تعارف البشر عن بُعد.

5 - الانبهار التقني ومناخ البحث العلميّ:

إن ما يدفع الشباب إلى الهجرة: الإغراء التقني الذي توفره الشركات العالميّة لهؤلاء الخريجين؛ حيث توجد أحدث المعامل والإمكانيات الهائلة للإنفاق على الأبحاث، وهناك الرواتب المجزية دون شرط أو تمييز، وفي المقابل اليأس من عمليّة إصلاح الجهاز الإداري في مجال البحث العلميّ، واليأس من إمكانية تحقيق حريات البحث العلميّ في بلدانهم في إطار إهدار الحريات السياسيّة في المجتمع، وفي هذا السياق يقول الدكتور فاروق الباز(*)، بعدما عمل لسنوات طويلة مع وكالة الفضاء الأمريكيّة "ناسا" في مشاريع استكشاف القمر والفضاء، "إن لكل عالِم وخبير أسبابه الخاصة التي دفعته إلى الهجرة، وهذه الأسباب تُضاف إلى الأسباب العامة المشتركة، حيث لا اهتمام كاف للمعلم والعلماء ولا للبحث العلميّ والإبداع، وبالتالي

(*) من كبار العلماء المصريّين الذين هاجروا منذ ستينيات القرن الماضي، ومدير مركز الاستشعار عن بُعد في جامعة بوسطن.

فمن الطبيعي أن يبحث العالم وطالب المعرفة عن المكان الذي توجد فيه شعلة الحضارة. عندما كان العالَم العربيّ يحمل شعلة الحضارة قبل مئات السنين، كان يأتيه المفكرون من كل حدب وصوب، وبما أن شعلة الحضارة انتقلت إلى الغرب فمن الطبيعي أن يهاجر الخبراء والعلماء إلى المراكز التي تحتضن هذه الشعلة.

كانت مصر، عبر تاريخها الطويل، من الدول المستقبلة للهجرة، وحتى خمسينات القرن العشرين كانت هناك جاليات يونانية وإيطالية وأرمينية وجاليات مهاجرة أخرى تتخذ من مصر موطنًا لها، وقد ساهمت هذه الجاليات في إثراء الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في مصر، وبرز من أبناء هذه الجاليات عديد من قادة السياسيّين وقادة الفكر والأدب والفن من أمثال نوبار باشا الأرمني؛ أول رئيس وزراء لمصر الحديثة، وشاعر الإسكندرية العظيم؛ قسطنطين كفافيس اليوناني الأصل، والمخرج السينمائي توجو مزراحي؛ الإيطالي الأصل، وغيرهم. رحل غالبية أبناء هذه الجاليات بعد الثورة المصريّة وبقيت قلة قليلة من الجالية الأرمينية انخفض عددها من حوالي 70 ألف في تلك الفترة إلى ما لا يزيد عن ستة آلاف في الوقت الحالي.

ولم تعُد تقتصر الهجرة كما كانت في الماضي على ذوي القدرات المحدودة، بل أصبح خيرة الشباب وأصحاب القدرات المتميزة يهاجرون هم الآخرون وإن كانت هجرتهم بطريقة غير شرعيّة مازالت محدودة على اعتبار أن الدول الأوروبيّة تُتيح لبعضهم هجرة آمنة وشرعيّة. ومن الهجرات المصريّة المتعلقة بمناخ البحث العلميّ الدكتور أحمد زويل، الطبيب مجدي يعقوب، الدكتور فاروق الباز والدكتور يحيى المشد، والاقتصاديّ المصريّ الأمريكيّ محمد العريان.

6 - مظاهر الحُرِّيات:

إن الحرية هي قيمة أزلية ملازمة لوجود الإنسان منذ بداية الخلق، فهي أساس التكليف, أي أنّ الإنسان لا يمكن مساءلته عن نتائج فعل أتاه إلا إذا كانت له حرية إتيان هذا الفعل، فالحرية بهذا المفهوم مصدر للإرادة وتعبير عنها، لذلك نجد أن الإنسان ينزع بفطرته نحو الحرية وتظل مطلبه الأساسي إذا ما حرم منها.

والحضارة الغربية قامت على عقيدة الحرية وظلّت تروّج لها بتعبيرات مختلفة، منها منظومة حقوق الإنسان التي اتسعت رقعتها لتشمل الحق في التعليم، والحق في التعبير والاختلاف، والحق في العمل، والحق في التنقل من بلد إلى آخر، والحق في الرفاه والتنمية مع ضرورة الاعتراف والوعي باختلاف مضمون الحرية وحدودها من توجه فكر لآخر ومن ثقافة لأخرى.

وباستقراء هذا المشهد العام للحُرِّيات في بلاد الغرب وُجِدَ أنه عمل على إغراء من يفتقد مساحات من هذه الحرية في وطنه من دول الجنوب على تبنِّي هذا المثال، بما أنه وسيلة ممكنة للخلاص من حالات القهر والاستعباد التي تنمو في بيئة الفقر والاحتياج، ففي هذا الوضع تبدو وتنجح برامج ونداءات الهجرة كرحلة لتحقيق الذات في مجتمع يحترم الذات طبق ما يروّج له.

ثانيًا: الأسباب المجتمعية للهجرة غير الشرعيّة بمصر

1 - الأسباب الاقتصاديّة:

تتمثل المشكلة المزدوجة للبلدان النامية في أنها فقيرة من ناحية، وغير متقدمة في استغلال التكنولوجيا الحديثة من ناحية أخرى، كما أنها تعاني من اختلال التوازن بين العرض والطلب في عديد من الخدمات المادية وغير المادية، وحتى لو

استطاعت أن تحل الصعوبة الأساسية للتنمية فيها فستظل تواجه، نتيجة معارفها وخبراتها المحدودة، عديد من المشكلات المتعلقة بالتحديث، كالأزمات المالية والبيئية، والتكيُّف مع الحياة الاجتماعيّة في المراكز الحضرية، والتوترات الثقافيّة.. إلخ.

وبالرغم من تعدد الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعيّة إلا أن الدوافع الاقتصاديّة تأتي في مقدمة هذه الأسباب، ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصاديّ بين البلدان المُرسِلة للمُهاجِرين، والتي تشهد تدني في مستوى المعيشة، وما يقابله في الدول المُستقبِلة للمُهاجِرين من ارتفاع مستوى المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة. وتلعب عوامل الدفع دورًا كبيرًا في حفز المواطنين على هجر موطنهم الأصلي، في مقابل عوامل الجذب المتمثلة في إغراء الأجور المرتفعة، المستوى المعيشي الأعلى، شبكات الدعم، حيث تجذب هذه العوامل المُهاجِرين من بلد لآخر.

وقوة الطرد هي هشاشة الاقتصاد الجنوبي وتبعيته للاقتصاد الشمالي، وهذه التبعية فرضت شروطًا وتوجيهات منظمات دوليّة، مثل البنك الدوليّ، وصندوق النقد الدوليّ، ومنظمة التجارة العالميّة، خاصةً لدول شمال أفريقيا التي تعاني من ضعف التجهيزات في المنافسة غير المتكافئة اقتصاديًا، مما نتج عنه تراجع في الأنشطة الاقتصاديّة، فسبّب توزيعًا غير عادل للثروة، أدى إلى تردّي الظروف المعيشية، وتفشّي الفساد، وتضاءلت معه فرص العمل، وارتفعت البطالة بين الشباب، ناهيك عن عدد المُتدنية أجورهم وحاملي الشهادات العليا، وهو ما خلف استياء في المجتمع بصفة عامة، مما أدى إلى عزوف الأبناء عن متابعة الدراسة الجامعيّة والعليا، لهذا ظهرت حاجة المُهاجِرين إلى البحث عن مستويات معيشية أفضل.

ويمكن تلخيص الأسباب الاقتصاديّة للهجرة غير الشرعيّة فيما يلي:

أ – التباين الاقتصاديّ بين البلدان المُرسِلة والبلدان المُستقبِلة للمُهاجِرين:

يتجلى التباين في المستويات الاقتصاديّة بصورة واضحة بين الدول المُرسِلة والدول المُستقبِلة للمُهاجِرين، هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في البلدان المُرسِلة التي لازالت تعتمد أساسًا في اقتصاداتها على الفلاحة والتعدين، وهما قطاعان لا يضمنان استقرارًا في التنمية نظرًا لارتباط الأول بالأمطار، والثاني بأحوال السوق الدوليّة، وهو ما له انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل. إن العراقيل التي تواجهها عمليّة التنمية في كثير من الدول العربيّة بما فيها مصر، إنما تعود بالأساس إلى تخلُّف وجمود المنظومة التربويّة.

وحسب تقرير صندوق النقد الدوليّ، وصل الناتج الفردي في دول الاتحاد الأوروبيّ عام 2010 إلى 32283 دولارًا، وفي الولايات المتحدة 47123 دولارًا، بينما لا يتعدى في مصر 2771 دولارًا. ومقارنة بالاتحاد الأوروبيّ، الوجهة الرئيسة لهجرة الأفارقة، فإن الناتج المحلي الفردي يمثل أقل من 10% في مصر. والفقر يُشكل أحد أهم المشكلات الرئيسة التي تُعاني منها مصر، وهو عامل دفع لا بُد من أخذه في الاعتبار كأحد أسباب اتجاه الشباب نحو الهجرة غير الشرعيّة، فقد أفاد أن 14 مليون مصريّ يعيشون تحت خط الفقر، بينهم أربعة ملايين لا يجدون قوت يومهم، وبذلك تحتل مصر المركز 11 بين دول العالم الأكثر فقرًا.

ويعيش 80% من سكان العالم في بلدان جنوب المتوسط، و20% يعيشون في بلدان الشمال، وتتوزع الثروة بين الضفتين بشكل معكوس، حيث توجد 80% منها في بلدان الشمال، 20% في بلدان الجنوب، وفي منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة يقطُن حوالي 14% من سكان العالم، ويتركز ثلاثة أرباع الناتج الوطنيّ الخام، فمن الطبيعي أن تكون هناك قوة جذب وقوة طرد.

ب – البطالة:

تمثل مشكلة البطالة حالة من عدم التوازن بين المعروض من العمالة كمًا ونوعًا وبين الاحتياجات الحالية والمستقبليّة اللازمة للمشروعات الإنتاجية والخدمية بالدولة، كما أنها تمثل أحد المؤشرات الرئيسة التي تعكس عدم التوازن في الاقتصاد القوميّ، والبناء الاجتماعيّ والسياسيّ. وتشير النتائج إلى ارتفاع معدل البطالة في مصر ليصل في الربع الأول من عام 2016 حسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى 12.7%.

وخلافًا لما يُوجَد في دول الاستقبال، فإن النمو الديموجرافي، على الرغم من الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديموجرافي في كثير من الدول الموفدة، مازال مرتفعًا نسبيًا، وهذا له انعكاس على حجم السكان النشيطين، وبالتالي على عرض العمل في سوق العمل. وهكذا فإن البطالة تمس عددًا كبيرًا من السكان، وبخاصة الشباب منهم والحاصلون على شهادات جامعيّة، ويشكل العالم العربيّ نموذجًا في ارتفاع معدلات بطالة الشباب اليوم هي من بين الأعلى في العالم، إذ تصل بالمعدل إلى 30% عام 2006، وتتعدى 45% في الجزائر والعراق والصومال وموريتانيا.

وتشير إحصاءات، أجراها خبراء، إلى أن نسبة البطالة في الدول النامية وصلت إلى 80% بين الشباب ممّن تتراوح أعمارهم بين 15 – 29 سنة، فيما بلغت نسبة العاطلين عن العمل، من حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعيّة وما فوقها، 84.5% من إجمالي قوة العمل، كما بلغت النسبة 52.1% بين الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة: (52.9% ذكورًا، 47.1% إناثًا)، و32.4% بين حملة المؤهلات الجامعيّة وما فوقها (45% ذكورًا، 55% إناثًا).

إن من أسباب تفشّي البطالة، إضافة إلى الوضع الاقتصاديّ، تراجع الدولة عن دورها من حيث هي مستثمر ومشغل، وأن الضغط على سوق العمل يُغذي "النزوح إلى الهجرة"، خاصة في شكلها غير الشرعيّ، وللحد من البطالة، فإن ذلك يقتضي تنمية فاعلة ومستدامة في مصر، قادرة على خلق نصف مليون فرصة عمل، سنويًا، ويتم التركيز على القُرى الأكثر فقرًا والأكثر في هجرة شبابها. وأن الحلول الاقتصاديّة وحدها لن تُجدي نفعًا إلا إذا تكاملت معها الحلول التعليميّة والاجتماعيّة والسياسيّة، والتي تتمثل في تحقيق الاستقرار الأمني والسياسيّ والعدالة الاجتماعيّة؛ ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصاديّ، والتركيز على المعاهد المهنية وتدريب الجيل الجديد على ثقافة العمل الحُرّ وكيفية بناء مشروعات خاصة على أُسُس سليمة، وتشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد القوميّ، ودعم القطاع الخاص المحلي وتشجيعه، ليأخذ دوره في عمليّة التحول نحو اقتصاد السوق.

ج – إزالة الحدود الاقتصاديّة مع افتقاد الضوابط:

شهد العالم في نهاية القرن العشرين أزمات متعددة أربكت دول العالم الثالث، فقد حدثت هزة النفط في السبعينيات، وعانت المجتمعات من الركود الاقتصاديّ في الثمانينيات، وظهرت نزاعات عرقية ودينيّة وسياسيّة في مناطق مختلفة من العالم، واستسلمت حكومات الدول النامية لشروط المؤسسات المالية العالميّة، وجاءت تكلفة التصحيح الهيكلي للمؤسسات الاقتصاديّة لهذه الدول باهظة، فظهرت الاضطرابات الاجتماعيّة وعمّت الاحتجاجات، وطالب المتضررون برفع الظلم عنهم. إن التوسع العالميّ لقوى السوق الذي جاءت به العولمة مزق الملايين من البشر في العالم كله وأصبح الناس يعانون يوميًا من تفاقم البطالة، وتعمُّق الفقر، وعدم المساواة، وانهيار

أنظمة المساعدات الاجتماعيّة وعدم الأمان في المستقبل. فلا غرابة من ملاحظة أعدادًا من المهاجرين اليوم ينتقلون من المناطق الريفية إلى المدن، ومنهم من يتابع تحركه إلى أقطار ما وراء البحار للبحث عن فرص تُبقي لهم الأمل في استمرار الحياة.

إن كثيرًا من الدول النامية تعتبر العولمة الأمريكيّة مصدرًا للهجرة، فهي ترى بأنها شملت تحولًا كبيرًا في التكنولوجيا، وكذلك زيادة غير مسبوقة في حجم التجارة الدوليّة، ولقد أحدث هذان التطوران حركة ضخمة لدوران رأس المال وحركة انتقاله عبر الحدود، ولكن هذه التطورات لم يجاريها تطور مشابه في حرية انتقال اليد العاملة (العنصر البشريّ)، في حين يرى البعض أن ما يوجد الآن من تشريعات في الدول المتقدمة يهدف إلى الحد من حرية انتقال اليد العاملة.

والعولمة الأمريكيّة تعني إزالة الحدود الاقتصاديّة والعلميّة والمعرفية بين الدول القوميّة ليكون العالم أشبه ما يكون بسوق واحدة تضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها من ناحية، كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصاديّ العالميّ من ناحية أخرى، حيث تقوم العولمة على استخدام مبدأ تدمير البناء، أي تدمير القديم وبناء الجديد في وقت واحد، اعتمادًا على السرعة الهائلة التي يتحرك بها رأس المال عابرًا الحدود ذهابًا وإيابًا، وتسارع التحولات التكنولوجية والتطور السريع في أساليب الإدارة والتسويق واتجاه معظم المجتمعات إلى إعادة تنظيم هياكلها ومؤسساتها لتتلاءم مع كل هذه التطورات، وتتأقلم مع هذه الشركات غير المألوفة في التحول والتطور. وهناك تناقض بين العولمة وحقوق الإنسان، حيث يوجد نوعان من عدم المساواة:

- عدم التساوي المترتب عن الماضي، فكل بلد يواجه العولمة بميراثه الخاص، والدول الفقيرة هي الأقل سلاحًا وقوة لمواجة ذلك، حيث يوجد كل نقاط الضعف الموجودة سابقًا من ثقل الاستعمار والنزاعات والمشكلات العنصرية التي تمثل عائقًا مستمرًا.
- عدم المساواة الجديدة التي تشكل قوة بعض الدول كالاستحواذ على مختلف الشبكات العالميّة والعلم، حيث إنَّ التطور الحالي للعالم خلف عالمًا ينمو بسرعتين متفاوتتين، وإنسانية ذات وجهين: العالم المتقدم الذي يزداد غنى، والعالم المتخلف الذي يزداد فقرًا، فلدينا النمو السريع في الشمال، والنمو البطئ في الجنوب.

وتؤدي العولمة إلى تدهور الأوضاع الاقتصاديّة، وانخفاض معدلات النمو الاقتصاديّ، وسوء توزيع الثروة والدخول، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الدول الغنية والدول النامية، ولا تزال الدول المتقدمة تغلق أسواقها أمام منتجات الدول النامية في الوقت الذي تتوسع فيه الدول الغنية وتغرق أسواق الدول الفقيرة بمنتجاتها المدعومة من حكوماتها.

عمومًا فإن حكومات البلدان التي ينطلق منها المُهاجِرون تتحمل المسئولية عن مأساتهم، إذ إنَّ إخفاق أنماط التنمية التي انتهجتها، وعجزها عن تحديث المجتمع وتأمين الحياة الكريمة لأبنائها، هي أهم أبرز الأسباب الكامنة وراء الإصرار على الهجرة بأي ثمن ومجابهة مخاطر الموت عطشًا أو غرقًا، كما أفرزت أيضًا أزمة النظام التعليميّ مئات الآلاف من الشباب العاطلين عن العمل الذين يعيشون قسوة التهميش، ومرارة الضياع فيفضلون أي حل على البقاء في البطالة. فضلًا عن توفر عوامل الازدهار، ووجود فرص العمل والانفتاح الاجتماعيّ وحركة رءوس الأموال وفتح

الأسواق في دول أوروبا عامة، كلها تُعد عوامل جذب لكثير من المُهاجِرين أملًا في الاستفادة ولو بنسبة أقل منها.

د – انخفاض الأجور مع تصاعُد موجات الغلاء وتكلفة المعيشة:

يُشكِل التباين في الأجور عاملًا للحفز على الهجرة، إذ يفوق الحد الأدنى للأجور في الدول المُستقبِلة كثيرًا مستوى الأجور في الدول المُرسِلة، فيصل إلى 1265 يورو في هولندا، 1189 يورو في بلجيكا، 1173 يورو في فرنسا، ما قيمته 1083 يورو في بريطانيا. كما يشكل التباين في الأجور بين مصر وغيرها من الدول، بجانب الفقر، عاملًا للتحفيز على الهجرة، فتدني مستوى الأجور، وما يترتب عليه من تدني مستويات الدخل، ومن انخفاض مستويات المعيشة في الموطن الأصلي، يحفز على الهجرة، فانخفاض الأجور في مصر، وقصورها عن تغطية نفقات العيش المتصاعدة، وما اقترن بذلك من مصاعب اقتصاديّة تمتد إلى العجز عن تدبير النفقات اللازمة للزواج، والحصول على مسكن، وتأثيثه، كان عامل الدفع الرئيس وراء قرار الهجرة، كذلك انخفاض المرتبات وتفاوتها داخل القُطر الواحد، فتجد خريج الجامعة في مصر يحصل على مرتب حكومي ضعيف، في حين أن قرينه الذي أُتيحت له فرصة، والتحق بإحدى الشركات الخاصة أو بأحد البنوك يتحصل على مرتب قد يفوق خمسة أضعاف مرتبه بالحكومة وأكثر، وبالعملات الأجنبيّة أحيانًا.

وفي مقابل انخفاض الأجور، وتفاوتها في مصر، تصل مرتبات العمال في دول أخرى إلى حوالي عشرة أمثال المرتبات التي يتقاضاها قرناؤهم في مصر، وهكذا يمكن للمُهاجِر الحصول على أوضاع اقتصاديّة أفضل من حيث الحصول على أجر أعلى في دول أخرى، إن العمالة تهاجر نتيجة ارتفاع مستوى الدخل الإجمالي في الدول المُستقبِلة مقارنة بالدول المُرسِلة. وينتج عن انخفاض الأجور وانخفاض القدرة

الشرائية في الدول المُرسِلة وعدم احترام أرباب العمل لضَعف الحد الأدنى، توافر كثير ممن يُطلق عليهم المشتغلون الفقراء.

إن من أبرز العوامل التي دفعت المصريّين للقيام بثورة 25 يناير 2011 ارتفاع الأسعار بشكل مُبالغ فيه، مما أدى إلى أن أصبحت فئة عريضة من الشعب غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب من حملة المؤهلات العليا، وعدم قدرتهم على الحصول على وظيفة، والتفاوت في مستويات الأجور، وانتشار الفساد والمحسوبية. فقامت الثورة وعمّت الفوضى، وفقدت الدولة نُظم السيطرة على الحدود.

هـ - تدني مستويات المعيشة:

يُعَدُّ الوضع المعيشي من أهم دوافع الهجرة من القُرى، ففي القرية يعاني القرويون من تدني مستوى دخل الفرد؛ نتيجة المشكلات الزراعية التي قد تواجههم ولا تُدِّر عليهم في نهاية الموسم الزراعي دخلًا ماديًا جيدًا يقتاتون عليه، ولهذا يُهاجر الشباب من القرى للبحث عن فرصة عمل ليكسبوا رزقهم ويساعدوا أسرهم التي تعيش في القرية.

ويُشكِل استمرار الفقر الذي ينتشر على نطاق واسع تحديًا خطيرًا للقرن الحادي والعشرين، حين يرى الشباب وجود فرص للحياة المرفهة في مكان آخر من العالم، فإنهم يتلهفون للرحيل عن أوطانهم، سواء أكان ذلك بوسائل شرعيّة أو غير شرعيّة، وينجح بعضهم في مساعيه.

إن الاقتصاد المصريّ يدخل ضمن الدول ذات الاقتصاديّات صاحبة الشريحة المتوسطة، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد من الناتج القوميّ الإجمالي في مصر شهرياً 159 دولار، ويصل دخل الفرد في الدول العربيّة بشكل عام (1515) دولار.

إن تدني مستوى المعيشة هو نتاج رئيس للانحطاط الاقتصاديّ، والإخفاق في خطط التنمية، وسوء سياسات الدولة، وحين يفقد الناس حقوقهم الأساسية في أبسط الخدمات التي ينبغي أن توفرها الدولة، من صحة وتعليم وطرق ووسائل مواصلات، تتحول الحياة إلى ضرب من ضروب المعاناة الدائمة، ويسعى الإنسان إلى تغييرها بأي شكل، خاصةً عندما تلوح في أفقه أخيلة عوالم شبه أسطورية مما يسمعه ويشاهده عبر وسائل الإعلام عن الدول الأخرى.

و - التضييق على عمليّة الهجرة الشرعيّة:

إن الهجرة غير الشرعيّة هي النتيجة الطبيعية لعمليّة المنع وغلق الأبواب التي تنتهجها الدول الأوروبيّة في وجه الهجرة الشرعيّة، ونتيجة السياسات التي تبنتها أوروبا في هذا المجال والتي كان لها آثار عكسية، حيث أصبحت تُزيد من وتيرة الهجرة السرية، وأسهمت في فتح المجال أمام مافيا الهجرة غير الشرعيّة ممن يتاجرون في البشر عبر الحدود، من أجل تحقيق مكاسب مادية مشبوهة، إضافة إلى الفشل في الاقتصاديّات العربيّة من حيث النهج الذي تنتهجه، مما تسبب في زيادة سياسة الهجرة.

أيضًا استمرار التخلف الاقتصاديّ، وتردي الأوضاع الاقتصاديّة العربيّة، إضافة إلى اعتبار الوطن العربيّ سوقًا استهلاكيًا للدول الكبرى، ولا توجد له سياسات اقتصاديّة ولا خطط تنموية ناجحة، نظرًا لقلة الدخل المادي للكفاءات، وعدم وجود تنظيم مناسب لسُلّم الرواتب يستند إلى أساس ثابت، بل يخضع ذلك

لاعتبارات متعددة، منها اعتبارات ذاتية ومزاجية وغيرها، فكل هذا يخلق مُهاجِرا لا يثق بمصادر الرزق، حتى وإن كانت من دول أوروبيّة.

ي - حاجة الدول المُستقبِلة للمُهاجِرين إلى الأيدي العاملة:

تعاني الدول المُستقبِلة للمُهاجِرين من نقص في نوع معين من الأيدي العاملة، ولهذا فإن المُهاجِرين يستغلون حاجة هذه الدول لهذا النوع من العمالة، فيقومون بالهجرة إليها، ولا سيِّما أن هؤلاء المُهاجِرين يكون لديهم استعدادٌ للعمل في جميع المجالات خاصة تلك التي تعزف شعوب هذه البلاد عن العمل فيها، بذلك يكون الباب مفتوحًا أمام المُهاجِر غير الشرعيّ الذي بطبيعة الحال يقبل الانخراط في مثل هذه المجالات. ويوفر هؤلاء المُهاجِرون ما يحتاجه القطاع غير المُهيكل في دول الاستقبال من يد عاملة، حيث يمثل هذا القطاع ما بين 20 - 25% من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان جنوب أوروبا. والعمالة المصريّة تتميز بالمهارة والذكاء، كما أنها أقل سعرًا من مثيلتها في دول أخرى، الأمر الذي يشجع على اتجاه هذه العمالة للهجرة غير الشرعيّة لتلك الدول.

2 - الأسباب الاجتماعيّة:

تُصاحب المشكلات الاجتماعيّة التقدم الصناعيّ ويزداد الإحساس بها عند السكان عندما يقارنون الظروف التي يعيشها الناس بالظروف التي يمكن أن تكون موجودة، وتؤدي إلى كسر حدة هذه المشكلات. ويعود الإخفاق في حل المشكلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة إلى طبيعة الأهداف التي بُنيَ من أجلها النموذج الإداري وإخضاع الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة لمقتضيات القرار السياسيّ، وليس العكس، كما هو الشأن في الأنظمة الديمقراطية، فمع تفاقم أزمة الاندماج الاجتماعيّ داخل حياة المجتمع العربيّ، ومع المتغيرات السوسيو ثقافيّة التي عرفتها عناصر منظومته

الاجتماعيّة، إلى جانب التحولات الدوليّة وتراجع الأيديولوجيات الكبرى داخل المجتمعات، أصبح التفكير في الهجرة حلًا لهذه الأزمة عند معظم أفراد المجتمع المصريّ، وبخاصة شريحة الشباب. والجانب الاجتماعيّ ينظر إلى الهجرة والمُهاجِرين نظرة متكاملة، كحلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال، فالظروف السائدة في المجتمعين تلقي تأثيرها في الهجرة والمُهاجِرين، وتحدد قرار المُهاجِر في ترك بلده والتطلع إلى وضع أحسن وإمكانيات أعلى وفقًا لتحسين وضعه.

يتأثر البناء الاجتماعيّ ببعض المتغيرات مثل: الحراك الاجتماعيّ والثقافيّ، والعوامل الاقتصاديّة والسياسيّة، وكثافة السكان، وعمليّات توزيع الثروة والدخل والعمل غير العادل، وما ينتج عن البطالة من معاناة إلى درجة أصبح الوضع لا يُطاق، فبدأ الصراع واضحًا بين الطبقات مما دفع بعضهم إلى البحث عن منافذ الهجرة غير الشرعيّة. وفيما يخص الأسباب فهناك مجالان مختلفان ديموجرافيًا؛ أحدهما به زيادة سكانية تصل إلى العجز عن تلبية الطلب الوطنيّ عن الشغل والسكن والخدمات الاجتماعيّة، ويعرف الآخر انخفاضًا في عدد السكان خاصةً نسبة الشباب.

أ - تأثير شبكة العلاقات الاجتماعيّة على الهجرة:

تستند شبكات العلاقات الاجتماعيّة على العلاقات الشخصية بين المُهاجِرين، والأقارب، والمعارف، والجيران، والزملاء، والأصدقاء، سواء في الداخل، أو الخارج. وهي تُعد واحدة من السمات الأساسية للهجرة، وتُعرف بأنها مجموعة من العلاقات الشخصية التي تربط المُهاجِرين السابقين بالمُهاجِرين الجُدُد، هذه العلاقات تعتمد أساسًا على الذين حققوا أهدافهم من تركهم مجتمعاتهم، واستقروا في المهجر فترة من

الزمن قد تطول أو تقصر، قاموا فيها بتجميع الأموال التي تسهم في إشباع حاجاتهم من خلال العمل في بلد الاستقبال مع ذويهم وأصدقائهم، ومن خلال العلاقات يقومون بشرح الإيجابيات التي تحققت لهم من هجرتهم، والمقارنة بين حالتهم الاقتصاديّة خاصة قبل مغادرتهم بلادهم، وحالتهم بعد الهجرة بإيضاح أهميتها في تحقيق أهدافهم المختلفة، وسهولة القيام بها، والتركيز على إيجابياتها وعائداتها، ثم يقومون بتقديم المساعدات المختلفة لمن اقتنعوا بذلك من تسهيل عمليّات التوظيف والإقامة في دول المهجر من خلال خبرتهم في هذا المجال، وبذلك يوفرون تكلفة الهجرة، ويقضون على جميع مخاطرها.

وتشير البيانات المصريّة إلى أن أكثر من نصف المُهاجِرين يكون لديهم شبكات من المُهاجِرين في البلد المضيف قبل مغادرتهم لمصر، فوجودهم يسهل على المُهاجِرين الجدد الاطلاع على فرص العمل، والأجور في دول المقصد، ونظرًا لأن المُهاجِرين غير الشرعيّين غالبًا ما يكونون في وضعٍ سري، فهم يظلون بعيدًا عن أية ارتباطات رسميّة ومن ثم يعتمدون على المساعدات التي تقدمها لهم هذه الشبكات خاصة في أيامهم الأولى.

إن السبب في شُهرة أماكن بعينها بالهجرة غير الشرعيّة يرجع إلى ما يُسمى بشبكات الهجرة، حيث الاعتماد على الأقارب والأصدقاء والزملاء وأبناء البلد الواحد في تسهيل إجراءات الإقامة وإيجاد فرصة عمل.

ب – الزواج والرغبة في تكوين أسرة:

الزواج هو الطريق الشرعيّ لتكوين الأسرة وضمان حياة إنسانية راقية، وهو الضرورة الحتمية السوية لبقاء الجنس البشريّ، ولذا فهو يُعد أحد الأسباب الاجتماعيّة التي تدفع الشباب إلى الهجرة، حيث ساد في الآونة الأخيرة أن المعيار

الأول لاختيار شريك الحياة هو معيار مادي، الذي يتم على أساسه اختيار الزوج، وهكذا قفز الأساس المادي ليحتل مكانًا بارزًا، في حين تراجع أساس التعاطف والتفاهم المشترك.

وقد لُوحِظَ أن السفر كان سببًا لقبول الشاب زوجًا حتى إذا ما تفاوت المستوى التعليميّ بينه وبين العروس، حيث أصبحت الأُسر تنظر للدخل المادي أكثر من المركز الاجتماعيّ والمؤهل، خاصة بعد أن حقق المُهاجِرون ثراءً فاحشًا من خلال تحويلاتهم المالية لأسرهم، حيث تم رصد حالة زواج طبيبة حاصلة على درجة الماجستير من شاب حاصل على بكالوريوس تجارة ساعدته الظروف على الهجرة غير الشرعيّة بعد عدة محاولات، حيث حقق ثراءً كبيرًا كان سببًا في قبول هذا الزواج.

ج – التركيب العمري للسكان:

تشير التنبؤات الحالية إلى أن عدد سكان العالم سيرتفع بمقدار الثلث على مدى العقود الأربعة المقبلة، وستكون أغلب هذه الزيادة في البلدان الآخذة في النمو، ومن المتوقع أن يتقلص عدد السكان في بلدان أوروبا، وبحلول عام 2050 من المتوقع أن يكون في العالم كله، بإستثناء أفريقيا، عدد أكبر من كبار السن (60 سنة فأكثر) مقارنة بالأطفال (دون 15 سنة)، وهذه نتيجة طبيعية للانخفاض في معدلات الوفيات، وإلى حد ما الانخفاض الأبطأ في معدل المواليد في معظم البلدان الآخذة في النمو، وهي ظاهرة معروفة باسم "التحول الديموجرافي".

التركيب العمري للسكان في مصر:

يُقدر تعداد السكان في مصر عام 2017 بنحو 104.2 مليون نسمة بالداخل والخارج، وهذه تُعد زيادة كبيرة، هذه الزيادة في عدد السكان نتج عنها زيادة الشباب

في سن العمل في الفئة العمرية من 15 - 64 سنة، ومن المتوقع أن تستمر هذه الظاهرة خلال الثلاثين سنة القادمة حتى عام 2045، وهذا الجيل يُقدر عدده بما يوازي 24.8 مليون شاب وشابة في الفئة العمرية من 18-29 سنة من إجمالي السكان في عام 2016. ويفرض هذا الواقع تحديات كبرى، لا سيما على صعيد استحداث فرص عمل جديدة للأجيال المقبلة، والاستمرار في استيعاب مختلف أشكال البطالة، وتوفير فرص تعليميّة متنوعة تناسب متطلبات أسواق العمل المحلية، وترتقي بمؤهلات الشباب من الجنسين.

التركيب العمري للسكان في أوروبا:

يضم الاتحاد الأوروبيّ 494 مليون نسمة، ويتضاءل معدل نمو سكانه بشكل واضح، ومن المُقدر أن يظل العدد كما هو في عام 2050 أو بزيادة تتراوح بين 10-15% فقط، بل سينخفض سكان بعض الدول مثل إيطاليا بنسبة 30%، ويُعد هذا الهاجس الديموجرافي هو الكامن وراء مطالبة الاتحاد الأوروبيّ بتنظيم الهجرة الوافدة من جنوب المتوسط. ويُعد هذا تحديًا يواجه المجتمعات الأوروبيّة؛ حيث أن هذه المجتمعات لا يحدث بها زيادة في عدد السكان، علاوة على تناقص أعداد الفئات العمرية من صغار السن والشباب، وارتفاع فئة كبار السن، وهذا عكس ما تشهده المنطقة العربيّة، فإن أعداد السكان بالدول العربيّة تتزايد بمعدلات أكبر من تزايد أعداد السكان في أوروبا. وتحاول بعض دول جنوب أوروبا كإسبانيا وإيطاليا، مواجهة هذا التحدي بالبحث عن طرق للحفاظ على النمو الاقتصاديّ فيها بالتحول إلى الأيدي العاملة الأجنبيّة.

3 – الأسباب السياسيّة:

تعاني بعض الدول العربيّة من عدم الاستقرار السياسيّ، وضعف المشاركة السياسيّة، وشيوع الفساد وإهدار الموارد، لهذا باتت أوروبا تنظر للهجرة القادمة من هذه الدول على أنها عبء عليها لارتباطها بالمسائل الأمنية، فعدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والدوليّة أو حركات الاضطهاد الممارسة ضد جماعات أو أفراد بسبب انتماءاتهم الدينيّة أو السياسيّة يُعَدُّ أحد الأسباب الرئيسة لحركات الهجرة التي تُجبر الأفراد على النزوح من مناطق غير آمنة إلى أخرى أكثر أمنًا، وهو ما يُطلق عليه "الهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسيّ"، ويُقدر ضحايا الهجرة القسرية في أفريقيا بـ 25 مليون شخص؛ منهم 10 ملايين لاجئ، و15 مليون نازح. كما أن فشل الأحزاب السياسيّة زاد من تخلف المجتمع لعدم قدرتها على تقديم برامج تحقق آمال الشباب بالخروج من البطالة والمشكلات المصاحبة لها، ومن الأحداث السياسيّة التي أدت إلى ازدياد هجرة الشباب بطريقة غير شرعيّة ما يلي:

أ – أحداث 11 سبتمبر 2001م:

إن العيش في أوروبا حلم يشترك فيه الآلاف من الشباب العرب؛ إلا أن هذا الحلم قد تحوَّل إلى كابوس؛ فالهجرة نحو أرض الأحلام بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبحت أكثر صعوبة، وقيودها أكثر تعقيدًا، فبعد هذه الأحداث، وتفجيرات مدريد، ولندن، وانتفاضات الضواحي في باريس، حدث تحول في نمط تفكير المجتمعات الأوروبيّة، حيث غيرت هذه الأحداث من نظرة الأوروبيّين لكل عربيّ أو مسلم، وأصبحت الدول العربيّة في نظر غالبية الأوروبيّين متهمة بتوليد الإرهاب، وتزايد نشاط التيارات اليمينية المتطرفة المنادية بطرد المُهاجِرين، وتحميلهم مسئولية المآسي الاجتماعيّة الحادثة في مجتمعاتهم ومنها البطالة، والانحراف، والجرائم.

وهو الأمر الذي أدى إلى أن طالب نائب بالبرلمان الدنماركي قوات الأمن بإطلاق النار على قوارب المهاجرين التي تحاول الوصول إلى دول الاتحاد الأوروبيّ بصورة غير مشروعة. وأصبح هناك خلط بين قضايا الإرهاب والهجرة، وبين الاعتبارات الأمنية وحقوق الإنسان، مما أدى إلى إجراء تعديلات مؤسسية وتشريعية للحد من الهجرة، وكانت الهجرة العربيّة والإسلاميّة هي المقصودة، وجرى، على هذا النحو، تسييس الهجرة، وتحولت سياسات الهجرة الأوروبيّة من الليبرالية إلى الانتقائية.

إن عمليّة التطرف يتم اختزالها في حقبة ما بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2011، ولذلك فكلمة (الإسلامفوبيا) مثَّلت رعبًا في الغرب، وليس هناك شخص مُرعب ومُبعِث على الشك والريبة أكثر من المسلم في أوروبا، بينما الظاهرة كانت في أوائل التسعينيات، من خلال الحرب الأفغانية الأولى، وحرب البوسنة والهرسك، وكذلك الحرب العراقية، لذا فتلك الأحداث مثَّلت عائقًا كبيرًا أمام عمليّة الهجرة الشرعيّة.

ب - أحداث 25 يناير 2011م:

عندما اندلعت ما يُطلق عليها ثورات الربيع العربيّ، حسِبَ الناس أن الإنسان الذي رزح تحت وطأة استعمار بغيض حِقبًا من الزمن، ثم تحت ضغط حُكَّام مُستبدِّين حِقبًا أخرى، وعانى خلال هذه وتلك ضيق العيش وبطش السلطان وفقدان الأمل، قد آن له أن يبتهج ويسعد، وأن تلك الثورات ستفتح له أبواب مستقبل مشرق، أو هكذا ظنوا، لكن جاءت الرياح بما لا تشتهي سفن الشباب العربيّ خاصة في الدول التي تعاني حروبًا وإرهابًا مثل سوريا والعراق، فوجدوا أنفسهم أمام موسم آخر للهجرة إلى الشمال لا أثر للربيع فيه، وإنما شتات قاسٍ وشتاء قارس، وتشتتوا ما بين طالبي لجوء ومُتَسللين يغويهم سماسرة تهريب البشر بجنة موعودة يركبون لأجلها أهوال

البحر في قوارب مُتهالكة، وذلك بعدما تحولت معظم الثورات التي صنعوها الواحدة تلو الأخرى إلى سوط عذاب؛ فقد عمّ الاضطراب وتردت الأوضاع في بعض تلك الدول، ولا يهمّ الحالمون بالجنة هنا إن كان ذلك مردّه لانقسامات ضربت صفوف شُركاء ثورة الأمس أو لمؤامرات حِيكت بليل فيما عُرِف بالثورات المُضادة التي سعى مُدبروها للالتفاف على الثورات الحقيقية وتفريغها من محتواها.

ولأن بلدان الربيع العربيّ كانت تُدار بقبضة أمنية صارمة، فقد سادت حالة من الفراغ السياسيّ والانفلات الأمني الواضح في هذه الدول عقب هذه الأحداث، وهو ما استغله القائمون على مافيا تهريب البشر في تصعيد عمليّات تهريب المُهاجِرين واللاجئين عبر شواطئ البحر المتوسط لدول مثل مصر وليبيا وتونس. ويُشير تقرير أصدرته حديثًا المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، إلى أن طلبات اللجوء قد بلغت هذا العام رقمًا قياسيًا لم يحدُث منذ 20 عامًا، حيث طلب نحو 330700 شخص اللجوء إلى 44 دولة صناعيّة في النصف الأول من هذا العام، ولقد تزامن صدور هذا التقرير مع الذكرى السنويّة الأولى لفاجعة القارب الذي غرق قبالة سواحل جزيرة لامبيدوسا الإيطالية في أكتوبر 2013، وأودى بحياة ثلاثمائة مُهاجِر ماتوا غرقًا.

لقد رأى دُعاة الحرية أن زمن الربيع العربيّ هو موسم تفتُّح الأزهار في الحدائق الخلفية للشعوب العربيّة، حدائق الحرية، كما حدث مع دول أوروبا الشرقية، لكن المقارنة كانت ظالمة، فالأوروبيّون الشرقيون، كان لديهم من تراث الديمقراطية ما مَكَّنهم، بسرعة بالغة، من العودة إلى السياقات الديمقراطية من جديد، في حين بقى التخبُّط العربيّ بين العروبة والقوميّة والإسلاميّة والاشتراكيّة، حاضنا للفشل.

وقد رُصِدت عدة حالات للهجرة غير الشرعيّة بعد الثورة، حيث تمكنت قوات حرس الحدود المصريّة من إحباط أول محاولة للهجرة غير الشرعيّة إلى إيطاليا، يوم 25 مارس 2011 ونجاة 76 شابًا، والقبض على 63 شابًا منهم، واستقبل مطار القاهرة 44 شابًا، يوم 27 مارس 2011 ضمن 125 مصريّا مُرحّلين من إيطاليا كانوا قد أبحروا سرًا من شاطئ الإسكندرية وتمكنت القوات الإيطالية من القبض عليهم، كما تمكّن ضباط قسم مكافحة جرائم الهجرة غير الشرعيّة، في 16 أبريل 2011 من ضبط تشكيل عصابي لتسفير المواطنين بطرق غير شرعيّة كان ينوي تسفير 44 شابًا عبر شاطئ أبوقير.

إن عام 2011 والذي انهارت فيه أنظمة الحُكم في دول مثل مصر، تونس، وليبيا على وجه الخصوص، وما تلا ذلك من خلل أصاب نُظم التحكُّم في الحدود، لا يُعد عامًا قياسيًا في الهجرة مقارنة بعام 2015 والذي يُعد الأكثر دموية في مياه البحر المتوسط على الإطلاق. فوفقًا للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، توفي 3605 شخص أو فُقدوا خلال محاولة العبور من شاطئ إلى آخر، بينما وصل 950.617 ألف شخص إلى شواطئ أوروبا عام 2015 وكِلا الرقمين يمثلان مستويات قياسية مُحزنة، بينما في عام 2011 وصل 58 ألف شخص إلى شواطئ أوروبا، ومات أو فُقِد أكثر من 1500 شخص آخر. كما أنه رغم تأييد كثيرٍ من قادة الاتحاد الأوروبيّ لما يُطلق عليه ثورات الربيع العربيّ في أول الأمر، والتي رأوا فيها انتصارًا لقيم الحرية والديمقراطية، إلا أنهم تراجعوا عن هذا التأييد عندما تبيّن لهم أن هذه الثورات ربما تأخذ المنطقة إلى حيث لا تريد أوروبا، وأنه سيكون عليها استقبال موجات من المُهاجِرين تدفقوا عليها، وهو ما يُفسرُه تبادل الاتهامات كثيرًا بين دول الاتحاد بشأن المسئولية عن تحمُّل عبء استقبال هؤلاء المُهاجِرين.

إن تلك الأحداث لم تقتلع فقط حُكّامًا مُستَبِدين من عروشهم وإنما اقتلعت أيضًا الآلاف من أبناء هذه الدول من جذورهم فأصبحوا مُرغَمين على ترك ديارهم والنزوح عن أوطانهم، ولم يجدوا أرضًا يلوذون بها سوى أوروبا التي تخيلوها الجنة التي ستعوضهم عن كل ما يتحملونه في سبيل الوصول إليها. إن هذه الموجات الكبيرة من المُهاجِرين العرب التي تتدفق على أوروبا بعد هذه الثورات ما بين لاجئ يطرق الأبواب عبر القنوات المشروعة فلا يُفتح له وبين متسلل تحت جنح الظلام لا يجد بُدًّا من الفرار من موت مُحَقَق على الأرض، إن هو بقى في بلاده، إلى مغامرة تحفها المهالك ولكنها، في رأيه، سوف تأخذه إلى أرض الأحلام متغافلًا عن حقيقة أنها قد تُلقي به على الشاطئ الآخر جثة خامدة.

إن التداعيات التي أفرزتها أحداث يناير من عنف متعدد الأبعاد، سواء أكان عنفًا مبررًا أم غير مبرر بتحريض داخليّ أم خارجيّ أو من كليهما، وإبراز بعض القيم السلبية تتطلب إعادة صياغة البناء السياسيّ والعلميّ في المجتمع المصريّ في إطار قيمي أخلاقيّ لتكوين وعي نقدي بأُسُس بناء الإنسان. لقد شكَّل الربيع العربيّ نقطة تحوّل جوهرية في بنية الإنسان العربيّ، على المستويين الذهني والسلوكي، إلى حد اعتباره حدًّا فاصلًا بين ما كان وما هو كائن وما يجب أن يكون.

4 - الأسباب القانونيّة:

لم تكن الدول في العهد القديم تفرض قوانينَ أو قيودًا دقيقة على الهجرة لأن الأفكار السائدة كانت تستند إلى المبادئ التجارية، التي كانت تعتبر حضور وزيادة عدد السكان بمثابة مصدر ثراء يتحتم العمل على تشجيعه بشتى الوسائل. ولقد تضمنت السياسات المتعلقة بالهجرة غير الشرعيّة توسيع دائرة النطاق في الدول

المُستقبِلة للهجرة وعقد اتفاقيات إعادة التوطين وتنفيذ برامج هدفها توعية المُهاجِرين المحتملين بمخاطر الهجرة غير الشرعيّة.

وطبّقَت الحكومة المصريّة سياسات مُقيِّدة للهجرة خلال الفترة من بدايات خمسينيات القرن الماضي إلى منتصف الستينيات في ظل عهد الرئيس جمال عبدالناصر، إلا أن هذا الاتجاه بدأ في التغير التدريجي بعد إنشاء لجنة القوى العاملة عام 1964، والتي أصبحت تعطي تصاريح بعدد محدد للهجرة وبعدها بدأ تسهيل عمليّة الهجرة في عام 1967، مما أحدث تحولًا في السياسات الخاصة بالهجرة بل إلى تأييد واضح للهجرة. والجدير بالذكر أن الهجرة في عهد الرئيس جمال عبدالناصر كانت تتعلق بجوانب سياسيّة أكثر من الجوانب الاقتصاديّة. ومن العوامل القانونيّة للهجرة غير الشرعيّة ما يلي:

- ضعف عقوبة تزوير جواز السفر وما يلحق به من تأشيرات وأختام مزورة واعتبارها جنحة عقوبتها الحبس أو الغرامة بنص المواد 218/217/216 من قانون العقوبات.
- ضعف عقوبة مغادرة الأراضي المصريّة من غير منافذها الشرعيّة بنص المادة 14 من القانون 97 لسنة 1959 في شأن جوازات السفر، وهي الحبس مدة لا تزيد على 3 أشهر وغرامة لا تزيد على 200 جنيه أو إحدى العقوبتين.
- أفعال الوساطة للتسفير للخارج لا تخضع لتجريم رادع، وتندرج تحت مفهوم مزاولة مهنة السياحة بدون ترخيص أو تسفير بدون ترخيص، وهي جريمة ذات عقوبة لا تكفي للردع.

- تعامُل النيابات مع المُرَحَّلين من الخارج كثيرًا على أنهم ضحايا للنصب والاحتيال من قِبل الوسطاء، رغم قيامهم عن عمدٍ بانتهاك قوانين دول حيال تسللهم إليها بطرق غير شرعيّة.
- تُعد الهجرة غير الشرعيّة تجسيدًا لصورة الجريمة عبر الوطنيّة، حيث تُمثِّل خرقًا لقوانين دولة المقصد، إلى جانب التخطيط لذلك وبتنفيذ تشكيلات عصابية منظمة، وغالبًا ما يكون راغبو الهجرة من دولة، والمُهرِّبون من دولة أخرى، وأن هناك دولًا مقصودة بالهجرة، ودولًا أخرى تُمثِّل دول ترانزيت، كل ذلك يُجَسِّد الجريمة عبر الوطنيّة والتي لا تزيد عقوبتها عن الحبس ثلاثة أشهر، يستطيع بعدها المُهرِّبون، أفرادُ العصابات الدوليّة من المليونيرات، الهرب إلى أية دولة أخرى بعد جمع أموال هائلة من هذه الجريمة.
- نقص التشريعات والتنظيمات حول حراسة الحدود، هذه المشكلة تزداد أثناء النزاعات السياسيّة والمراحل الانتقالية، حيث ينتج عن الصراعات ظهور حدود جديدة، فمثلًا في أوروبا أدى انهيار النظام الاشتراكيّ وانفجار الهياكل الاجتماعيّة لدول شرق أوروبا إلى ظهور حدود جديدة مكّنت المجرمين من تمديد نشاطاتهم، فتقسيم يوغوسلافيا أدى إلى ظهور 5000 كم من الحدود الدوليّة الجديدة دون مراقبة.

إن سياسات الهجرة الصارمة من قِبل الدول الغربية تلعب دورًا كبيرًا في ازدهار الهجرة غير الشرعيّة وتفاقمها، حيث شَيَّدت البلدان الغنية جدرانًا حولها لحماية نفسها من نزوح شعوب الدول الفقيرة إليها مثلما فعل الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب، بعد توليه منصبه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكيّة بخمسة أيام، بتوقيعه مرسومًا يُطلق مشروع بناء جدار على الحدود الأمريكيّة المكسيكيّة، حيث كان الوعد

الأكثر أهمية خلال حملته الانتخابية، وبالتالي تقل القنوات الشرعيّة لدخول المهاجرين، مما يؤدي بالشباب إلى الاتجاه إلى الطرق غير القانونيّة للوصول إلى هدفهم، وهنا تتدخل الجماعات الإجرامية التي تتكفل بتهجيرهم بطرق غير شرعيّة.

5 - الأسباب البيئية:

هي عوامل عالميّة قديمة وحديثة لها انعكاساتها على وضع الهجرة المصريّة، وتمثل البيئة أحد أهم العوامل الطاردة والجاذبة في ذات الوقت، باعتبار أن البيئة، وعلى مر التاريخ، كان لها دورٌ أساسي في نشأة وزوال عديد من الحضارات والمجتمعات. تأسيسًا على هذا، فالعوامل الجوية السيئة والتقلبات المناخية والكوارث الإيكولوجية، تدفع كل عام بأعداد بشريّة هائلة للحراك والهجرة لا سيِّما في المجتمعات والدول ذات البنيات والهياكل الاقتصاديّة المتخلفة والتي تعتمد على الزراعة. ومن العوامل الرئيسة في هجرة الإنسان الكوارث الطبيعية؛ لأنه لم يكن يتمكن من مقاومتها إلا بأن يترك المنطقة التي يعيش فيها إلى منطقة أخرى علّه يجد مأمنه من هذه الكوارث الطبيعية ومنها:

أ - الفيضانات

لقد كانت الفيضانات العالية، ولم تزل، من العوامل الرئيسة في انتقال الإنسان، فتُعد فيضانات أنهار السند والكنج والهوانهو واليانتسي والأمازون وغيرها، من الأسباب الرئيسة في انتقال الإنسان وهجرته، ولقد كان لتخريب وانهيار سد مأرب مثلًا والطغيان والتخريب الذي أحدثه أثره على هجرة المناذرة والغساسنة وكندة من اليمن.

ب – الزلازل:

لم يزل الإنسان يتجنب، إلى حد كبير، سكنى مناطق الزلازل، لأنه لم يتمكَّن حتى الوقت الحاضر من التنبؤ بحدوث الزلازل، ولهذا كثيراً ما يؤدي حدوث الزلازل الكبرى إلى القضاء على مئات الآلاف من السكان وتشريد كثيرين، وهذا يؤدي إلى دفع سكان هذه المناطق إلى الهجرة.

ج – البراكين:

كانت البراكين، ولم تزل، من أسباب تدمير المدن والأراضي الزراعية مثل بركان فيزوف، الذي فاجأ مدينة بومبي وقضى عليها وعلى سكانها نهائياً، وأئنا، وكراكاتوا الذي فاجأ السكان وثار عام 1883 فدمر 75% من جزيرة كراكاتوا وقضى على معظم سكانها وهاجر الباقون، لذلك تجنب الناس سكنى منطقة الفورانات البركانية، إلى حد كبير، على الرغم من خصوبة تربتها.

د – الانهيارات الجليدية:

إن انحدار الكتل الجليدية من أعالي الجبال وتدميرها للمستوطنات القائمة في الأودية وعلى سفوح الجبال من العوامل التي ساعدت على هجرة الإنسان ليتّقي أخطارها المدمرة، ولذلك نجد أن السكان يعملون على بناء مستوطناتهم في مناطق محمية من الانهيارات.

هـ - التبدلات المناخية والبيئية:

إن للظروف المناخية وتبدلاتها أكبر الأثر على هجرة الإنسان واستقراره، فانتشار الجليد وتقدمه وحلول الجفاف أو الزيادة الكبيرة في الأمطار أدت إلى انتقال الإنسان من موطنه إلى حيث الجو المستقر المساعد على العمل والنشاط. ويعتقد Huntington أن التغيرات المناخية كانت السبب الرئيس في خروج الموجات البشريّة من قلب آسيا وشبه جزيرة العرب إلى حيث تتوفر المياه بصورة مستديمة (في أحواض الأنهار مثلًا) ويسهل حصول الإنسان على غذائه وقد يصاحب مثل هذه الهجرات العنف والحروب الطاحنة أو قد تبلغ غايتها بصورة سلمية(*). ولقد كان للجفاف(**) الذي انتشر في عام 1967 - 1971 في الإقليم السوداني أثره على هجرة الملايين من السكان، كما نفقت نصف الثروة الحيوانية في تلك المنطقة. ولا شك بأن التصحر الذي يحل في المناطق الجافة وشبه الجافة، حاليًا، قد أدى إلى هجرة كثير من سكان هذه المناطق إلى المدن أو إلى حيث تتوفر المياه بصورة دائمة لقيام الزراعة والنشاطات الاقتصاديّة الأخرى.

6 - الأسباب الثقافيّة:

يُعَد الدخل ومستوى المعيشة للمتعلميّن والكفاءات منخفضًا في معظم الأقطار العربيّة، بالمقارنة مع دخل رجال الأعمال والتُجَّار وأصحاب الحِرف والمِهن والفنانين

(*) كان انتشار الجليد البليستوسيني أثره على انتقال الإنسان جنوبًا، وقد مر الجليد بأربعة أدوار بينها فترات جافة في المناطق المدارية مما أدى إلى خروج موجات بشريّة من شبه جزيرة العرب مثلا إلى المناطق المجاورة حيث وادي دجلة والفرات واستقروا فيها، وكانت تلك الموجات: الأكدية، الأرامية، البابلية، الآشورية، الكنعانية، كما أن أواسط آسيا معرضة دوما لتبدلات مناخية مما يؤدي إلى خروج سكان تلك المناطق، الذي يعتمدون في حياتهم الاقتصاديّة على تربية الخيول، على شكل موجات مكتسحة تتسم بسرعتها وقسوتها وطالما قاست أوروبا وغرب آسيا من الهجمات المغولية التركية. ولم تزل التبدلات المناخية عامل مهم في هجرة السكان.

(**) أدى فشل محصول البطاطس في أيرلندا عام 1850 – 1851م إلى هجرة حوالي 500 ألف أيرلندي إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة.

وغيرهم ويبدو أن هذا الانخفاض في دخل أصحاب الكفاءات يعزى إلى أن الدخل لا علاقة له بالعمل والإنتاج وهكذا يجد الكفء، بعد نضال مرير للحصول على الدراسات العليا أن دخله أقل بكثير من دخل أُناس لم يدرسوا على الإطلاق. وعليه، أن يقتنع ببيت متواضع، هذا إن وجد بيتًا، وبحياة أقرب للتقشف منها إلى الرخاء والاستقرار.

ورغم وجود وزارات وهيئات تخطيط في كثير من الأقطار العربيّة، فإنه يبدو أن التخطيط العلميّ السليم أشبه ما يكون بمادة إعلاميّة أكثر من كونه قائمًا على الطريقة العلميّة السليمة والدراسة، وإن استمرار التخلف والازمات في مشروعات التنمية والغلاء الفاحش وانهيار القيمة النقدية، ونزيف الأدمغة إلى الدول التكنولوجية مؤشر ودليل على انعدام التخطيط العلميّ المنتج بمفهوم التكنولوجية المعاصرة، وقد صور العالم اللبناني المُهاجِر "يوسف مروة" الوضع العربيّ بقوله: ليس هناك في العالم العربيّ أجهزة علميّة للدراسات والتخطيط والإحصاء في مكاتب الملوك والرؤساء العرب، تفي حاجات البلاد العلميّة والتقنية والصناعيّة، وليس هناك من أجهزة تهتم بجمع ودراسة المعلومات الإحصائيّة حول الحياة العلميّة ومدى ارتباطها بالحياة الاقتصاديّة العربيّة، وليس هناك دولة عربيّة وضعت حتى الآن تخطيطًا علميًا صحيحًا يعتمد على المسح الجيوفيزيائيّ لمواردها الطبيعية والاجتماعيّة ولطاقاتها البشريّة، وليس هناك دولة عربيّة تعمل ضمن مخطط واضح للقضاء على أمراضها الاجتماعيّة الخطيرة من فقر وجهل ومرض وبطالة، هذه الأمراض المنتشرة في أكثر المجتمعات العربيّة.

ولتمويل طلاب الدراسات العليا بالخارج دور هام في الهجرة العلميّة والثقافيّة حيث تقوم بعض الجامعات في بعض الدول المتقدمة بتقديم بعض المِنَح والمُساعدات

لطلبة الدراسات العليا، إضافة إلى ما تصرفه عليهم بلادهم كمُبتعثين، فيشعر هؤلاء المُبتعثين بالفرق بين العودة أو البقاء أمام الإمكانات الهائلة التي يتلقاها الباحث بالخارج، ويكفى القول أن غالبية الطلبة المُبتعثين من بعض الدول العربيّة امتنعوا عن العودة بسبب مصدر الدعم المادي الذي يجتذب الطلاب.

يُعد ارتفاع أجور العلماء والخبراء والفنيين الأجانب عن أجور نظرائهم من أهل البلد النامي داخل البلاد النامية، حيث تُقَدم التسيهلات للأجانب في البلاد النامية بينما يُحرَم الخبراء الوطنيّون من الامتيازات التي يحصل عليها هؤلاء الأجانب، أحد الأمور التي تدفعهم للهروب إلى العالم المتقدم حيث يحصلون على امتيازات تتوافق مع قدراتهم وذلك لأن المعيار الوحيد هناك هو العمل والإنتاج دون النظر إلى الجنسية أو اللون أو الدين أو أي معيار آخر.

إن الهجرة العلميّة من الأقطار العربيّة تعتبر ردًا على استمرار عجز الاقتصاد الوطنيّ العربيّ على استيعاب الزيادة في فئات المتعلميّن عامّة والمؤهلين تأهيلًا عاليًا بوجهٍ خاص. ومن العوامل المُسبِبة للهجرة أيضًا البيروقراطية والروتين والمركزية؛ أي أن الجهاز الإداري في الأقطار العربيّة عمومًا يتميز ببنيةٍ تقليدية متخلفة ومتحجرة وهو بهذا تنقصه القدرة على إدراك الدور الذي يمكن أن تلعبه الكفاءات في عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

7 – الأسباب التعليميّة:

تتعدد الأسباب التي تدفع الأدمغة العربيّة إلى الهجرة، فمنها ما يتصل بأسباب داخليّة، ومنها ما يعود لأسباب تتعلق بالثور ة التكنولوجية والتقدم العلميّ الذي لا يزال الغرب حقله الفعلي، فبالنسبة للعوامل الداخليّة، يتصدر عدم توافر فرص العمل اللازمة للتخصص المتاح، حيث يجد الخريجون أنفسهم ضحايا البطالة،

مما يضطرهم إلى تأمين لقمة عيشهم في أعمال لا تتناسب ومستوى تحصيلهم العمليّ، فيتولد عن هذا الوضع شعور واسع بالإحباط واليأس لدى هذه الكفاءات، ويصبح لقرار الهجرة مسوغاته الذاتية والموضوعية، عندما يلمسون مدى إهمال الدولة ومؤسساتها وكذلك القطاع الخاص، إلى حد كبير لمؤهلاتهم العلميّة وضرورة الإفادة منها، وكيف تتم الاستعانة بخبراء أجانب لقضايا تتوافر فيها الكفاءات اللازمة محليًا.

تُعد السياسة التعليميّة التي تتخذها الدولة دربًا لها للتقدم والتطور في حاجة إلى إعادة نظر؛ وذلك بسبب انحدار المستوى التعليميّ للشباب المصريّ والذي يتضح في عدم قدرته على التواصل والنجاح في الحصول على فرصة عمل نظرًا لعدم ربط الدولة احتياجات سوق العمل بالتعليم وآلياته التي يجب أن تكون أحد الأدوات الهامة في الارتقاء بمستوى المتعلميّن والمساهمة في القضاء على البطالة. والدليل الذي يؤكد ذلك هو انتماء معظم العاطلين لحاملي الشهادات والمتعلميّن دون فرق ما بين الشهادة العليا أو المتوسطة، فقد كان العدد الأكثر من العاطلين ينتمي لحمَلة المؤهلات المتوسطة، ويأتي في المركز الثاني حمَلة المؤهلات الجامعيّة وفوق الجامعيّة عام 2005، وتتميز بعض دول الأجنبيّة بتسهيلات في القبول بالتعليم الجامعيّ، مما يشجع الشباب على اختيار الدراسة في الخارج.

إن عدم وجود خطة طويلة المدى (50 سنة مثلًا)، هو الأساس في التخبط السياسيّ التعليميّ الحكومي في بعض الفترات، فلا بُد من وجود خطة موحدة تصبح دربًا تسير عليه الدولة في المستقبل ويتم فيها وضع مخططات لاستشراف وضع التعليم خلال السنوات المقبلة، تلك الخطة تكون مُلزمة لكل مسئول يتقلد منصبًا ما، ولا يكون المسئول أداة هدم لما أقامه أسلافه، بل يسير على النهج نفسه حتى لا يحدُث

تضارباً في طريقة التعليم، وفي الوقت نفسه يتم العمل على تطوير المحتويات لتتناسب مع العصر، كذلك ربط كل تلك الأدوات التعليميّة مع سوق العمل حتى لا يحدُث انقسام ما بين الجانب التعليميّ النظريّ والجانب الواقعيّ العمليّ ومن ثم تزداد البطالة في المجتمع. والمتأمل لوضع الشباب المُهاجِرين بالطرق غير الشرعيّة يجدهم من حاملي المؤهلات المتوسطة، ما لُوُحِظَ في هذا الشأن ليس نتيجة أحد الأبحاث العلميّة ولكنه تصاريح للناجين من حادث مركب رشيد وأقاربهم وأُسرهم وهم يتحدثون عن مستوى تعلم أبنائهم، وعن أسباب لجوء أبنائهم لهذا الاختيار، ومنهم أيضاً من لا يعرف القراءة أو الكتابة ولكن بنسبة أقل، حيث يعمل بعضهم ولكن دخله الأساسي لا يكفل له ولأسرته الحياة الكريمة وبالتالي اتجه للهجرة غير الشرعيّة.

8 - الأسباب الدينيّة:

تُمارِس بعض الأنظمة السياسيّة لبعض الدول التمييز بين أفراد شعبها، فيعاني الفرد ضغوطاً نفسيّة واجتماعيّة مما يُجبره على ترك هذا البلد والبحث عن بلد آخر يعيش فيه يوفر له الاحترام والحرية دون ضغط أو تمييز أو اضطهاد. وقد يأخذ الاضطهاد أشكالاً مختلفة، فقد يكون اضطهاداً دينيّاً بحيث يضيق على الإنسان في دينه ومعتقده، وقد يُجبَر على تغييره، وقد يكون الاضطهاد عرقيًا وطائفيًا لمجرد اختلاف الطائفة والعرق. وتظهر هذه الأسباب بوضوح في الدول التي يتميز سكانها بعدم التجانس والوئام بين الطوائف الدينيّة التي تولد ظاهرة التعصب الدينيّ، والأمثلة عديدة في هذا المجال، فقد أدت الاختلافات الدينيّة بين الكاثوليك والبروتستانت الى مشاكل عديدة مما خلق نوعاً من التعصب الطائفيّ بين المذهبين.

وقد أظهر "سارتر" حقيقة وضع السود المُمزقين بين حضارتين مختلفتين والذين يتجرعون مبادئ البيض ليفرضوها بدورهم على أبناء لونهم كقيم عُليا يرون العالم من خلالهم ولذلك فهم يرفعون راية الإحساس بالخجل من وجودهم كسود وهو وضع خلقه البيض بحُكم وجودهم في موضع السيادة لا بحُكم الحقيقة النوعية التي أوجدت الصنفين باختلاف البيئة والتاريخ.

9 - الأسباب النفسيّة والصحيّة:

تتمثل الأسباب النفسيّة للهجرة غير الشرعيّة في شعور بعض الشباب في الريف بعدم الرضا من مناطقهم، وهو ما يشجع على ترك مجتمعهم والذهاب إلى مجتمع آخر، سعيًا وراء الحصول على مستوى حياة أفضل. وهجرة الشباب بطريقة غير شرعيّة لها دوافع نفسيّة، وليدة البطالة والفراغ الذي يعاني منه الشباب والذي يسبب لهم حالة من الضيق والاكتئاب النفسيّ، وهو ما يدفع الشباب إلى التفكير في الهجرة بحثًا عن حياة أفضل، فالشاب الذي يسعى للهجرة غير الشرعيّة، ويُلقي بنفسه إلى التهلُكة، أو يقع في دائرة المحظور في القانون يستعمل مبررات متعددة هروبًا من المشكلات التي يواجهها داخل مجتمعه، فيكون التبرير أنه في حاجة إلى المال، وأنه سافر بحثًا عن الرزق، وأن لديه طموحًا، وأنه يريد أن يكون مثل زملائه في المستوى المادي والاجتماعيّ، وهذه حيل دفاعية تُستخدم من الناحية النفسيّة من أجل التغلب على الصراع النفسيّ، والخروج من دائرة الإحباط الذي يعيشه.

وقد طرأت على المجتمع المصريّ مجموعة من التغيرات دون أن يصاحبها أية عمليّات تخطيطية، أو تنظيمية، أو توفيقية لاحتياجات الشباب الآنية أو المستقبليّة؛ قد أفرزت جيلًا من الشباب يشعر بالاغتراب، ويفتقد مشاعر الانتماء التي تربطه بمجتمعه، ومن ثم اتّسمت نظرتهم المستقبليّة بأنها نظرة تشاؤمية

قاتمة، هذا بالإضافة إلى ما توفره لهم وسائل الاتصال المختلفة من عقد مقارنات بين المجتمع المصريّ والمجتمعات المتقدمة، ذلك في الوقت الذي زاد فيه الشعور بضآلة الفرد في المجتمع المصريّ، وعدم قدرة مؤسسات الدولة المختلفة على مواجهة وتلبية أدنى حاجاته الضرورية، إلى جانب تهميش القيم الاجتماعيّة نتيجة لانعكاسات آليات السوق العالميّ، وتعاظم أهمية دور القيم المادية في تحديد مكانة الفرد في المجتمع.

والهجرة من وجهة نظر التحليل النفسيّ هي خبرة صدمية، والتي تكون فيها ردود أفعال الفرد غير معبرة أو ملحوظة، ولكن آثارها تتغلغل في العمق، وأول هجرة للفرد عندما يغادر رحم أمه وهي تجربة صدمية لأن الجنين تعوَّد على الرحم وعندما يخرج يبدأ في سماع أصوات ويرى وجوهًا وهو أمر يستدعي منه التكيُّف مع الواقع الجديد، والهجرة الثانية التي تُشَكِّل صدمة للفرد عند مغادرته ثدي أمه وهي تجربة الفطام، وهي تجربة مؤلمة صادمة لأن الطفل من خلال ثدي أمه يشعر بالدفء وعندما يتم فطامه يشعر بالألم، وهكذا هي حال المهاجر غير الشرعيّ الذي يتعرض لمخاوف ناجمة عن فقدان التآلف مع القواعد الجديدة فيعايش مشاعر عميقة من الخوف والمزيد من العزلة والوحدة، كما يعاني بعض المهاجرين من اللغة الجديدة في المجتمع الجديد، كما أن الهجرة حسب التحليل النفسيّ تُشَكِّل مخاطر على الإحساس بالهوية الذاتية للفرد المهاجر وهو يحتاج في صراعه للمحافظة على هويته الذاتية إلى التمسك بعناصر من بيئته مثل الأشياء المألوفة والموسيقى والذكريات والأحلام. فالفرد الذي يهاجر حسب التحليل النفسيّ لديه جنسية وإرادة وهوية فعندما يهاجر كأنه نُفيَّ، أي اختار المنفى، حتى عندما يحلم الفرد بالهجرة ويرسم صورة رائعة لها سرعان ما يصطدم بالنفي الاختياري والصدمة،

وقد عرضت النظريّة حالات كثيرة لمهاجرين ذكورًا وإناثًا، منهم من اختار الهجرة طوعًا ثم بعد ذلك بدأ يشعر بالقلق أو الاكتئاب.

وإذا ما ألقينا نظرة على نظريّة ماسلو في الدافعية وهي نظريّة تُصنَّف ضمن النظريّات الإنسانية، محورها هو الحاجة إلى الشعور بالأمن النفسيّ الذي يفتقده المهاجر غير الشرعيّ، فالفرد لجأ إلى طريق بحثًا عن أمنه النفسيّ الذي افتقده بل إن البعض من هؤلاء والذين قد يشكلون الأغلبية فقدوا حاجاتهم الأساسية من سكن وطعام وسُدَت أمامهم الطرق لذلك لجأوا للهجرة غير الشرعيّة. إن المهاجر الذي فقد جزءًا من حاجاته الفسيولوجية الضرورية لاستمرار حياته وافتقد إلى الشعور بالأمن النفسيّ، الأمر الذي وَلَّدَ لديه حالة من عدم الاتزان، يسعى جاهدًا إلى تحقيق حالة الاتزان من خلال إشباع الحاجات التي افتقدها.

إن الفرد الآمن نفسيًا يكون في حالة توازن أو توافق أو استقرار، لذلك فإن الأمن النفسيّ حسب "ماسلو" هو محور أساسي من محاور الصحة النفسيّة، فصحة المهاجر غير الشرعيّ النفسيّة لا تعني غياب الأعراض المرضية فقط بل قدرة المهاجر على مواجهة الإحباطات التي يتعرض لها وقدرته على تحقيق التوافق الشخصي، وهو الحالة النفسيّة التي من خلالها تُحَدَد علاقة المهاجر بمحيطه الخارجيّ ومجتمعه، وهو يعني انعدام الشعور بالألم من أي نوع أو الخوف، ويعني تبدُّد مظاهر التهديد والمخاطر على مكونات الشخصية مع إحساس بالطمأنينة والاستقرار الانفعالي. والحاجات الفسيولوجية تشكل قاعدة الهرم الذي وضعه ماسلو تعقبها حاجات الأمن والسلامة التي تعد من أهم دوافع السلوك كما أنها تُعبِّر عن الانتماء وإحساسه بأن يكون له مكان في الجماعة.

وبقراءة نفسيّة يشير واقع المهاجر غير الشرعيّ إلى أن المهاجرين غير الشرعيّين يفتقدون الشعور بالأمن النفسيّ وأن دوافع مثل هذه الهجرة وركوب المغامرة يؤكد ذلك وأن هذه الحاجة يندُر أن تتحقق بل يُمكن أن تنعدم في حالة الكوارث والحروب التي تولِّد توترًا وخللًا في إرضاء وإشباع وتلبية هذه الحاجة. وشعور الشباب بالعجز الناتج عن البطالة وعن إعالة نفسه وأفراد أسرته يولّد لديه ضيقًا نفسيًا، ويصيبه بحالة من الإحباط المتكرر عند اصطدامه بالواقع، فيندفع إلى أن يسلك أية وسيلة، مهما كانت، ليستعين بها على تحقيق ما يحلم به، وغالبًا ما تكون هذه الوسيلة هي اتجاه الشباب نحو الهجرة غير الشرعيّة للبحث عن مجتمعات تفتح لهم مجالًا لتحقيق طموحاتهم، وتلبي رغباتهم وأحلامهم، لعدم توافر الظروف التي تمكنهم من إثبات ذاتهم في وطنهم.

لقد أكد "سارتر" على أن الإنسان في موطنه يشعر بقيمة وجوده حتى لو كان عبدًا مكدودًا، فالانتماء لبقعة من الأرض تبعد المحنة عن الإنسان، فعاطفته إليها جياشة، لأنه في بُعده عن أرضه يقع ضحية النفس والأسر فتصبح إرادته معدومة حاملًا عبء غربته عن أرضه. ومما يزيد من حدة الشعور بالاغتراب لدى الشباب، أنه في الوقت الذي يعاني فيه كثيرون من أبناء الوطن من تضاؤل فرص الحياة، وعدم توافر الحاجات الضرورية، كان أبناء القادرين يمارسون كل ألوان الإنفاق والبذخ، ومن هنا انقسم شباب مصر إلى شريحتين: شريحة مُحبَطة من الشباب العاجز الذي لا يملك شيئًا، ولا يرى أمام عينيه حلمًا، وشريحة أخرى من أبناء القادرين الذين اختلت الموازين في عيونهم، فلجأوا أمام الإمكانيات المادية الضخمة إلى التقليد الأعمى لكل ما هو غربي، وترتب على ذلك حالة من الإحساس بالاغتراب، والبحث عن السفر للخارج، ولو كلفه الأمر حياته. ومن ثم تتمثل

الدوافع النفسيّة الكامنة وراء هجرة الشباب غير الشرعيّة في المعاناة التي يعيش فيها الشباب، والتي تدفعه إلى التفكير اللاعقلاني، وحب المغامرة، والقابلية للانخداع، والميل إلى تصديق فكرة القدرة على تحقيق الأحلام خارج وطنه.

ولا يَخفى على أحد أن الفكر الغربي يعرض نفسه للعالم كفكر يعكس كمال التقدّم البشريّ في العصور الراهنة، كما أن النظم السياسيّة الحاكمة في الشمال تجتهد من خلال برامجها ومخططاتها وسياساتها الخارجيّة في الدعاية لهذا المثال، ويدخل في سياسة الدعاية تقزيم الآخر وإظهاره في صورة دونية خاصة إذا كان هذا الآخر يختلف معه من المنظور الإستراتيجيّ. وفيما يتعلق بالهجرة, فإن دول الوجهة تتفق جميعها على أن دول المصدر لا تقوم بواجباتها تجاه مواطنيها وتحرمهم من أبسط حقوق المواطنة وهي لقمة العيش، وكثيرًا ما يشنّ هذا الغرب حملات منظمة ضدّ بعض النظم في دول الجنوب للإطاحة بها لأن وجودها لا يخدم مصالحه على الوجه الذي يريد.

إن حملات دول شمال البحر المتوسط ضدّ دول جنوبه وإن كانت بخلفية مصلحية فإنّها تعتمد في الأساس على التشهير بما هو واقع في دول الجنوب التي تفتقد نُظُمها فعلًا إلى مقومات النُظُم الوطنيّة التي تجتهد في تنمية موارد المجتمع وحشد طاقاته وتوظيفها لتحقيق واقع حياتي أفضل، لذلك فإن خطاب الغرب أو الشمال يجد له قبولًا سهلًا من مواطني الجنوب لشهادة الواقع على صدقه وإن كانت النوايا ليست بريئة بالقدر الكافي.

ويقضي الشباب شهورًا وأعوامًا، من المعاناة الشديدة في مناطق الساحل، والصحراء الكبرى، أو في الصحراء العربيّة، وبلاد الشام، وتُعد تلك الشهور والأعوام من المعاناة، والتي غالبًا ما يتم إغفالها في التصورات العامة، هي البحر الأول الذي

يمر به المُهاجِرون؛ حيث تكون ظروف العيش قاسية جداً، خاصة في شهور الصيف وارتفاع درجات الحرارة إلى 60 درجة مئوية، وأيضًا في فصل الشتاء عندما تصل درجات الحرارة في منطقة الصحراء الكبرى وفي محيط جبال طوروس إلى مستويات أقل من الصفر، وبالتالي يصبح الموت من العطش في مثل هذه الظروف ظاهرة شائعة بين المُهاجِرين الذين يعبرون الصحراء في الصيف على وجه التحديد. ففي أكثر مناطق الصحراء حرارة، يفقد الشخص البالغ الجالس في الظل لترًا من الماء في الساعة الواحدة، ويفقد أكثر من ذلك بكثير مع الحركة. ويبدأ الشخص في الشعور بالعطش عندما تصل نسبة السوائل المفقودة إلى النصف من نسبة وزنه. وعندما تصل إلى 2% وأكثر تبدأ القدرات الجسدية والعقلية في التراجع، وعند نسبة 5% يبدأ الشخص في الشعور بالدوار والغثيان، وتشنج العضلات، وعند نسبة 10% تبدأ مرحلة التشوش والتوهان. وعند هذه المرحلة، يكون الناس على استعداد لشرب أي شيء يجدونه، سواء الدماء أو البول أو حتى سائل المحركات، أو حمض البطاريات. في صحراء كهذه يمكن للشخص أن يموت بسهولة من العطش في غضون يوم واحد. بالإضافة إلى ندرة الطعام والماء والتهديدات الخطيرة التي تشكلها الملاريا والأمراض المشابهة.

مراجع الفصل الثالث

إبراهيم، أحمد حسن (1994). **العرض والطلب وعوامل الجذب والدفع**. في: انتقال القوى في البلاد العربيّة. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربيّة.

إبراهيم، إسماعيل (1998). **الشباب بين التطرف والانحراف**. القاهرة: مكتبة الدار العربيّة للكتاب.

إبراهيم، عصام محمد (2008). **البطالة في مصر الواقع والحلول**. المؤتمر السابع والثلاثون حول قضايا السكان والتنمية "رؤى إستراتيجيّة". الجزء (3). القاهرة: المركز الديموجرافي ومعهد التخطيط القوميّ.

أحمد، محمود عبدالحميد (1998). **الهجرات العربيّة القديمة من شبه الجزيرة العربيّة وبلاد الرافدين والشام إلى مصر**. سوريا: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

الأشخم، موسى (2007). الهجرة غير الشرعيّة المشكلة والأبعاد. **مجلة دراسات**. طرابلس: المركز العالميّ لدراسات الكتاب الأخضر. العدد (8).

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2016). **نتائج بحث القوى العاملة للربع الأول لعام 2016**.

الحديد، منى سعيد وإمام، سلوى (2004). **الإعلام والمجتمع**. الدار المصريّة اللبنانية. مكتبة الأسرة. الهيئة العامة للكتاب.

الحوتي، فتحية السيد (2008). الهجرة غير الشرعيّة الأسباب والنتائج دراسة حالة بإحدى قرى محافظة الدقهلية. **مجلة كلية الآداب**. جامعة المنصورة. العدد (42). المجلد (2).

الديدي، عبدالفتاح (1971). **فلسفة سارتر**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريّة.

الزوي، عبدالرازق (2009). **الهجرة الوافدة**. الإسكندرية: دار الطباعة الحرة.

العاسمي، عاهد (2015). دوائر البطالة. **مجلة الدوحة**. وزارة الثقافة والرياضة. الدوحة: العدد (96). أكتوبر.

العاقل، رقية (2008). **الهجرة والأمن في غرب المتوسط**. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر.

العربيّ، زروق (2014). **ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة: انعكاساتها وآليات المواجهة**. وهران: ابن النديم للنشر والتوزيع.

القُطب، سمير عبدالحميد (2004). عُنُوسة الفتيات المتعلمات في مجتمع المدينة المنورة الأسباب والآثار وطرق العلاج. **مجلة كلية التربية بكفر الشيخ**. جامعة طنطا. العدد (6). السنة (4).

المدهون، صبري عبدالقادر (2018). **التربية ومواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة، دراسة ميدانية بمحافظة كفر الشيخ، بُرج مغيزل وبُرج البُرُلُس نموذجًا**، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ.

أمين، إميل (2014). نكسة نفسيّة. **مجلة الدوحة**. وزارة الثقافة والرياضة. الدوحة: العدد (86).

أمين، إميل (2015). هجرة العقول.. نزيف الأوطان. **مجلة الدوحة**. وزارة الثقافة والرياضة. الدوحة: العدد (96).

بشير، هشام (2010). إشكالية الهجرة إلى الاتحاد الأوروبيّ. **مجلة السياسة الدوليّة**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والإستراتيجيّة. العدد (179).

بني جابر، جودة (2004). **علم النفس الاجتماعيّ**. عمَّان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

بيومي، جمال الدين (2007). من المستفيد من بيزنس الهجرة الشرق أم الغرب. **مجلة الأهرام الاقتصاديّ**. ملف خاص. العدد (2028).

جمعة، نيفين (2010). **الدوافع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والنفسيّة للهجرة غير الشرعيّة**. القاهرة: المركز القوميّ للبحوث الاجتماعيّة والجنائية.

حفظي، إحسان (2006). **علم اجتماع التنمية**، قناة السويس: دار المعرفة الجامعيّة.

خاتمي، محمد (2002). **حوار الحضارات**. ترجمة: سرمد الطائي. دمشق: دار الفكر.

خشيم، مصطفى عبدالله (2007). الهجرة في إطار العلاقات الدوليّة. الإمارات: **مجلة دراسات**. اتحاد كُتَّاب وأُدباء الإمارات. العدد (28).

داود، محمد أحمد (2009). الهجرة غير الشرعيّة في ضوء مفاهيم الجريمة المنظمة عبر الوطنيّة. **ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الهجرة غير الشرعيّة وحقوق الإنسان في ضوء مفاهيم الاتجار بالبشر**. القاهرة: ورشة عمل بين المجلس القوميّ لحقوق الإنسان والمركز القوميّ للبحوث الاجتماعيّة والجنائية.

رضوان، سمير (2006). هجرة العمالة في القرن 21. **مجلة السياسة الدوليّة**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والإستراتيجيّة. المجلد (41). العدد (165).

رضوان، نادية (1997). **الشباب المصريّ المعاصر وأزمة القيم**. دراسة عن بوادر ومحاور أزمة الشباب. في الفترة من 1984م : 1994م. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

زايد، أميرة عبدالسلام (2018 جـ). **جدلية الفلسفة والتربية جان بول سارتر وفلسفة تربية المقاومة**. دسوق: دار العلم والإيمان.

زايد، أميرة عبدالسلام (2018 د). **كليلة ودمنة وبناء الإنسان المعاصر**. دسوق: دار العلم والإيمان.

زُهري، أيمن (2018). الديموغرافيا الخطرة: **سُكان مصر في القرن الحادي والعشرين**، ورقة عمل، الجمعية المصريّة لدراسات الهجرة والسكان.

زيوش، غالية بن (2005). **الهجرة والتعاون المتوسطيّ منذ منتصف التسعينيات**. رسالة ماجستير. كلية العلوم السياسيّة والإعلام. جامعة الجزائر.

سنو، غسان منير والطراح، علي أحمد (2002). **الهويات الوطنيّة والمجتمع العالميّ والإعلام**. لبنان: دار النهضة العربيّة.

شفيق، محمد (1996). **السكان والتنمية القضايا والمشكلات**. الإسكندرية: المكتب الجامعيّ الحديث.

عبدالحميد، طلعت (1998). **أساليب الضبط الاجتماعيّ في المدرسة الثانوية دراسة ميدانية**. رسالة دكتوراه. كلية التربية. جامعة عين شمس.

عبدالرازق، محمود (2006). **اقتصاديّات السكان والموارد البشريّة إطار نظريّ تطبيقي**. القاهرة: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع.

عبدالعظيم، حمدي (2008). **عولمة الفساد وفساد العولمة**. الإسكندرية: الدار الجامعيّة.

عسَّاف، محمود عبدالمجيد (2016). **التربية والتنمية بين مؤشرات النظريّة ومعايير الممارسة**، غزة: مكتبة سمير منصور للطباعة والنشر والتوزيع.

عيد، آمال (2009). دراسة نفسيّة للهجرة غير الشرعيّة واللجوء في ظل نظريّة ماسلو للحاجات. **مجلة دراسات نفسيّة وتربويّة**. قسم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا بكلية العلوم الانسانية والاجتماعيّة بجامعة البليدة 2. العدد (3).

قدّور، نجاح (2007). الهجرة السرية في بلدان المغرب العربيّ. **مجلة دراسات**. طرابلس: المركز العالميّ لدراسات الكتاب الأخضر. العدد (28).

قمر، عصام توفيق وفيصل، عبير عبدالمنعم ومبروك، سحر فتح (2008). **المشكلات الاجتماعيّة المعاصرة**. عمَّان: دار الفكر.

كامش، الطيب (2008). **الشراكة الأمنية في حوض المتوسط**. رسالة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسيّة. جامعة السانية. وهران. قسم العلوم.

كولبير، بول (2016). الهجرة كيف تؤثر في عالمنا؟. ترجمة: مصطفى ناصر. **سلسلة عالم المعرفة**. الكويت: المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب. رقم (439).

متولي، تيسير (2008). الاتحاد المتوسطيّ يواجه الهجرة إلى الشمال. **مجلة الأهرام الاقتصاديّ**. العدد (2058).

مرسي، مصطفى عبدالعزيز (2008). معاناة المُهاجِرين العرب خارج المنطقة العربيّة. ورقة عمل مقدمة من منظمة العمل العربيّة. **المنتدى العربيّ للتنمية والتشغيل**. الدوحة: 15 - 16 نوفمبر. منظمة العمل العربيّة. وزارة العدل. دولة قطر.

مكروم، نُهى توفيق (2011). **الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعيّة دراسة حالة لبعض قرى محافظة الدقهلية**. رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة المنصورة.

موسى، طلعت أحمد (2008). العمالة المصريّة في الخارج وآليات المواجهة. **مجلة الديمقراطية**. مؤسسة الأهرام. السنة الثامنة. العدد (30).

ناجي، عبدالنور (2008). **الأبعاد غير العسكريّة للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونيّة في المغرب العربيّ**. ملتقى قسنطينة.

وهدان، أحمد وشريف، إيمان. (2005). الشباب المصريّ والهجرة غير الشرعيّة. **المجلة الجنائية**. المجلد 48. العدد (1). القاهرة: المركز القوميّ للبحوث الاجتماعيّة والجنائية.

Hawke, G. et al,. (2014). **Death in The Sahara: An ill-fated to reach Fortress Europe**. Der Spiegel. 21 October.

Collyer, M. (2004). **The development impact of temporary international labour migration on southern Mediterranean sending countries: contrasting**

examples of Morocco and Egypt. Sussex Centre for Migration Research, Brighton.

Corti, P. (2011). **Storia delle migrazioni internazionali**. Gius. Laterza & Figli Spa.

De Haas, H. (2007). **Irregular migration from Africa to Europe:** Questioning the transit hypothesis. International Migration Institute.

Grinberg, et al,. (1989). **Psychoanalytic perspectives on migration and exile**. Yale University Press.

Guerra, A., et al,. (2008). **La inmigración y sus causas: VI Encuentro Salamanca.** con la Fundación Sistema y Caja Duero, Salamanca, junio de 2007. Ed. Sistema.

Hawke, G. et al,. (2014). **Death in The Sahara: An ill-fated to reach Fortress Europe**. Der Spiegel. 21 October.

Jaksic, M. (2008). **Figures de la victime de la traité des êtres humains: de la victime idéale à la victime coupable.** Cahiers internationaux de sociologie. (1).

Oja, M.S. (2002). **Illegal Immigration and Human Smuggling: Central America and Mexico.** International Policy Formulation. White Paper.

Vaz Cabral, G. (2001). **Les Formes Contemporaines D'esclavage Dans Six Pays De L'union Européene: Autriche,**

Belgique, Espagne, France, Grande-Bretagne et Italie. Paris: Comité Contre L'Esclavage Modern.

Palloni, A., et al,. (2001). **Social Capital and International Migration: A test using information on family networks.** American Journal of Sociology.

Zohry, A. (2009). **Strategies of Coping and Patterns of Accommodation of Irregular Egyptian Migrants in Europe.**

الفصل الرابع

أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة وانعكاساتها على الفرد والمجتمع

تمهيد

أولًا: الأبعاد المجتمعية لظاهرة الهجرة غير الشرعيّة

1 – الأبعاد الاقتصاديّة

2 – الأبعاد الاجتماعيّة

3 – الأبعاد السياسيّة

4 – الأبعاد الأمنية

5 – الأبعاد القانونيّة

6 – الأبعاد العلميّة والثقافيّة

7 – الأبعاد الدينيّة

8– الأبعاد التربويّة

ثانيًا: الأبعاد الشخصية لظاهرة الهجرة غير الشرعيّة

1 – الأبعاد الصحيّة

2 – الأبعاد النفسيّة

تمهيد:

لقد نالت دراسة ظاهرة الهجرة اهتمام كثير من المسئولين والمختصين والمخططين والمهتمين بما لها من تأثيرات كبيرة على الكيان الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ والثقافيّ والديموجرافي للمجتمع، وبما يؤثر تأثيرًا مباشرًا على التنمية في المجتمع. ولهذه الظاهرة أهمية بالغة أيضًا نظرًا لكبر عدد المُهاجِرين المصريّين في الخارج وما يتوقع لذلك من نتائج لها آثارها على المجتمع المصريّ وخاصة فيما يتعلق بقضايا التنمية والتقدم فيه. وكذلك أقحمت الأمم المتحدة نفسها في هذا الموضوع منذ عام 2006.

وللهجرة أبعاد تختلف درجاتها ومستوياتها من حيث آثارها السلبية أو الإيجابية تبعًا لظروف وأوضاع كل مجتمع، وظروف كل مُهاجِر، بل وكل مرحلة. فقد تكون للهجرة غير الشرعيّة آثار إيجابية في حالة نجاح الهجرة، ولكن على الجانب الآخر هناك آثار سلبية، تفوق خطورتها الإيجابيات المترتبة عليها، تعود على الفرد نفسه، وعلى مجتمعه، والدولة سواء المُصَدِرة أو المُستقبِلة لهؤلاء المُهاجِرين بطرق غير شرعيّة، والهجرة غير الشرعيّة ينتج عنها كثير من الانعكاسات التي لها تأثير على المجتمع المصريّ ويكون ضدها رد فعل من جانب الدول الأوروبيّة يؤثر في الوقت نفسه على مصر كدولة لها مصالح مشتركة مع دول العالم وخاصة الدول التي يهاجر إليها الشباب المصريّ هجرة غير شرعيّة وتكون تأثيراتها على المجتمع المصريّ (المُرسِل)، (والمجتمع المُستقبِل).

أولًا: الأبعاد المجتمعية لظاهرة الهجرة غير الشرعيّة

وتتضمن تلك الأبعاد البُعد الاقتصاديّ والسياسيّ والقانونيّ وغيرها كما يلي:

1 – الأبعاد الاقتصاديّة:

لا شك أن للهجرة غير الشرعيّة كثيرًا من الأبعاد على البلدان المُصَدِّرة والبلدان المُستقبِلة وبلدان العبور، فهم شركاء في الفوائد والسلبيات لهذه الهجرة، على الرغم من أن الفوائد والسلبيات لا تتوزع بالتساوي، خصوصًا بين الدول المُصَدِّرة والدول المُستقبِلة، كما أن كل طرف يُقدر هذه الإيجابيات والسلبيات من وجهة نظره وفقًا لعوامل وظروف خاصة بالأوضاع الداخليّة وعوامل الهجرة، سواء من الناحية السياسيّة أو الاجتماعيّة أو الاقتصاديّة أو جميعها معًا.

أ – الأبعاد الاقتصاديّة للهجرة غير الشرعيّة على الدول المُستقبِلة للمُهاجِرين:

على الرغم من أهمية دور العمالة المُهاجِرة في الدفع بعجلة التنمية في بلدان الاستقبال، فإن هذه البلدان غالبًا لا تعترف بهذا الدور في خطابها العام ولا تقدم للمُهاجِرين المزايا نفسها التي تُقدمها للمواطنين من أبنائها، كما أنها لا تسعى إلى دمج هؤلاء المُهاجِرين مع المجتمع، وبالرغم من هذا فإن هناك أسبابًا تؤدي إلى حاجة هذه البلدان إلى الهجرة نذكر منها:

- العمالة المُهاجِرة تسد النقص في الوظائف التي يرفض أبناء هذه الدول العمل بها.
- ارتفاع نسبة الشيخوخة في قارة أوروبا، مما يُهدد وتيرة النمو الاقتصاديّ، ويُنذر بمأزق ديموجرافي فيها، حيث تُشير الأرقام إلى أن ثلث سكان أوروبا سيتجاوز سن الخمسين عامًا عام 2015، وأن هذا يعني حاجة أوروبا إلى مُهاجِرين؛ لتعويض هذا النقص، كما يُعزز هذا التراجع معدلات النمو السكاني في معظم الدول

المتقدمة، وتُشير الأرقام إلى أن عدد سكان المانيا وغيرها من دول أوروبا لم يضع سياسة واضحة لجذب المُهاجِرين على غرار كندا.

- أن الهجرة الأجنبيّة حتمية لإنقاذ أوروبا وسد حاجتها من الأيدي العاملة، وعلى أوروبا أن تستقبل على الأقل 159 مليون مُهاجِر حتى عام 2025، لتعويض هذا الخلل.

ب - الأبعاد الاقتصاديّة للهجرة غير الشرعيّة على الدول المُصَدِرة للمُهاجِرين:

لا شك أن الدول المُصَدِرة للمُهاجِرين تستفيد من هذه الهجرة في بعض الجوانب، خصوصًا ما يتعلق بتحويلاتهم المالية، وإسهاماتها في عمليّة التنمية الاقتصاديّة وتحسين المستويات المعيشية لكثير من الأسر في هذه البلدان، وفي هذا المجال تُشير البيانات أن تحويلات المُهاجِرين إلى بلدانهم بلغت عام 2009 نحو 400 مليار دولار، ناهيك عن التحويلات غير الرسميّة، فهي ضعف هذا المبلغ، ولو قُدِرت هذه الأموال بقيمة المساعدات الاقتصاديّة للدول الصناعيّة، سنجدها تساوي ثلاثة أضعافها.

ومما يُثير الجدل في هذا الموضوع أننا نجد التحويلات السخية للمُهاجِرين أو إسهاماتها في التنمية بالنسبة إلى الدول النامية المُصَدِرة لا تُعوض الخسارة الناجمة عن هذه الهجرة، خصوصًا هجرة العقول والكفاءات منها، ويمكن أن تتضح ضخامة هذه الخسائر إذا حُللت التكاليف التي تحملتها البلدان النامية للاستثمار في المُهاجِرين قبل هجرتهم، خصوصًا من أصحاب المهارات والعقول من هؤلاء المُهاجِرين، إضافة إلى الفوائد التي فقدتها هذه البلدان، وكان يمكن أن تعود عليها لو ظل المُهاجِرون بها وأُحسِن استغلالُهم وتوظيفهم.

وتتربع تحويلات المصريّين العاملين بالخارج على رأس مصادر الدخل في مصر، رغم كل القيود التي وضعتها الحكومات المصريّة المتعاقبة، والتي كان من شأنها دائمًا

ألا يستفيد اقتصاد مصر إلا من جزء بسيط لا يتجاوز الثلث من حجم مدخرات المصريّين بالخارج، ولا شك أن أكبر هذه القيود هو تبنّي الدولة دائمًا لسعر مصطنع لتحويلات العملات الحرة إلى العملة الوطنيّة عن طريق فرض الدولة لأسعار تحويلات أدنى من سعر السوق الحرة، واتجاهها إلى محاربة هذه السوق وقواعدها من خلال مجموعة هائلة من القوانين والتشريعات والقرارات المتضاربة والمستمدة كلها من روح الاقتصاد الموجه لدول مجموعة أوروبا الشرقية التي تدور في فلكها؛ وبذلك اتجهت أموال حوالي ثلاثين ألف مليون دولار أمريكيّ من مدخرات المصريّين العاملين بالخارج خلال السنوات العشر الأخيرة فقط، لقنوات أخرى للتحويلات غير القناة المصريّة. وطبقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أشار أول مسح للهجرة في الشرق الأوسط إلى أن تحويلات العاملين المصريّين في الخارج مثَّلت نحو أربعة أضعاف إيرادات قناة السويس في 2014، حيث بلغت قيمتها نحو 20 مليار دولار، بينما كانت قبل أحداث يناير 2011 لا تزيد على 9 مليار دولار.

وهذا يتطلب من الدولة اتخاذ القرارات اللازمة لتواجه تقلُّص وانحسار فرص العمل أمام المصريّين بالخارج مؤخرًا، سواء في دول النفط العربيّة والتي اتجهت مؤخرًا، تحت وطأة تراجع العوائد البترولية، لتخفيض حجم العمالة الأجنبيّة بها أو ببلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة، والتي أخذ المصريّون، بعشرات الألوف، في العودة منها بسبب تفاقم مشكلة البطالة بهذه البلدان، وفاقم من الأمر اتخاذ خطوات غير مدروسة كخطوة مضاعفة رسوم استخراج أذون العمل بالنسبة للمصريّين العاملين بالخارج.

ورغم الاعتقاد بأن السنوات القليلة القادمة ستعرف انحسارًا في فرص العمل المُتاحة بالخارج للمصريّين؛ إلا أن قدرًا من العمالة المصريّة بالخارج سيظل مُتاحًا له

البقاء والعمل بمواقعه، لا سيِّما الكوادر العليا من بعض المهن كالأطباء والمعلمين والمهندسين وأساتذة الجامعات وبعض الفئات العليا من الفنيين المهرة؛ لذلك لا يزال من المُجدي أن تتخذ الحكومة قرارًا يقضي بتطبيق أسعار السوق الحرة على تحويلات المصريّين العاملين بالخارج(*)، حتى يتسنى لهذا المصدر أن يستمر قائمًا بين مصادر الدخل الكبرى لاقتصاد مصر، وحتى يتسنى، عن طريق ذلك، تعويض الانحسار الملموس في حجم العمالة المصريّة بالخارج.

إن تحويلات المُهاجِرين ستظل مفهومًا مُبهمًا، رغم أهمية كونها مصدرًا مهمًا للعملة الصعبة في دول المنشأ بسبب تنوع أشكال التحويلات والقنوات المستعملة، فهناك مسالك مرئية تتكون من القنوات الرسميّة المسجلة في ميزان المدفوعات في صنف التحويلات من دون مقابل، ومسالك غير مرئية لا تظهر ضمن الإحصاءات الرسميّة، ويضم عمليّات مختلفة أبرزها:

- الأموال التي يُدخلها المُهاجِر معه عند عودته لبلده أو تلك التي يرسلها مع بعض الأشخاص.
- المقاصة بين المواطنين؛ وهي آلية تقتضي أن يُسدد المُهاجِر في بلد الاستقبال لحساب مواطن من معارفه المشتريات أو الفواتير، وفي المقابل يزود المواطن رصيد حساب المُهاجِر في البلد الأصليّ أو حساب أسرته بالعملة الوطنيّة.
- التحويلات العينية؛ وهي الممتلكات المادية التي يُدخلها المُهاجِر إلى البلد الأصليّ مثل السيارات، والأثاث، وأدوات التجهيز المنزليّ، والآلات الإلكترونيّة... إلخ.

(*) أن يتم توحيد الرسوم التي يدفعها المواطنون للبنوك أوشركات السمسرة في الأوراق الماليّة نظير تحويلات ذويهم في الخارج والسيطرة على أسعار الأسواق والشركات الخاصة.

ويُلاحظ أن التحويلات التي تمُر عبر القنوات الرسميّة لا تُشكّل إلا جزءًا من مجموع التدفقات المالية التي يقوم بها المُهاجِرون. وتظل هذه التحويلات مؤشرًا على الارتباط الوثيق بين هؤلاء وبلد المنشأ، وقد بلغ حجم التحويلات إلى الدول المستفيدة 443.514 مليون دولار عام 2008 ولكنه تناقص عام 2009 نتيجة الأزمة المالية إلى 420.110 ملايين دولار، ولعل ما يُنفِر المُهاجِر من استعمال القنوات الرسميّة هو كُلفتها وهي من 13 إلى 20%.

وتختلف الدراسات حول تقديراتها لحجم التحويلات غير الرسميّة إلا أن دراسة البنك الأوروبيّ للاستثمار عام 2005 تُعطي تقويمات تقريبية لهذه التحويلات في عدة دول، منها مصر ولبنان والأردن وسوريا، فمصر والأردن يتضاعف حجم التحويلات أكثر من مرتين لكل منهما، وتُسجل سوريا أكبر نسبة للتحويلات غير الرسميّة، 80% من مجموع التحويلات، بينما في لبنان لا تُمثل إلا 7% فقط من مجموع التحويلات. وتمثل الولايات المتحدة الأمريكيّة أكبر دولة مُرسِلة للتحويلات في العالم إذ يُقدر حجم تحويلاتها 47553.30 مليون دولار، وتأتي السعودية على قمة الدول العربيّة في حجم تحويلاتها إذ تُقدر حجم تحويلاتها 25969.63 مليون دولار.

وللعامل الاقتصاديّ دورٌ مهم جدًا؛ فهناك اتجاهات أخرى فيما يخُص العائدات المالية التي تحصُل عليها الكفاءات العلميّة، وذلك فيما يُسهم في الحد الأدنى من الاستقرار النفسيّ والتفرغ للبحث العلميّ ومجالاته، ولهذا كانت الأنظمة الاقتصاديّة للدول المتقدمة، وجداول رواتبها المتناسقة مع التخصصات المهنية لأفرادها، تُعَد معيارًا أساسيًا لتقدمها الحضاريّ ووزنها الاجتماعيّ، وبالتالي فإن الفساد والتخلف الاقتصاديّ وغياب التخطيط وانخفاض مستوى الدخل وعدم

الاستقرار الوظيفيّ عوامل تدفع بكفاءات علميّة للبحث عن مصادر أخرى للعيش، داخل الوطن وخارجه.

كل هذا يأتي أمام فشل المعالجة في طرح بدائل مهمة في إطار التعاون المشترك بين البلدان المُصَدِرة والبلدان المُستقبِلة لحل المشكلة دون إلقائها على عاتق الدول المُصَدِرة لتحرس حدودها. وبهذا الشكل فإن أفواج المُهاجِرين سوف تبحث عن مختلف الوسائل والسُبُل للالتحاق سرًا بالضفة الأخرى للمتوسط وتقع في قبضة عصابات لتهجير البشر والاتجار بهم، حيث أصبحت عندهم بمنزلة تجارة مربحة تدرّ أموالًا طائلة، تصل حسب بعض الإحصائيّات إلى 15 مليار دولار سنويًا، والنتيجة بالنسبة للمُهاجِر هي الموت في أغلب الأحيان.

2 - الأبعاد الاجتماعيّة

يؤكد علماء الاجتماع أن الهجرات ترتبط بكثير من المشكلات الاجتماعيّة والثقافيّة التي تنجم عن زيادة الأفراد المُهاجِرين عن جميع مجالات الاستثمار، من ناحية، وعن حجم الخدمات الاجتماعيّة المتاحة، من ناحية أخرى، ومشكلات أخرى مرتبطة بالجريمة والأحداث، أو تلك التي تنجم عن هجرة الشباب دون زوجاتهم، وتزوج بعض الفتيات والتحاقهن بالأعمال البسيطة في مجال الخدمات، مما يترتب عليه انتشار مشكلات الدعارة وحالات الاعتداء الجنسي وتفشي المشكلات في الأحياء الفقيرة والتوترات؛ نتيجة لسوء تكيُف المُهاجِرين مع النسق الثقافيّ والحضري للمجتمعات الجديدة، خصوصًا أن عدد المُهاجِرين وصل في أوروبا إلى 100 مليون مُهاجِر، شأنه أن يولِّد مشكلة الاندماج في المجتمعات الجديدة وفقًا لأجناس متعددة وتقاليد وقيم مختلفة، وكذلك تركيبة اجتماعيّة على أُسُس هُويّة وطنيّة، ومع تمكين العيش للمُهاجِرين مؤقتًا أو دائمًا فإن ذلك يصبح فردًا بلا وطن ولا هُويّة ولا

ثقافة ولا تقاليد، وأحيانًا حتى القيم أو الدين يتم التخلي عنها لكي يضمن استمراره في المجتمع الجديد.

كما يترتب على الهجرة مشكلات ترتبط باختلاف الثقافات لأن الجماعات البشريّة تختلف فيما بينها في طرق معيشتهم وأساليب حياتهم ومستوى الانفتاح والانغلاق وتغلبهم عليه، ومن ثم فالأشخاص الذين يهاجرون إلى بيئات جديدة يصادفون مشكلات عنصرية ولغوية وأخرى تتعلق بالدين والسياسة، كما أن ضعف المستوى المادي للكثير من المُهاجِرين يجبرهم على العيش في أحياء منفصلة في مجموعات كبيرة مما يحد من اندماجهم في مجتمعات المهجر، وبالتالي فإن المصاعب التي يواجهها المُهاجِرون في المجتمع الجديد هي: السكن، والوظيفة، والتعليم، والمواقف النفسيّة المتوترة، والضغوط التي يواجهونها، وأثرها البالغ في تكيُّفهم النفسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ. ولقد تم التوصل إلى أن الشعور بالاغتراب لدى المُهاجِر ينبع من عدة مشكلات متعلقة بالتكيُّف، مثل: الاضطراب العاطفي الشديد تجاه المجتمع الجديد، وإيجاد الأصدقاء، والبحث عن العمل، والتعامل مع من حولهم، ويُقال إنه حتى أولئك الذين ينجحون في إعادة ترتيب حياتهم والإسهام في المجتمع الجديد لا ينسون أبدًا البيئة والثقافة التي أتوا منها.

وترتفع معدلات الطلاق في القُرى التي تشتهر بالهجرة غير الشرعيّة لشبابها، حيث تلجأ بعض المتزوجات إلى طلب الطلاق أو الخُلع لأن أزواجهن في دول أوروبا متزوجون من أجنبيّات. بالإضافة إلى عديد من المشكلات الأسرية التي تترتب على تغيير الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة لهؤلاء الشباب كإحساس الزوج لدى عودته بالغُربة بين أفراد أُسرته نتيجة لضعف العلاقة، وفقد الإحساس بالأبوَّة، وقد يجد نفسه مسلوب الشخصية أمام زوجته التي أصبحت أكثر قوة داخل الأسرة، فضلًا عما

يواجهه الأبناء، نتيجة لغياب الأب عن الأسرة،من فقد الموجه الرئيس في تربيتهم مما قد ينجم عنه ظهور نسبة كبيرة من الأطفال، والشباب المنحرفين أخلاقيّا وسلوكيًا.

ومع وجود قُرى تشتهر بهجرة شبابها إلى دول الاتحاد الأوروبيّ فإن هناك قُرى تنفرد بعمليّات التنازل عن الأطفال لسفرهم إلى الخارج كبديل عن الهجرة غير الشرعيّة، ففي قرية أجهور الصُغرى بمحافظة القليوبية، تنتشر عمليّات تنازُل الأهالي عن أطفالهم القُصّر إلى المتواجدين في إيطاليا من المصريّين في عمليّة مقننة ورسميّة وهي عمليّات التبّني والتنازُل الرسميّ عن الطفل، وذلك بعدما عرف البعض ممن يقيمون في إيطاليا من أبناء القرية أن القانون الإيطالي يُتيح للشخص المقيم على الأرض الإيطالية أن يتبنى أحد الأقارب من الدرجتين الأولى أوالثانية، بحيث لا يزيد عمره على 18 سنة ويحصل على حق الإقامة عن طريق نقله لدور الرعاية في إيطاليا لصغر سِنّه، ويرى الأهالي أن هذه الطريقة للسفر هي الطريقة المُثلي بعيدًا عن السفر عن طريق الهجرة غير الشرعيّة، خاصة أن القرية فقدت كثير من أبنائها غرقًا في البحر في عمليّات الهجرة بالإضافة إلى عمليّات الترحيل الكبيرة التي مر بها كثير من شباب القرية بعد القبض عليهم نتيجة الهجرة غير الشرعيّة.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن التحول الذي أصاب نظام الهجرة غير الشرعيّة في مصر، والذي يحمل اسم "الرجاتسينو"(*)، يتمثل في تفضيل السماسرة تهجير الشباب الأقل من 18 عامًا؛ لأن القوانين الإيطالية تسمح بعدم ترحيل هؤلاء القُصّر والاحتفاظ بهم في مراكز الإيواء لديهم ليتعلموا اللغة الإيطالية ويتدربوا على أية حرفة، بينما غيرهم من الشباب الأكبر من تلك السن يتعرض للترحيل فورًا لبلده،

(*) القيام بتهجير الشباب الأقل من 18 سنة لأن القوانين الإيطالية تمنع إعادة ترحيلهم إلى بلادهم بعد وصولهم بلد المقصِد، مجلة روز اليوسف، 2009/4/18، ص ص92 – 94.

وبالتالي تُعد تلك ميزة هائلة مما يدفع السماسرة إلى رفع سعر سفر ذلك الطفل من 25 ألف جنيه إلى 35 ألف جنيه وربما أكثر، وبالتالي يُعَدُّ هذا الشكل من السفر أحد أشكال الاتجار بالبشر.

إن طريقة "الرجاتسينو" إن عُدت نوعًا من الاتجار بالبشر إلا أنه يوجد اختلاف بينها وبين الاتجار بالبشر يكمن في رغبة الفرد وقبوله لِما يقوم به. وأن الاتجار بالبشر يُمثِّل نقطة مظلمة في الهجرة ومن ثم في العولمة، فعمليّة فتح الحدود بين الدول وأسواقها، مثلما أدت إلى زيادة توافد رءوس الأموال الدوليّة والأيدي العاملة، أدت أيضًا إلى زيادة عولمة الجريمة المنظمة.

وتنعكس آثار الهجرة غير الشرعيّة على المستوى المعيشيّ للقرى التي تشتهر بهجرة شبابها، وعلى نمط الحياة فيها، حيث تنتشر المباني الحديثة متعددة الطوابق ذات الزخارف المعمارية الجميلة. ومن آثار الهجرة أيضًا في هذه البلاد ارتفاع أسعار الأراضي بشكل مبالغ فيه، حيث تخطى سعر قيراط المباني 250 ألف جنيه، كما تسببت الهجرة بشكلٍ كبيرٍ في ارتفاع تكاليف الزواج في هذه القُرى دون النظر للمستوى التعليميّ.

3 - الأبعاد السياسيّة

تتضح الأبعاد السياسيّة للهجرة غير الشرعيّة في تعامل الدول المُستقبِلة للمُهاجِرين مع قضية الهجرة بانتقائية غريبة، فترحب بهجرة العقول، بينما ترفض هجرة العمالة حتى المُهاجِرين لأسباب إنسانية، ولهذا زُجَّ بقضية الهجرة غير الشرعيّة في المحافل الدوليّة على أنها قضية أمنية وليست قضية تنموية بالدرجة الأولى.

وأصبح من البديهي أن يكون ضمن تلك الاضطرابات العمل على تباطؤ عجلة التنمية، بالضرورة، في المؤشرات الأساسية لبناء مجتمع سليم. ففي بيئة حقوق الإنسان تتضح السلبيات من جهة الضغوط والمضايقات والإجراءات المشددة التي تصل إلى حد التعذيب والاعتقال والمحاكمات غير القانونيّة. لقد أدان "سارتر" من خلال مواقفه الصريحة كل أفعال التعذيب المختلفة ضد الزنوج وسكان المستعمرات... وسكان الأرض المضطهدين في كل مكان، ووصف هذه الأفعال بأنها لا إنسانية ومتوحشة. كما تُعد حرية التعبير عن الرأي حقوقًا غير مطروحة وغير مقبولة، ولذلك يلجأ كثير من المواطنين في بلدان الجنوب إلى الفرار إلى الضفة الشمالية من غرب المتوسط، ولهذا تُعد قضية الهجرة غير الشرعيّة إحدى القضايا المهمة التي يجب أن تحظى باهتمام جميع الدول المعنية، وأن تكون بندًا ثابتًا على أجندة الحوار بين دول الشمال والجنوب، وعلى أجندة العلاقات الثنائية لهذه الدول.

لقد احتلت ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة مكانًا متقدمًا في أولويات الدول التي تتأثر بهذه الظاهرة، الأمر الذي أدى إلى السعي نحو عقد قمم دوليّة على مستوى رؤساء الدول لتبنّي مقترحات وآليات وحلول لها، ومن أبرزها قمة "فاليتا" التي عُقِدت في مالطا يومي 11 - 12 نوفمبر 2015، بحضور ممثلين عن 63 دولة أفريقية وأوروبيّة، برئاسة رئيس المجلس الأوروبيّ "دونالد توسك"، ركزت المناقشات خلال تلك القمة على مخاطبة الأسباب الأساسية للهجرة، كما ناقش المشاركون في القمة كيفية الترويج لقنوات الهجرة الشرعيّة، وانتهت القمة إلى ضرورة وضع حلول مشتركة بين كل من الدول المُصدرة للهجرة والدول المستقبلة لها. أيضًا قمة "فيشجراد - مصر" والتي عُقِدت في "بودابست" يوم 3 يوليو 2017، وهي قمة استثنائية يعقدها تجمُّع دول فيشجراد مع مصر، والذي يضم أربع دول هي: المجر،

بولندا، التشيك، وسلوفاكيا، وتشكلت هذه المجموعة في مطلع التسعينيات من القرن الماضي وذلك بهدف دفع اندماج الدول الأربع الأعضاء بها في الإطار الأوروبيّ، وكذلك تدعيم أواصر التعاون فيما بينهم في المجالات الاقتصاديّة والعسكريّة والطاقة. وبحث الرئيس المصريّ عبدالفتاح السيسي في هذه القمة قضايا التعاون الثنائي وبحث القضايا المهمة المطروحة على الساحة الدوليّة وأهمها الهجرة غير الشرعيّة والإرهاب.

ولقد لوُحِظ خلال فعاليات منتدى شباب العالم 2017 بشرم الشيخ، في يومه الثاني، الذي عُقِد في شرم الشيخ في الفترة من 4 إلى 10 نوفمبر 2017، أن قضية الهجرة غير الشرعيّة كانت محل اهتمام مشترك من جميع المشاركين في المنتدى، وكانت الجلسة بعنوان "التأثير السلبي للهجرة غير المنتظمة على الشباب حول العالم"، حيث تم تسليط الضوء على ما يتعرض له المُهاجِر فيما يُسمى برحلة الموت، وأكدت الجلسة على أن ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة تقطع عمليّة التنمية المستدامة وتُحدِث خلخلة في الكيان الاجتماعيّ للأسرة أو الطفل، كما انتهت الجلسة إلى ضرورة وجود حماية للمهاجرين، وأوضح سامح شكري، وزير الخارجيّة المصريّ، أن الهجرة ظاهرة كونية يقترن بها إيجابيات عدة على صعيد الثراء والتنوع الثقافيّ بين المجتمعات المختلفة، شريطة أن تتم وفقًا للأطر القانونيّة المنظمة لها، كما أكد الوزير خلال الجلسة أيضًا على محورية التعاون وتكامل الجهود الوطنيّة والإقليميّة والدوليّة في مواجهة تحديات الهجرة غير الشرعيّة، مُستعرضًا الدور المصريّ بمختلف آليات التعاون.

وتناول الوزير أوجه التعاون الثنائي مع الاتحاد الأوروبيّ في مجال الهجرة سواء على المستوى المتعدد مع المفوضية الأوروبيّة أو على مستوى الدول الأوربية

كألمانيا وإيطاليا من أجل الدخول في ترتيبات مشتركة بهدف فتح مسارات آمنة للهجرة الشرعيّة وتسهيل الانتقال والتأهيل. وقد تحدث الوزير في سياق آخر عن موقف مصر الثابت برفض إقامة معسكرات للمُهاجرين أو اللاجئين، واستيعابهم داخل المجتمع وبدون حواجز أو فوارق، منوهًا إلى أن الموقف المصريّ يستند إلى قناعات قانونيّة وأخلاقيّة وحقوقية راسخة تنتصر للقيم الإنسانية ومبادئ التضامن والمسئولية المشتركة وحماية حقوق المهاجرين واللاجئين. وتتحمل مصر كثير من الأعباء، كونها بالأساس دولة عبور، حيث تفتح ذراعيها لكل ضيوفها، وتستضيفهم على أراضيها بكل ترحاب ودفء. وعلى الرغم من التحديات الاقتصاديّة والأمنية، فضلًا عن ضعف الدعم المُقدم من المانحين الدوليّين، لم تتخلف مصر عن أداء دورها والاضطلاع بمسئولياتها بكل تجرد.

وعلى الصعيد الدوليّ، أبرز الوزير الدور المؤثر في الإعداد للاجتماع رفيع المستوى حول تدفقات الهجرة، الذى عُقد على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 سبتمبر 2016 بنيويورك، شارك فيه السيد رئيس الجمهورية، حيث تناول خلاله محددات الموقف المصريّ والأفريقي من موضوعات الهجرة واللجوء، والمتمثلة في أهمية التعامل مع الأسباب الجذرية لتدفقات الهجرة غير الشرعيّة كالفقر، والبطالة، والصراعات والإرهاب، والكوارث الطبيعية، وتغير المُناخ، فضلًا عن إغلاق قنوات الهجرة الشرعيّة والآمنة.

كما اهتم الوزير خلال حديثه مع الشباب بتسليط الضوء على المتغيرات المستمرة في مسارات الهجرة المختلفة إلى أوروبا عن طريق البحر المتوسط، لا سيِّما في ضوء الاتفاق التركي الأوروبيّ في 2016 على غلق مسار شرق المتوسط إلى غرب البلقان، الأمر الذى ولَّد المزيد من الضغط على مسار الهجرة عبر وسط المتوسط

ليلقى حوالي 4500 مهاجرًا حتفهم في البحر خلال عام 2016م فقط، وهو ما يؤكد على أن مسار الهجرة عبر وسط المتوسط قد بات المحك الرئيس لجدوى التعاون الإقليميّ في مجال الهجرة خلال الفترة المقبلة.

إن منتدى شباب العالم 2017 بشرم الشيخ قد أطلق على ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة مُسمى "الهجرة غير المنتظمة"، من بين عديد من المُسميات المعروفة عالميًا، وذلك لإبعاد المسئولية عن الحكومات المُتعاقبة التي فشلت في استيعاب الشباب وخلق فرص عمل لهم تناسب قدراتهم ومؤهلاتهم، وكان الأولى أن يظل المُسمى "الهجرة غير الشرعيّة"، حتى تُدرِك الدولة والعالم أن هناك ظاهرة، تتم بطرق غير شرعيّة، عجز الجميع عن تقنينها والتحكم فيها والسيطرة عليها.

ويلاحظ الناظر إلى قضية الهجرة من زاوية أمنية أنها تتجه إلى تَبَنِّي سياسات الهجرة المُنتقاه التي تجذب أصحاب المهارات والعقول من المُهاجِرين، وترفض غيرهم من العمالة العادية، دون أن تُراعي أثر ذلك في تنمية بلدان الجنوب المُصَدِرة للهجرة، حيث أُنشئت معسكرات لتجمُّع المُهاجِرين في دول عبورهم إليها مع تشديد الإجراءات الأمنية وإنشاء الحواجز الحدودية، وكلها إجراءات أمنية قد تخفق في الحد من الهجرة غير الشرعيّة، ولكنها بطبيعة الحال أتاحت للأوضاع السياسيّة أن تؤدي دورًا مهمًا في بقاء أو دفع الكفاءات والأفراد إلى الهجرة خارج الوطن لغياب الديمقراطية وانعدام الحرية والكبت، إنها ظروف تُسهم في الاستقرار السياسيّ في كثير من الأحيان على حساب التطور التنموي الشامل، ولا تُسهم في خلق مناخ علميّ وعمليّ مناسب للكفاءة العلميّة.

وظروف عدم الاستقرار السياسيّ وما يرافقها من صراعات داخليّة أو خارجيّة مثل ما حدث في تونس في شهر يناير عام 2011، من انتفاضة شعبية أدت إلى

إسقاط النظام السياسيّ، قد أسهمت بشكل كبير في إطلاق سراح الهجرة غير الشرعيّة عبر شواطئ تونس، وهاجر خلال شهري فبراير ومارس 2011 حوالي 60 ألف مُهاجِر إلى جزيرة لامبيدوسا، أيضًا ما حدث في ليبيا من انتفاضة شعبية في المنطقة الشرقية أدت إلى انفلات أمني أسهم بشكل أو بآخر في فتح الحدود وعدم مراقبتها من الحكومة، وهجرة المئات من ليبيا من جنسيات مختلفة إلى أوروبا، حيث أعلنت إيطاليا أنها قد تضررت كثيرًا، لوصول 3000 مُهاجِر غير شرعيّ إلى لامبيدوسا خلال ثلاثة أشهر، مما أسهم في إشعال أزمة مع ألمانيا وباقي الدول الأوروبيّة من خلال إعطاء الإيطاليين بطاقة التجول في أوروبا بحُكم تأثير اتفاقية "Schengen" التي تتمتع بها إيطاليا مع دول أوروبيّة أخرى.

يُلاَحظ مما سبق أن ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة تبرز بشكل كبير في جنوب غرب المتوسط، وبخاصة في ظل الأزمات السياسيّة التي تمر بها المنطقة، وما قد ينتج عنها من انهيار للمنظومة الأمنية، وعليه فإن ثمة أزمة في أمن جنوب غرب البحر المتوسط ستنشأ بسبب زيادة عدد المُهاجِرين إلى أوروبا، مما قد يترتب عليهم الفوضى وزيادة حالة التدخل في الشئون الداخليّة للدول، كما حدث في ليبيا، حيث إنَّ الاتحاد الأوروبيّ لم يتردد في التعامل بجدية في حسم الصراع في ليبيا عسكريّا لأن المنطقة تمس جوانب أمنية مهمة في جنوب غرب المتوسط، كما لا يُمكن اعتماد الدول الأفريقية على الدول الأوروبيّة في حل عُقدة التنمية؛ لأن الأجندة الأوروبيّة ترى أن الفساد المُستشري في هذه الدول هو العامل الأكثر تأثيرًا في هروب الأشخاص عبر البحر متّجهين إلى أوروبا.

4 - الأبعاد الأمنية:

تُعد قضية الأمن من القضايا المركزية في مجال العلوم السياسيّة بشكل عام والعلاقات الدوليّة بشكل خاص وقد حظى هذا المفهوم باهتمام بالغ من قِبل الباحثين خلال العقدين الأخيرين بفعل التحولات المهمة التي عرفتها معظم الدول على مستواها الداخليّ وفي علاقاتها مع بعضها البعض، وعلى هذا الأساس جاءت قضية الهجرة غير الشرعيّة التي تُعد إحدى قضايا العلاقات الدوليّة ذات التأثير الأمني لينتج عنها زعزعة استقرار المجتمعات على مختلف الأصعدة. لذا وجب وضع إستراتيجيّة مُحكمة للتصدي والمواجهة لإبطال مفعولها واستئصال جذورها وهذا لا يكون إلا بتعاون الدول المعنية في إطار دوليّ فعّال ينطلق من الأسباب التي أوجدتها الهجرة غير الشرعيّة لأنها ذات بُعد اقتصاديّ واجتماعيّ وقيمي مرتبط بالجريمة المنظمة والإرهاب مما دعا إلى اعتبار الهجرة غير الشرعيّة جريمة منظمة، ولأن طبيعة الهجرة غير الشرعيّة هي تهريب البشر عبر الحدود فإنه قد يتم زراعة عملاء وعناصر مخربة وسط المُهاجِرين غير الشرعيّين مما يؤدي إلى ظهور خلايا إرهابية لإحداث نزاعات في الدول المُستقبِلة تساهم في خرق القوانين والنظم الخاصة بحماية الدولة من جرائم وسرقة ونصب وكسب غير مشروع وترويج للمخدرات تُكبِد الدولة أعباء مادية جسيمة لمُجابهة هذه المخاطر.

ويُعد المُهاجِر غير الشرعيّ فريسة سهلة للاستغلال والابتزاز حيث يُزج به في أعمال إجرامية يترتب عنها ضحايا من الفارين من بلدانهم لتحسين الوضع المادي وضحايا من البلد المستقبل مثل موظفي مكاتب إلحاق العمالة بالخارج، أو موظفي أجهزة مكافحة الجريمة التي تدفعهم الظروف المادية لارتكاب جريمة وظيفيّة. كما

تنتشر عصابات في البلدان المُستقبِلة تقوم بخطف المهاجرين وقتلهم للمُتاجرة بأعضائهم البشريّة، وبيعها للأثرياء.

إن الوجود غير الشرعيّ في بلد هو مصدر التهديدات التي تمس بأمنه بصفة عامة، والذي تتعدى آثاره بالضرورة إلى الإخلال باستقراره السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ وقدرته العسكريّة مما يؤثر على الجهود من أجل الاستقرار والتنمية ومجابهة التحديات التي تواجهه. كما تدفع الهجرة غير الشرعيّة إلى استخدام الأفراد في تجارة السلاح والدعارة، حيث تقوم عصابات التهريب أحيانًا بانتهاك حقوق الإنسان، فتقوم تلك العصابات بنقل النساء سرًا خارج بلادهم للعمل بالدعارة في دول أخرى بما يُسمى السياحة الجنسية.

وهناك عصابات منظمة تقوم بتصدير وتهريب المُهاجِرين، وهناك عوائد ضخمة من استخدام المُهاجِرين سواء بالدخول أو العبور أو التوظيف والمساهمة أيضًا في هدم الاقتصاد بغسيل الأموال والتهرب من الضرائب وغيرها. وبالتالي يتضح أن الأمن في أي دولة هو محور عمليّة التنمية، وما يتبع ذلك من نجاح أو إخفاق يعود إلى أداء المنظومة الأمنية التي أصبحت ترتبط بشكل مباشر وعميق بالأمن الشامل، فالمتغيرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والعمليّة التي طالت جميع مناحي الحياة كانت لا بُد أن تنعكس على المحور الأمني في حياة الأفراد من ناحية البحث عن الأمن وأسلوب توفيره والمحافظة عليه من خلال مجموعة من الأسس والمرتكزات التي تدعم تماسك المجتمع واستقراره وتقويته في مواجهة المشكلات المرتبطة بالأمن والسلامة العامة.

لقد اتضح أن هناك تحولًا كبيرًا في مفهوم أمن الدولة لدى الناس وظهر إلى جانب هذا التحول أن الدولة يجب أن تكون هي المدلول الرئيس للأمن، وأصبح لزامًا

على الدولة أن توفر أشكالًا شتى من الحماية لمواطنيها من خلال سيادة القانون والتركيز على الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة وحمايتهم من التهديدات التي تُطرح بقوة على الحياة اليومية للأفراد، ومن أهم تهديدات الأمن المجتمعي الهجرة، حيث ينبع من الهجرة خوف من التغيير المستقبليّ لتركيبة السكان، ومع ذلك مازال التأكيد على أن أمن الدولة بوجه عام هو الهدف الأساسي لأي دراسة أمنية، والتهديدات هي:

- **التهديدات السياسيّة:** الصيغة الجديدة للأمن أظهرت نمو ظواهر العنف والإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعيّة.
- **التهديدات الاجتماعيّة:** وهي التهديدات الديموجرافية، الأمية، البطالة، والتزايد السكاني بطبيعة الحال يُظهر الفقر والجوع وصعوبة توفير الاحتياجات الضرورية.
- **التهديدات الاقتصاديّة:** متمثلة في إهمال التنمية، وعدم توفير إمكانيات توزيع الثروة بالشكل الصحيح للأفراد من خلال منظومة اقتصاديّة تُريحهم.
- **التهديدات الثقافيّة:** ويُقصد بها هيمنة غريبة على المجتمع تساهم في مسخ الهوية، وكذلك التعددية الثقافيّة تُقلل من الانتماء بخوض غمار الصراع بين بناء والآخر.
- **التهديدات البيئية:** قلة المياه وانهيار الأنظمة الزراعية والتعرض للجفاف.

وبهذه التهديدات لا يمكن إرساء أسس احترام حقوق الإنسان والأقليات والمساهمة بفاعلية في تطوير المجتمع، وفي هذا الصدد لا يمكن أن تكون بمنأى عن انعكاسات التهديدات الأمنية المختلفة في منطقة غرب المتوسط التي تتهم الهجرة غير الشرعيّة بمسئوليتها عنها.

مما سبق يُلاَحظ أن تغيُر مفهوم الأمن هو ما يتعلق بـأمن دول مرتبطـة بعضـها ببعض مثل: دول جنـوب غـرب المتوسـط، فـالأمن في هـذه المنطقـة مـرتبط بتماسـك النظـام وقدرتـه علـى التكيُّـف مـع المسـتجدات الأمنيـة في بيئتـه داخليّـا وخارجيّـا، فالمجتمع الأمني يتضمن مجموعة دول ترتبط اهتماماتها الأمنية مع بعضـها بدرجـة وثيقة بحيث إن أوضاعها الأمنية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن بعضها الـبعض. مـن هنا يُمكِنُنا القول بأن تغيرمفهوم الأمن من شأنه أن يؤثر على تفسير طبيعة العلاقات بين دول غرب المتوسط فيما يخُص موضوع الهجرة غير الشرعيّة.

5 – الأبعاد القانونيّة:

لكي تتضح الأبعاد الأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعيّة والتي تم تناولها آنفًا لا بُد من توضيح كيـف تُصبِح هـذه الظـاهرة جريمـة يُعاقِـب عليهـا القـانون. حيـث تندرج هذه الجريمة تحت معـنى تهريـب البشـر، والـتي حـددها بروتوكـول مكافحـة تهريب المُهاجِرين[*] وصنّف الجريمة إلى ثلاثة أنواع:

الأول: جريمة التهريب، وهي ذات ركنين: ركن مادي وهو الدخول غير الشرعيّ، وركن معنوي وهو عِلم الفرد بأنه دخل عمدًا حـدود دولـة أُخـرى لا ينتمـي إليهـا؛ في هـذه الحالة يُعاقَب جنائيًا الشخص المُهرِب الذي يعمل على مساعدة تهريـب المُهـاجِر الـذي دخل بشكل غير شرعيّ.

[*] بروتوكول مكافحة تهريب المُهاجِرين عن طريق البر أو البحر أو الجو المُكَمِل لاتفاقية الأمـم المتحـدة لمكافحـة الجريمة المنظمة عبر الوطنيّة الذي اُعتمد للتوقيع والتصديق والإنضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمـم المتحدة نوفمبر 2000 وجاء هذا البروتوكول بعد الاتفاقية الدوليّة لمكافحة الجريمة المنظمة وهي تتكون من 41 مادة، وتنُص الأولى منها "تعزيز التعاون لمنع الجريمة المنظمة والمكافحة بمزيد من الفاعلية".

الثاني: جريمة تسهيل تهريب المُهاجِرين، ويرتكبها كل من يُقَدِم مساعدة لتسهيل الدخول سواء ماديًا بتزوير وثيقة سفر مزورة أو معنويًا وهو بحصول المهرب على منفعة مالية.

الثالث: جريمة التمكين من الإقامة غير المشروعة، ذلك بإخفاء الأشخاص أو مساعدتهم على البقاء فوق أراضي الدولة دون مشروعية، والركن المادي هو وجود الشخص، والمعنوي هو العِلم بالفعل الخطأ. وهذا التصنيف يقع وفقًا لبروتوكول مكافحة تهريب المُهاجِرين.

إن مصر تعرضت بحُكم موقعها الجغرافي لموجات وافدة وعابرة، بخلاف من يقع في براثن الكيانات الإجرامية من المصريّين من أجل تهريبهم للخارج بعد سلب مدخراتهم، ونظرًا لوجود فجوة تشريعية في التعامل مع قضية تهريب المهاجرين بِشكل متكامل، وتفاقم خطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة عالميًا وانتشارها على الصعيد الأفريقي، استغلالًا للساحل الشمالي للقارة كنقاط انطلاق لموجات الهجرة التي تتولاها الكيانات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود، ونظرًا لأن التشريعات القائمة ذات الصلة بشأن مكافحة الاتجار بالبشر تناولت تجريم بعض الأفعال المرتبطة بتهريب المهاجرين ولكن بعقوبات لا تتناسب مع حجم هذا النشاط الإجرامي الجديد والأضرار الناشئة عنه على نحو لا يحقق الردع العام المنشود، أقر مجلس النواب المصريّ، بصفة نهائية، القانون رقم 82 لسنة 2016، والذي أصدرته رئاسة الجمهورية في 7 نوفمبر 2016، وتم نشره بالجريدة الرسميّة.

الاتفاقيات الدوليّة لمكافحة الهجرة غير الشرعيّة:

لما شعرت الدول بخطورة تهريب البشر على حياة المهاجرين بطرق غير شرعيّة، وما تتعرض له من آثار، قررت الدول تشديد الرقابة على منافذها ومحاولة وضع قواعد لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها والانضمام إلى المعاهدات الدوليّة التي تكافح الهجرة غير الشرعيّة ومن بينها:

- **بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر أو البحر أو الجو:**

تم التوقيع عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (25) في الدورة (55) بتاريخ 2000/11/15، بهدف تعزيز التعاون في مجال الهجرة الدوليّة والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة خاصة ما يتصل منها بالفقر، ويهدف البروتوكول إلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدوليّة، وهو يُرَكِّز على حُسن معاملة المهاجرين وحماية حقوقهم الإنسانية، ومحاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وسائر الأنشطة الإجرامية ذات الصلة، وقد تضمن البروتوكول مواد عديدة أهمها: تهريب المهاجرين عن طريق البر، تدابير مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر، التدابير الحدودية، أمن ومراقبة الوثائق، شرعيّة الوثائق وصلاحيتها.

وتشير أحكام المادة الثانية منه إلى أنه: "ولأغراض هذا البروتوكول ومنها مكافحة تهريب المهاجرين، وكذلك تعزيز التعاون الدوليّ بين الدول الأطراف تحقيقًا لتلك الغاية، مع حماية حقوق المهاجرين المهربين".

وقد ركزت المادة 16 من البروتوكول على الآتي: "تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية في حالة ارتكابها

عمدًا ومن أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى":

أ. تهريب المهاجرين.

ب. القيام بغرض تسهيل تهريب المهاجرين عن طريق إعداد وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها.

ج. تمكين شخص ليس مواطنًا أو مقيمًا دائمًا في الدولة المعنية من البقاء فيها دون تقيُّد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة، وذلك باستخدام الوسائل المذكورة في الفقرة ب.

وقد ركزت المادة 18 على إعادة المهاجرين إلى بلادهم الأصلية.

من خلال المواد المتقدمة نجد أن البروتوكول حرص على التأكيد على أن الهجرة غير الشرعيّة هي جريمة دوليّة بطبيعتها، ومن ثم لا يمكن لدولة بمفردها مكافحتها، مما يتطلب نهجًا دوليًا شاملًا لمواجهة هذه الجريمة، وهو ما يتطلب التعاون بين الدول لمكافحة تهريب المهاجرين والقبض على مرتكبيها ومعاقبتهم وفقًا للقوانين الوطنيّة، واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها من تبادل المعلومات وغيرها من التدابير الأمنية والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وعلى ذلك يهدف البروتوكول من خلال استقراء نصوصه إلى الأهداف التالية:

- منع ومكافحة تهريب المهاجرين.
- حماية حقوق المهاجرين المهرَبين ومساعدتهم مع احترام كامل حقوقهم الإنسانية.
- تعزيز التعاون بين الدول الأطراف على تحقيق تلك الأهداف.

- وقد صادقت الجزائر على هذا البروتوكول بموجب المرسوم الرئاسي رقم 418/03 المؤرخ في رمضان 1424هـ، الموافق 2003/11/09م.

اتفاقية شنجن Schengen :

وُقِّعت في 14 يونيو 1989، والمتبوعة بمعاهدة شنجن عام 1990، التي تضم دول الاتحاد الأوروبيّ الموقعة عليها، وهي تضمن حرية التنقل داخل هذا المجال، وتنتهج سياسة موحدة تجاه الهجرة القادمة من خارج هذا المجال الموحد، فكان من أبرز نتائجها أنها حدَّت بقوة من منح التأشيرات للدخول لأوروبا، الأمر الذي ترك في أواسط الراغبين في الهجرة إليها شعورًا بالإحباط وزاد ذلك من تنشيط حركة الهجرة غير الشرعيّة إلى القارة الأوروبيّة، كما وضعت قواعد تخص مراقبة الحدود وسياسات الإبعاد.

وتوجب هذه الاتفاقية أن تتبادل الدول في الاتفاقية المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها عبر ما يسمى "بنظام شنجن المعلوماتي"، وهو ما يعني سهولة القبض على أي شخص مرغوب فيه في أي دولة، ما دامت المعلومات المتوفرة تقول ذلك. وقد أفاد هذا النظام الدول الأعضاء في الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيّين الذين كانوا يتحايلون بالدخول من دول أخرى غير دولة المقصد التي رفضت طلبهم بالسفر إليها وذلك بالحصول على تأشيرة بالسفر إلى دولة أخرى للسياحة ثم السفر منها إلى دولة المقصد، هذا وقد اعتمدت منظمة الشرطة في أوروبا هذا النظام المعلوماتي، ومن ثم يتم تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الوطنيّة الأوروبيّة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعيّة.

- **قمة تامبيري لعام 1999م (Tampere Summit):**

والمتعلقة بإصدار تشريعات تقنين الهجرة واللجوء السياسيّ ومحاربة الجريمة المنظمة، وهذا ضمن "إستراتيجيّة الأمن الأوروبيّة الجديدة" التي أصدرتها المفوضية الأوروبيّة، حيث سيتم إضافة هذه التشريعات لدعم سياسة التأشيرة المشتركة ووثائق السفر الأمنية، ودعم قدرات كلية الشرطة الأوروبيّة في مجال تدريب كبار الضباط خلال مرحلتها الثانية في 2005، عند دخولها حيز التنفيذ.

هذه الإستراتيجيّة الأوروبيّة الجديدة سيطر عليها مفهوم الشراكة منذ منتصف التسعينات، حيث كانت المجهودات بما أصبح يُعرف بمشروع "برشلونة" أو "المؤتمر الأوروبيّ – المتوسطيّ" في برشلونة 27 – 28 نوفمبر 1995، والذي تناول قضية الهجرة ضمن سلة الشراكة الاجتماعيّة – الثقافيّة والإنسانية من خلال تشجيع التعاون للحد من الهجرة غير الشرعيّة، وتشجيع التفاهم بين الثقافات والأديان، واحترام الحقوق الاجتماعيّة والأساسية من خلال الدعم الاقتصاديّ (ميدا 1، ميدا 2)(*)، وهو ما علله البعض بمحاولة الاتحاد الأوروبيّ التصدي للأسباب الجذرية الكامنة وراء الظاهرة.

ففي إعلان برشلونة كانت الهجرة هي محور تبادلات بين المجتمعات المدنية وخصوصاً في خانة الهجرة والإرهاب، ففي خانة الهجرة كان هناك إجماع لأعضاء دول ضفتي المتوسط على أنه، نظراً لأهميتها في العلاقات الأوروبيّة – المتوسطيّة، سيتم تشجيع عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تخص التدفق

(*) برنامج ميدا عبارة عن برنامج للمساعدات المالية، يهدف إلى دعم إصلاح الهياكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وهو مُوَجَه للدول الشريكة الـ 12، وجاء هذا البرنامج ليعوض البروتوكولات المالية خلال الفترة (1976 – 1996)، وبرنامج ميدا يقوم بتمويل المشروعات الإقليميّة مثل إنشاء مراكز البحث العلميّ الأورو متوسطيّة، وكذا المشاريع الثنائية.

والضغط الناتجين عن الهجرة، هذه الاجتماعات ستأخذ بعين الاعتبار الخبرة المكتسبة في إطار برنامج "MED-Migration"، وبالخصوص فيما يتعلق بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المستقرين شرعيّا في الاتحاد.

أما بالنسبة للهجرة غير الشرعيّة فإنها أُدرِجت ضمن خانة الإرهاب الذي تَضَمَّن كذلك، بالإضافة إليها، تهريب المخدرات، إجرام دوليّ، حيث سيتم تنظيم اجتماعات فيما يخص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعيّة.

جهود دوليّة أخرى:

- **القمة المتوسطيّة التي عُقِدت في تونس بتاريخ 2003/12/5م.**

كانت الهجرة من أولويات قمة منتدى (5+5) الذي عُقِد بتونس في 5 – 6 ديسمبر 2003، دعت من خلاله الدول المغاربية إلى ضرورة إيجاد مقاربة شاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي ومنسق لمجابهة الهجرة غير الشرعيّة والاتجار بالبشر، وكذلك معالجة أسبابها الحقيقية في نطاق الحرص على احترام مبادئ الكرامة الإنسانية.

كما استذكروا نتائج القمة المغاربية السادسة المُنعَقِدة بتونس في أبريل 1994، ومن ضمنها تلك المتعلقة بمسألة الهجرة، وأجمعوا على أهمية تدعيم اندماج المهاجرين المقيمين بصفة شرعيّة في البلدان الأوروبيّة، والعمل على حماية حقوقهم، وفقًا للتشريعات الوطنيّة المعمول بها في تلك البلدان، وأعلنوا عن مساندتهم لجميع الجهود الرامية إلى تأمين الظروف الملائمة لتيسير تَنَقُّل الأشخاص وظروف الإقامة.

وتتجسد خطورة تعامُل البلدان الأوروبيّة مع قضية الهجرة العالميّة فيما جاء في الوثيقة الخضراء، وتُعرَف كذلك بـ "الكتاب الأخضر حول الهجرة" الصادر عن الاتحاد الأوروبيّ من خلال المجلس الأوروبيّ في 11 يناير 2005، التي ضمت المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأوروبيّة الخاصة بالتعاون الأوروبيّ من ناحية، والتعاون مع دول شمال أفريقيا من ناحية أخرى، هذه الوثيقة تتجه إلى تبنِّي سياسة الهجرة الانتقائية التي تجذب أصحاب المهارات والعقول من المهاجرين وترفض الأشخاص الآخرين، دون أن تراعي أثر ذلك على التنمية في البلدان النامية، فهي تركز في سياساتها على منع دخول المهاجرين إليها عن طريق إنشاء معسكرات لتجميع المهاجرين في دول عبورهم إليها، وكذا تشديد الإجراءات الأمنية وإنشاء الحواجز.

وتزامنًا مع أحداث 11 سبتمبر 2001 وبروز تهديدات جديدة عابرة للحدود "الإرهاب" وارتباطها بالهجرة غير الشرعيّة عبر تنقل حركات الأشخاص إلى الدول الأوروبيّة، ونظرًا للضجة والترويج الإعلاميّ لهذه الظاهرة فقد ذاع صيتها، وبما أنها تهدد أمن أوروبا فقد اعتبرها حلف الأطلسي مُهَدِّدَة لأمنه كذلك، ولهذا قام الحلف باتخاذ إستراتيجيّة جديدة له في مؤتمر بروكسل، ديسمبر 2004، نصَّت، بالإضافة إلى تدابير أخرى، على تركيزه على مواجهة موجات الهجرة للقارة الأوروبيّة التي ستكون رأس أولوياته تمامًا كما هو الإرهاب ومحاولة امتلاك الدمار الشامل.

6 - الأبعاد العلميّة والثقافيّة:

يعيش العالم اليوم ثورة علميّة وتكنولوجية كبيرة أدت إلى تغييرات هائلة في مجالات الحياة كافة، وانعكس تأثيرها على الإنسان وبناء شخصيته، وعلى المجتمع وسائر النشاط البشريّ في العالم بوجه عام. فاتسم العصر الراهن بسرعة الإيقاع،

وتلاحق الأحداث إلى الحد الذي وصفه البعض بعصر اللامعقول والقلق والقسوة والأزمات... التي قادت البشريّة إلى حالة من الاغتراب واستلاب الإرادة الإنسانية.

ويُعبر الفيلسوف الفرنسي "كورنيليوس كاستورياديس" عن الوضعية الإنسانية المأساوية في ظل العولمة في كتابه "La Montée de L'insignifiance"، "صعود اللامعنى" حيث يُبدي قلقًا وجوديًا نتيجة انهيار المرجعيات الثقافيّة بمنظوماتها الأخلاقيّة في عصر ما بعد الحداثة، لكن للثقافة مكانة جوهرية في عمليّة الهجرة، وتعكس مشكلة هيمنة الثقافة الغربية في العالم خطرًا حقيقيًا من تفكك وتهميش لثقافات الأقليات. ولقد أوجدت تقارير الهيمنة الثقافيّة مفهومين ذائعي الانتشار ويتم الخلط بينهما، هما:

تعدد الثقافات: هو التعايش المشترك المستقل لعدة ثقافات، إنه حياة عديد من المجموعات أو الأفراد من ذوي ثقافات مختلفة (اللغة والدين والتاريخ أو ذكريات مشتركة) في نفس المكان، أو في نفس البلد، دون أن تدخل تلك الثقافات في تفاعل.

التداخل الثقافيّ: هو خطوة تهدف إلى أخذ مسافات بين الشخص ونفسه وثقافته من أجل فهم الآخرين والنجاح في إقامة حوار وتواصل. إن هدف التداخل الثقافيّ هو إذًا "العيش معًا" والتعارف المتبادل، في ظل احترام أنماط الحياة وقيم الجميع.

إن التداخل الثقافيّ كتبادل وتواصل بين الثقافات المختلفة، يميل إلى الاعتراف بالتعددية والتنوع الثقافيّ. ويتطلب هذا التداخل طريقة أخرى لتكوينه تُجبر الشخص على أن يقف دون أن يكون هناك شِق بين تماسك ثقافته الخاصة وتماسك ثقافة الآخر وتحثه على تجديد رؤيته للعالم وإعادة تحديد قيمه الخاصة التي يُعتقد أنها غير قابلة للتغيير.

إن هجرة النخبة من أصحاب الشهادات العلميّة العالية، والكفاءات الإبداعيّة المتميزة في مناحي الحياة كافة، يُعَد اختصاماً من القيمة المضافة للأوطان، وتُعَد الظاهرة من أكثر القضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة إيلاماً للدول العربيّة، والتي لا تزال تُعَد في مصاف العالم الثالث والساعية للتنمية والتطوير، والنهوض بأوضاعها المُتردية الموروثة عن حِقب من الاستعمار الخارجيّ. إن التجربة الأولى خارج العالم العربيّ من قِبل جماعة العلماء والمبدعين بدأت منذ نهاية ستينيات القرن المنصرم، حيث كانت الصدمة التي سببتها هزيمة يونيو 1967 قوية للدرجة التي فقد معها هؤلاء وأولئك إيمانهم بالتجربة القوميّة والعروبية، غير أنه وعبر نحو خمسة عقود تعدّدت أسباب الهجرة النوعية هذه إلى الخارج، وهي كثيرة ومتداخلة، والدول النامية تُعاني من إعداد الكفاءات المتخصصة والحفاظ عليها، فالهجرة تُشكل الشغل الشاغل للكفاءات العلميّة وبحثها عمن يتبنى أفكارها، ويدفع لها المرتب المُجزي، فتُعتبر الهجرة هنا هي الباب الواسع الآفاق الذي يُشكِل تحدياً أساسياً لعمليّة التنمية القوميّة. ويُمكن تلخيص الآثار السلبية لهجرة الكفاءات العلميّة من وطنها الأم إلى الدول المتطورة فيما يلي:

- خسارة كبيرة في الرأسمال البشريّ الذي ينتُج عن الهجرة، مما يؤثر سلباً في العناصر القيادية المؤهّلة في البناء الاجتماعيّ والإنساني.
- البحث عن البدائل والاعتماد على الشركاء والخبراء الأجانب في تخطيط مشاريع التنمية الوطنيّة والقوميّة وتنفيذها.
- تدني مستوى الخدمات الاجتماعيّة المتعددة الجوانب، مثل: الصحة، والتعليم، أي إضعاف القدرة الذاتية، لدى المجتمع العربيّ، على القيادة والتنظيم والإدارة، واتّساع الفجوة بين الأقطار العربيّة والدول المتطورة.

- خسارة تنموية كبيرة في المجالات المتعددة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة.
- خسارة الكفاءات العلميّة التي تخفّض القدرات الفكريّة في بلادنا، وهي تشمل الجهود الوطنيّة والقوميّة في حل المشكلات التي تواجه الأقطار العربيّة منفردةً أو مجتمعة.
- خسارة مالية تتمثل في النفقات المالية التي تُنفق على تشكيل العقل البشريّ.

ونتيجة لما سبق تفتقد البلاد العربيّة القدرة على حل مشكلاتها والقدرة على التخطيط بفاعلية والذي يُعدّ موردًا خلّاقًا وحيويًا أساسيًا بالنسبة إلى تطورها.

وحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن هناك 11 ألف مُهاجِر خارج البلاد في تخصصات نادرة، منها 94 عالمًا في الهندسة النووية، و36 في الطبيعة الذرية، و98 في الأحياء الدقيقة، و100 في الحاسبات والاتصالات، و25 في الفلك، و48 في استخدامات الأشعة السينية، و22 في الجيولوجيا وطبيعة الزلازل، و67 في المؤتمرات الميكانيكية، و66 في السدود، و93 في الإلكترونيات، و72 في استخدامات الليزر، و31 في تكنولوجيا النسيج. والجدير بالذكر أن الجماعات الصهيونية تُشَجِع على هجرة العرب والمسلمين في مؤسساتها، فهناك 650 عالمًا عربيًا في 400 مؤسسة مالية يملكها اليهود.

إن أبرز الأبعاد العلميّة والثقافيّة لهجرة الشباب هو وجود علاقات قوية لهؤلاء الشباب مع دول المهجر، فبعض من يستكملون دراساتهم في الخارج لا يعودون إلى أوطانهم، وتلعب معرفة لغة البلد الذين يدرسون فيه دورًا كبيرًا في بقائهم هناك، وتأقلُمهم مع الحياة الجديدة، وأن بعض الدول العربيّة كانت خاضعة للاستعمار، وبرغم حصولها على استقلالها مازالت هناك علاقات اقتصاديّة وسياسيّة وعلميّة قوية مع الدول المستعمرة سابقًا مما يُيسر الهجرة والانتقال إلى تلك

البلدان. وهناك بُعد آخر وهو ضعف الاهتمام بالبحث العلميّ في الدول المُصَدِّرة للهجرة، حيث تُعد مراكز البحوث العلميّة محور استقطاب العلماء عادة لأن العالِم يجد فيها ضالته ومستقبله ومكانًا يُلبي فيه طموحه العلميّ والثقافيّ، بينما يفتقد بعض هذه الأمور في وطنه، أيضًا ضعف التخطيط السليم واعتبار البحوث العلميّة ترفًا لا ضرورة مجتمعية له.

مهاجرون غيروا العالم:

- **مايك كريجر Mike Krieger**، مولود في البرازيل، مؤسس موقع (إنستجرام Instagram) مع صديقه كيفن سيستروم، هاجر للدراسة في جامعة ستانفورد.
- **أندرو جروف Andrew Grove**، مولود في بودابست بهنجاريا، مؤسس شركة (إنتيل للتكنولوجيا intel)، هاجر من هنجاريا في العشرينات.
- **جان كوم Jan Koum**، مولود في أوكرانيا، مؤسس تطبيق (واتساب WhatsApp)، هاجر للولايات المتحدة الأمريكيّة في عمر 16 سنة.
- **جيري يانج Jerry Yang**، مولود في تايوان، مؤسس موقع (ياهوYahoo)، هاجر مع والدته في عمر 10 سنوات.
- **بيير أميديار Pierre Omidyar**، مولود في فرنسا، مؤسس موقع (إيباي ebay)، مولود لأبوين إيرانيين مهاجرين.

لاجئون غيروا العالم:

بغض النظر عن الجدل الحادث حول إعادة توطين وتجنيس اللاجئين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكيّة فإن هذه الدول لها تاريخ طويل من الترحاب باللاجئين، وهنا نقدم نبذة عن خمس لاجئين أسهموا في تطوير بلدهم الثاني والعالم:

ألبرت أينشتاين Albert Einstein:

بعد تضييق السياسات المعادية للحزب النازي الألماني عليه وعلى أبحاثه، أجبر أينشتاين؛ أحد أشهر العلماء الألمان والحائز على جائزة نوبل في الفيزياء، على الهجرة من ألمانيا؛ بلده الأم، إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة بصحبة زوجته.

كغيره من اليهود الألمان بذل أينشتاين قصارى جهده للوصول لبر الأمان عن طريق الحصول على توصيات وإتمام أوراق الإقامة في الولايات المتحدة، شاعراً بالمرارة حيث كان محظوظًا بالهروب من ألمانيا النازية إلى الولايات المتحدة عكس عديد من أبناء بلده الذين لم يستطيعوا أن يهربوا من الجحيم النازي،

ومن أشهر ما قال: "أشعر بالعار وأنا أعيش هنا في سلام بينما يعاني الآخرون ويصارعون لأجل البقاء".

سيرجي برين Sergey Brin:

وهو من أشهر رجال الأعمال الأمريكيّين، لكنه في الأصل لم يولد في الولايات المتحدة الأمريكيّة، ففي عام 1979 هاجر سيرجي عندما كان طفلًا في السادسة من العمر مع أسرته من الاتحاد السوفييتي؛ الذي كان يحتضن وينمي معاداة السامية في المجتمع آنذاك، عن طريق جمعية مساعدة المهاجرين العبرية، ولم يتأقلم سيرجي بسهولة في بداية الأمر فقد قالت أمه عن تلك الفترة: "كان أول عام هو الأصعب بالنسبة لسيرجي". لكن البداية فقط هي التي كانت سيئة فقد أصبح سيرجي برين فيما بعد أحد مؤسسي شركة جوجل (Google) مع لاري بايج Larry Page.

مادلين أولبرايت Madeleine Albright:

وهي أول إمرأة تتولى وزارة الخارجيّة الأمريكيّة، هربت هي وعائلتها من انقلاب تشيكوسلوفاكيا عام 1948 قادمين إلى الولايات المتحدة، بدون أي شيء،

على حد قولها، واستقبلوهم مواطنو مدينة دنفر Denver بحفاوة بالغة، فقد قالت مادلين: "أناس دنفر كانوا طيبين جدًا.. حيث أهدونا أثاث المنزل وهدايا عيد الميلاد".

وشيئًا واحدًا لا يمكن أن تنساه على حد تعبيرها: "دائما أشعر بالإمتنان الكبير للولايات المتحدة، مثلي كمثل ملايين اللاجئين إلى أمريكا على مر السنين".

- **هنري كسنجر Henry Kesnger:**

كان الرأي العام الأمريكيّ يميل لرفض منح اللجوء لليهود الهاربين من الحكم النازي، فتظهر نتائج استطلاع الرأي الذي أُجريَ عام 1938 أن 67 % من الأمريكيّين معارضون لفكرة لجوء اليهود للولايات المتحدة، وفي العام نفسه حالف الحظ هنري كسنجر وأسرته ووصلوا إلى الأراضي الأمريكيّة من بين كثير ممن حاولوا الدخول إلى أمريكا.

تخرج كسنجر من جامعة هارفرد وعمل كمستشار للأمن القوميّ ثم وزيرًا للخارجيّة الأمريكيّة وحصل على جائزة نوبل للسلام على 1973.

وقال كسنجر في جزء من خطابه أمام اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر عام 2012 ردًا عن موضوع عدم استقبال اللاجئين: "إن هذا لا يتوافق مع قيم أمريكا والشخصية الأمريكيّة".

- **سيجموند فرويد Sigmund Freud:**

بعد شهرته وحصوله على جائزة جوته (Goethe Prize) تقديرًا لإسهاماته في إثراء علم النفس والثقافة الألمانية بثمان سنوات إحتل النازيون النمسا، حيث كان يعيش فرويد، قاوم فرويد فكرة الرحيل عن النمسا في بداية الأمر، إلا أن عالم النفس البريطاني إيرنست جونز Ernest Jones أقنعه بالرحيل إلى بريطانيا

وسهَّل له رحلته، وتوفي فرويد بعد وصوله لبريطانيا بعام، ومع ذلك يُعَدُّ سيجموند فرويد هو اللاجئ الأكثر تأثيرًا في الحياة البريطانية.

7 - الأبعاد الدينيّة:

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبحت هجرة المسلمين إلى الولايات المتحدة ودول أوروبا أكثر صعوبة، وقيودها أكثر تعقيدًا وأُغلِق بابها القانونيّ، والذي أدى بدوره إلى لجوء كثيرين إلى عصابات منظمة تعمل لتمكين الناس من الهجرة غير الشرعيّة بطرق ومنافذ خطيرة، وتحصيل مبالغ هائلة من ذلك، وبالطبع لا تمنح هذه العصابات المشبوهة ضمانات بشأن الوصول إلى الهدف بسلام، ولذلك تتحول أحلام البعض عن "جنة الغرب" إلى معاناة تنتهي، أحيانًا، بالموت.

وازداد الخوف من الأجانب في الولايات المتحدة ودول أوروبا الذي عبَّرت عنه الأدبيات (فوبيا العالم الإسلاميّ أو الإسلاموفوبيا)، مما فرض معه المزيد من القيود على تنقل العمالة من الدول الأفريقية والعربيّة، فاتخذت إجراءات صارمة بشأن منح تأشيرات الدخول للدول الأوربية وأمريكا. ووفرت أحداث 11 سبتمبر 2001 آلية تزييف الحقائق، وإلصاق الإرهاب بالإسلام، والتضييق على حركة الأفراد؛ فمخاوف وهواجس الاتحاد الأوروبيّ حول الهجرة من جنوب وشرق المتوسط تقوم على خلفيات يساندها العداء للإسلام، أي أن سياسات الهجرة قد تأثرت بأسباب عديدة بينها التخوف من غزو الثقافة الإسلاميّة أو من اعتبار الإسلام ثقافة عدائية، والواقع أن هناك مشاعر أوروبيّة مناهضة للإسلام بصورة معقدة. ويظهر ذلك جليًا في الخطاب السياسيّ للرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب، والمُناهض لهجرة رعايا سبع دول مسلمة إلى أمريكا وهي (إيران، سوريا، ليبيا، العراق، السودان، اليمن والصومال) وحظر دخولهم أمريكا قائلًا، لا نريدهم هُنا، نودُ أن نضمن أننا لا نُدخِل

بلادنا التهديدات نفسها التي يحاربها جنودنا بالخارج، مؤكداً على أن عدد الأشخاص الذين نفذوا هجمات عنيفة داخل الولايات المتحدة الأمريكيّة منذ 11 سبتمبر 2001 هم 856 من المُهاجِرين، من بينهم 3 أشخاص من رعايا هذه الدول المحظورة، كما ظهر ذلك في البرامج الانتخابية الرئاسية لكلٍ من ماريان لوبان، مُرشحة الانتخابات الرئاسية الفرنسية 2017، التي وعدت بخفض الهجرة القانونيّة من 200 ألف مُهاجِر سنويًا إلى 10 آلاف فقط، كما وعد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في برنامجه الانتخابي، تخفيض المُهلة المسموح بها لإقامة عامل أجنبيّ إلى عامٍ، وأيضًا في حديثه، بجامعة السوربون يوم 2017/9/26، حول مستقبل أوروبا، أكد ماكرون على مسألة الأمن، ومن ثَمّ التحصين الصارم لحدود أوروبا ضد كل ما من شأنه أن يمس بها، لهذا لفت الانتباه إلى التدفق الهائل للمهاجرين على أوروبا، وأشاد بالعمل على وقفه، وذلك بالتنسيق والسهر على مراقبة الحدود بين بلدان الاتحاد.

مما سبق يُلاحظ أن البُعد الدينيّ كان له تأثيره في أن قامت بعض الدول بمنع ارتداء جميع ما يرمُز إلى الدين في المدارس الحكومية والجامعات والأماكن الحكومية، وفي عديد من الدول، أدى الالتزام بالحجاب إلى خلافات سياسيّة واقتراحات بشأن فرض حظر قانونيّ، فمثلًا قرر برلمان هولندا حظر ارتداء ما يُغطي الوجه، كما تم إصدار قوانين مماثلة في كل من فرنسا وبلجيكا.

8 - الأبعاد التربويّة:

إن التربية هي العمليّة الاجتماعيّة التي يتم بمقتضاها تنمية الشخصية الإنسانية من جميع جوانبها العقلية والنفسيّة والاجتماعيّة والجسمية، وذلك وفقًا لمعايير الجماعة السائدة، وقيمها واتجاهاتها والأدوار الاجتماعيّة المُشَكلة فيها وفقًا للغتها ومعانيها ورموزها، والتربية لا تقتصر على التعليم المدرسيّ، وإنما تبدأ مع

الطفل منذ بداية حياته بالميلاد حتى مماته، وعلى ذلك فإن التربية لا تبدأ بالمدرسة وتنتهي بها، وإنما تبدأ ببداية الحياة في أسرة وتنتهي بنهايتها في المجتمع، وما المدرسة أو التعليم المدرسيّ بمراحله كافة، وبجميع أنواعه، إلا حلقة من الحلقات التي يتم فيها جزء من التربية، وعلى ذلك أيضًا فإن التربية عمليّة مستمرة تنشأ مع وجود الإنسان في الحياة وتستمر معه في هذه الحياة، ويخضع لها في الأسرة وفي المدرسة وفي جميع التشكيلات الأخرى.

والتربية هي عبارة عن التأثير الذي تمارسه الأجيال الأكبر سنًا بهدف إيقاظ وتنمية جميع القدرات لإعداد الصغير للحياة في المجتمع، وعلى الفرد ألا يفشل في الحصول على الفرص التعليميّة المتاحة حتى يتسنى له الترقي والحراك الاجتماعيّ من طبقته إلى الطبقة الأعلى بقدر ما يحصل عليه من سنوات التعليم، ذلك لأن التعليم يزيد من دخله وهذا بدوره يجعله يتمتع بمكانة عالية في المجتمع.

فعمليّة التربية كما تتصف بالاستمرار والتكامل المشار إليهما، تتصف أيضًا بأنها قسمة مشتركة بين التعليم المدرسيّ وغير المدرسيّ، فهي تتم في أماكن عديدة منها المنزل والمدرسة وجماعة الرفاق في الشارع والملعب ودور العبادة وتحت تأثير الصحافة والإذاعة والثقافة، كما أنها تتم في أزمنة مختلفة وتحت تأثير قوى متعددة يكون في بعضها الأب معلمًا، وفي بعضها الآخر يكون المدرس معلمًا، والثالث يكون رجل الدين معلمًا، والرابع يكون القرين معلمًا.

إن غاية التربية هي بناء الإنسان بناءً متكامل في جميع الجوانب العقلية والخلقية والنفسيّة والجسمية والصحيّة والدينيّة، والثقافيّة، وأن علاقة التربية بالمجتمع هي علاقة جدلية وثيقة، إذ إنَّ التربية جزء لا يتجزأ من هذا المجتمع، لذا فإن أي تَغَيُّر في التربية يؤثر بشكل واضح في المجتمع والعكس. ولَّما كان مستقبل

الأمم يتحدد إلى حد كبير بالظروف التربويّة التي يتعرض لها الإنسان، لذا يتوجب على التربية أن تكون على درجة عالية من الجودة.

ومن الحقائق المُسَلَّم بها عند علماء النفس والاجتماع والتربية أن الأسرة كانت ولا تزال أول مجال يتواجد فيه الطفل ويتفاعل معه، وهي المرتكز في صبغ سلوك الطفل بصبغة اجتماعيّة، حيث تلعب الطريقة التي يتربى بها الطفل في سنواته الأولى دورًا هامًا في التأثير على تكوينه النفسيّ والاجتماعيّ، وعلى شخصيته بصفة عامة، كما أن الأسرة تعتبر أحد المجالات الرئيسة التي تؤثر في تشكيل شخصية الطفل، ويمتد تأثير هذا التشكيل إلى صياغة أو بلورة شخصيته في حياته المستقبليّة، بالاشتراك مع الوسائط التربويّة الأخرى.

وحيث إنَّ البناء الأسري هو جزء من البناء الاجتماعيّ الكلي وأي خلل في هذا البناء الأسري يؤدي بالتالي إلى خلل في البناء الاجتماعيّ الكلي، فغياب الأب عن الأسرة بسبب عمله في الخارج يؤدي ذلك إلى ترك فراغ كبير لا تستطيع الأم أن تملأه، حيث أن لكل فرد بالأسرة وظيفة معينة لا يستطيع غيره القيام بها، فالأم والأب والأبناء هم دعامة الأسرة، ومن هنا فإن عمليّة الهجرة تؤدي إلى خلل في البناء الأسري، وبما أن هناك ترابطًا وتساندًا وظيفيًّا بين الأنساق، فإن الخلل الذي تسببه عمليّة الهجرة غير الشرعيّة والعمل بالخارج يؤدي إلى عدم تحقيق التكامل بين عناصر المجتمع وأجزائه المكونة، ويصبح المجتمع في حالة من الانهيار والخلل.

فبعض الأسر التي تعاني من تفكك في العلاقات نتيجة غياب الأب يعاني أطفالها من مشاكل سواء من الناحية الدراسية أو الصحيّة أو الدينيّة، وتشير نتائج بعض الدراسات إلى أن غياب الأب يجعل الابن أقل اهتمامًا بالمقررات الدراسيَّة، واضطراب علاقته بالمدرسين وبزملائه وبالإدارة المدرسيّة.

وتؤكد بعض الدراسات أن للهجرة غير الشرعيّة تأثير واضح على ظاهرة التفكك وانحلال الروابط العائلية، حيث يضطر عائل الأسرة إلى السفر بمفرده وترك الأسرة، حيث أوضحت نتائج إحدى الدراسات أن ما يقرب من نصف المهاجرين المتزوجين يتركون أطفالهم وزوجاتهم في مصر، وبالتالي ضعف العلاقات الأسرية، وتأثيرها على تربية الأبناء وعلى القيم العائلية، وهناك حالات طلاق بسبب غياب الزوج عن الأسرة لفترات طويلة نتج عنها تسرُّب الأبناء من التعليم.

كما تؤكد نتائج إحدى الدراسات حول أوضاع واتجاهات العمال الزراعيين المهاجرين، أن الهجرة غير الشرعيّة بصفة خاصة، والهجرة بصفة عامة، قد ساهمت في ظهور مشاكل خاصة بتدهور تربية الأطفال وعدم تعليمهم، واستغلالهم من قِبل الآخرين، كما عملت على زيادة حدة التوتر والقلق بين المتزوجين داخل الأسرة، وظهور مشاكل مثل انحراف بعض الزوجات، والخلافات مع الأهل والأقارب، وهي كلها تسهم في تفكك الأسرة وتضعف بالتالي من صلابة المجتمع.

وللهجرة غير الشرعيّة دور كبير في التأثير على قيم واتجاهات الأفراد الاجتماعيّة وعلى شعورهم بالانتماء أو الاغتراب نحو أسرهم ومجتمعهم، فالحاجة إلى الانتماء تُعَد من الحاجات الهامة من تراث علم النفس والاجتماع والتربية، حيث أشارت عديد من الدراسات والبحوث على أهمية الانتماء وعلاقته بقدرة الأفراد على التوافق الوجداني والصحة النفسيّة ووجود علاقات عكسية بينه وبين القلق النفسيّ، فالانتماء يحقق الاشباع النفسيّ لأفراده وبذلك يحقق للفرد الشعور بالثقة فيما يوفره المجتمع له من فرص عمل أو بدائل كالمعاشات والتأمينات الاجتماعيّة، هذا إلى جانب ما يحققه له الكيان الأسري، كنظام اجتماعيّ، من

الشعور بالتآلُف ورعاية أفراده بعضهم لبعض، كل هذا بمقدوره أن يشبع لدى الفرد مشاعر الثقة.

أما إذا أخفق المجتمع في تلبية الحاجات، فإن هذا يحدو بالفرد إلى الانفصال عن المجتمع، بل واللجوء إلى موطن بديل يحتويه ويحقق له ما ينقصه من مظاهر إشباع سواء أكانت مادية أو معنوية، وتمثل الهجرة غير الشرعيّة صورة واضحة لإنعدام الثقة لدى الأفراد وبالرغم من أن دوافع الهجرة قد تبدو في معظم الحالات في إطار مادي إلا أنها في حقيقة الأمر وسيلة لإشباع مشاعر إنعدام الأمن والثقة على المستوى النفسيّ، وإن كانت الإشباعات تتخذ مظهرًا ماديًا فيما يقتنيه الأفراد من سلع ترفيهية وكمالية يستعيضون بها إحساسهم بالخواء النفسيّ والانفعالي.

كما أن اللافت للنظر داخل منظومة المجتمع المصريّ هو انتشار قيم اجتماعيّة غريبة حيث أحيلت كل علاقة إنسانية أو ثقافيّة أو فنية أو اجتماعيّة إلى علاقة تجارية، فبدأت الروح التجارية تحتل المرتبة الأولى في المجتمع، واُتُّبِعَت روح الانتقام الذي أصبح خروجًا عن القاعدة، وازداد الإحساس بالإحباط، والشعور بالاغتراب، وازدادت اللامبالاة، وأصبحت الروح الانعزالية هي السائدة.

ويشعر المهاجر، نتيجة لبعده لبعض السنوات عن مجتمعه وأقاربه وأصحابه، بأنه بعيد عنهم أيضًا في الثقافة التي يحتويها، ويأخذ المهاجر وقتًا إلى أن يتعود ثانية على التراث الثقافيّ الذي نبت منه، وتربى عليه، وهذا لا بُدَّ أن يأخذ وقتًا إلى أن يعيد توازنه ثانية في بلده الأم بعد أن غاب عنها فترة ليست بالقصيرة، وكذلك المهاجر غير الشرعيّ يتحول إلى أن يعمل من أجل الأجر فقط، وقد أحدثت الهجرة غير الشرعيّة، وما تبعها من انعكاسات على أدوار ومؤسسات المجتمع الرئيسة تغيرات

في نسق المفاهيم والقيم، وسبَّب ذلك حالة من عدم التوازن بين نسق القيم القديم، وحركة المجتمع التي تغيرت بفعل الهجرة.

ومن خلال العرض السابق وُجِدَ أن أبعاد الهجرة غير الشرعيّة على المستوى الفردي تؤثر على القيم الفردية للمهاجر، ذلك أن التنقل والترحال من شأنه إكساب المهاجر حقائق وخبرات ومعارف جديدة، لم تكن متوفرة لديه من قبل، وهذه المعارف الجديدة هي أول مراحل تبنِّي الفرد للقيم والممارسات الجديدة، أو التخلِّي عن مجموعة من الممارسات والقيم القديمة، إذ يرى الفرد أنه في إطار المعارف الجديدة لم تعُد القديمة مناسبة له، وهذا التبدُّل أو التغيُّر في أوضاع القيم وأولويات التفضيل لدى المهاجر، وما اكتسبه من معايير وطموحات واتجاهات من دولة المهجر، تجعله يتصور أنها تؤثر على الجماعة والمجتمع المحلي للمهاجر عند عودته من خلال الاختلاط والتفاعل، وأثر التقليد والمحاكاة، فقد أدت الزيادة السريعة في الدخول النقدية التي يحققها المهاجرون إلى ظهور أنماط جديدة من الاستهلاك المظهري التي خلقت بدورها ما يُعرَف بأثر التقليد والمحاكاة، مما أدى إلى ارتفاع مستوى التوقعات فيما يتعلق بالاستهلاك المادي مما يفوق بكثير مستويات الدخل التي يحققها الجزء الأكبر من المصريّين مما يعني إهدار القيمة الاجتماعيّة للعمل.

ثانيًا: الأبعاد الشخصية لظاهرة الهجرة غير الشرعيّة

1 - الأبعاد الصحيّة:

تتشابه المشاكل الصحيّة التي يعانيها اللاجئون والمهاجرون مع تلك التي يعانيها بقية السكان، ومن المشاكل الصحيّة الأكثر شيوعًا بين المهاجرين الوافدين حديثًا الإصابات العرضية وانخفاض حرارة الجسم والحروق واعتلالات القلب والأوعية الدموية. وما يرتبط بحالات الحمل والمضاعفات المرتبطة بالولادة وداء السُكَّري

وارتفاع ضغط الدم. وكثيرًا ما تواجه المُهاجِرات تحديات محددة، وخصوصًا فيما يتعلق بصحة الأم والوليد والطفل والصحة الجنسية والإنجابية، والتعرُّض للعُنف.

ويتعرَّض الأطفال الضُعفاء لخطر الإصابة بالتهابات حادة، كالتهابات الجهاز التنفسيّ والإسهال بسبب الظروف المعيشية السيئة والحرمان أثناء الهجرة، ويلزم أن تُتاح أمامهم خدمات الرعاية عند الإصابة بالتهابات حادة. ويمكن أن يُسفِر انعدام شروط النظافة عن الإصابة بالتهابات جلدية. والعمالة غير المشروعة قد تكون مصدرًا لنشر الأوبئة والأمراض، إضافة إلى أن المُهاجِرين غير الشرعيّين لا تتوافر لديهم الإمكانات اللازمة لمقابلة نفقات العلاج وغالبيتهم لا يدخلون في مظلة التأمين الصحيّ.

وتزداد خطورة إصابة المهاجرين بالأمراض غير السارية عند تعرضهم للمخاطر المرتبطة بتنقلات السكان، أي الاضطرابات النفسيّة ومشاكل الصحة الإنجابية وارتفاع معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة وتعاطي المخدرات والاضطرابات التغذوية وإدمان الكحول والتعرض للعنف. والمشكلة الأساسية المواجهة فيما يخص الأمراض غير السارية هي انقطاع خدمات الرعاية، إما بسبب عدم إتاحتها أو بسبب انهيار نُظم الرعاية الصحيّة والجهات التي تقدم تلك الخدمات؛ ويتسبب تشريد السكان في انقطاع توفير العلاج المستمر الذي لا يُستغنى عنه في الحالات المرضية المزمنة.

2 - الأبعاد النفسيّة:

هناك آثارٌ سيئة تعود على المُهاجِر المتورط في الهجرة غير الشرعيّة الذي انخدع في الهجرة وعاد مرة أخرى مسلوبًا ماله، وقد يكون ترك عمله ووقع فريسة لعصابات نصب، فأصبح بلا مال ولا عمل يُعاني من الآلام النفسيّة نتيجة تعرضه

للعديد من صور المعاناة أثناء تهريبه، وما تعرّض له من مخاطر ومتاعب وظروف شاقة، الأمر الذي قد يُوقعه فريسة للمرض النفسيّ أو تحويله إلى شخص حاقد ناقم علي ظروف مجتمعه وبيئته وظروفه الأسرية والاجتماعيّة بما يدفع إلى الانحراف السلوكي، وقد يتحول إلى مجرم ويتورط في ارتكاب عديد من الجرائم.

إن لسان حال المهاجر يقول أن كل البلاد منافٍ بعد أن تهجُر بلدك، هذه حقيقة يشعُر بها المُهاجِر في كل لحظة، لكن يبقى التحدي، بالنسبة إليه، هو كيف يحوِّل المنافي إلى أوطان، بعد أن تحوَّلت الأوطان إلى منافٍ، لذا تُعد الآثار النفسيّة التي تُحدثها الهجرة غير الشرعيّة على الفرد المُهاجِر رد فعل للتغيرات المفاجئة في حياته من جهة، ومن جهة ثانية، رد فعل ناتج عن غياب الشعور بالأمن لديه. إن المُهاجِر بطريقة غير شرعيّة وما يظهر عليه من مظاهر نفسيّة سيكوباثولوجية وأنثروبولوجية إذا ما عُرِّفَ بمن يحاول أن يتسلل خفية وبمختلف الطرق التي تتاح له، أو بمن يستغل حصوله على تأشيرة سياحية ثم يقرر بعدها المكوث في البلد المضيف دون ترخيص بالإقامة، تتضح بعض الخصائص النفسيّة لدى هذا المُهاجِر المغامر، لعل من أهمها أن من هؤلاء من يتخلى عن مكانة مرموقة في بلده الأصلي ليغامر في اتجاه أرض لا تريده وإلى أقوام يرفضونه، بالإضافة إلى خاصية أخرى تُميز هذه الفئة من الشباب المُهاجِر وهي الطموح الذي يمتزج في كثير من الأحيان بالتهور والمغامرة والرغبة في تغيير أحواله والبحث عن تحسين ظروفه وظروف أهله المعيشية، مع أن هذه الحالة تصطدم بمبدأ يناقض جوهرها في حد ذاته؛ إذ إنَّه من ناحية هناك البحث عن تحسين الظروف المعيشية والسعي إلى حياة أفضل، ومن ناحية أخرى التورط في مشكلات مالية وربما توريط الأهل أيضًا فيما لا طاقة لهم به، والهدف القيام بمغامرة عواقبها الوخيمة محسومة سلفًا، إذ تنقضي السنوات في

الخوف والتهرب والسرية بحثًا عن الحرية ثم يتحول الأمر إلى فرار من القانون، وبدل البحث عن حياة أفضل يأتي الدخول إلى دوامة العيش في مراكز الاستقبال، وهي دوامة قد تستمر سنوات أو تستغرق العمر كله.

أ - التحليل الأنثروبولوجي للمواطنين الأوروبيّين وأثره النفسيّ على المُهاجِرين:

يمكن ملاحظة فئتين من السكان الأوروبيّين على المستوى الأنثروبولوجي؛ فئة يغلب عليها الشعور بالإثم نتيجة الاستعمار الذي استغل شعوب الجنوب، بينما الفئة الثانية هي تلك التي يحكمها انطباع العزة والرغبة في الانتقام، والشعور بتفوق الغرب وقدرته، ومن ثم حقه في استغلال هذا الجنوب المتكاسل المتخاذل، جنوب التخلف والآفات. تولدت هذه الرغبة على اعتبار أن الجنوب هو الذي رفض وقاوم وصاية رجل الشمال واستعماره، بينما هو اليوم يدق أبوابه ليدخل مستجديًا الحرية والرزق، إن هذه الانطباعات عند فئات المجتمع الأوروبيّ هي حقائق وهي ما يعكس ما يلاقيه المُهاجِر بصفة عامة والمُهاجِر غير الشرعيّ بصفة خاصة، فهو من جهة يجد الاستقبال والدعم والعناية، ومن جهة أخرى، وفي نفس المجتمع، يجد النبذ والنفور والعدائية من فئات معينة وقد يحدث صدام بين هاتين الفئتين بسبب المُهاجِر من مدافع عنه ومعتد عليه.

ب - الآثار النفسيّة الناجمة عن الفجوة بين ثقافة المُهاجِر وثقافة المجتمع الأوروبيّ:

إن الفجوة في القيم والمعايير والسلوكيات الاجتماعيّة تشكل للبعض نوعًا من الصدمة الثقافيّة وللبعض الآخر ضرورة "إعادة التعلم الوجودي" خاصة لبعض

الفئات، هذه الخاصية تعكسها بعض مظاهر الحياة العامة وكيفية تنظيمها كالعلاقات الأسرية والعلاقات بين الأفراد.

ج - البُعد السيكوباثولوجي(*):

إن الدراسات النفسيّة التي اهتمت بالمُهاجِرين غير الشرعيّين تبقى نادرة وفقيرة، إلا أن بعضها قد بيّن تأثير الهجرة والظروف الوجودية الصعبة لهؤلاء المُهاجِرين على بروز الاضطراب النفسيّ والعقلي، وأن كثيرًا من هؤلاء المُهاجِرين حصلوا على رعاية نفسيّة وطبية في مصحات مختصة. وذكرت دراسة أخرى نوعًا من الاضطراب الذهاني والذي من سماته حالات من الاستثارة (هياج) وقلق مصحوب بخلط وتشويش ونزوع نحو الشك والحذر من المحيط، وبعض المُهاجِرين يعاني أيضًا من هلوسة بصرية وسمعية ولهم أفكار انتحارية، وفيما يلي أهم المظاهر السيكوباثولوجية المرتبطة بالهجرة والتي أمكن ملاحظتها:

د - اضطراب الشخصية:

إن الفجوات في التوافق مع المجتمع والحفاظ على الانتماء دليل على سوء التوافق النفسيّ، والمكانة الاجتماعيّة التي بإمكان المُهاجِر الحصول عليها قد تكون سببًا في زعزعة التوازن النفسيّ، فبعض المُهاجِرين السريين كانوا أصحاب مكانة اجتماعيّة محترمة، فيجد نفسه بعد المغامرة مُلقى في مراكز استقبال مع المُهمَّشين والمصابين بشتى أنواع الاضطرابات العقلية وإذ تحصَّل على عمل فهو عمل يرفضه أبناء البلد المضيف.

(*) هو العِلم الذي يبحث في أصول المرض النفسيّ وكيفية تكوين الأعراض وما تعنيه، وفيما يرتبط بذلك من طبيعة تكوين النفس البشريّة وخاصة أثناء نموها أو أثناء اضطرابها وتفكُّك مكوناتها، وأثناء علاجها. الرخاوي، يحيى (2010): السيكوباثولوجي، شرح ديوان سر اللعبة.

هذه الرحلة المليئة بالمخاطر تُعَرِّض البعض لاضطرابات نفسيّة مؤلمة خاصة عندما يتعرض القارب للغرق، فالبعض قد يشاهد الجُثث التي تطفو فوق الماء، هذه التجربة تشكِّل أحداثًا صادمة شديدة الألم، فيشعرون بالخوف الشديد والهلع والعجز، وتمثِّل مثل هذه الأحداث الصادمة قائمة طويلة منها مواجهة الكوارث والإصابة ومشاهدة الأحداث العنيفة.

وحسب الرابطة الأمريكيّة للطب النفسيّ في الدليل التشخيصي والإحصائيّ الرابع فإن الخبرة الصادمة تتمثل في التعرض لحادث صدمي على نحو مفرط الشدة متضمنًا خبرة شخصية مباشرة لهذا الحدث الذي ينطوي على موت فعلي، أو تهديد بالموت أو إصابة شديدة أو تهديد لسلامة الجسم وهو أمر يتعرض له المُهاجِر غير الشرعيّ في كل خطواته.

هـ – رهاب العودة:

قد يتكيّف المغامر الناجح تكيفًا مقبولًا، بينما يدخل المغامر الفاشل في دوامة تناقض الرغبات، فبقاؤه في بلد لا يريده يفرض عليه حياة التقشف والتهرب والسرية، وعودة تفرض عليه الاعتراف بالفشل أمام الأهل والأصدقاء وهو أمر غير مقبول لدى شخص كبرت أناه وتشكلت شخصيته على أسس البحث عن النجاح والمغامرة وجرأة البحث المتطرف عن التغيير، وتكونت صورته الاجتماعيّة على أساس حتمية النجاح، إن هذه المشاعر الأليمة والعذاب النفسيّ والاجتماعيّ المتواصل لدى المُهاجِر غير الشرعيّ تؤثر على بنائه النفسيّ وتزعزع كل الأسس التي ترتكز عليها شخصيته ويتكون لديه نمط سلوكي مضمونه التهرب والتجنب، إن هذا النمط السلوكي الهروبي يأخذ بعده السيكولوجي المرضي حين يأخذ الفرد منحنيات خطيرة

توَّصله إلى سلوك الانتحار المزيف من خلال دخوله في عوالم الإدمان والدعارة والجريمة.

و – الحنين إلى وطنه:

من أهم المظاهر التي تظهر على المُهاجِر بعد تفاقم وتفاعل الضغوط ظاهرة الحنين، ألم العودة، والتي تتلازم مع ظاهرة الحداد كظاهرة نفسيّة، فالحنين لدى المُهاجِر غير الشرعيّ يختلط فيه كثير من المظاهر العاطفية والمعرفية، فمن الناحية المعرفية تكون الذاكرة معبأة بلحظات لتُعيد الماضي، يرتبط بهذا المظهر المعرفي بُعد عاطفي مشحون بكثير من الآلام، يغطيه نوع من الشعور يتحول إلى إطار زماني وفضائي لمواجهة الشعور بالضياع ليصبح الشعور بالحنين ذا وظيفة سيكولوجية فيما يُعرف بـ "الذاكرة الشاشة" أو الذاكرة الحاجبة والتي ترتبط بالحاجة للمحافظة على توازن الأنا المثالي، فالحنين في ارتباط وثيق بالذاكرة وبعمل الذاكرة وبقدرته على تحديد هويته من خلال مرجعية الماضي.

ز – صعوبة الاندماج:

تثير قضية الهجرة عامة مشكلة اندماج لدى المهاجرين حيث تواجههم صعوبات معقدة في التكيُّف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة، ويزداد الأمر صعوبة مع مشكلة الهجرة غير الشرعيّة، حيث يُنظَر إليهم المجتمع على أنهم لصوص أو متطرفون، ويساعد في تفاقم هذه المشكلة التناول الإعلاميّ لهؤلاء المهاجرين، حيث يتم الخلط بين الهجرة والإجرام والتطرف خاصة للمهاجرين ذوي الأصول العربيّة والإسلاميّة مما يولد مشاعر التعصب والتحيز والتهميش، وفي مشاعر الانتماء والمواطنة والدعوة إلى التأكيد على الخصوصية الثقافيّة.

ومشكلة الاندماج في المجتمع الجديد والتكيّف معه تُولِد لدى المُهاجِر غير الشرعيّ الشعور بالعزلة الاجتماعيّة والنفسيّة جراء انتقاله من البيئة والمجتمع الذي ألفه إلى آخر جديد غير مألوف مصحوب بالشعور بالحزن والأرق، وحالات من القلق في المراحل الأولى من الهجرة ثم الخوف من المجهول، والاندماج يرتكز على أسس ثلاثة يُعرِّفها فلاسفة الاجتماع وهي:

- حسب **دوركهايم**، التناسق الاجتماعيّ يتم بفضل استدخال معايير وقيم الجماعة من طرف الفرد من خلال الضمير الجمعي والرقابة الجماعية.
- وبالنسبة **لماكس فيبر**، فإن الرابطة السياسيّة هي أساس التناسق الاجتماعيّ وخاصة روابط وعلاقات السيطرة والهيمنة، وعلى أهمية دور الدولة التي تحتكر "العنف الشرعيّ كمفهوم سياسيّ مؤسس".
- أهمية الرابطة الاقتصاديّة والتي ينتج عنها نوعًا من التبعية الاقتصاديّة المتبادلة، هذه الأفكار الأولية توصلنا بشكل مباشر إلى ظاهرة الجنوح كظاهرة نفسيّة واجتماعيّة، إن ما يتفق عليه كثير من المحللين هو أن الجنوح والجنوح المبالغ فيه هي ظاهرة تمس خاصة الأوساط المُهاجِرة. إن هذا التوجه نحو الجنوح لدى هذه الفئة من المُهاجِرين ليس توجهًا فطريًا، بل هناك عوامل نفسيّة واجتماعيّة تفسر هذا السلوك الشاذ، إن أول هذه التفسيرات تكمن في أن المُهاجِر السري مندفع قريب إلى التهور لا يهمه تجاوز القانون ولا يشغل باله احترام قاعدة، فالهجرة ذاتها عمليّة غير شرعيّة، فلا مكان بعدها للقانونيّ والشرعيّ في فضائه العقلي وضميره الأخلاقيّ.

ولا تقتصر عمليّة الاندماج فقط على الرغبة في تعلُّم اللغة، بل يتجاوز ذلك إلى سعي المُهاجِر أو اللاجئ لينقل صورة مناسبة عن حضارته وأهله، كي يُشعِر

الآخرين المُضيفين أنه إضافة إلى لوحة بلادهم الجميلة، لا عبء مضاف إلى كاهلها. وإن لم يُفكر كل مُهاجِر أو لاجئ بأن البلد الجديد هو بلده الدائم، وبأنه سفير حقيقي لبلده الأصلي وثقافته، فإنه سيبقى غريباً بعيداً عن المجتمع وأهله، وسيظل مسكونًا بأوهامه الكثيرة وعِلله الكبيرة التي تحجب عنه رؤية الواقع على حقيقته، وتُبقيه أسير تصورات مَرَضية، بالإضافة إلى تصوراته المغالطة المُسبقة، وسينطبق عليه وصف رهين المحبسين، ويصبح أعمى عن كل التفاصيل الموازية والمصاحبة.

كما أن العُمَّال الذين يُهاجِرون من بلدان فقيرة إلى بلدان غنية يستبدلون في الواقع نموذجًا اجتماعيّا بآخر، ونتيجة لذلك فإن إنتاجيتهم تنطلق إلى الأعلى، ومن الممكن الوصول إلى الطموح نفسه في الإنتاجية لو انتشرت نماذج اجتماعيّة فعّالة في المجتمعات ذات الإنتاجية المنخفضة، بدلًا من أن ينتقل الناس من هناك إلى مجتمعات عالية الإنتاجية.

مراجع الفصل الرابع

أمين، إميل (2014). نكسة نفسيّة. **مجلة الدوحة**. وزارة الثقافة والرياضة. الدوحة: العدد (86).

البطريق، نسمة أحمد (2004). **الإعلام والمجمع في عصر العولمة دراسة في المداخل الاجتماعيّة**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.

المدهون، صبري عبدالقادر (2018). **التربية ومواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة، دراسة ميدانية بمحافظة كفر الشيخ، بُرج مغيزل وبُرج البُرُلُس نموذجًا**، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ.

بيومي، جمال الدين (2007). من المستفيد من بيزنس الهجرة الشرق أم الغرب. **مجلة الأهرام الاقتصاديّ**. ملف خاص. العدد (2028).

جودة، إلياس (2010). **الأمن البشريّ وسيادة الدول**. بيروت: المؤسسة الجامعيّة للدراسات والتوزيع.

حجّي، طارق (2001). **نظرات في الواقع المصريّ**. مصر: الدار الدوليّة للاستثمارات الثقافيّة. الطبعة (3).

حربي، خالد (2014). هجرة العقول والكفاءات الإسلاميّة معادلة حضاريّة. **المجلة العربيّة**. الرياض: مؤسسة الأهرام. العدد (454).

حسنين، مجدة إمام (2008). سياسات التنمية البشريّة كمدخل للحد من الهجرة غير الشرعيّة. المؤتمر السنويّ العاشر. **السياسة الاجتماعيّة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة**. 26 - 29 مايو. المجلد (2). القاهرة: المركز القوميّ للبحوث الاجتماعيّة والجنائية.

الخشاني، محمد (2011). **الهجرة الدوليّة الواقع والآفاق**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة.

زايد، أميرة عبدالسلام (2018 جـ). **جدلية الفلسفة والتربية جان بول سارتر وفلسفة تربية المقاومة**. دسوق: دار العلم والإيمان.

_____ (2018 د). **كليلة ودمنة وبناء الإنسان المعاصر**. دسوق: دار العلم والإيمان.

سرحان، هاشم (2006). **الأدوار المتبادلة بين الشرطة وأفراد المجتمع لتحقيق الأمن الشامل**. منشورات. جامعة نايف للعلوم الأمنية. الرياض: مركز الدراسات والبحوث.

سلام، أحمد رشاد (2010). **الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطنيّ للهجرة غير الشرعيّة**. بحث مُقدم لمركز الدراسات والبحوث. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.

سيف، محمد منصور (2006). **الهجرة الداخليّة والتحولات الاقتصاديّة والاجتماعيّة دراسة لقرية مصريّة**. رسالة ماجستير. جامعة عين شمس. كلية الآداب.

الشبيني، عزت حمد (2010). **مكافحة الهجرة غير الشرعيّة**. الرياض: مركز دراسات الشرطة.

شعبان، حمدي (2011). **الهجرة غير الشرعيّة الضرورة والحاجة**. مركز الإعلام الأمني. أكاديمية الشرطة.

شفيق، محمد (1996). **السكان والتنمية القضايا والمشكلات**. الإسكندرية: المكتب الجامعيّ الحديث.

شلبي، مغاوري (يوليو 2006). **الأبعاد الاقتصاديّة لهجرة العمالة. مجلة السياسة الدوليّة.** القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والإستراتيجيّة. العدد (165).

ضحاوي، بيومي محمد (1989). **الأسرة كمؤسسة تربويّة دراسة تحليلية مقارنة، المؤتمر الثاني للطفل المصريّ، تنشئة ورعاية،** 25 – 28 مارس، مجلد (2)، القاهرة.

عبدالحميد، طلعت (1998). **أساليب الضبط الاجتماعيّ في المدرسة الثانوية دراسة ميدانية.** رسالة دكتوراه. كلية التربية. جامعة عين شمس.

عبدالصبور، يوسف (2007). **الحاجة إلى الانتماء والمسئولية لدى أبناء العاملين بالخارج واتجاهاتها نحو العمل المدرسيّ،** رسالة دكتوراه، كلية التربية بسوهاج، جامعة أسيوط.

عبدالله، حامد السيد (1999). **الهجرة الخارجيّة والنظام الأسري في القرية المصريّة دراسة ميدانية على إحدى القرى بمحافظة الشرقية،** رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

علوي، مصطفى (2004). **الأمن الإقليميّ بين الأمن الوطنيّ والأمن العالميّ.** القاهرة: المركز الدوليّ للدراسات المستقبليّة والإستراتيجيّة.

غزالي، محمد (2015). **الهجرة السرية.** عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

الفارسي، إيهاب (2009). **ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة في إقليم غرب المتوسط.** بنغازي: جامعة قارنوس. رسالة ماجستير.

الكُـردي، خالـد إبـراهيم والكنـاني، إبـراهيم عبدالمحسـن (صـيف 2002). هجـرة السـودانيين إلى الخـارج: الآثـار النفسـيّة والاجتماعيّـة. **مجلـة شـئون الاجتماعيّة**. الشارقة: جمعية الاجتماعيّين والجامعة الأمريكيّة. العـدد (7). السنة (19).

كرمـون، عبـدالله (2017). مسـتقبل أوروبـا مـاكرون في خطـاب السـوربون. **مجلـة الدوحة**. وزارة الثقافة والرياضة. الدوحة: العدد (121).

كولبير، بول (2016). الهجرة كيف تؤثر في عالمنا؟. ترجمة: مصطفى ناصر. **سلسلة عالم المعرفة**. الكويت: المجلـس الـوطنيّ للثقافـة والفنـون والآداب. رقـم (439).

محمـد، مجـدة أحمـد (2005). **الشخصـية بـين الفرديـة والانتمـاء دراسـة في سيكولوجية العلاقة بين الفرد والمجتمع**، رسـالة دكتـوراه، كليـة الآداب، جامعة عين شمس.

مرسي، مصطفى عبدالعزيز (2007). تأثير الهجـرة غـير الشـرعيّة إلى أوروبـا علـى صورة المغترب العربيّ. **أعمال ندوة المغتربون العرب من شمال أفريقيـا في الهجـر الأوروبيّ الـتي عُقِـدت في الفتـرة مـن 23 – 24 أبريـل**. برنـامج الدراسات المصريّة الأفريقية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسـيّة. جامعـة القاهرة.

نهار، غازي صالح (1993). **الأمن القوميّ العربيّ**. بيروت: دار الأمل.

نور، عثمان الحسن والمبارك، ياسر عوض (2008). **الهجرة غير المشروعة والجريمـة**. الرياض: جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنية.

وهدان، أحمد وشريف، إيمان. (2005). الشباب المصريّ والهجرة غير الشرعيّة. **المجلة الجنائية**. المجلد 48. العدد (1). القاهرة: المركز القوميّ للبحوث الاجتماعيّة والجنائية.

يوروميد للهجرة 2 (2011). **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبيّ**.

Castoriadis, C. (1996). **La Montée de L'insignifiance. (Les carrefours du labyrinth). Paris: Seuil IV.**

Hanna, M.E.G.A.S. (1992). **Contribution à l'étude de la psychopathologie de la migration: l'utilisation du GHQ-28 dans le cas d'une population de migrants polonais à Paris.** Mémoire de DEA. non publié. Université Paris VIII. UFR de Psychologie Clinique et Psychopathologique.

Hawke, G. et al,. (2014). **Death in The Sahara: An ill-fated to reach Fortress Europe**. Der Spiegel. 21 October.

Kino, F.F. (1951). **Aliens' paranoid reaction.** Journal of Mental Science.

الفصل الخامس

دور المؤسسات التربويّة في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة

تمهيد

أولًا: وسائط المنظومة التربويّة غير المدرسيّة وآلياتها في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة

1- الأسرة كوسيط تربويّ
2- وسائل الإعلام
3- دور العبادة
4- جماعة الرفاق
5- الأندية الرياضيّة ومراكز الشباب

ثانيًا- وسائط المنظومة التربويّة المدرسيّة (التعليميّة) وآلياتها في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة

ثالثًا- آليات التعليم في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة (نموذجًا)

1- المقررات الدراسية
2- الأنشطة الطلابية
3- الإدارة المدرسيّة
4- المعلم
5- الطالب
6- التقويم

تمهيد:

إن مهمة بناء الإنسان على أسس علميّة سليمة ليكون ذا رؤية وفكر رصين، ويمتلك إرادة العمل المتميز المتقن، هي مهمة تربويّة ليست بالسهلة، وتمثل تحدياً كبيراً أمام التربية وفلسفتها في أي مجتمع، فالتربية أداة مهمة في تشكيل وبناء الإنسان بناءً متكاملاً في إطار ثقافة المجتمع، وفي الوقت ذاته تُمثِّل التربية عاملاً قوياً لاستمرار تلك الثقافة وتناميها.

أولًا: مفهوم التربية عبر التاريخ

كانت التربية في المجتمعات البدائية تعني التدريب وتعويد الطفل ليتشرب ثقافة مجتمعه وأسرته ليتكيف مع حياة هذه الأسرة وهذا المجتمع معتمداً في ذلك على المحاكاة والتقليد وهو أول الأساليب التعليميّة في التربية. وركزت التربية على مسألتين أساسيتين: الأولى تحقيق التماسك بين أفراد القبيلة، والمحافظة على قيمها التقليدية، بحيث أن أي خروج عليها يُعرِض الفرد إلى العقوبة التي قد تكون مادية أو معنوية، والثانية التكيف مع البيئة الاجتماعيّة من خلال اكتساب سلوك كبار السن والتدرب على طقوس القبيلة.

وفي العصر الحديث أخذ مفهوم التربية يتجه إلى الناحية العلميّة حيث أصبحت تقوم على أسس عقلية وعلميّة وأصبحت النزعة التجريبية القائمة على المشاهدة والتجربة الدقيقة والنزعة السيكولوجية القائمة على الاهتمام بالطفل من مميزات التربية في القرن التاسع عشر. وفي القرن العشرين سادت النزعة الاجتماعيّة التي تعني قيام المناهج التربويّة على حاجات المجتمع وفلسفته التربويّة وأن التربية تُقَدَّم إلى جميع أفراد المجتمع. وبذلك فإن التربية في هذا القرن أصبحت تقوم على تربية الإنسان خلال مراحل عمره كلها، وقد تأثرت

العمليّة التربويّة بالعلوم الأخرى وبالنظريّات والمفاهيم التي ظهرت في مجال التربية والتعليم.

وتُعد التربية من أهم منطلقات السلوك الإنساني في التقويم، لذا تقوم مؤسساتها بدور فاعل في إعداد الإنسان الصالح ليكون لبنة في البناء الاجتماعيّ المُتّسق مع متطلبات الحياة وفق القيم والمبادئ الحميدة، كالتربية الإسلاميّة التي تدعو إلى التسامح الذي يُمَثِّل خُلُقًا من الأخلاق الإسلاميّة التي لا بُد للمرء من التحلي بها.

وعلى الرغم من التسليم بأهمية التربية ودورها في تغيير حياتنا ودورها في مواجهة عديد من المشكلات والمخاطر التي يعاني منها المجتمع، إلا أن واقعنا مازال يشهد وجود فجوة كبيرة بين واقع نظامنا التربويّ وبين ما ننشده من فاعلية تربويّة، ويتبدى ذلك في الاختلالات الجسيمة في نظامنا التعليميّ وتدني مستواه وتزايد مشكلاته وبلوغها من الاتساع والخطورة حدًا شاسعًا ينذر بالخطر الذي يهدد النظم المجتمعية الأخرى.

ونعرض لبعض التعريفات للتربية كما وردت عند بعض علماء التربية على مرّ العصور:

- **أفلاطون (427 – 347 ق.م):** التربية هي التي تضفي على الجسم والنفس كل جمال زكمال ممكن، لأن التربية في نظره ليست غاية في حد ذاتها بل هي غاية للغاية الكبرى وهي نجاح المجتمع وسعادته.
- **أرسطو (384 – 322 ق.م):** التربية هي إعداد العقل للتعليم وكسب العلم كما تعد الأرض للنبات والزرع.

- **جان جاك روسو (1712 – 1778م):** التربية وظيفتها العمل على تهيئة الفرص الإنسانية لكي ينمو الطفل على طبيعته حسب ميوله واهتماماته.
- **بستالوتزي (1746 – 1827م):** التربية هي إعداد الإنسان وقواه للقيام بواجباته المختلفة وتنمية عقله تنمية كاملة وملائمة.
- **هربرت سبنسر (1820 – 1903م):** التربية هي ما نقوم به من أجل أنفسنا وكل ما يقوم به الآخرون من أجلنا بغية التقرب من الكمال، وهو يعتقد أن التربية تهدف إلى إعداد الفرد للحياة المستقبليّة.
- **أبوحامد الغزالي (1059 – 1111م):** التعليم هو من أشرف الصناعات التي يستطيع أن يحترفها الإنسان وأن أهم أغراض التربية هي الفضيلة والتقرب إلى الله.
- **أميل دوركهايم (1858 – 1917م):** التربية يكون دورها الكبير في تكوين الأفراد تكوينًا اجتماعيًا ويتم ذلك بالعمل الذي تحدثه الأجيال الراشدة في الأجيال التي لم تنضج بعد وذلك للحياة الاجتماعيّة، أي أن التربية هي عمليّة التنشئة الاجتماعيّة للأجيال الصاعدة.
- **جون ديوي (1859 – 1952م):** التربية هي الحياة، وهي مجموعة العمليّات التي بها يستطيع المجتمع أن ينقل ثقافته ومعارفه وأهدافه ليحافظ على بقائه واستمرارية الحياة فيه، وبهذا النقل تتجدد الحياة وتستطيع بذلك المحافظة على دوامها.
- **ساطع الحُصري (1878 – 1968م):** التربية هي أن نُنشئ فرد قوي البدن، حسن الخُلق، صحيح التفكير، مُحبًا لوطنه، مُعتزًا بقوميّته، مُدركًا لواجباته، مُزودًا بالمعلومات التي يحتاجها في حياته.

إن كل المعان السابقة صحيحة ولكنها معان وتعريفات ارتبطت بالظروف المكانية والزمانية التي قيلت فيها، وأن اختلاف الفلاسفة والمفكرين التربويّين يعود إلى أن المجتمعات تختلف في فلسفتها الاجتماعيّة وتتغير في ظروفها وإمكاناتها وحاجاتها التربويّة خلال المراحل التاريخية التي تمُر فيها سواء كانت بدائية رعوية أم زراعية أم صناعيّة، نامية كانت أم متقدمة، وأن هذه المجتمعات الإنسانية تتفاوت في درجة حضارتها وأنماط معيشتها مما ينعكس بتأثيره على مفهوم التربية وأهدافها، وأن التربية بحد ذاتها هي صياغة المجتمع الذي نعيش فيه بما فيه من معطيات وماله من تطلُعات وطوحات يسعى لتحقيقها.

وتتم التربية حيث وُجِدت عناصرها من مُعَلِّم ومُتعَلِّم وموقف تعليميّ وتفاعُل مع هذا الموقف واكتساب للحلول التي مُورِسَت في مواجهة المشكلات المختلفة في هذا الموقف، هذه المؤسسات تُعرَف بمؤسسات التنشئة الاجتماعيّة، أو وكالات التنشئة الاجتماعيّة باعتبار أنها موكلة من قِبل المجتمع بالقيام بعمليّة التنشئة، ويُطلق عليها البعض وسائط التنشئة الاجتماعيّة باعتبارها وسيطًا بين المجتمع والأفراد، وسنعرض لها فيما يلي:

أولاً: وسائط المنظومة التربويّة غير المدرسيّة وآلياتها في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة

يجمع المختصون في الحقل الاجتماعيّ على أن للمؤسسات التربويّة والتثقيفية بمختلف أنواعها وتوجهاتها مهامًا وأدوارًا فاعلة وبناءة في بناء شخصية قوية للفرد وجعله مواطنًا صالحًا واثقًا من نفسه ومؤمنًا بقدراته الفكريّة وإمكاناته المادية، وبالتالي يصبح قادرًا على مواجهة المشاكل والتحديات الكبيرة ومنها اتجاه الشباب المصريّ للهجرة غير الشرعيّة.

فوسائط التربية مسئولة عن إعداد الفرد للحياة في المجتمع الذي يعيش في نطاقه وذلك من خلال تزويده بالمعارف والمهارات والاتجاهات والعادات وطرق التفكير وتزويده أيضًا بالمبادئ والعادات والاتجاهات الصحيّة والاجتماعيّة الصحيحة التي تساعده على تحقيق صحة البدن والتفاعل الاجتماعيّ الجيد في الأسرة والمجتمع.

1- الأسرة كوسيط تربويّ:

الأسرة من أقدم المؤسسات ذات الوجهة التربويّة التي ما تزال تلعب أهم وأخطر الأدوار في بناء الإنسان؛ فقد انفردت في الأزمان البعيدة بتربية الإنسان والقيام على كل ما يتعلق بهذه التربية، وهي اليوم تحتفظ بأهم دور في عمليّة البناء حيث تضع اللبنات الأولى فيه وتحكم بذلك ما يلي من جهود. ويترتب على ذلك العمل التربويّ الذي تقوم به الأسرة نجاح أو فشل التربية التي تواصل ما بدأته الأسرة، فالأسرة مسئولة عما يتحقق في التربية من نجاح أو فشل.

والأسرة تُعد من أهم النظم الاجتماعيّة تأثيرًا في تنشئة الطفل ولعل أهميتها تظهر في أن هناك أربع حاجات عامة بالنسبة للجنس البشريّ كله وهي: الحاجة البيولوجية مثل الحاجة للطعام والكساء والحماية والصحة، الحاجة إلى تأكيد الذات، الحاجة إلى الفاعلية، والحاجة إلى الإشباع العاطفي، والانتماء، والأسرة هي الهيئة أو النظام المُهيأ لإشباعها.

وإذا كانت الأسرة هي عامل التنشئة الأول فهي كذلك عامل موجد للسلوك المنحرف إذا غُيِّب دورها في تنشئة اجتماعيّة سليمة، فنقص العاطفة الأبوية نحو الأطفال والمواقف الصارمة نحوهم قد يؤدي إلى ظهور صراعات لا حل لها، وأحاسيس بالذنب يحاول الفرد التغلب عليها عن طريق القيام بتصرفات خاطئة ومنحرفة فيما بعد.

والأسرة قد تكون الداعم الأساسي للمُهاجِر، فهي تدبر الموارد من أجل السفر والإقامة في البلد المستقبل. وهي نقطة تجَمُّع، توجِه الفرد، فالأسرة تمتلك شبكتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ويضيق حد صلة القرابة في المساحات الجغرافية شديدة الاتساع. وينتقل الأشخاص حيث توجد عائلات تستطيع مساعدتهم وتتحمل مسئولياتهم في حالة المشقة وتبحث لهم عن عمل وتساندهم نفسيّا في حالة الضيق أو في حالة صدام الثقافات. وتتوطد الروابط بين أفراد العائلة الكبيرة لتوجِد تضامنًا متعدد القوميّات والذي يجعل من المُهاجِر ممثلًا فعالًا في تنمية بلده الأصلي.

وعلى الرغم مما سبق إلا أن هذا لا يعفي الأسرة من القيام بتنشئة الطفل بالصورة التي تنمو خلالها شخصيتة ويكتسب في النهاية الصفة الاجتماعيّة الإنسانية ويصبح بموجبها راشدًا يسهم في نشاط المجتمع الذي ينتمي إليه وتمثيل مطالبه ويعمل بالتالي على تطويره.

متطلبات تفعيل دور الأسرة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة:

- **غرس القيم والعادات والتقاليد الدينيّة وتنميتها:**

تقوم الأسرة بدور كبير في غرس القيم والعادات والتقاليد الدينيّة وتنميتها لدى أبنائها وذلك من خلال المراقبة الجيدة لهم وتقديم النصح والإرشاد باستمرار، بصورة تُهذِّب الأخلاق وتدعو إلى البِر والرحمة والتعاون وحُب الوطن والصبر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

لكن هناك مستجدات فرضت نفسها على الأسرة المصريّة كخروج المرأة للعمل، أدى هذا إلى ترك أبنائها فريسة سهلة لوسائل الإعلام ومن ثم فقد كان لهذه التغيرات أثرها على أداء الأسرة المصريّة في القيام بدورها في غرس القيم والعادات نتيجة مواجهتها بعديد من التيارات الفكريّة التي تؤثر على أفرادها، وبالتالي

يحدث خلل لدى الأبناء بين ما يتعلمه من الأسرة وبين ما يتعلمه من وسائل الإعلام ومن هنا يزداد العبء على الأسرة المصريّة في القيام بواجباتها نحو أبنائها، كما ينشأ صراع قيمي بين قيم الأسرة وقيم الإعلام.

- **المحافظة على الترابط الاجتماعيّ:**

تُعد الأسرة الخلية الأولى وأساس الترابط والاستقرار في المجتمع والذي بدوره يُعد من العادات السليمة التي تقوم الأسرة بتدعيمه وتتمسك به بالصورة التي تسهم في تقوية أواصر الصلة بين أفراد المجتمع. ولقد كان من المأمول أن تنجح الأسرة المصريّة في مساعيها، خاصة في إعداد أبنائها للتصدي لمواجهة الأفكار المتعلقة بالهجرة غير الشرعيّة إلا أن التغيرات العصرية كان لها دور في تفكك بعض الأسر، وهذا بدوره أدى إلى انحراف الشباب وبُعدهم عن واقع المجتمع الذي يعيشون فيه وبالتالي يسيطر عليهم التفكير في الهجرة.

- **التوعية بالعادات الاستهلاكية السليمة لأفراد الأسرة:**

تساهم الأسرة المصريّة بدور فعال في توجيه أبنائها وتربيتهم على أنماط وعادات استهلاكية تتمشى مع الطبيعة العربيّة الإسلاميّة التي تدعو أبناءها إلى ترشيد الاستهلاك وعدم الإسراف أو التبذير بل الاعتدال في الاستهلاك وأن يكونوا قدوة لهم داخل المنزل وخارجه من خلال ما يقبلون شرائه وبذلك يتعود الأبناء على سلوك استهلاكي سليم.

ويقوم الآباء والأمهات بدورهم هذا بتلقائية ودفء وعاطفة مما يجعل الاكتساب والغرس والتدعيم والتعزيز بغير حاجة إلى القوة، وهذه هي الثمرة إذا كان البيت يقظًا واعيًا، مربيًا مرشدًا، موجهًا مقنعًا، ومستقرًا سويًا. وتثير التغيرات العصرية كثير من التساؤلات حول استمرارية قيام الأسرة بدورها في غرس القيم

الاستهلاكية المعتدلة والتي تتمشى مع القيم والعادات الدينيّة السليمة للأسرة المصريّة وتنمي لديهم روح الانتماء.

- **الاهتمام بالعمليّة التعليميّة:**

تهتم الأسرة المصريّة بأبنائها وتعمل على متابعتهم داخل المدرسة وفي المنزل حيث تتابع واجباتهم وتدفعهم نحو الاطّلاع والقراءة والتعامل مع وسائل المعرفة التي تسهم في بناء ذكاء الطفل، كما أن الأسرة الآمنة المستقرة التي تمنح الطفل الحنان والحب تبعث في نفسه الطمأنينة والأمان وبالتالي الاستقرار والثبات الانفعالي الذي يُعَدُّ شرطًا للتحصيل الجيد، ولذلك فإن الأسرة التي تحترم قيمة التعليم وتشجع عليه تجعل الطفل يُقبِل على التعليم بدافعية. أما في البلاد التي تشتهر بالهجرة غير الشرعيّة لا تهتم الأُسر كثيرًا بتعليم الأبناء، فلديهم الرغبة الدائمة في هجرتهم، حتى قبل إكمال تعليمهم.

- **الاهتمام بالتنشئة السياسيّة:**

تستطيع الأسرة المصريّة أن تقوم بدور كبير في إعداد أبنائها وتنشئتهم تنشئة سياسيّة سليمة تتمشى مع السياسة المصريّة، والمغايرة إلى حد كبير للسياسة التي تدعو إليها بعض الدول من خلال ما تبثه من برامج عبر وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعيّ، إذا ما أُتيحت لها سُبُل التنشئة السياسيّة خاصة وأن الأسرة المصريّة تقوم على ركائز قوية تنمي لديهم حب الانتماء لوطنهم والتمسُّك بالقوميّة العربيّة الإسلاميّة، كما أن الأسرة المصريّة تقوم بهذه المهمة من منطلق أن التنشئة السياسيّة في مرحلة الطفولة هي عماد التربية السياسيّة للأفراد، والمجتمعات التي تُخفق في بث التأييد للقيم السياسيّة التي يتبناها النظام القائم في نفوس الصغار

تُلحق بهم في المستقبل أشكال عديدة من الاضطرابات والتوترات الاجتماعيّة والسياسيّة.

آليات الأسرة في تربية أبنائها وحمايتهم من الأخطار:

- شيوع العلاقات الطيبة من السكن والمودة بين الزوجين ليعم العطف والحنان على الأبناء.
- التنشئة الاجتماعيّة الصحيحة للأبناء وفق تعاليم الدين وتقصِّي أحوالهم بين الحين والآخر.
- تجنب الخلافات الأسرية، خاصة العنيفة، وخصوصاً أمام الأبناء.
- مراعاة التوافق النفسيّ للشباب بالرعاية والاهتمام واحترام الذات في محيط الأسرة.
- مساعدة الأبناء على الثقة بالنفس وتحمل المسئولية وتحديد رؤيتهم لمستقبلهم.
- تربية الأبناء على الأخلاق الفاضلة وعلى التمسك بآداب السلوك الاجتماعيّ.
- تربية الأبناء على التوسط والاعتدال والحرية وقوة الإرادة والتسامح في كل الأمور.
- تربية الأبناء على العزة والشجاعة وعدم الخنوع وعلى الاستقلال في التفكير والسلوك.
- تربية الأبناء على احترام قيمة العمل وحب الوطن.
- تربية الابناء على التفكير الناقد.
- تعميق ترابط الأسرة بعلاقات اجتماعيّة منظمة تدمج الأبناء في محيط العمل الاجتماعيّ.

- تدريب الأبناء على التكافل وصلة الرحم والإحسان إلى الآخرين.

2- وسائل الإعلام:

تُعد وسائل الإعلام من أهم وسائط التربية غير الرسميّة في المجتمع، فهي من أكثر الوسائل انتشارًا وذلك لتعدد مصادرها، وتميزها عن غيرها بقدرتها على التأثير في أفراد المجتمع لما لها من جاذبية وإثارة وإبهار، هذه الوسائل تشمل التليفزيون والمسرح والراديو والصحف والكتب والمجلات وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيري، كما تشمل وسائل الاتصال التقليدي المباشر التي تعتمد على اللغات الجماعية في الأسواق والمقاهي والأندية والجمعيات التعاونية.

لقد أحدثت الثورة المعلوماتية خلال السنوات القليلة الماضية تطورًا هائلًا في مجال تكنولوجيا الاتصال، بحيث أصبح العالم بمثابة القرية الصغيرة، لأنه يطّلع على آخر التطورات التي تحدُث في العالم خلال ثوان بمختلف وسائل الاعلام وفي مقدمتها تكنولوجيا الإنترنت والبرامج الإخبارية التي تبثها المحطات التليفزيونية في كل أنحاء العالم، الأمر الذي أثّر على نمط حياة الفرد وتنشئته الاجتماعيّة وسلوكه اليومي.

متطلبات تفعيل دور وسائل الإعلام لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة:

- **التفكير فيما يُبَث في وسائل الإعلام من أفكار وما يُروّج له من قيم:**

إن ما ينجح الإنسان في اختراعه من آلات لا يكون في ذاته خيرًا أو شرًا وإنما يتوقف ذلك على الكيفية التي نستخدمه بها، فالتليفزيون إنجاز معجز للإنسان، وأما ما يرتبط به من سلبيات فمرده إلى أسلوبنا في إستخدامه. وأول ما ينبغي جذب الانتباه إليه هو انتشار التليفزيون بشكل يجعله اليوم مكونًا رئيسًا من مكونات حياة

كل أسرة، ينطبق ذلك على مجتمعنا المصريّ، كما ينطبق على غيره من المجتمعات، هذ الانتشار يجعل من الضروري أن نفكر كثيرًا فيما يبثه هذا الجهاز بين الناس من أفكار وما يدعم من أعراف وتقاليد وما يُكَرِّس من عادات.

- **تَبَنِّي برامج الشباب التي تعمل على ترسيخ الإيجابيات في حياتهم:**

وتتضح أهمية دور وسائل الإعلام من خلال برامجها، خاصة برامج الشباب وقدرتها على مخاطبة هذه الشريحة، والتأثير فيها، حيث يستطيع الإعلام التنمويّ الاستفادة بكل أساليب الاتصال كالإذاعة والتليفزيون والإنترنت والصحافة والأفلام الوثائقيّة وغيرها بالتأثير على سلوك الأفراد في المجتمع. فالإعلام يُعَدُّ من أهم وسائل ترسيخ الإيجابيات في حياة الشباب، حيث يعمل على تشكيل ثقافة المُتلقي، كما يتأثر بالثقافة السائدة. لذلك فهناك مسئولية كُبرى للإعلام تجاه الشباب لتوعيتهم بمخاطر الهجرة غير الشرعيّة وإلقاء الضوء على ما يُثار في أذهانهم من هواجس تجاهها.

ويجب أن تُجَرِّم وسائل الإعلام شبكات التهريب، وتؤكد على المبالغ التي يسددها المُهاجِرون والتي تتراوح ما بين 40 – 50 ألف جنيه للفرد الواحد، ويرتفع الثمن إلى 60 ألف جنيه عندما يشمل العرض تسوية الأوراق عن طريق عقد عمل، أي أن جشع المُتاجرين في تهريب البشر هو في حد ذاته سبب من أسباب الهجرة غير الشرعيّة.

- **قيام وزارة الإعلام بإعداد حملات إعلاميّة للتعريف بمخاطر الهجرة غير الشرعيّة:**

قامت وزارة الإعلام بإعداد حملة إعلاميّة كبيرة للتعريف بمخاطر الهجرة غير الشرعيّة نظرًا لتزايد معدلاتها في مصر في الآونة الأخيرة، بهدف توعية الشباب من تعرضهم لعمليّات النصب من السماسرة والوسطاء، وما يمكن أن يتعرضوا له خلال عمليّات تهريب المُهاجِرين وبعدها. وحملات التوعية التي تتم تصدر أحيانًا كُتيِّبات لتعريف الشباب بتداعيات ومخاطر الهجرة غير الشرعيّة كالتعرض للموت، والسجن في دولة المقصد.

- **العمل على إبراز الدور الاجتماعيّ لوسائل الإعلام:**

يشير الدور الذي تمارسه وسائل الإعلام في إدارة الهجرة إلى حقيقتين؛ الأولى البُعد الاجتماعيّ والذي ينبع من أهمية دور الإعلام في المنظومة المجتمعية؛ حيث تمارس وسائل الإعلام دورًا أساسيًا لتحديد الحلول، وجذب الانتباه، وتوعية الرأي العام حول القضايا التي يأخذها المجتمع بعين الاعتبار، والحقيقة الثانية على المستوى العمليّ، فتنبع من النتائج التي تأتي بها الحملات الإعلاميّة في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة؛ فوسائل الاتصال لا يجب فقط أن تقتصر على التحذير من الهجرة غير الشرعيّة مشيرة إلى أخطارها كمغامرة غير مأمونة العواقب، ولكن يجب أن تخلق نوعًا من الوعي حول البدائل القانونيّة، والفرص المتاحة خلالها.

إن الحملة الإعلاميّة من خلال توظيف حزمة من الوسائل المُكَملة والمُدَعِمة يمكنها توصيل رسالتها وإجراء المناقشات مع مجموعات المُهاجِرين عن طريق المؤسسات المحلية باعتبارها عناصر مكملة لتأثير الإعلام الجماهيري. ويجب على

وسائل الإعلام أن تعترف بالدور الإيجابي للمُهاجِرين، بما يُحسِّن من صورتهم ويحد من العنصرية، ويدعم تفاعلهم مع مجتمعات المهجر واندماجهم بها.

آليات وسائل الإعلام في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة:

- إبراز مخاطر ارتكاب الجرائم على الفرد والأسرة والمجتمع من خلال تكثيف البرامج الإعلاميّة، التي تدرس أحوال المُهاجرين، وتُبيِّن عوامل اندفاعهم نحو الهجرة غير الشرعيّة. وتكشف حياة البؤس والتعرُّض للخطر التي يعيشها المُهاجر غير الشرعيّ.
- إبراز القدوة الثقافيّة المتخصصة واستضافتها والاستعانة بها في تناول قضايا الشباب وخلق حوار ثقافيّ، وذلك من خلال وسائل الإعلام الحديثة بتقنياتها الفائقة التي توفر الحوار والنقاش الفعَّال بين البرامج المُقدَمة وجمهور المُشاهدين، كقضية الهجرة غير الشرعيّة.
- ترشيد البرامج الإعلاميّة المُقدَمة، لتُصبح برامج ثقافيّة هادفة تُشكِّل عقل ووجدان الشباب وفق رؤى ثقافيّة تنويرية تُشجِّع على التجديد والتطوير في المجتمع. والبُعد عن البرامج الإعلاميّة التي تصور الدول الأوروبيّة على أنها جنة تستثير هِمم الشباب للهجرة إليها.
- إبراز إيجابيات الفكر والعقل العربيّ الذي يؤمن بالوسطية والاعتدال وعدم الغلو، من خلال تناول البرامج الإعلاميّة لقضايا المجتمع وتحليلها بموضوعية، كالهجرة غير الشرعيّة.
- محاولة وسائل الإعلام تحقيق التواصل الثقافيّ والاجتماعيّ بين طوائف المجتمع، خاصة بين المسئولين والمواطنين لمناقشة بعض قضايا الشباب مثل قضية الهجرة غير الشرعيّة.

- تنمية وعي الإنسان العربيّ بمعنى الاستقلالية والتجديد وعدم التقليد ومخاطر التبعية من خلال برامج تثقيفية هادفة تخاطب عقل الشباب راغبي الهجرة.

وتُعَد التربية والإعلام والثقافة مصادر مهمة ورئيسة لتشكيل الفكر والسلوك، وأن توظيف هذه المصادر في معالجة ظواهر إنسانية سلوكية سيصل إلى الرُقي في الفكر وفي السلوك، إلا أن هناك تحدياً واضحاً بين التربية والإعلام، وهما ينطلقان من مفهوم يكاد يكون واحداً وهو نقل المعرفة إلى طالبيها، فالتربية بمنهجيّتها ومُلامستها للواقع وحرصها على القيم تواجه الإعلام الجامح نحو نقل المعرفة دون النظر إلى منبعها ومنطلقاتها وأثرها على المدى القريب أو المدى البعيد.

3- دور العبادة:

تضطع دور العبادة بدورٍ فاعلٍ في بناء شخصية الفرد، ولها وظائف عديدة في المجتمع تبدأ من وظيفة بناء شخصية المواطن في خُلُقه وسلوكه وعمله وعبادته وعلاقاته بربه وبنفسه وبأخيه المسلم والناس جميعاً، وتنتهي بوظيفة أن تكون دور العبادة مركز إشعاع وتوجيه وتربية المواطنين وتوجيههم وجعلهم في مستوى مواجهة المشاكل والعراقيل التي تواجه حياتهم اليومية.

وإذا كانت دور العبادة قد فقدت كثير من هيمنتها وتوجيهها حياة البشر في مجتمعنا المعاصر فإن لايزال لها أثر لا يمكن تغافله في تكوين اتجاهات الناس ومشاعرهم نحو القضايا المختلفة التي تتميز بها حياتهم.

وتستطيع دور العبادة أن تسهم بدور هام في حياة الأفراد والشعوب لما لها من تأثير في تقويم سلوكهم، وما تغرسه من حب الخير وكره الشر، وقيامها بتقديم النصح والإرشاد ودعوة الأفراد إلى التمسك بالقيم والعادات والتقاليد الدينيّة التي تحقق للفرد السعادة والطمأنينة في الدنيا والآخرة وذلك من خلال ما تقدمه من

خُطب ومواعظ وأنشطة دينيّة تساعد في حل مشكلات المجتمع التي تؤثر فيه وفي أفراده مثل ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة.

إن تأكيد القيم الروحية والدينيّة في تربية الإنسان ركيزة أساسية في تكامل شخصيته حتى لا تجرفه تيارات المادية أو الإلحاد. ولذا تقوم دور العبادة بتنشئة الفرد وتحصينه بأخلاقيّات تعمل على تأكيد النظام الاجتماعيّ القائم وتقوي من عزيمته في مواجهة الأخطار التي يتعرض لها.

متطلبات دور العبادة للقيام بدورها في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة:

- **أن يُصطَبغ عمل دور العبادة دائمًا بالرسالة التربويّة:**

تساهم دور العبادة بدور كبير في نشر التعليم بين أفراد المجتمع، فهي مراكز تربويّة تعليميّة تُعلِم الفرد أمور الدنيا والآخرة التي تساعده على مواجهة المشكلات الدنيوية التي يتعرض لها، مثل مشكلة الهجرة غير الشرعيّة لما لها من آثار سلبية على حياة الفرد المُهاجِر وأسرته ووطنه، حيث تستطيع هذه الدور أن تهتم بنواحي الحياة التي تقوي أفراد المجتمع في مواجهة تلك المشكلات.

فالمسجد، مثلًا، يساهم في تعليم الأطفال والشباب الأمور التي تساعدهم في أداء دورهم في الحياة، وأيضًا المفاهيم الدينيّة التي تُقوي إيمانهم بالله وحبهم للآخرين والحفاظ على النفس البشريّة من الهلاك، ويؤدي هذا إلى زيادة نسبة المتعلمين في الأمور الدينيّة وفي الأمور المتعلقة بحياتهم الدنيوية، وبذلك يستطيع الفرد المتعلم دينيًا ودنيويًا التصدي لمواجهة الظواهر السلبية مثل الهجرة غير الشرعيّة.

وتساهم دور العبادة في حل كثير من المشكلات المجتمعية وذلك عن طريق ربط الأمور الدينيّة بالحياة العمليّة في شتى المجالات، وذلك لأن الدين له دور في تفسير

الظواهر الاجتماعيّة التي تخدم الفرد والمجتمع، وتبعد الأفراد عن المخاطرة بحياتهم، مما يؤدي إلى تمسك الفرد بدينه وارتباطه به وبالمجتمع الذي يعيش فيه. أي أن ربط الوعظ والإرشاد بالواقع العمليّ يجعل لدور العبادة دورًا تربويًا، فعن طريقها نتعلم العقائد والمبادئ الدينيّة والروحية وما تتطلبه ممارسة الدين من عبادات وشعائر. وبالرغم من الجهد الذي يبذله الأئمة والخُطباء في إبراز مخاطر الهجرة غير الشرعيّة، إلا أن كثير من العمل الدعوي ما زال ينتظر مؤسسة المسجد لإيصال مضمون الرسالة الدينيّة التي تُحرِّم قتل النفس مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، (البقرة 45).

- **تحقيق الرسالة الاجتماعيّة لدور العبادة:**

تُعد المساجد والكنائس من أهم المؤسسات التربويّة التي تساهم في تحقيق الرسالة الاجتماعيّة ونشرها بين أفراد المجتمع، حيث يلتقون فيما بينهم داخل هذه المساجد والكنائس مرات عديدة، ويتشاورون في المشكلات التي تواجههم، ويساهم هذا في تقوية عزيمة أفراد المجتمع في مواجهة الأخطار الناجمة عن المشكلات المجتمعية كالهجرة غير الشرعيّة.

وتهتم دور العبادة برسالتها الاجتماعيّة من خلال الاهتمام بالأفراد وحثهم على التعاون والوطنيّة والحب وزيادة أواصر الصلة بينهم والأُلفة والبُعد عن الضغينة والكراهية، وبذلك يتربى الأفراد على أهم الصفات الدينيّة التي تُكسبهم القوة والترابط بين بعضهم البعض، وهذا يجعل المجتمع أكثر تماسكًا وقوة في مواجهة المشكلات التي يتعرض لها كالهجرة غير الشرعيّة.

ولهذا فإن دور العبادة من خلال ما تقدمه من مواعظ وإرشادات تساهم في تقوية أفراد المجتمع في التصدي للآثار السلبية سواء أكانت اجتماعيّة أم عقائدية

أم سياسيّة أم اقتصاديّة أم تعليميّة، وذلك عن طريق نشر التعاون والمحبة الخالصة لوجه الله سبحانه وتعالى والتي تقوي الترابط الأُسري والاجتماعيّ ويصبح المجتمع ككل وحدة متماسكة في مواجهة الأخطار كخطر الهجرة غير الشرعيّة.

- **تحقيق الرسالة الدينيّة لدور العبادة:**

تساهم دور العبادة بدور هام في القيام برسالتها الدينيّة عن طريق الوعظ والإرشاد والخطب والأنشطة الدينيّة التي تقدمها للأفراد، كما تسهم في غرس القيم والعادات والتقاليد الدينيّة لديهم، وبذلك تكوِّن لدى الأفراد وعيًا دينيّا وتمسُّكًا بالأسس الدينيّة السليمة يساعدهم في مواجهة الأخطار التي تمس قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم، أي أن لدور العبادة دورًا هامًا في تشكيل الرأي العام تجاه القضايا التي تهم الناس لما لها من قدسية، مثل قضية الهجرة غير الشرعيّة.

وتُعد الهجرة غير الشرعيّة من المشكلات التي يجب أن تهتم بها دور العبادة حيث يستطيع المسجد من خلال ما يقدمه من خطب ومواعظ تعريف الناس بمدى خطورة هذه الظاهرة على الفرد والأسرة والمجتمع خاصة وأن المضمون الاجتماعيّ في الدين مضمون واضح وأساسي للقضايا التربويّة الاجتماعيّة، والتي تشكل مضامين جوهرية عالجها القرآن الكريم وتناولتها الأحاديث النبوية الشريفة، وبذلك يجب على الوعّاظ في المساجد أن يؤكدوا عليها في خطبهم وفي حلقات دروسهم. كل ذلك يساعد على التمسُّك بالقيم والعادات الدينيّة التي تعتبر الركيزة التي يُرتكز عليها في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة حيث قال تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوَاْ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾، (البقرة، 195).

آليات المؤسسة الدينيّة كوسيط تربويّ مهم وحيويّ:

- توعية الشباب بخطورة الهجرة غير الشرعيّة وآثارها على الفرد والأسرة والمجتمع، واستنزاف الثروات البشريّة والمادية، والتوعية بطُرُق التصدي لها.
- إكساب المواطنين معنى المسئولية وتقديس العمل، باعتبارها من قسمات الإيمان الصحيح بالله والتمسُّك بفُرص العمل المُتاحة، وعدم السعي وراء أوهام الهجرة غير الشرعيّة.
- تشجيع المواطنين على التكافل الاجتماعيّ ورعاية الفئات المحرومة باعتباره واجبًا دينيًا ووطنيًا تقتضيه المصلحة العامة لحماية هذه الفئات من الوقوع في الهجرة غير الشرعيّة.
- تعميق انتماء الشباب للمجتمع، والارتقاء بمستوى الأداء والإنتاج ليعلو شأن المجتمع وتقل تبعيته للمجتمعات الأخرى.
- جعل المساجد والكنائس دور عِلم وعبادة من خلال زيادة الجُرعات الدينيّة المُقَدَمة من دروس ووعظ وخُطب، وتناول القضايا التي تهم الشباب ومنها قضية الهجرة غير الشرعيّة.
- إبراز القدوة الدينيّة المُستنيرة وجعلها في مُتناول البشر لتقريب وجهات النظر، ولزيادة عمليّات التأثير، ولخلق نوع من الحوار الدينيّ البنَّاء بين الشباب وعلماء الدين.
- إعلاء القيم الإسلاميّة الأصيلة، والاتجاهات السلوكية المرغوبة، والتي تتفق ومنهج الإسلام السمح وتأصيلها في نفوس العامة، والحث على عدم إلقاء النفس إلى التهلكة كالقيام بالهجرة غير الشرعيّة.

4- جماعة الرفاق:

على الرغم من أهمية الأسرة كحاضن يستقبل الطفل منذ مولده ويعني به فإنه في مرحلة متقدمة من حياته ينطلق ليستكشف العالم الخارجيّ من حوله ويزداد اهتمامه تباعًا بالحياة الاجتماعيّة خارج مجال الأسرة حيث يلتقي بجماعات اللعب التي تعتبر أولى الجماعات التي يرتبط بها الطفل في حياته المبكرة مشاركًا زملاءه في الخبرة العامة للعب مع الالتزام بصفة خاصة بمجموعة القواعد العامة والخضوع للقيود التي يفرضها نشاط هذه الجماعة على الفرد. إلا أن المُلاحَظ في القرى التي تشتهر بهجرة شبابها أن بعض الشباب لديهم ثقافة الهجرة غير الشرعيّة ويسيطر عليهم حلم السفر الذي يُعد أول أهداف هذه الفئة من الشباب.

متطلبات جماعة الرفاق للقيام بمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة:

- **ضرورة أن يشعر الفرد بالولاء والانتماء للجماعة:**

جماعة الرفاق هي مجموعة الزملاء والأصدقاء التي تحيط بالفرد في المنزل أو المدرسة أو الشارع، أو البيئة الخارجيّة التي تحيط بالفرد، حيث أنه كثيرًا ما تقوم الصداقات بين الأطفال أو الشباب من نفس السن والجنس والجوار، ولهذه الجماعة يشعر كل فرد فيها بالخضوع والانتماء والولاء، وهذه المشاعر والارتباطات هي من السمات الاجتماعيّة المعروفة في هذا السن.

- **ضرورة أن يشعر الفرد بالتواصل مع من هم على شاكلته:**

والفرد يشعر بالحاجة لربط نفسه مع الآخرين على شاكلته، وهو إذا ربط نفسه بهم يشعر بشيء من القوة والرغبة في أن يؤكد ذاته، يبني مكانة له في عالم

الكبار. وعن طريق جماعة الرفاق يمكن تكوين جانب مهم من الاتجاهات والأدوار والقيم الاجتماعيّة، والعمل على دفع الفرد إلى تعديل كثير من القيم والمعايير التي اكتسبها من الأسرة وذلك وفقًا لما تتطلبه هذه الجماعة.

- **ضرورة أن يسود مفهوم الرضا الاجتماعيّ داخل جماعة الرفاق:**

في هذا الإطار تحتل جماعة الرفاق مكانة عالية في حياة الأفراد حيث ترجع أهميتها إلى أنها تُعلم الطفل كيف يختار أصدقاء، وكيف يتفاعل معهم على أساس وجود نوع من المساواة بينه وبين أعضاء هذه الجماعة، حيث تمارس تلك الجماعة مناقشات حول بعض الأمور المعينة، فيما يحدث تبادل الأفكار والآراء، ومنها يمكن أن يتعلم التلميذ طريقة التعامل بين الأفراد في إطار الجماعة وبالتالي يكتسب مفهومًا غاية في الأهمية وهو الرضا الاجتماعيّ الذي يمكن أن يحققه داخل الإطار الاجتماعيّ من أصدقائه وزملائه.

إن قدرة الأقران على التأثير في سلوك جماعة الأطفال تكون أكبر من قدرة المدرس أو المدرسة على ذلك، يرى "فردريك إلكن" أن جماعة الرفاق تقوم عادة ببعض المهام التي لا يتيسر للمؤسسات الأخرى القيام بها. ويتضح التأثير الذي تمارسه جماعة الرفاق على الأفراد والذي يختلف عن دور الأسرة أو المدرسة في بُعدين أساسيين هما:

- علاقة السلطة داخل الأسرة أو المدرسة تكون محكومة بمبدأ السيطرة والخضوع، بينما داخل جماعة الرفاق على قيم الندية والديمقراطية.
- تهيئ جماعة الرفاق لأعضائها مجالًا أرحب للتكيُّف مع البيئة الاجتماعيّة والثقافيّة وذلك بعكس الأسرة والمدرسة، الأمر الذي يستلزم حُسن التخطيط لهذه الجماعة ووضعها في بؤرة الاهتمام.

آليات تفعيل وتنفيذ دور جماعة الرفاق لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة:

- مساعدة الأبناء على حُسن اختيار الأصدقاء في إطار من رعاية الأسرة والمجتمع.
- ضرورة أن تتعرَّف الأسرة على أفراد الجماعة التي ينتمي إليها أبناؤها وذلك لضمان النضج العقلي والخلقي والاجتماعيّ للأبناء في إطار جماعة سوية تنطلق من التوافق العُمري والعقلي والخُلقي والبيئي والثقافيّ.
- تفعيل الحوارات الشبابية وتقدير آراء الشباب واحترام أفكارهم مع التصويب الهادئ والمقنع للأفكار غير الصحيحة لديهم.
- احتضان المجتمع لجماعات الأصدقاء بتوفير أماكن مناسبة لتجمعاتهم وممارسة أنشطتهم.
- مراعاة متطلبات النمو العُمري والعقلي لجماعات الأصدقاء، خاصة لفئة الشباب.
- احترام طموح الشباب وجماعات الأصدقاء وإشراكهم في منظومة العمل الاجتماعيّ.

ويزداد تأثير جماعة الرفاق على الفرد المنتمي إليها كلما تعقدت الحياة وانشغلت الأسرة بأمور أخرى تُضعِف من دورها التربويّ، وجماعة الرفاق تُنمي العضو على تدَبُر مطالبها وقيمها واتجاهاتها الخاصة، فعن طريقها يتعرف على معانٍ لأمور كثيرة لا يستطيع معرفتها عن طريق الأسرة إما لأنها لا تعرفها وإما لأنها لا تدمجه فيها.

كما تُعد جماعة الرفاق أيضًا من الأسباب الرئيسة لحدوث تلك الظاهرة؛ حيث أن الشبكات الاجتماعيّة المتمثلة في الأقارب والأصدقاء المهاجرين في الخارج لها تأثير كبير في دفع المُهاجِرين المحتملين من أقاربهم الراغبين في الهجرة غير الشرعيّة

إلى تنفيذ مخططاتهم، لأن هؤلاء الأقارب والأصدقاء المهاجرين لهم دور كبير في تسهيل الحصول على معلومات عن أكثر الأماكن في بلاد المهجر طلبًا للعمالة، وفي الحصول على مسكن، أيضًا استضافة المُهاجِرين الجدد لحين الحصول على عمل مثلما أكد أحد الشباب الذين خاضوا تجربة الهجرة غير الشرعيّة.

5- الأندية الرياضيّة ومراكز الشباب:

تلعب الأندية دورًا مماثلًا لما تلعبه جماعة الرفاق في بعض الأمور ومماثلًا لما تلعبه الطبقة والأسرة والثقافة الوطنيّة في بعض الأمور الأخرى، فقد تقوم بتغذية الطفل بكل ما تُغذيه به هذه الجماعات تأكيدًا وتدعيمًا، بما لديها من أنشطة غنية بالمجالات التربويّة.

متطلبات الأندية الرياضيّة ومراكز الشباب لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة:

- **ضرورة أن يعرف الشباب معنى القيادة والتبعية والقبول بها:**

يُعرِف الطفل كثيرًا من قوانين اللعب وتنظيمات الفِرق الرياضيّة والاجتماعيّة والمسرحية في الملعب، كما يتعلم معنى العمل من خلال فريق، ومعنى القيادة والتبعية، ومعنى كثير من القيم التي تربط الفرق المختلفة. من هنا يستطيع الفرد أن يتقبل قوانين بلده التي يعيش فيه خاصة تلك التي تتعلق بعمليّة الهجرة، وأيضًا قوانين البلد المراد الهجرة إليه، وبالتالي محاولة البحث عن طرق للهجرة بشكل شرعيّ وقانونيّ يُبعده عن المساءلة القانونيّة إذا ما سلك في ذلك طريقًا غير قانونيّ أو غير شرعيّ، كما يُبعده عن أخطار الهجرة بطُرُق غير شرعيّة.

- **ضرورة أن يجد الفرد لنفسه مجالًا لتنمية وإبراز مواهبه:**

والأندية هي أماكن لشغل وقت الفراغ بما يعود على الفرد بالنفع، حيث يجد النشء فيها فرصة لتنمية مواهبه وسط مناخ أسري يجد فيه حرية التحرك والتوجيه المطلوب له نحو ممارسة الهوايات والأنشطة، ومن هنا يستطيع الفرد أن يبحث لنفسه عن مجال أو عمل يستطيع من خلاله تنمية وإبراز مواهبه التي تعود عليه وعلى مجتمعه بالنفع والإفادة وتحقق له طموحه الشخصي الذي يشغل أوقات فراغه وبالتالي يشغله عن مجرد التفكير في الهجرة غير الشرعيّة.

- **ضرورة أن تتنوع نواحي الأنشطة في الأندية:**

تتمَيّز الأندية بتعدد نواحي الأنشطة فيها؛ رياضيّا وثقافيّا واجتماعيّا، فيستطيع الفرد أن يمارس النشاط الذي يرغب فيه ويتمشى مع قدراته واتجاهاته الثقافيّة والاجتماعيّة والنفسيّة، وإذا كانت الأندية تركز على الناحية الرياضيّة فإن انطلاق الطاقة الجسمية خلال ممارسة لعبة معينة تؤدي إلى الاستقرار النفسيّ والعاطفي، كما أن التعاون بين الأعضاء يخلق علاقات إنسانية سوية تؤدي إلى تقوية بعض القيم الخُلقية والاجتماعيّة. وفي ظل انتشار الهجرة غير الشرعيّة في المجتمع يُصبح على هذه الأندية مُساندة الوسائط التربويّة الأخرى في تشكيل عقل وإرادة الشباب.

آليات الأندية الرياضيّة في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة:

- توعية الشباب بأضرار الهجرة غير الشرعيّة على المجتمع، ومصير القائم بها، وذلك من خلال اللقاءات والندوات الثقافيّة التي توفرها تلك النوادي للشباب

والتي تستقطب فيها علماء المجتمع في التخصصات كافة لتناول تلك الظاهرة واستجلاء أسبابها وآثارها من مختلف الزوايا.

- بناء عقل الشباب على الوسطية والاعتدال والحرية ورفض الأُحادية في التفكير والعمل.
- تدريب الشباب على الحوار والنقاش البنَّاء من خلال إتاحة فُرص التناقُش مع بعض العلماء والمُتخصصين حول القضايا الشائكة التي تجوب الساحة المحلية والدوليّة، وتقويم آراء الشباب نحوها وتحديد موقفه منها، كقضية الهجرة غير الشرعيّة.
- بناء روح التعاون بين الشباب في مُساندة العمل الوطنيّ، وفي الحفاظ على المجتمع، والذي هو في جوهره مجتمعه ورصيدهم في التقدم والنهوض.
- إبراز القدوة في كل مجال ثقافيّ، رياضيّ، وشرح نضالها في التفوق والشهرة والصمود والالتزام، حتى يتضح للشباب أن المسئولية ليست سهلة المنال دون الكفاح والصبر.
- تحفيز الشباب للتصدي لمشكلات المجتمع والبيئة المحيطة بهم، وحث الشباب الآخرين الذين يسعون إلى الهجرة غير الشرعيّة على ضرورة مراجعة مواقفهم تجاه هذه الخطوة.
- تحذير الشباب من الأفكار الهدامة التي تؤدي إلى ضياع الفرد، كالهجرة غير الشرعيّة.

ثانيًا: وسائط المنظومة التربويّة المدرسيّة (التعليميّة) وآلياتها في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة، (المدرسة والجامعة)

المتتبع للحركة التربويّة خلال التاريخ البشريّ يجد أن التربية، في المجتمع اللاطبقي، كانت لا تتطلب مؤسسة تعليميّة مخصصة، إذ كان التعليم يتم من خلال وجود الفرد في الأنظمة الاجتماعيّة المختلفة أثناء ممارستهم لحياتهم بطريقة جماعية، وعندما ظهرت الملكية، وانقسمت المجتمعات البشريّة إلى طبقتين رئيستين، أصبح من الضروري تخصيص مؤسسة تقوم بعمليّة التربية للنشء، وبالطبع لم تكن الطبقات المُستَغَلة في حاجة إلى تعليم، أما الطبقات المُستَغِلَة فقد أنشأت المدارس لتعليم أبنائها المعارف التي تساعدهم على مد هذه الطبقة بالأفراد اللازمين لاستمرارها.

بدأت المدرسة تسجل وجودها عقب المرحلة التاريخية (6000 - 5000 ق. م) كظاهرة اجتماعيّة وذلك في إطار الحضارات المتلاحقة خاصة في بلاد اليونان كمدارس إسبرطة وأثينا، وفي العصر الوسيط الذي شهد انتشارًا واسعًا للمدارس الدينيّة في القارة الأوروبيّة. وفي مرحلة الثورة الصناعيّة الأولى التي ظهرت في بريطانيا بدأ تاريخ الإنسانية يشهد تطورًا كبيرًا في وجود مدارس حديثة ارتبطت بتأمين الكوادر واليد العاملة القادرة على مواكبة الإنجازات التكنولوجية والصناعيّة المتنامية في القرن الثامن والتاسع عشر.

وتعد الجامعة امتداد للمدرسة في استقبال المتعلم، وتساهم بشكل فعال في اعداده وتنشئته داخل المجتمع لأنها تنهض بأدوار كبيرة لأغراض متنوعة ثقافيّة واجتماعيّة واقتصاديّة وتكنولوجية قد تكثر أو تقل حسب إمكانات كل جامعة

ومدى تعاون الهيئات والمؤسسات المعنية داخل المجتمع وتقتحم الجامعة المشكلات الاجتماعيّة المزمنة وتتعامل معها بأسلوب علميّ.

متطلبات تفعيل دور المؤسسات التعليميّة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة:

- **التأكيد على اكتساب الأنماط الاجتماعيّة الجديدة والنافعة:**

يشهد القرن الحالي تطورًا ملحوظًا في جميع المجالات الماديّة وغير الماديّة، هذه المستجدات تفرض ضرورة التعامل معها بعقلية متفتحة لِلَفظ الغث والاستفادة من الثمين، وهذا يفرض على المؤسسة التعليميّة القيام بوظيفتها في خلق درجة عالية من المرونة في أساليب الفرد واتجاهاته حتى يصبح قوة في توجيه التغير الاجتماعيّ.

وأول خطوة لتحقق المؤسسة التعليميّة هذه الوظيفة هي تنمية الوعي بين الأطفال والشباب بالفرق بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون، وتتطلب هذه الوظيفة أساسًا فنيًا وافرًا من المعرفة والمعلومات عن الوسائل الاجتماعيّة المختلفة، وتكوين اتجاهات علميّة سليمة متحررة من التعصب والجمود، تكون أساسًا لتصور خطط وصور اجتماعيّة جديدة.

- **التأكيد على الهوية الثقافيّة العربيّة:**

يواجه المجتمع المصريّ اليوم وربما لسنوات قادمة مخاطر سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة تفرضها وتتسبب فيها قوى النظام العالميّ الجديد يتقرر على ضوئها مصير الشخصية المصريّة. ولمواجهة تلك المخاطر لا بُد من إعادة بناء الشخصية المصريّة وتنميتها وتربيتها تربية دينيّة، لذا يمكن للنظام المدرسيّ أن يقوم بدوره في تأكيد الهوية لامتلاكه المناهج الدراسية والأنشطة التي يمكن التفاعل معها

والاستفادة منها في تأكيد مفاهيم وأوضاع اجتماعيّة وثقافيّة تتصل بنظام الحياة السائدة في المجتمع.

وتهتم المؤسسات التعليميّة بتنمية الوعي والإدراك وكل ما يتعلق بتحصين المتعلم من الوقوع في الخطأ أو الذلل، وإعداده للتعامل مع كل جديد بعقلية متفتحة وقناعة بهويته الثقافيّة وانتمائه الوطنيّ، وهذا يفرض عليها استخدام الأساليب الكفيلة بالتأكيد على الهوية الثقافيّة العربيّة المستمدة من ديننا، وأن تساهم في المحافظة على تراثنا الثقافيّ، والمحافظة على اللغة العربيّة.

- **إكساب القيم والعادات والتقاليد الدينيّة:**

للمؤسسات التعليميّة دور لا يُستهان به في إكساب وتأكيد القيم والعادات والتقاليد الدينيّة من خلال ما توضحه للطلاب من مواعظ وإرشادات وأمثلة يقتدون بها في حياتهم وهذا يؤدي إلى زيادة تمسكهم بالقيم الدينيّة، كما يساعدهم على التغلُّب على الأفكار البرّاقة التي يبثها الإعلام عن جنة الأراضي الأوروبيّة والتصدي لها. وتستطيع تلك المؤسسة القيام بهذه المهمة لتميزها عن المؤسسات الاجتماعيّة الأخرى بعديد من الخصائص أهمها ما يلي:

- إن المؤسسة التعليميّة تمثل بيئة اجتماعيّة ووسطًا ثقافيًا له تقاليده وأهدافه وفلسفته وقوانينه التي وُضِعت بحيث تتمشى وتتفق مع ثقافة وأهداف وفلسفة المجتمع.
- تلتزم المؤسسة التعليميّة إلى حد كبير بتقاليد المجتمع وقيمه وتراثه الدينيّ الثقافيّ ويعتمد هذا على انتقاء واختيار القيم المرغوبة وتأصيلها ورفض القيم غير المرغوب فيها ونبذها.

- إنها تقوم على التخطيط سواء على المستوى القصير أم المستوى البعيد، فتخطيط التعليم بشتى صوره ومراجعه ومستوياته إنما هو جزء من الخطة العامة للمجتمع سواء أكانت هذه الخطة اقتصاديّة أم اجتماعيّة.
- إنها تشمل الفرد المتعلم الذي يقضي فيها فترة زمنية طويلة سواء أكان ذلك بالنسبة لليوم الدراسي أم بالنسبة لعمر المتعلم.

• التأكيد على مبدأ التعاون:

للمؤسسة التعليميّة دور مهم في التأكيد على التعاون بين أفراد المجتمع من خلال الأنشطة التعليميّة الجماعية التي تتم داخل تلك المؤسسة وخارجها، وأيضًا من خلال الرحلات التي تخدم المقررات الدراسية وهذا يؤدي إلى زيادة التعاون والحب بين الطلاب مما ينمي لديهم قوة الترابط والتماسك وهذا يساعدهم على التصدي لمشكلة الهجرة غير الشرعيّة، ومن هنا يأتي دور المقررات الدراسية في بناء الشخصية المصريّة المتماسكة والمتعاونة، وهذا يزيد من الترابط بين أفراد المجتمع المصريّ وتزداد العزيمة في مواجهة الأخطار الناتجة عن غزو الإعلام الذي يظهر صورًا مبهرة للدول الأوروبيّة تُلهب حماس الشباب للهجرة بأية طريقة وتحت أي ظروف.

• إكساب وتنمية قيمة حب الولاء للوطن:

تعتبر المؤسسة التعليميّة من أهم المؤسسات الاجتماعيّة التي تقع على عاتقها مهمة التربية والتعليم، فوظيفة تلك المؤسسة لا تقف عند حدود نقل المعارف الموجودة في بطون الكتب فحسب، وإنما في عمليّة دمج هذه المعارف في أوساط المعنيين بها.

وللمؤسسة التعليميّة دور بارز في إكساب قيمة حب الولاء للوطن من خلال توضيح تاريخ الأمة، ماضيه وحاضره، والتراث المصريّ الأصيل، وأيضًا قدرة الإنسان المصريّ على مواجهة الصعاب والمحن التي تعرض لها على مدى العصور، ويؤدي هذا إلى بناء الشخصية المصريّة التي تتمسك بالتراث المصريّ وتاريخه مما يزيد من حب الإنسان المصريّ لوطنه والدفاع عنه والتصدي للمشكلات التي يتعرض لها كالهجرة غير الشرعيّة.

ووجود المدارس الأجنبيّة في البلدان العربيّة قد زرع الاغتراب في كثير من طلابها، مما عزز من سعيِّهم إلى الهجرة في مراحل لاحقة؛ فقد عمل بعضها على إضعاف شخصيات طلابها بوصفهم عربًا أومسلمين، وإلحاقهم بنموذج الفرد الغربي، وسلوكه وقيمه، مما أدى في كثير من الأحيان إلى انجذاب بعضهم لمنهج حياة الغرب، وعدم التكيُّف مع مجتمعاتهم، ورفض العيش فيها، والتطلُّع إلى الهجرة تحت ضغط الاغتراب، الذي ساعدت في إيجاده المدارس الأجنبيّة.

ويجب أن تسعى الجامعة بكل السُبل لجعل الشباب مواطنين مُكتملي المواطنة من خلال تنمية الوعي لديهم بمشكلات المجتمع واحتياجاته وتدعيم المنهج العلميّ في التفكير والذي يُمَكِّن الفرد من تقدير الأمور بموضوعية وتجرد بدلًا من الحماسة العاطفية التي يوصَف بها الهوى فضلًا عن تعميق حقوق الإنسان، والجامعة مطالبة كذلك بالاهتمام بتطوير نظام القيم السائدة في المجتمع والذي يضبط حركة الأفراد ويوجه سلوكهم.

بالإضافة إلى تنمية الوعي الاجتماعيّ، تساهم الجامعة في إكساب الطلاب كثير من القيم والعادات والتقاليد الدينيّة والأخلاقيّة، وتدربهم على المشاركة في اتحاد الطلاب ومن خلال عقد الندوات والمؤتمرات والأنشطة الطلابية ومن خلال

بعض المقررات التي تُنمي وعيّهم السياسيّ وتدفعهم إلى المشاركة السياسيّة وفهم الوضع السياسيّ المصريّ، هذا بالإضافة إلى تنمية قيمة الاعتدال في الاستهلاك وعدم الإسراف الترفي الزائد عن حاجتهم والإقلاع عن الأنماط الغذائية والاستهلاكية الغربية الدخيلة على المجتمع المصريّ، مع توضيح مدى خطورة وسائل الإعلام على الشباب، وبهذا يتكون لدى الشباب وعي يساعدهم في التصدي للآثار السلبية الناجمة عن مشكلة الهجرة غير الشرعيّة.

ولهذا فالجامعة مطالبة بإعادة بناء وتنمية الشخصية من الناحية الدينيّة وأن تمارس مسئولياتها في القيام بدورها القيادي بالعمل على إحداث التغيير الجزري في القيم والنُظُم وإرساء أنماط السلوك البديلة في ضوء متغيرات النظام العالميّ الجديد والتي من خلالها يتم دعم العقيدة الدينيّة في المجتمع، فالجامعة تساهم في دعم جوهر الإنسان وتحمي ضميره وتحكم تصرفاته وتعصمه من كل انحراف وتصوِّب ما يقع فيه الإنسان من أخطاء.

وبذلك تساهم الجامعة في نشر الوعي بين طلابها مما يساعدهم على التمسك بالقيم الدينيّة والسوكيات المصريّة الأصيلة، كما يقلع الشباب عن تقليد الحضارة الغربية، ويؤدي هذا إلى زيادة وعيّهم وقدرتهم على مواجهة التفكير في الهجرة غير الشرعيّة التي تهدد كيان المجتمع.

وبالرغم من أهمية النظم التربويّة في العمل على الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة، إلا أن هناك صبغة تغريبية تظهر في كثير من هذه النظم التربويّة العربيّة، والتي ترسم صورة زاهية للمجتمعات الغربية، مما يغري كثيرًا من الطلاب بالسفر إليها، والعيش فيها، لأنهم وقعوا تحت تأثير الفكر الغربي الذي تروج له بعض المناهج الدراسية من حيث رؤيته للأشياء، وأسلوبه في التنظيم، وتفسيره

للأوضاع الحياتية. ويلجأ هؤلاء إلى المقارنة الدائمة الواعية وغير الواعية بين مجتمع غربي، عملت نظمهم التعليميّة بقصد أو بغير قصد على تزيينه لهم، وجعله حلمًا يتمنون الاستقرار فيه، وبين واقع اجتماعيّ عربيّ تعتوره كثير من المشكلات وأوجه القصور، وغالبًا ما تكون نتيجة المقارنة الشعور بمزيد من الغربة، والتصميم على الهجرة.

كما أن ضعف العلاقة بين التعليم من جهة، وحاجات المجتمع من جهة أخرى، مصدر آخر من مصادر اغتراب الطلاب العرب، الذي تنتج عنه في كثير من الأحيان هجرة عدد كبير من الخريجين. فمن الأسباب الرئيسة للهجرة في الوطن العربيّ وجود حالة اغتراب يعيشها كثير من الخريجين الجامعيّين العرب، التي تتمثل في الانفصال الذي سببه غياب الانسجام بين ما يحملون من أفكار وتوجهات وآمال، وما يعيشون من واقع مرير يغص بالتناقضات والأزمات.

آليات المؤسسة التعليميّة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة:

- الارتقاء بمهارات الإنسان وقدراته البدنية من خلال ممارسة الأنشطة والهوايات الرياضيّة المختلفة التي تشغله عن التفكير في أي سلوك يرفضه المجتمع كالهجرة غير شرعيّة.
- بناء عقل الإنسان على التوسط والاعتدال والتسامح، والبُعد عن التطرف والغلو من خلال إتاحة فرص الحوار والنقاش العلميّ داخل الفصل والحقل المدرسيّ.
- تشكيل خُلُق الإنسان على الفضائل الحميدة ونبذ الرذائل من خلال إبراز القدوة وتدعيم السلوك الإيجابي للطلاب والتصدي للسلوك السلبي، ومن خلال صفاء العلاقات داخل المدرسة بين كل أطرافها.

- شمول المقررات الدراسية للعلوم الحديثة بتطوراتها، مع عرضها وتناولها لقضايا من الواقع المعاش لربط الإنسان بالواقع الاجتماعيّ، ومنها قضية الهجرة غير الشرعيّة.
- تدريب الطلاب على الإيمان بالرأي والرأي الآخر واحترام آراء الآخرين، وتقبُّل النقد.
- تقوية أواصر الترابُط والتعاون بين الطلاب.
- تجنُّب الإرهاب التربويّ والتعنيف الزائد من قِبل الإدارة والمعلميّن للطلاب.
- تدريب الطلاب على حُسن استثمار وقت الفراغ في خدمة المجتمع ونظافته والمشاركة في حملات محو الأمية لتنمية الحس الاجتماعيّ لديهم، وصيانتهم من الانجراف لنوازع النفس والتي قد تؤدي بهم إلى ارتكاب الجرائم، أو السعي نحو الهجرة غير الشرعيّة.
- تنمية الوعي الثقافيّ لدى الطلاب من خلال تدريس مقرر للثقافة العامة يتناسب مع المراحل العُمرية المختلفة في مستويات التعليم ويتضمن قدرًا معقولًا من ثقافة المجتمع وقيمه وعاداته، وتاريخه وتطلعاته، وبعض مشكلاته، مثل مشكلة الهجرة غير الشرعيّة، وذلك من منظور واضح ومتنوع يخلق لديهم المرونة في التفكير والتسامح ويُقلِّص الأُحادية والتسلُّط والجمود.
- توفير المُعلم / المُربي الذي تتوافر فيه كل معاني القُدوة من العِلم، والأُبوَّة، والعطاء، وحُسن التربية والتوجيه.

وعلى المؤسسات التعليميّة أن تعمل على تجديد حياة المجتمع وعلى تجديد الدماء الذي يبعث على الحركة والنمو، لذا فإن الجامعة يجب أن تستجيب لمطالب التغيُّر الاجتماعيّ وتحدياته في المجتمع الذي توجد فيه، وأن تكون في الوقت نفسه

رائدًا لهذا التغيير ومبشرًا به وموجهًا إليه عن طريق هذا الجيل الذي تعده لخوض صراع الحياة.

ثالثًا: آليات التعليم في تربية الطلاب وحمايتهم من أخطار الهجرة غير الشرعيّة (نموذجًا):

يأتي دور المدرسة كمؤسسة اجتماعيّة تمثل أداة المجتمع في تحقيق فلسفة التربية بأبعادها التربويّة والتعليميّة والاجتماعيّة، وذلك بغرس قيم ومعتقدات المجتمع في نفوس التلاميذ وتكوين اتجاهات إيجابية تجاهها، ويقول "جون ديوي": بإمكان المدرسة أن تغير نظام المجتمع إلى حد مُعيَّن، وهذا عمل تعجز عنه سائر المؤسسات التربويّة الأخرى، وهذا ينم على أن التربية المدرسيّة خاصة في سن الطفولة لها دور محوري وأساسي في بناء الإنسان وتوفير الأمن التربويّ له في الحاضر والمستقبل، ليس فقط على المستوى التعليميّ بل في كل المجالات التي يرتكز عليها بناء الحاضر والمستقبل لأي مجتمع، شريطة توفر بعض المقومات التي تعين المدرسة على الاضطلاع بهذه المسئولية، ويتم ذلك عن طريق:

1- المقررات الدراسية:

تَعد المقررات الدراسية من العناصر والأدوات الرئيسة التي تستخدمها النظم التربويّة لمساعدة أبنائها على تطوير طاقاتهم لأقصى مدى ممكن ليكونوا مواطنين صالحين في المجتمع ومهتمين بشئونه وقضاياه. ويتميز عصرنا الحالي بالانفتاح الثقافيّ المختلف والمتنوع ولذا فإن دور التربية يجب أن يكون مضاعفًا من خلال إعطاء حيز في مقرراتنا لما يجري في العالم من تغيُّرات ثقافيّة خطيرة كادت تعصف بقيم ومبادئ أقوام، وتعمل على استبدال قيم أقرب ما تكون إلى الانحلال بها.

ولما كانت الفلسفة التربويّة للمدرسة تُشتق من فلسفة المجتمع الكائنة فيه، والتي تعمل على تحقيق أهدافه، فإن المقرر الدراسي يجب أن يُبنى بحيث يساعد على تحقيق هذه الأهداف، فمحتوى المادة الدراسية بمعناه الشامل يجب أن يُعبر عن فلسفة المجتمع تعبيرًا جيدًا، وأن يكون ملبيًا حاجة التلاميذ ومنبعثًا من بيئتهم ومنسجمًا مع قدراتهم الذهنية واللغوية، متمشيًا مع حاجة المجتمع حتى يسلك التلاميذ سلوكًا مقبولًا يتفق مع مفاهيم وقيم المجتمع في مختلف المجالات. كما أن المقررات الدراسية يجب أن تعمد إلى تعليم الطلاب تراثهم الثقافيّ، وحقوقهم وواجباتهم، وتعريفهم بقوانين الدولة ودستورها ومؤسساتها، وكيف تعمل هذه المؤسسات والقوانين.

وتتبلور فكرة محافظة المجتمع على نفسه من خلال التربية بصياغة فلسفة تربويّة محددة تقوم على تصميم المقررات بكل عناصرها استنادًا إلى فلسفة المجتمع. وقد كتب "جون ديوي": "إن حجرات الدراسة يجب أن تكون مرآة تعكس ما يجري في المجتمع وأن تعمل كمختبر لتعلم الحياة الواقعيّة"، وقد اقتضى فِكر ديوي أن تتم استثارة دوافع التلاميذ ليعملوا متعاونين وينظروا إلى المشكلات الاجتماعيّة اليومية المهمة، بالإضافة إلى جهودهم التي يبذلونها في مجموعات صغيرة لحل تلك المشكلات.

وتُعَد المقررات الدراسية هي المجال الرئيس والقوة الموجهة لتحقيق الأهداف التربويّة المرجوة، ويجب أن تبني المتعلميّن بشكل تكاملي يواكب أحداث التطورات والمستجدات العالميّة، وعلينا أن نجعل المناهج تعمل على تحقيق التوازن بين حاجات المجتمع وحاجات الفرد وخصوصياته بحيث تتنامى شخصيته وتتطور، ويأخذ

حقوقه ويتمتع بها، وفي الوقت نفسه يعطي الآخرين والمجتمع ما لهم عليه من واجبات، ويتحمل مسئولياته تجاه وطنه ومجتمعه وأمته.

2- الأنشطة الطلابية:

تُعد الأنشطة الطلابية المدرسيّة والتربويّة مجالًا هامًا من المجالات التي تحظى باهتمام كبير في التعليم بصورة عامة لدورها الكبير الذي تلعبه في تكوين شخصية الطالب وتنميتها من مختلف جوانبها، فهي تعمل على كسر الحواجز والعلاقات التقليدية بين الأستاذ وطلابه في القاعات الدراسية من خلال المواقف المتنوعة التي يشارك فيها الطلاب، والتي تعمل بالتالي على تنمية مهاراته وقدراته ومقاومة المشكلات التي تواجهه.

وتتعدد مجالات الأنشطة الطلابية، هذه المجالات تعمل على بناء الطالب بناءً متعدد الأركان يُعلي من قيمة الحفاظ على الذات وحب الوطن وقيمة الانتماء، كل هذا من شأنه أن يخلق فردًا قادرًا على العطاء مما يجنبه التفكير في الهجرة غير الشرعيّة التي تودي بحياة الشباب وتدمر أُسرهم.

3- الإدارة المدرسيّة:

تعتبر الإدارة من أهم العوامل المؤدية إلى تحسين العمل وكفاية إنتاجه بشرط أن تظل الإدارة تحت مفهوم المُيّسِر لا المُسَيطر، وأن تقيم ممارساتها على أساس من فهم الواقع والعوامل المتداخلة فيه بدلًا من الاقتصار على النظرة المثالية لما يجب أن يكون. وتستطيع الإدارة المدرسيّة أن تقوم بدور فعال في التأكيد على الهوية الثقافيّة

وذلك من خلال التخطيط لشغل أوقات فراغ التلاميذ داخل المدرسة بالأنشطة التعليميّة، وأيضًا تغرس لديهم الوعي الدينيّ وهذا يساعدهم على التمسك بالتراث الثقافيّ واختيار ما يشاهدونه من برامج بصورة تدعم هويتهم وتحافظ عليها.

وتؤدي الإدارة المدرسيّة دورًا هامًا في زيادة التعاون بين المدرسة والأسرة وذلك عن طريق مجالس الآباء التي تعمل على تقوية أواصر الصلة بين أفراد المجتمع، ويؤدي هذا إلى المشاركة المتعاونة في حل المشكلات المجتمعية التي يتعرض لها الطلاب بصفة عامة ومنها مشكلة الهجرة غير الشرعيّة. كما تساهم إدارة المدرسة في غرس قيمة الانتماء للوطن من خلال إقامة الاحتفالات بالمناسبات الدينيّة والتاريخية، ويؤدي هذا إلى زيادة وعي الطلاب بماضيهم وحاضرهم وتاريخ أمتهم، فيزداد انتماؤهم لوطنهم ويتكون لديهم وعي بالمشكلات التي يتعرض لها المجتمع والعمل على حلها.

إن المشكلات الكثيرة داخل المدارس سببها الأول هو الإدارة المدرسيّة الهشة، لذا يجب أن تتولى السلطة في المدرسة إدارة تربويّة تعي مفهوم التربية الحديثة، وتمارس أسلوبًا ديمقراطيًا في قيادتها وتعمل على خلق بيئة تعليميّة فاعلة من خلال نسج علاقات تواصل إنسانية وتربويّة مع المعلمين والتلاميذ على حدٍ سواء حتى نتمكن من خلق فرد قادر على مواجهة زمان أصبح فيه للعولمة تأثير كبير في العالم بشكل عام، وفي الوطن العربيّ بشكل خاص، مع ما تفرضه من تحديات، وتوجده من قضايا، وتفتحه من آفاق وفرص، وتجلبه من مشكلات، وإلا كُنّا من البداية كالذي قرر أن تكون مسيرته في طرق مظلمة ليس من شأن السير فيها أن يقود لأي خير يُرتجى.

4- المعلم:

يتوق المجتمع المصريّ إلى التغيير الإيجابيّ بعد الثورة في المجالات كافة ويتوجب الوعي أن يكون على قمة أولويات التغيير في مجال التربية والتعليم وخاصة المعلم لأنه محور العمليّة التربويّة والتعليميّة وأحد أهم مرتكزاتها الأساسية. ويجمع المربون على أهمية المعلم في العمليّة التعليميّة وعلى أنه عامل أساسي في نجاح هذه العمليّة، كما أنه عنصر هام من عناصر العمليّة الإرشادية. وللمعلم تأثيره الواضح على تلاميذه وعلى تغيير اتجاهاتهم وإكسابهم القيم والعادات والتقاليد الدينيّة وبذلك يمكن أن يساهم المعلم في توجيههم وتعريفهم بخطورة القيام بالهجرة غير الشرعيّة وكذلك خطورة الانسياق وراء الصور التي يبثها الإعلام عن دول أوروبا على قيمهم وأخلاقيّاتهم.

إن المعلم الناجح هو الذي يبني تفاعله مع تلاميذه على التعاون والود والحب، خاصة أن حب المتعلم للمعلم يؤدي إلى زيادة فاعلية التعليم ويصبح المعلم قدوة له، ويساهم في غرس القيم والعادات والتقاليد الدينيّة التي تنمي قيمة التعاون بين أبنائه الطلاب وينمي لديهم قيمة حل المشكلات المبنية على الأسلوب العلميّ داخل الفصل مما يتكون لديهم قدرة على مواجهة المشكلات التي تواجههم خارج المدرسة عامة ومشكلة الهجرة غير الشرعيّة بصفة خاصة.

5- الطالب:

الطالب هو أساس العمليّة التعليميّة، التي يعتمد تحقيق أهدافها وغايتها على نجاحها في تطوير مهاراته ومعارفه، وبذلك فهو العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه العمليّة التعليميّة، ولذا يجب أن يكون للتلميذ دور كبير داخل البيئة الصفية حتى يتمكن من تحصيل الدروس بشكل جيد.

وتعتبر إستراتيجيّات التعلم الفعال والتعلم التعاوني من أهم الوسائل التي تساهم بشكل فعال في دمج الطالب في العمليّة التعليميّة، فنجد أن الهدف الأساسي من التعلم الفعال والتعلم التعاوني والتعلم النشط وغيرها من طرق التدريس الحديثة هو جعل الطالب محور العمليّة التعليميّة وجعل دوره دورًا أساسيًا في العمليّة التعليميّة وتقليص دور المعلم حتى يسهم ذلك في تطور مهارات الطلاب والتعامل معهم بما يتناسب مع متطلبات العصر.

ويوجد إهمالًا من قِبل المنظومات التعليميّة المختلفة بأهمية تفعيل دور التلميذ، وهناك إهمال أيضًا في تطبيق الأبحاث والدراسات العديدة والتي أثبتت فاعلية التفاعل الصفي وتفعيل دور التلميذ داخل الصف في تنمية المهارات الشخصية والفكريّة للطفل وتنمية التحصيل الدراسي للتلميذ بما يحقق الغاية من العمليّة التعليميّة.

6- التقويم:

لا يمكن التعرف على مدى تحقيق أهداف العمليّة التعليميّة بشكل واضح إلا من خلال عمليّة تقويمية فعّالة لما تحصَّلَ عليه المتعلم من أرصدة فكرية وثقافيّة ومعرفية ومهارية، ويُعد التقويم عمليّة منهجيّة تتطلب جمع بيانات موضوعية وصادقة من مصادر متعددة باستخدام أدوات متنوعة في ضوء أهداف محددة بغرض التوصل إلى تقديرات كمية وأدلة وصفية يُستند إليها في إصدار أحكام، أو اتخاذ قرارات مناسبة تتعلق بالأفراد، هذه القرارات لها أثر كبير على مستوى أداء المتعلم وكفاءته في القيام بأعمال أو مهام معينة.

ويتبنى التقويم التقليدي فلسفة تربويّة تؤكد على إبراز الفروق الفردية، وتشجع على إثارة التنافس من أجل حصول الفرد على مركز متفوق بين أقرانه دون

تحديد ما يمتلكه الفرد من مهارات وظيفيّة وأخلاقيّات وسلوك إيجابي بنَّاء. إن عمليّة التقويم لم تعُد غاية في حد ذاتها لتحديد نجاح المتعلمين وانتقالهم إلى الصفوف الأعلى أو المراحل التعليميّة اللاحقة أو رسوبهم، وإنما أصبحت جزءًا من عمليّة التعليم توجهها وتعززها وتصحح مسارها.

لقد شهدت السنوات الأخيرة ثورة في مفهوم التقويم، إذ أصبح للتقويم أهداف متنوعة، كتقويم كفايات الطلبة ومراقبة تعلمهم، وتطوير إستراتيجيّات تعلمهم وتقويم نموهم على مدار فترة زمنية معينة ودمج الطلبة في عمليّة التقويم من خلال عمليّة التقويم الذاتي ومعرفة حاجاتهم ونقاط القوة لديهم. ولذا لا يمكن لنوع واحد من التقويم أن يحقق الأهداف المرجوة كافةً.

مراجع الفصل الخامس

أبوشعيرة، خالد محمد (2009). **المدخل إلى علم التربية**. عمان: مكتبة المجتمع العربيّ.

الجلال، عبدالعزيز عبدالله (1985). تربية اليُسر وتخلُّف التنمية. الكويت: **سلسلة عالم المعرفة**. المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب. رقم (91).

الجيوسي، سلمى الخضراء (1987). اغتراب المثقف العربيّ. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة. **مجلة المستقبل العربيّ**. العدد (7).

الراشدان، عبدالله وآخرون (2006): **المدخل إلى التربية والتعليم**، الطبعة 5، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الصغير، علي محمد (2003). **قراءة تحليلية لمحتوى وثيقة المواطنة للصفين الثالث والرابع الابتدائي في المملكة المتحدة**. كلية التربية. جامعة الملك سعود. المملكة العربيّة السعودية.

الغزوي، فهمي سليم وآخرون (1997). **المدخل إلى علم الاجتماع**. عمان: دار الشروق. الطبعة (3).

القُطب، سمير عبدالحميد (2005). ظاهرة عُنف الشباب في المجتمع العربيّ أسبابها وسُبُل علاجها من منظور تربويّ دراسة مسحية. **مجلة كلية التربية بكفر الشيخ**. جامعة طنطا. العدد (1). السنة (5).

اللقاني، أحمد حسين (1989). **المناهج بين النظريّة والتطبيق**. القاهرة: عالم الكتب.

المدهون، صبري عبدالقادر (2018). **التربية ومواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة، دراسة ميدانية بمحافظة كفر الشيخ، بُرج مغيزل وبُرج البُرُلُس نموذجًا،** رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ.

المغربي، سعد (2010). **انحراف الصغار دراسة نفسيّة اجتماعيّة لظاهرة التشرد والإجرام بين الأحداث في الإقليم المصريّ.** القاهرة: دار المعارف.

الهيتي، هادي نعمان (1996). القنوات التليفزيونية الوافدة عبر سواتل الفضاء وتأثيراتها الاجتماعيّة المحتملة في الأطفال العرب. **مجلة البحوث الإعلاميّة الليبية.** ليبيا: مركز البحوث والمعلومات والتوثيق بوزارة الثقافة والمجتمع المدني. العدد (19). السنة (15).

بدرخان، سوسن (2015). **التربية وتطبيقاتها عبر التاريخ.** عمَّان: دار جرير للنشر والتوزيع.

تركي، عبدالفتاح إبراهيم (1993) **نحو فلسفة تربويّة لبناء الإنسان العربيّ.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعيّة.

جمل، محمد جهاد (1996). دور المعلم في عمليّة الإرشاد والتوجيه التربويّ. **مجلة التربية القطرية.** اللجنة الوطنيّة القطرية للتربية والثقافة والعلوم. العدد (116).

حسن، ماهر أحمد (2011). **مبادئ التربية.** الرياض: مكتبة الرشد. الطبعة (2).

حسن، محمد صديق (1993). دور الجامعات في خدمة المجتمع. **مجلة التربية القطرية.** اللجنة الوطنيّة القطرية للتربية والثقافة والعلوم. العدد (104).

حسين، عبدالمنعم (1989). **الأسرة ومنهجها التربويّ لتنشئة الأبناء في عالم متغير**. القاهرة: مكتبة النهضة المصريّة.

خالد، محمد (1991). التكامل بين المدرسة والبيت. **مجلة التربية القطرية**. اللجنة الوطنيّة القطرية للتربية والثقافة والعلوم. العدد (96). السنة (20).

داود، ليلى (1992). **وسائل الإعلام وأثرها في تقييم تنشئة الطفل في المجتمع العربيّ المعاصر**. دراسة مقدمة إلى ندوة وسائل الإعلام وأثرها في المجتمع العربيّ المعاصر. دمشق: المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم. إدارة الثقافة بالتعاون مع وزارة الإعلام في الجمهورية العربيّة السورية.

راشد، علي (1996). الأساليب الأسرية في التنشئة السياسيّة للطفل المصريّ. **مجلة ثقافة الطفل المصريّة**. العدد (17).

رضوان، نادية (1997). **الشباب المصريّ المعاصر وأزمة القيم**. دراسة عن بوادر ومحاور أزمة الشباب. في الفترة من 1984م : 1994م. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

رمضان، نوال سليمان (1992). **التنشئة الاجتماعيّة والقيم السياسيّة لدى الطفل المصريّ**. القاهرة: دار النهضة العربيّة.

زايد، أميرة عبدالسلام (2018 أ). **التميز الواقع والممكن في التعليم الجامعيّ**. دسوق: دار العلم والإيمان.

_____ (2018 ب). **المدرسة وتحقيق الأمن التربويّ**. دسوق: دار العلم والإيمان.

_____ (2018 د). **كليلة ودمنة وبناء الإنسان المعاصر**. دمشق: دار العلم والإيمان.

زعيمي، مراد (2007). **مؤسسة التنشئة الاجتماعيّة**. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.

سرحان، منير مرسي (1997). **في اجتماعيّات التربية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريّة. الطبعة (9).

سليمان، إبراهيم محمد (1996). دور التربية الدينيّة في إعادة بناء الإنسان المصريّ في ضوء متغيرات الوضع العالميّ الجديد. **مجلة كلية التربية**. جامعة الزقازيق. العدد (27). الجزء (1).

طايع، فيصل الراوي (1988). **القيم الأخلاقيّة لدى المعلميّن دراسة ميدانية**. سوهاج: دار محسن للطباعة.

عبدالجواد، عبدالله السيد (1991). مدى إسهام برامج التعليم غير النظامي في التربية التنموية. **مجلة دراسات تربويّة**. القاهرة: رابطة التربية الحديثة. المجلد (6). الجزء (34).

عبدالحميد، حمدي حسن (1996). وعي طلاب التعليم ببعض القضايا السياسيّة والاجتماعيّة دراسة استكشافية. **مجلة كلية التربية**. جامعة الزقازيق. العدد (25).

عبداللاه، مصطفى سيد (1996). **رسالة المسجد الإعلاميّة دراسة لدور المسجد في تطوير المجتمعات الإسلاميّة**. القاهرة: سلسلة دراسات وبحوث إعلاميّة. تجميع: سحر محمد وهبي، تصدر عن: دار الفجر، العدد (4).

عبداللطيف، غائدة هانم (1977). **التنشئة الاجتماعيّة دراسة في المجتمعات الريفية والحضرية**. رسالة ماجستير. كلية الآداب. المنيا.

عبدالله، خلدون (2009). **الإعلام وعلم النفس**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

عبدالمطلب، أحمد محمود (1990). **التربية الإسلاميّة بين الواقع والمأمول**. سوهاج: دار محسن للطباعة.

عبدالنعيم، محمد جاد (2001). **دور التربية في التغلب على الآثار السلبية للبث التليفزيوني المباشر في مصر دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير. كلية التربية. أسيوط.

عفيفي، محمد الهادي (1985). **في أصول التربية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريّة.

علي، سعيد إسماعيل وعبدربه، علي (1984). **المدرسة والمؤسسات الاجتماعيّة دراسات في المدرسة والمجتمع**. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

عوض، عباس محمود (1995). **المدخل إلى علم نفس النمو**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعيّة.

فريحة، نمر (2006). **التربية الوطنيّة مناهجها وطرائق تدريسها**. مسقط: وزارة التربية والتعليم.

لطفي، طلعت إبراهيم (1993). **مدخل إلى علم الاجتماع**. القاهرة: دار غريب.

محروس، حنفي (1989). **التنشئة السياسيّة للطفل المصريّ دراسة ميدانية على عينة بمحافظة سوهاج**. رسالة دكتوراه. كلية الآداب. المنيا.

محمود، يوسف سيد (1993). مشكلات طلاب الجامعة في مصر وأساليبهم في مواجهتها. **مجلة دراسات تربويّة**. القاهرة: رابطة التربية الحديثة. المجلد (8). العدد (50).

مرعي، توفيق وآخرون (1993): **مدخل إلى التربية**، وزارة التربية والتعليم، سلطنة عُمان.

مزيو، منال بنت عمار (2014). الدور التربويّ للأنشطة الطلابية في تنمية بعض المبادئ التربويّة لدى طالبات المرحلة المتوسطة بتبوك. كلية التربية. جامعة تبوك. **مجلة العلوم التربويّة**. العدد (4). الجزء (1).

مصطفى، محمد سمير (2009 - 2010). **الهجرة غير الشرعيّة الموت من أجل الحياة بحوث اقتصاديّة عربيّة**. العدد (48 - 49). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.

مصطفى، محمد محمد (1990). أهمية دور الأسرة في رعاية الطفل وتنشئته اجتماعيّا. **في المؤتمر السنويّ الثالث للطفل المصريّ: الطفل المصريّ تنشئته ورعايته**. المجلد (1). معهد دراسات الطفولة بعين شمس.

ناصر، إبراهيم (1987): **أسس التربية**، عمان: دار عمّان.

هلال، عصام الدين وفايق، طلعت عبدالحميد (2002). **قضايا في علم اجتماع التربية المعاصر**. مكتبة الأنجلو المصريّة.

وطفة، علي أسعد (1998). **علم الاجتماع التربويّ والقضايا التربويّة المعاصرة**. الكويت: مكتبة الفلاح.

وهدان، أحمد وشريف، إيمان. (2005). الشباب المصريّ والهجرة غير الشرعيّة. **المجلة الجنائية**. المجلد 48. العدد (1). القاهرة: المركز القوميّ للبحوث الاجتماعيّة والجنائية.

يوروميد للهجرة 2 (2011). **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبيّ**.

Hanigan, P. (1990). **La jeunesse en difficulté: comprendre pour mieux intervenir.** PUQ.

Zoila, A.F. (1986). **Freud et Les Psychanalyses.** Nathan. Paris.

الفصل السادس

تصور مقترح لدور التربية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة

تمهيد

أولًا: أهداف التصور المقترح

ثانيًا: الأسس التي يقوم عليها التصور المقترح

ثالثًا: إستراتيجيّات التصور المقترح

رابعًا: المهارات اللازمة لممارسة التصور المقترح

خامسًا: آليات تنفيذ التصور المقترح

- رأي مجلس النواب المصريّ في الهجرة غير الشرعيّة
- رأي دار الإفتاء المصريّة في الهجرة غير الشرعيّة
- خاتمة

تمهيد:

سعينا في هذه الخطوة إلى تقديم تصور مقترح للدور الذي يمكن للمؤسسات التربويّة القيام به لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة وذلك على النحو التالي:

أولًا: أهداف التصور المقترح

1- استثارة الحس التربويّ للوسائط التربويّة تجاه مخاطر الهجرة غير الشرعيّة على المجتمع المصريّ.

2- تقديم رؤى تطويرية لمناهج التعليم ذات الصلة بالمشكلات المجتمعية، من أجل تشكيل شخصية الطالب المصريّ ليصبح قادرًا على مواجهة تلك المشكلات.

3- تَبنِّي التربية العربيّة لقيم المواطنة والتعاون والتحرر من نزعات التقليد الأعمى من أجل تشكيل الشخصية الوطنيّة المحبة لتراب الوطن وصالحه العام.

4- توثيق العلاقة بين المؤسسة التعليميّة وكل المؤسسات الموجودة بالمجتمع المحلي واستثمار جميع الإمكانيات والموارد الخاصة بها وتشجيع الجهود الذاتية والأهلية للمساهمة في علاج هذه المشكلة.

ثانيًا: الأسس التي يقوم عليها التصور المقترح

1- الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة التي أُجريَّت عن ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة.

2- الاستفادة من استجابات السادة أعضاء هيئة التدريس حول دور المؤسسات التربويّة في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة، والتأكيد على أهمية دور تلك المؤسسات في مواجهة مشكلات الشباب.

3- الاستفادة من التجارُب والخبرات المحلية والعالميّة في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعيّة باعتبارها من المشكلات المؤثرة في نسق المجتمع ككل.

4- تضمين المناهج التعليميّة كل ما من شأنه العمل على مواجهة مشكلات المجتمع كظاهرة الهجرة غير الشرعيّة وغيرها من المشكلات التي تهدد أمن وسلامة الفرد والمجتمع.

5- إبراز المتطلبات التربويّة التي تساعد كل مؤسسة على القيام بدورها المنوطة به لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة.

6- إعداد برامج وأنشطة تربويّة تعمل على غرس قيم المواطنة والحفاظ على الوطن وسلامة وأمن الفرد والمجتمع.

7- وضع الآليات المبتغاه لكل مؤسسة من المؤسسات التربويّة والتي تساعدها على القيام بدورها.

8- التوسع في البحوث والدراسات التربويّة ذات الصلة بمشكلات المجتمع كظاهرة الهجرة غير الشرعيّة.

ثالثًا: إستراتيجيّات التصور المقترح

1- إستراتيجيّة تعديل الاتجاه:

هي إستراتيجيّة تسمح بتعديل اتجاه الشباب نحو الهجرة غير الشرعيّة بطريقة غير مباشرة من خلال استخدام الحوار وتبادل الآراء حولها، وإشعاره بأن مشكلة الهجرة غير الشرعيّة مشكلته دون غيره، وأنه الوحيد الذي يستطيع الأخذ بزمام الأمور واتخاذ القرار إزاءها، مع تقديم المعلومات المرتبطة بالأضرار المترتبة عليها، وفي نفس الوقت تزويده بالمعلومات عن فرص العمل المتاحة، والمؤسسات التي

يمكن اللجوء إليها في ذلك، فيضع الشاب نفسه من خلال ذلك في مقارنة بين ما يتجه إليه، الهجرة غير الشرعيّة، وما سوف يقوده إليه هذا الاتجاه من مصير مؤلم قد يُعَرِّضه للعديد من المخاطر كالموت أو السجن أو الترحيل، وبين اللجوء إلى الطرق القانونيّة للهجرة التي تضمن الحقوق وتحدد الواجبات، أو البحث عن فرصة عمل داخل مصر، وبذل الجهد في ذلك، فيقبل الشاب على اتخاذ القرار وتعديل الاتجاه ومقاومة الضغوط التي تدفعه إلى الهجرة غير الشرعيّة وحاولة التغلب عليها.

2- إستراتيجيّة الاستثارة:

ترتبط هذه الإستراتيجيّة بإثارة القلق لدى الشباب حول مشكلة الهجرة غير الشرعيّة ومرد هذا القلق الرفض المجتمعي والدينيّ للهجرة غير الشرعيّة لمخالفتها للقوانين والقيم والمعايير الدينيّة والاجتماعيّة، ولأضرارها المتنوعة، حيث قد يترتب عليها ضياع مستقبل الشباب، بل فقدانهم للحياة ذاتها بالموت غرقًا، فضلًا عما يتعرض له ذويهم من عذاب إنساني، وما يفقده المجتمع من ثروته البشريّة التي أنفق عليها وأعدها لتحمل تبعات التنمية والمساهمة في دفعه نحو مستقبل نام ومشرق.

3- إستراتيجيّة الإقناع:

يمثل الإقناع إستراتيجيّة هامة تُستَخدَم لتغيير الاتجاهات المرتبطة بالإقبال على الهجرة غير الشرعيّة، وذلك من خلال الإقناع بأهمية الحماية من هذه المشكلة، ومحاولة تجنبها، وتغيير السلوكيات التي قد تؤدي إليها، وتعديل الأفكار المرتبطة بها، كما تتضمن هذه الإستراتيجيّة إقناع الشباب بتغيير الاتجاهات السلبية نحو الذات والأسرة والمجتمع الذي يعيش فيه، وكذلك إقناعه بأهمية التدريب والتأهيل، والتزود بالمهارات الاجتماعيّة التي تتيح له فرص الاندماج مع الآخرين، والمهارات

المهنية التي تُمَكِّنه من الحصول على عمل مناسب بعد التخرج، وما يترتب على ذلك من إشباع الحاجة إلى الشعور بالحب والقيمة ومن ثم اكتساب ذاتية ناجحة.

4- إستراتيجيّة الدافعية للإنجاز:

وذلك من خلال مساعدة الشباب على تنمية الشعور بالثقة في النفس، وتقوية اعتماده على ذاته من خلال اكتشاف القدرات والطاقات الكامنة فيه وكيفية توظيفها في التعامل مع المشكلات التي تواجهه، وتشجيعه على الصمود أمام الضغوط وبذل الجهد مهنيًا واجتماعيًا، والبحث عن حلول للعمل بعد التخرج بديلة عن الهجرة غير الشرعيّة، وأيضًا من خلال تنفيذ ومواجهة مشاعر اليأس وعدم الرضا عن النفس، وافتقاد الحماس للحياة، وعدم الرغبة في تَحَمُّل متاعبها، وعدم الإحساس بالقيمة الاجتماعيّة.

رابعًا: المهارات اللازمة لممارسة التصور المقترح

1- مهارة التثقيف الذاتي:

حيث يقوم الشباب بالحصول على بعض المعلومات عن الهجرة غير الشرعيّة معتمدين في ذلك على نشاطهم الذاتي، من خلال المشاركة في بعض الندوات والمؤتمرات عن الهجرة غير الشرعيّة، والاطلاع على بعض النشرات المرتبطة بها، والعوامل الدافعة إليها، والأبعاد المترتبة عليها، ويسهم ذلك بالطبع في تعديل الأفكار الخاطئة، وفي تكوين بنية معرفية تعزز وتقوي اتجاهات الرفض، وتُضعِف اتجاهات القبول والتأييد نحوها.

2- مهارة الواقعيّة النقدية:

وهي تعني إكساب الشباب البعد النقدي للواقع المحيط به، حيث يتعلم كيفية النظر لواقع الهجرة غير الشرعيّة بمزيد من الموضوعية، بحيث يمكنه نقده نقداً سليماً بتحديد أوجه سلبياته وإيجابياته، وعندئذ يمكنه اتخاذ القرار بناءً على اختياره وتحمُّل مسئولية ذلك، ومن المؤكد في هذه الحالة أن تكون السلبيات والمخاطر المترتبة على الهجرة غير الشرعيّة كثيرة جداً عن إيجابياتها، وبناءً عليه يكون الاختيار الصحيح للشباب الجامعيّ رفض الهجرة غير الشرعيّة.

3- مهارة الضبط الذاتي:

هي أسلوب لتدريب الشباب على التفكير بواقعيّة ومنطقية في مختلف أمور الحياة مع مراعاة التمسك بالقيم والمعايير الاجتماعيّة، كما أنه أسلوب مهني لدعم البناء النفسيّ للشباب ومساعدته على اكتساب قيم جديدة تتيح له القدرة على تغيير ما لحق به وبأفكاره من مظاهر سلبية نتيجة التغيرات المختلفة المرتبطة بصعوبات العمل في المجتمع المصريّ، كالشعور بالاغتراب وفقدان الثقة بالنفس، وعدم الإحساس بالقيمة الذاتية والاجتماعيّة كمتغيرات هامة قد تدفع بعض الشباب للهجرة غير الشرعيّة.

خامساً: آليات تنفيذ التصور المقترح

1- المناقشة الجماعية:

هي وسيلة فعالة تتيح للشباب فرصة المناقشة والحوار والتعاون والتواصل الإنساني البنَّاء حول أفكاره وآرائه عن الهجرة غير الشرعيّة، فيقوم الشاب بتعديل الأفكار الخاطئة وتثبيت الأفكار والسلوكيات المرغوبة، ودعم عمليّة التعلم لديه،

وإكسابه الخبرات والمعارف حول الهجرة غير الشرعيّة، والمشكلات المترتبة عليها، وتأثيرها السلبي على مستقبل وحياة المهاجرين غير الشرعيّين، كل ذلك يؤدي إلى تبنّي اتجاه رافض ومعارض للهجرة غير الشرعيّة، كما يتيح أيضًا الفرصة لتدعيم الإحساس بالقيمة الاجتماعيّة وتقدير الذات من خلال التفاعل المتبادل كأسلوب لإثارة الأفكار وما يترتب على ذلك من تقدير للجهود وتنفيذ للمقترحات، وبالتالي تدعيم الإحساس بالهوية الناجحة.

2- المقابلات الفردية:

هي المقابلات التي تتم مع بعض الشباب ذوي الاتجاهات القوية نحو الهجرة غير الشرعيّة لمعرفة أسباب ذلك، والعمل على تعديل الأفكار والمشاعر والأنماط السلوكية المرتبطة بالإقبال على الهجرة غير الشعرية. وقد قمنا بمثل هذه المقابلات الفردية مع بعض الشباب الذين خاضوا تجربة الهجرة غير الشرعيّة، وبعض الذين يراوضهم حلم الهجرة، وبعض أُسر هؤلاء الشباب.

3- المحاضرات والندوات:

والتي تساعد على تنمية البنية المعرفية لدى الشباب فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعيّة، وذلك عن طريق إكسابه بعض المعارف المرتبطة بها في إطار التوجيه الجمعي، كما تهدف إلى مناقشة بعض الموضوعات التي تهم الشباب والمرتبطة بفرص العمل كبدائل مقبولة وصحيحة عن الهجرة غير الشرعيّة، كما يمكن أن تناقش خلال هذه المحاضرات والندوات الخصائص والمهارات الاجتماعيّة والمهنية المؤهلة للعمل، كما يمكن عرض نماذج لبعض الشباب الذين هاجروا بشكل غير شرعيّ والنهايات المؤلمة التي تعرضوا لها، وما حدث لهم من أضرار ومخاطر على حياتهم

الشخصية والعمليّة، وترك الفرصة للشباب في التعليق والاستفسار عن كل ما يتبادر لهم من أفكار وآراء حول النتائج المترتبة على الهجرة غير الشرعيّة.

غير أننا نؤكد على أن الهجرة غير الشرعيّة ستستمر وتزداد طالما أن الأسباب والظروف المساعدة عليها مازالت موجودة على أرض الواقع، وطالما أن الجهات المعنية بالمواجهة متخاذلة عن أداء واجباتها والتي يجب أن تقوم أساسًا على تنمية حقيقية لكل فئات المجتمع وتأهيل العمالة وتدريبها، مع تضافر جميع الجهود الحكومية وغير الحكومية لتوعية المجتمع والارتقاء بأفراده وتوفير العمل المناسب لهم، وعليه قام الباحث بتقديم عددًا من المقترحات، والتي يرى أن الأخذ بها سوف يُعَزِز من دور التربية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة، وهي الآتي:

على مستوى العمل التربويّ:

1. الإصلاح والتجديد في مجال التعليم، ليشمل:

- الاهتمام بالمُعلم والمُربي وإعداده وتدريبه، واطلاعه على المُستجدات في مجال طرق التدريس والوسائل التعليميّة، وتوعيته المستمره برعاية الفروق الفردية بين طلابه، هذا من جانب، ومن جانب آخر رعاية المعلم ماديًا ومعنويًا واجتماعيًا لتحسين صورته وإبرازه كقدوة ينبغي على الطلاب التأسي بها.
- إعطاء صلاحيات للمُعلم في تقويم عقل وسلوك الطلاب داخل وخارج المدرسة لتعظيم الإفادة وضمان صفاء البيئة الاجتماعيّة من التجاوزات القيمية والأخلاقيّة.
- إعطاء الإدارة المدرسيّة الصلاحيات الكافية لحل المشكلات المدرسيّة وعدم تصعيدها، حتى لا تتراكم ويصعب حلها ومن ثم تزيد المشكلات المدرسيّة وتتفاقم

بما يُظهِر عجز الإدارة المدرسيّة وتقلُّص دورها وهامشيتها في التوجيه والتقويم والثواب والعقاب.

- إعادة بناء المناهج والمقررات الدراسية بما يضمن مخاطبتها للعقل، وبناءها لفكر الطلاب، ومتابعتها لروح العصر، وبُعدها عن الأُحادية في التفكير والتي تعتبر الطالب مجرد مُستَقبِل ومُتَلقٍ وحافظ للمعرفة.
- تجنب الإرهاب والتسلُّط التربويّ واستخدام العنف الزائد ضد الطلاب.
- الاهتمام بالأنشطة الطلابية والإشراف العلميّ المتخصص عليها، وتوزيع الطلاب عليها وفقًا لميولهم وهواياتهم، وتوفير المكان والزمان المناسبين لممارستها خلال اليوم الدراسي.
- شمول التقويم المدرسيّ للجانب النظريّ الذي يتعلمه الطلاب، وللجانب المهاري الذي يكتسبونه من خلال ممارسة الأنشطة، وللجانب الوجداني والسلوكي لهم.

2. قيام وزارة التربية والتعليم بحملة قوميّة في المدارس وفي برامج التعليم – على جميع المستويات – للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعيّة بهدف خلق رأي عام يُشعِر بفداحة عواقب الاستمرار في هذه الظاهرة بالمعدلات السرطانية الراهنة.

3. إعادة النظر في مدخلات المنظومة التربويّة العربيّة بكل وسائلها، بما يُجدِّد ويُفعِّل من دور التربية في إعادة بناء الواقع العربيّ واستئصال جذور مشكلة الهجرة غير الشرعيّة من عقول الشباب، ويسترشد في ذلك بآليات المنظومة التربويّة التي اقترحناها.

4. تحقيق الإشراف التربويّ، القيمي، الدينيّ على كل المواد الإعلاميّة المُقَدَمة للفرد وللأسرة في المجتمع العربيّ للتأكُّد من استقامتها، وذلك حفاظًا على قيم المجتمع ومعتقداته، واحترامًا لمبادئه، بما يُحقِق صفاء الذهن لأبنائه، خاصة الشباب.

5. تفعيل دور مجالس الآباء في المدارس لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة، للتعرُّف على أسبابها واقتراح آليات مواجهتها، وتقنين قواعد الثواب والعقاب في المدارس والإعلان عنها.

6. تفعيل دور الأسرة في إعادة البناء الاجتماعيّ وفي حُسن التنشئة للأبناء وفق أسس ومرتكزات قيمية وأخلاقيّة تشيع الود والمحبة وتستأصل كل ما يؤدي إلى هلاك الفرد وتدميره.

7. إعادة غربلة بنية الإعلام العربيّ بكل وسائله، بحيث:

- يتجنب استثارة الشباب عن طريق بث صور الدول الأوروبيّة التي تُلهب حماس الشباب وتدفعهم للهجرة بأية طريقة حتى وإن كانت غير شرعيّة.
- يزيد من الجرعات الإيمانية للإنسان العربيّ بزيادة البرامج الدينيّة الواعية التي تحث على عدم السعي وراء أوهام الشباب بالهجرة غير الشرعيّة.
- تجنُّب الإساءة للأنظمة العربيّة حتى لا يُستهان بها، وتصبح مطمعًا للخارجيّن، وتقل فاعليتها في مواجهة التحديات الراهنة، ومنها الهجرة غير الشرعيّة.
- إبراز الإيجابيات الكثيرة في المجتمعات العربيّة، وعدم التركيز فقط على إبراز العيوب والسلبيات.
- يتجنب تقليد ومحاكاة البرامج الغربية التي تختص بفئة الشباب وتبُّث فيهم عادات وتقاليد وأعراف مغايرة تحت مسمى المدنية والحضارة، وتبُث فيهم قيم اجتماعيّة هدَّامة تذبذب الفكر وتهدم القيم الإسلاميّة الأصيلة وتشتت وجدان الشباب، وتبرز النموذج الغربي كنموذج مثالي حضاريّ.
- يُبرز التاريخ والأمجاد العربيّة ويُعلي من قيمة الإنسان العربيّ عبر العصور.

- يُعلي من قيمة العلماء والمفكرين ويكثر من عرض إسهاماتهم في خدمة المجتمع، ويعمل على إبرازهم كقدوة للشباب.
- إبراز الإعلام كمؤسسة علميّة تنويرية تربويّة تثقيفية، وليس كمؤسسة فنية ترفيهية فقط.
- تغطية أحداث غرق مراكب الهجرات غير الشرعيّة بصورة موضوعية دون إثارة أوتضخيم وبما لا يؤدي إلى نشر الرُعب بين الناس.
- تقديم الهجرة غير الشرعيّة كسلوك منحرف، وتقديم السماسرة على أنهم مجرمون تجاوزوا كل الحدود وتلزم معاقبتهم دون تردُّد أو إبطاء.

8. تدريب الطلاب في المدارس على عمليّات المشاركة السياسيّة بتفعيل دور الاتحادات الطلابية، وتدريبهم على اختيار من يمثلهم، واختيار رئيس الفصل، واختيار رائد الفصل، حتى نُدَرِب أولادنا على تتبُّع المنهج العلميّ في التفكير، وعلى الحرية والحكمة في اختيار القيادات في المستقبل، وتوعيتهم بحجم مسئولية الاختيار ودورها في تحقيق البناء والاستقرار أو جلب التخلُّف والانهيار.

9. ضرورة نبذ طريقة الهجرة غير الشرعيّة، وحث الأُسر على توعية أبنائها بعدم التفكير في الهجرة بهذه الطريقة لما بها من هلاك للنفس ومضيَعة للأموال وتدمير للأسرة والمجتمع.

10. تعظيم قيمة دور العبادة وتعظيم الإفادة منها، والانتقال بها من مجرد أماكن لإقامة الشعائر، إلى جعلها مؤسسات دينيّة، علميّة، أخلاقيّة، اجتماعيّة، تعليميّة، تستقطب الشباب وتُحسِن توجيههم، حتى يتواكب مع روح العصر وتطلعاته، وحتى لا يقع الشباب فريسة لسماسرة الهجرة غير الشرعيّة الطامعين والخارجين عن القانون.

11. حُسن استثمار وقت الفراغ لدى الشباب في خدمة أوطانهم وبما يعود عليهم بالنفع وذلك من خلال تبنّي منظومة متكاملة، تهدف إلى توعية الشباب بذاتهم وقدراتهم وكيفية تحقيق الإفادة للمجتمع من خلال طاقاتهم وابداعاتهم، واقتراح آليات لإدماجهم في منظومة العمل الاجتماعيّ.

12. تعظيم قيمة الأندية والتجمعات الشبابية بتعظيم الاستفادة منها وذلك بتوفير كل مقومات ممارسة الأنشطة والهوايات بها، هذا فضلًا عن مجانية الانتساب إليها وحرية ممارسة الأنشطة والهوايات بها، وتوفير برامج التثقيف المتنوعة، وبرامج توعوية الشباب بالقضايا المجتمعية، وسبل مشاركته في الحد منها.

13. التأكيد على تأصيل القيم الدينيّة ومحاولة إكسابها للإنسان منذ فترة مبكرة، وأن تتكاتف كل مؤسسات التنشئة الاجتماعيّة في ذلك.

14. على أجهزة الإعلام أن تُراجِع نفسها لتقف على أسباب عدم نجاح حملاتها العديدة في هذا المجال. فالإعلام العربيّ بكل آلياته يخطئ في نقله غير الأمين لما يحدث في أوروبا، فهذه المنطقة يراها إعلامنا وكأنها قطعة من الجنة، فلا رفث ولا فسوق فيها، مع أن الإعلام الأوروبيّ لا يرى ذلك من قريب أو من بعيد.

15. إن وسائل الإعلام منوط بها، وكذلك بكبار الكُتَّاب والصحفيين، أن يُبرِزوا للسواد الأعظم من الشعب العواقب الوخيمة التي تنتظرنا إذا استمرت معدلات الهجرة غير الشرعيّة بما هي عليه الآن، فمن المؤكد أن آفاقًا مُظلمة تنتظر مصر والمصريّين خلال السنوات القليلة القادمة.

16. إلى جانب الجهد الفكريّ والإعلاميّ والتوجيهي الذي يستهدف خلق شعور عام مناهض لاستمرار الوضعية الراهنة، فلا بُد أن يكون هناك جهد تنموي يستوعب طاقات الشباب.

17. ونظرًا لأن المجتمع المصريّ يواجه اليوم مخاطر كثيرة تفرضها وتتسبب فيها قوى النظام العالميّ الجديد يتقرر على ضوئها مصير الشخصية المصريّة، كالهجرة غير الشرعيّة، فلا بُد من إعادة بناء الشخصية المصريّة وتنميتها وتربيتها تربية سليمة حتى نتمكن من خلق فرد قادر على مواجهة زمان أصبح فيه للعولمة تأثير كبير في العالم، مع ما تفرضه من تحديات، وتوجده من قضايا، وتفتحه من آفاق وفرص، وتجلبه من مشكلات، وإلا كُنّا من البداية كالذي قرر أن تكون مسيرته في طريق مظلمة شأن السير فيها أن لا يقود لأي خير يُرتجى.

على مستوى العمل الاجتماعيّ (علاجات مُلِحّة):

1. ضرورة تبنّي إستراتيجيّة عربيّة اقتصاديّة، تربويّة، أمنية، ثقافيّة، علميّة، مستقبليّة تنطلق من معطيات الواقع العربيّ وتتصدى لتحدياته، وتستشرف الخُطى المنهجيّة لمستقبل الأمة العربيّة في ظل إفرازات المجتمع الدوليّ، وتضع المبادئ وترسم الغايات المأمولة.

2. ضرورة علاج مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل مناسبة للشباب، تستنهض هممهم وتستثمر طاقاتهم، وتدمجهم في منظومة العمل الاجتماعيّ، وتحفزهم على الإخلاص والإتقان والجودة للارتقاء بمستوى المجتمع العربيّ، وتمنع هجرتهم بطرق غير شرعيّة.

3. خلق مناخ للحوار الوطنيّ على جميع المستويات السياسيّة، الاقتصاديّة، الثقافيّة، العلميّة، الصحيّة، الدينيّة تشارك فيه كل فئات المجتمع، خاصة فئة الشباب،

للاستماع إلى آرائهم وحُسن توجيههم وتصويب بعض أفكارهم وتدريبهم على الحوار والنقد البنَّاء، وحمايتهم من الوقوع فريسة للتطرف الفكريّ أو الدينيّ، الذي قد يُجبِرهم على القيام بالهجرة غير الشرعيّة.

4. ضرورة تمثيل الشباب في كل مجالات العمل والإنتاج والتخطيط، لاستشراف أفكارهم وتطلعاتهم والتعرف على مشكلاتهم وحجم طموحاتهم ومن ثم اتخاذ الخطوات التي تجذبهم وتضمن ولاءهم وإخلاصهم.

5. تفعيل مشاركة المواطنين في اختيار القيادات الشابة في مختلف قطاعات العمل وفقًا لقدراتهم العلميّة وخبراتهم العمليّة ونشاطهم المتميز وقدرتهم على الاهتمام بالعمل والإنتاج في ظل الاهتمام بالعلاقات الإنسانية والتواصل الاجتماعيّ.

6. تحقيق تكافؤ الفرص بين الشباب داخل المجتمع الواحد في التعليم والتوظيف والرعاية والاهتمام، والتخلص من الرشوة والمحسوبية والمحاباة، تمهيدًا لنشر العدل والمساواة وتحقيقًا للاستقرار والتناغُم الاجتماعيّ، مما يُشعِر الفرد بقيمته وأهميته داخل بلده.

7. تحسين المستوى الاقتصاديّ والتعليميّ والثقافيّ للأسرة العربيّة وتوعيتها بدورها الحضاريّ، وبالأساليب التربويّة الصحيحة في تنشئة وتربية الأبناء.

8. إعادة بناء الثقة بين النظم العربيّة وبين المواطنين خاصة فئة الشباب، من خلال دراسة أفكارهم، وحُسن محاورتهم واتخاذ القرارات التي تضمن ولاءهم وتحد من نفورهم وتمرُّدهم وانحراف توجهاتهم.

9. زيادة المتنزهات والحدائق العامة وتوفير كل عوامل الجذب بها، لجذب الشباب والتعرُّف على أفكارهم وضمان تشكيلهم تحت أعيُننا، حتى نقيهم من الانزواء في

أماكن مغلقة بعيدة تدفعهم نحو مخالطة أصدقاء السوء والذين قد يدفعونهم إلى التفكير في الهجرة غير الشرعيّة.

10. تحقيق المصارحة والمكاشفة في الخطاب السياسيّ بحيث يستشرف الإنسان البسيط قدر التوازن بين مفردات الخطاب ومعطيات الواقع بتطلعاته.

11. تعظيم قيم التماسك والتعاضد والتكافل الاجتماعيّ، من خلال إعلاء القيم الإسلاميّة الأصيلة وإكسابها للشباب حتى يمتلك مقوِّمات الارتقاء على سلم البناء الاجتماعيّ.

12. تعظيم قيمة الإنسان واحترام حقوقه وتحديد واجباته، ومنحه الفرصة للإبداع والانطلاق، حتى يتخلص من مكبِّلات الفرضيات الغربية التي تصوِّر الإنسان العربيّ على أنه متخلِّف وكسول ومتطرِّف وإرهابي.

13. إطلاق حرية الفكر الهادف، والقول الصادق، والرأي الصائب، الذي يتناول المجتمع بالنقد من أجل البناء والإصلاح وليس من أجل الهدم والتذمر.

14. رعاية الفئات المحرومة والمعدومة اقتصاديّا، وتوفير حياة كريمة لهم بما يضمن استقرارهم وعدم تمردهم، أو هجرتهم خارج البلاد، ونشر التعليم والثقافة بينهم.

15. التخلص من العشوائيات والأخذ بالتخطيط العمراني الجيد، وهذا لن يكون بحجم التكلفة التي يتحملها المجتمع في مكافحة الهجرة غير الشرعيّة هروبًا من هذه الأوضاع السيئة.

16. دعوة رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصاديّة المختلفة لتبني مشروعات اقتصاديّة وتعليميّة وصحيّة، تجذب الشباب وتدمجهم في معالجة قضايا مجتمعهم،

وخاصة قضايا البيئات المحرومة اقتصاديًّا والبيئات المكدسة بالسكان والتي يسعى شبابها للهجرة بطرق غير شرعيّة.

17. ضرورة عقد مؤتمرات قوميّة سنويّة عن الهجرة غير الشرعيّة في المجتمع العربيّ للوقوف على أسبابها ونتائج المكافحة المتَّبعة، يشارك فيها كل المؤسسات العلميّة والاقتصاديّة والسياسيّة في المجتمع، حتى يُمكِن استئصال هذه الظاهرة التي باتت تهدد شبابنا ومجتمعنا.

18. إعداد المزيد من الدراسات في مجال الهجرة غير الشرعيّة في المجتمع العربيّ وفقًا للشرائح الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ولطبيعة البيئة التي يعيش فيها الإنسان واستشراف الأُطُر النظريّة لظاهرة الهجرة غير الشرعيّة المرتبطة بكل بيئة، حتى يُمكِن وضع العلاجات التربويّة والمجتمعية المناسبة.

19. إن ما يدعو لشديد الأسف أن تكون الأحزاب السياسيّة في مصر مشغولة بمطاحنات سياسيّة لا علاقة للناس بها دون أي اهتمام بالمشاكل الحقيقية مثل مشكلة البطالة ومشكلة الهجرة غير الشرعيّة، ودون أن يأخذ أي حزب على عاتقه مهمة التصدي بشجاعة ووضوح لها بهدف إحداث تغيير جذري في موقف الشباب والرأي العام والحكومات من هذه الظواهر.

على مستوى المشاركة الدوليّة:

1. الهجرة غير الشرعيّة هي جملة من التحديات والمخاطر التي تُلحَق بالدول التي تعيش هذه الظاهرة، الأمر الذي يستدعي العمل التوافقي والتنسيق المستمر بين الفاعلين والمتأثرين بها في منطقة البحر المتوسط، والأمر يتطلب كثير من الجهود في مختلف الجوانب، بداية من مساعدة الدول التي تُعاني من التخلُّف والفقر في أفريقيا

على خلق مشاريع تنموية تُساعد على تثبيت فئة الشباب في بلدانهم الأصلية عن طريق خلق فُرص عمل، ووضع برامج توعوية حول مخاطر الهجرة غير الشرعيّة.

2. سن قوانين رادعة وعقوبات مشددة على الذين يمتهنون هذا النوع من النشاط غير الإنساني، أيضًا تشكيل لجنة خبراء لوضع إستراتيجيّة لمواجهة الهجرة غير المنتظمة والأُمّية وطرحها للنقاش خلال فعاليات ينظمها منتدى شباب العالم اعتبارًا من 2018. (التوصية رقم 7 من توصيات رئيس جمهورية مصر العربيّة في ختام منتدى شباب العالم بشرم الشيخ 2017).

3. في ضوء توقيع اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطيّة وسياسات الجوار فمن الضروري تعميق الحوار والتشاور بين البلدان المُصَدِرة والمُستقبِلة للعمالة حول أسباب ودوافع الهجرة، وليس فقط من أجل القضاء على تيارات الهجرة غير الشرعيّة، وإنما وفق رؤية شمولية واضحة المعالم تساعد في اتخاذ إجراءات تنموية حقيقية تفتح المجال لشراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار تشابك وتبادل المنافع بشكل متوازن بين الطرفين المصريّ والأوروبيّ على ضوء رؤى تشريعية مقترحة دوليًا ومحليًا.

4. الهجرة غير الشرعيّة لا يمكن معالجتها بإجراءات أمنية فقط بل ينبغي أن نقوم على إدماج الهجرة في إستراتيجيّات التنمية وإقامة المشاريع التنموية في دول المصدر وإيجاد سوق العمل والخدمات فيها لتشجيع المهاجرين على البقاء في بلدانهم الأصلية، وهو ما أوصى به رئيس الجمهورية من تكليف رئاسة مجلس الوزراء بإنشاء مركز إقليميّ لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. (التوصية رقم 10 من توصيات رئيس جمهورية مصر العربيّة في ختام منتدى شباب العالم بشرم الشيخ 2017).

5. ضرورة اتجاه الاتحاد الأوروبيّ إلى التعاون مع الدول المُصَدِّرة للهجرة باعتبار أن ذلك يُعد من الوسائل غير المباشرة لمكافحة الهجرات المتزايدة، ذلك أن مساعدة الدول على محاربة الفقر، واحترام حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية سيساهم في تقلُّص عدد المهاجرين الخارجين منها، على أن تراعي ضرورة أن تنبع السياسات التنموية من احتياجات ومتطلبات المجتمعات في الدول النامية وليس فقط بالنظر إلى متطلبات سوق العمل الأوروبيّ.

6. إنشاء مراكز تدريبية بمواصفات عالميّة لتدريب وتأهيل الشباب والعمالة الفنية والمهنية على أعلى مستوى، تمهيدًا لتمكينهم للعمل في البلاد الأوروبيّة عبر منافذ شرعيّة وقانونيّة في ظل اتفاقيات بين مصر وتلك البلاد، وهو ما أوصى به رئيس الجمهورية من تكليف مؤسسات الدولة بإنشاء المركز المصريّ الأفريقي للشباب والذي يهدف إلى توفير الرعاية لطاقات الشباب في العالم العربيّ وأفريقيا. (التوصية رقم 5 من توصيات رئيس جمهورية مصر العربيّة في ختام منتدى شباب العالم بشرم الشيخ 2017).

7. اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لأحكام الرقابة والسيطرة على الحدود البرية والبحرية لمنع التسلل وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية كافة لمراقبة الحدود المشتركة مع أهمية تبادل المعلومات الأمنية حول المنظمات الإجرامية الدوليّة العاملة في مجال الهجرة غير الشرعيّة.

8. الاهتمام بإنشاء مراكز لدراسات الهجرة في الدول التي يتم منها تهريب البشر تهتم بدراسات الهجرة في جميع الميادين الاقتصاديّة والسياسيّة والنفسيّة والاجتماعيّة والإعلاميّة.

9. إعادة تدبير ظاهرة الهجرة برمتها، ويتعلق الأمر بتفعيل الاتفاقيات المُبرمة بين الدول فيما يتعلق بالهجرة والتي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونيّة تستقبلها الدول المتوسطيّة المتقدمة.

10. ضرورة إنشاء مراكز خاصة لرصد المعلومات وتبادلها، حول الهجرة غير الشرعيّة، بين دول المصدر ودول العبور ودول الاستقبال، كذلك لمعرفة أعداد المهاجرين غير الشرعيّين وما يرتبط بهم من سلبيات.

قانون رقم 82 لسنة 2016 بإصدار قانون مكافحة الهجرة غير الشـرعيّة وتهريـب المهاجرين، مجلس النواب المصريّ

السيد معالي المستشار / أمين عام مجلس النواب المصريّ

تحية طيبة، وبعد..

ألتمس من سيادتكم إفادتي بمكتوب يُوضح موقف مجلس النواب المصريّ من "**القانون المصريّ لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة وتهريب المهاجرين**"، وما أسفرت عنه المناقشات فيما يخص هذه الظاهرة من واقع مضابط المجلس، وذلك لإرفاقه في كتاب بعنوان:

"**الهجرة غير الشرعيّة والتربية، تفكيك العِلَل وتحليل الأسباب**"

ولسيادتكم فائق الاحترام

مقدمه:

صبري عبدالقادر محمد المدهون

تليفون 01000121613

فاكس 03/4875353

الجريدة الرسمية

الثمن ٣ جنيهات

العـــدد ٤٤ مكرر (أ)	الصادر فى ٧ صفر سنة ١٤٣٨ هـ الموافق (٧ نوفمبر سنة ٢٠١٦ م)	السـنة التاسعة والخمسون

قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦

بإصدار قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المـادة الأولى)

يُعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين ، ويُلغى كل حكم يخالف أحكامه .

(المـادة الثانية)

تتولى اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر المنصوص عليها فى المادة (٢٨) من القانون المرافق المهام المنوطة بها وفقًا لأحكامه .

وتحل هذه اللجنة محل اللجنة التنسيقية لمكافحة الاتجار بالبشر المنشأة وفقًا للقانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر ، وتتولى جميع مهامها وتؤول إليها جميع حقوقها وموجوداتها ومستنداتها ، وتتحمل جميع التزاماتها ، ويُلغى كل حكم يخالف ذلك .

(المـادة الثالثة)

يُصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون المرافق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون .

(المـادة الرابعة)

يُنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويُنفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ صفر سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق ٧ نوفمبر سنة ٢٠١٦ م) .

عبد الفتاح السيسى

قانون قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين

(الفصل الأول)

تعاريف وأحكام عامة

مادة (١) :

فى تطبيق أحكام هذا القانون ، يُقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعانى المبينة قرين كل منها :

١ - الجريمة ذات الطابع عبر الوطنى :

أية جريمة ارتكبت فى أكثر من دولة ، أو ارتكبت فى دولة واحدة وتم الإعداد أو التخطيط لها أو التوجيه أو الإشراف عليها أو تمويلها فى دولة أخرى أو بواسطتها ، أو ارتكبت فى دولة واحدة عن طريق جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية فى أكثر من دولة ، أو ارتكبت فى دولة واحدة وكانت لها آثار فى دولة أخرى .

٢ - الجماعة الإجرامية المنظمة :

الجماعة المؤلفة وفق تنظيم معين من ثلاثة أشخاص على الأقل للعمل بصفة مستمرة أو لمدة من الزمن بهدف ارتكاب جريمة محددة أو أكثر من بينها جرائم تهريب المهاجرين وحدها أو مع غيرها ، وذلك من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مادية أو معنوية أو لأى غرض آخر ، ولا يلزم أن يكون لأعضائها أدوار محددة أو أن تستمر عضويتهم فيها .

٣ - تهريب المهاجرين :

تدبير انتقال شخص أو أشخاص بطريقة غير مشروعة من دولة إلى أخرى من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مادية أو معنوية ، أو لأى غرض آخر .

٤ - المهاجر المهرَّب :

أى شخص يكون هدفـًا للسلوك المجـرم بمقتضـى المـواد أرقـام (٥ و٦ و٧ و٨) من هذا القانون .

٥ - وثيقة السفر أو الهوية المزورة :

وثيقة السفر أو الهوية التى زُورت بالكامل أو حُرفت بياناتها ، أو تلك التى تم إصدارها أو الحصـول عليهـا بطريـق التزويـر أو الفسـاد أو الإكراه أو الاحتيـال أو الخـداع ، أو بأية طريقة أخرى غير مشروعة .

٦ - الأطفال غير المصحوبين :

كل من لم تبلغ سنه الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة ، ولم يكن بصحبة أى من ذويه .

٧ - الناقل التجارى :

كل شخص طبيعى أو اعتبارى تكون مهنته نقل الركاب أو البضائع براً أو بحراً أو جواً تحقيقًا لمكسب تجارى .

٨ - السفينة :

أى نوع من المركبات المائية أو التى يمكن استخدامها كوسيلة لنقل الأشخاص فوق الماء بما فيها المركبات الطوافة والطائرات المائية باستثناء السفن الحربية أو سفن دعم الأسطول أو غيرها من السفن التى تملكها أو تشغلها الحكومة والتى تستعمل فى أغراض غير تجارية .

٩ - اللجنة :

اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر المنشأة وفقًا لحكم المادة (٢٨) من هذا القانون .

١٠ - المنفعة :

كل مصلحـة أو كسب أو ميزة أو عائـد على مرتكب جريمـة تهريب المهاجرين ، سواء كانت المصلحة أو الكسب أو الميزة أو المنفعة ، مادية أو أدبية .

١١ - البحر الإقليمى :

الحزام البحرى الملاصق للحدود الساحلية للدولة وخارج إقليمها البرى ومياهها الداخلية ، ويمتد لمسافة لا تتجاوز اثنى عشر ميلاً بحريًا من خط الأساس وفقًا لأحكام القانون الدولى للبحار .

١٢ - المنطقة المجاورة :

منطقة من أعالى البحار المجاورة للبحر الإقليمى ، وتمتد لمسافة اثنى عشر ميلاً بحريًا من نهاية البحر الإقليمى وفقًا لأحكام القانون الدولى للبحار .

مـادة (٢) :

لا تترتب أية مسئولية جنائية أو مدنية على المهاجر المهرَّب عن جرائم تهريب المهاجرين المنصوص عليها فى هذا القانون .

ولا يعتد برضاء المهاجر المهرَّب أو برضاء المسئول عنه أو متوليه فى جرائم تهريب المهاجرين المنصوص عليها فى هذا القانون .

مـادة (٣) :

يعد المجلس القومى للطفولة والأمومة ممثلاً قانونيًا لأسر الأطفال غير المصحوبين الذين لا يستدل على أسرهم أو على من يمثلهم قانونًا .

(الفصل الثانى)

الجرائم والعقوبات

مـادة (٤) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها فى أى قانون آخر ، يُعاقب على الجرائم المنصوص عليها فى المواد التالية بالعقوبات المقررة لها .

مـادة (٥) :

يُعاقب بالسجن ، كل من أسس أو نظم أو أدار جماعة إجرامية منظمة لأغراض تهريب المهاجرين أو تولى قيادة فيها أو كان أحد أعضائها أو منضمًا إليها .

مـادة (٦) :

يُعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائتى ألف جنيه أو بغرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من نفع أيهما أكبر ، كل من ارتكب جريمة تهريب المهاجرين أو الشروع فيها أو توسط فى ذلك .

وتكون العقوبة السجن المشدد وغرامة لا تقل عن مائتى ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه أو غرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من نفع أيهما أكبر فى أى من الحالات الآتية :

١ - إذا كان الجانى قد أسس أو نظم أو أدار جماعة إجرامية منظمة لأغراض تهريب المهاجرين أو تولى قيادة فيها أو كان أحد أعضائها أو منضمًا إليها .

٢ - إذا كانت الجريمة ذات طابع عبر وطنى .

٣ - إذا تعدد الجناة ، أو ارتكب الجريمة شخص يحمل سلاحًا .

٤ - إذا كان الجانى موظفًا عامًا أو مكلفًا بخدمة عامة وارتكب الجريمة باستغلال الوظيفة أو الخدمة العامة .

٥ - إذا كان من شأن الجريمة تهديد حياة من يجرى تهريبهم من المهاجرين أو تعريض صحتهم للخطر ، أو تمثل معاملة غير إنسانية أو مهينة .

٦ - إذا كان المهاجر المهرب امرأة أو طفلاً أو من عديمى الأهلية أو من ذوى الإعاقة .

٧ - إذا استخدم فى ارتكاب الجريمة وثيقة سفر أو هوية مزورة ، أو إذا استخدمت وثيقة سفر أو هوية من غير صاحبها الشرعى .

٨ - إذا استخدم فى ارتكاب الجريمة سفينة بالمخالفة للغرض المخصص لها أو لخطوط السير المقررة .

٩ - إذا عاد الجانى لارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة .

مـادة (٧) :

تكون العقـوبـة السجـن المؤبـد وغـرامـة لا تقـل عن مائتـى ألـف جنيـه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه ، أو غرامة مساوية لقيمة ما عاد على الجانى من نفع أيهما أكبر ، إذا ارتكبت أى من الجرائم المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة السابقة ، فى أى من الحالات الآتية :

١ - إذا ارتكبت الجريمة بواسطة جماعة إجرامية منظمة .

٢ - إذا ارتكبت الجريمة تنفيذاً لغرض إرهابى وفقًا للقوانين المعمول بها فى هذا الشأن .

٣ - إذا نتج عن الجريمة وفـاة المهاجـر المهـرَّب ، أو إصابتـه بعاهـة مستديمـة ، أو بمرض لا يُرجى الشفاء منه .

٤ - إذا استخدم الجانى عقاقير أو أدوية أو أسلحة أو استخـدم القـوة أو العنـف أو التهديد بهم فى ارتكاب الجريمة .

٥ - إذا كان عدد المهاجرين المهرَّبين يزيد على عشرين شخصًا ، أو أقـل من ذلك متى كان من بينهم نساء أو أطفال أو عديمى أهلية أو ذوى إعاقة .

٦ - إذا قام الجانى بالاستيلاء على وثيقة سفر أو هوية المهاجر المهرَّب أو إتلافها .

٧ - إذا استخدم الجانى القوة أو الأسلحة لمقاومة السلطات .

٨ - إذا استخدم الجانى الأطفال فى ارتكاب الجريمة .

٩ - إذا عاد الجانى لارتكاب الجريمة بإحدى الظروف المشـددة المنصـوص عليهـا فى الفقرة الثانية من المادة رقم (٦) .

مـادة (٨) :

يُعاقب بالسجن كل من هيأ أو أدار مكانًا لإيواء المهاجرين المهرَّبين أو جمعهم أو نقلهم ، أو سهل أو قدم لهم أية خدمات مع ثبوت علمه بذلك .

مادة (٩):

تقضى المحكمة فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد أرقام (٦ و٧ و٨) من هذا القانون بإلزام الجانى بتحمل نفقات سكن المهاجر المهرَّب ومعيشته ومن يرافقه لحين انتهاء الإجراءات القضائية والإدارية اللازمة وبنفقات إعادة هذا الشخص إلى دولته أو مكان إقامته .

مادة (١٠):

يعاقب بالسجن، كل من استعمل القوة، أو التهديد، أو عرض عطية، أو ميزة، من أى نوع، أو وعد بشىء من ذلك لحمل شخص آخر على الإدلاء بشهادة زور، أو كتمان أمر من الأمور، أو الإدلاء بأقوال، أو معلومات غير صحيحة فى أية مرحلة من مراحل جمع الاستدلالات ،أو التحقيق، أو المحاكمة تتعلق بارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

ويعاقب بذات العقوبة كل من أفصح أو كشف عن هوية المهاجر المهرَّب ، أو الشاهد بما يعرضه للخطر، أو يصيبه بالضرر، أو سهل اتصال الجناة به، أو أمده بمعلومات غير صحيحة عن حقوقه القانونية بقصد الإضرار به أو الإخلال بسلامته البدنية أو النفسية أو العقلية .

مادة (١١):

يعاقب بالحبس ، كل من أدلى بأقوال أو معلومات غير صحيحة فى أية مرحلة من مراحل جمع الاستدلالات أو التحقيق أو المحاكمة تتعلق بارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة إذا كان الجانى من المكلفين من قِبَل السلطة القضائية أو جهات الاستدلال بعمل من أعمال الخبرة أو الترجمة .

ويعاقب كل من حرَّض على هذه الجريمة بذات العقوبة ولو لم يترتب على التحريض أثر .

مادة (١٢):

يعاقب بالسجن، كل من أخفى أحد الجناة أو الأشياء أو الأموال المتحصلة من أى من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو تعامل فيها أو أخفى أو أتلف أيًا من معالم الجريمة أو أدواتها مع ثبوت علمه بذلك .

ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقاب إذا كان من أخفى زوجًا للجانى أو من أحد أصوله أو فروعه .

مادة (١٣):

يعاقب بالسجن ، كل من حرَّض بأية وسيلة على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة من هذا القانون ماعدا المادة (١١) ، ولو لم يترتب على التحريض أثر .

مادة (١٤):

يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتبارى إذا ارتكبت أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون بواسطة أحد العاملين لدى الشخص الاعتبارى باسمه ولصالحه بذات العقوبات المقررة للجريمة المرتكبة إذا ثبت علمه بهـا ، وكانت الجريمـة قد وقعت بسبب إخلاله بواجبات وظيفته .

ويكون الشخص الاعتبارى مسئولاً بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات إذا كانت الجريمة قد ارتكبت من أحد العاملين لديه باسمه ولصالحه، وتأمر المحكمة فى الحكم الصادر بالإدانة بنشر الحكم على نفقة الشخص الاعتبارى فى جريدتين يوميتين واسعتى الانتشار، ويجوز للمحكمة أن تقضى بوقف نشاط الشخص الاعتبارى لمدة لا تجاوز سنة .

وللمحكمة أن تقضى بحل أو تصفية الشخص الاعتبارى إذا ارتكبت الجريمة من أحد العاملين لديه باسمه ولصالحه مرة أخرى .

مادة (١٥):

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من علم بارتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو بالشروع فيها ولم يبلغ السلطات المختصة بذلك. فإذا كان الجانى موظفًا عامًا ووقعت الجريمة بسبب إخلاله بواجبات وظيفته تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات .

ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقاب إذا وقعت الجريمة من زوج الجانى أو من أحد أصوله أو فروعه أو إخوته أو أخواته .

مادة (١٦):

يلتزم الناقل التجارى بالتأكد من حيازة المسافر وثائق السفر اللازمة للوصول إلى وجهته .

ويعاقب الناقل التجارى على الإخلال بهذا الالتزام بغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه. وتتعدد الغرامة بتعدد المسافرين .

مادة (١٧):

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسنى النية، يحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الأموال أو الأمتعة أو وسائل النقل أو الأدوات المتحصلة من أى من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو التى استعملت فى ارتكابها .

وتخصص الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها لجهة الضبط متى قرر الوزير المختص بها أنها لازمة لمباشرة نشاطها .

مادة (١٨):

تسرى على الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أحكام المواد أرقام (٢٠٨ مكرراً «أ» و٢٠٨مكرراً «ب» و٢٠٨ مكرراً «ج») من قانون الإجراءات الجنائية .

مادة (١٩):

إذا بادر أحد الجناة بإبلاغ أى من السلطات المختصة بأى من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ومرتكبيها قبل علم السلطات بها، تقضى المحكمة بإعفائه من العقوبة إذا أدى إبلاغه إلى ضبط باقى الجناة والأموال المتحصلة من هذه الجريمة .

وللمحكمة الإعفاء من العقوبة الأصلية، إذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات بالجريمة وأدى إلى كشف باقى الجناة وضبطهم وضبط الأموال المتحصلة منها .

ولا يسرى حكم أى من الفقرتين السابقتين إذا نتج عن الجريمة وفاة المهاجر المهرب أو إصابته بمرض لا يرجى الشفاء منه أو بعاهة مستديمة .

مـادة (٢٠) :

مع مراعاة حكم المادة (٤) من قانون العقوبات ، تسرى أحكام هذا القانون على كل من ارتكب خارج جمهورية مصر العربية من غير المصريين جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون متى كان الفعل مُجرَّمًا فى الدولة التى وقع فيها بموجب قانونها الداخلى أو اتفاقية دولية انضمت إليها ، وذلك فى أى من الحالات الآتية :

١ - إذا ارتكبت الجريمة على متن وسيلة من وسائل النقل الجوى أو البرى أو المائى وكانت مسجلة لدى جمهورية مصر العربية أو تحمل علمها .

٢ - إذا كان المهاجرون المهرَّبون أو أحدهم مصريًا .

٣ - إذا تم الإعداد للجريمة أو التخطيط أو التوجيه أو الإشراف عليها أو تمويلها فى جمهورية مصر العربية .

٤ - إذا ارتكبت الجريمة بواسطة جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية فى أكثر من دولة من بينها جمهورية مصر العربية .

٥ - إذا كان من شأن الجريمة إلحاق ضرر بأى من مواطنى جمهورية مصر العربية أو المقيمين فيها ، أو بأمنها ، أو بأى من مصالحها فى الداخل أو الخارج.

٦ - إذا وجد مرتكب الجريمة فى جمهورية مصر العربية بعد ارتكابها ولم يتم تسليمه .

مـادة (٢١) :

يمتد الاختصاص بمباشرة إجرا ءات الاستدلال والتحقيق والمحاكمة فى الحالات المنصوص عليها فى المادة (٢٠) من هذا القانون إلى السلطات المصرية المختصة .

وفى حالة ارتكاب جريمة تهريب المهاجرين بواسطة السفن تتخذ السلطات المصرية المعنية الإجرا ءات المناسبة سواء بالبحر الإقليمى أو المنطقة المجاورة أو غيرها وفقًا لأحكام القانون الدولى للبحار.

(الفصل الثالث)

التعاون القضائى الدولى

مـادة (٢٢) :

تتعاون الجهات القضائية والأمنية المصرية المعنية بمكافحة أنشطة وجرائم تهريب المهاجرين، كل فى حدود اختصاصه وبالتنسيق فيما بينها، مع نظيرتها الأجنبية، من خلال تبادل المعلومات والمساعدات وغير ذلك من صور التعاون القضائى أو المعلوماتى ، وذلك كله وفقًا لأحكام الاتفاقيات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف النافذة فى جمهورية مصر العربية أو الاتفاقات أو الترتيبات الثنائية أو وفقًا لمبدأ المعاملة بالمثل .

مـادة (٢٣) :

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسنى النية، للجهات القضائية المصرية المختصة والأجنبية أن تطلب اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتعقب أو ضبط أو تجميد الأموال موضوع جرائم تهريب المهاجرين أو عائداتها أو الحجز عليها .

مـادة (٢٤) :

للجهات القضائية المصرية المختصة أن تأمر بتنفيذ الأحكام الجنائية النهائية الصادرة عن الجهات القضائية الأجنبية المختصة بضبط أو تجميد أو مصادرة أو استرداد الأموال المتحصلة من جرائم تهريب المهاجرين وعائداتها، وذلك وفقًا لأحكام الاتفاقيات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف النافذة فى جمهورية مصر العربية أو الاتفاقات أو الترتيبات الثنائية أو وفقًا لمبدأ المعاملة بالمثل .

(الفصل الرابع)

تدابير الحماية والمساعدة

مـادة (٢٥) :

توفر الدولة التدابير المناسبة لحماية حقوق المهاجرين المهربين ومنها حقهم فى الحياة والمعاملة الإنسانية والرعاية الصحية والسلامة الجسدية والمعنوية والنفسية والحفاظ على حرمتهم الشخصية وتبصيرهم بحقوقهم فى المساعدة القانونية، مع كفالة اهتمام خاص للنساء والأطفال .

مادة (٢٦) :

تكفل السلطات المصرية المختصة للمُهاجر المهرَّب طلب الاتصال بالممثل الدبلوماسى أو القنصلى لدولته وإعلامه بوضعه، لتلقى المساعدات الممكنة فى هذا الشأن .

مادة (٢٧) :

تتولى وزارة الخارجية بالتنسيق مع السلطات المعنية فى الدول الأخرى تسهيل الإعادة الآمنة للمهاجرين المهربين الأجانب إلى بلادهم بعد التأكد من أنهم يحملون جنسيتها أو أنهم يقيمون بها أو أية دولة أخرى متى قبلت ذلك، ولم يرتكبوا جرائم معاقبًا عليها بموجب أحكام القانون المصرى .

(الفصل الخامس)

اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة

ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

مادة (٢٨) :

تُنشأ بمجلس الوزراء لجنة تسمى «اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر»، تتبع رئيس مجلس الوزراء .

وتختص اللجنة بالتنسيق على المستويين الوطنى والدولى بين السياسات والخطط والبرامج الموضوعة لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية وتقديم أوجه الرعاية والخدمات للمهاجرين المهربين وحماية الشهود فى إطار الالتزامات الدولية الناشئة عن الاتفاقيات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف النافذة فى جمهورية مصر العربية.

وتضم اللجنة فى عضويتها ممثلين عن الوزارات والهيئات والجهات والمجالس والمراكز البحثية المعنية، واثنين من الخبراء يرشحهما رئيس اللجنة .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء إضافة جهات أخرى لعضوية اللجنة بناءً على طلبها .

وللجنة أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم من المتخصصين أو الخبراء أو العاملين فى الوزارات والهيئات والمراكز البحثية والمجتمع المدنى، وأن تطلب من هذه الجهات المعلومات والوثائق والدراسات التى تساعدها على القيام بأعمالها.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون نظام العمل والعاملين باللجنة واختصاصاتها الأخرى.

ويصدر بتشكيل اللجنة، وتحديد مقرها، والجهات المشاركة فيها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

مادة (٢٩):

يصدر بتعيين رئيس اللجنة قرار من رئيس مجلس الوزراء، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

مادة (٣٠):

يكون للجنة أمانة فنية، يتولى رئاستها أحد أعضائها أو من غيرهم يختاره رئيس اللجنة، وتتبعها الوحدات الآتية:

وحدة التوثيق والمعلومات.

وحدة الشئون المالية والإدارية.

وحدة التدريب والمنح التدريبية.

ويجوز للجنة استحداث وحدات أخرى للأمانة الفنية إذا تطلب الأمر ذلك.

مادة (٣١):

تشكل اللجنة من بين أعضائها اللجان الفرعية الآتية:

اللجنة القانونية.

لجنة التوثيق والمعلومات.

لجنة التوعية والإعلام.

لجنة التعاون الدولى.

ويجوز للجنة أن تشكل من بين أعضائها لجانًا أخرى تعهد إليها ببعض الاختصاصات أو الموضوعات ذات الأهمية لعمل اللجنة.

(الفصل السادس)

صندوق مكافحة الهجرة غير الشرعية

وحماية المهاجرين والشهود

مادة (٣٢) :

ينشأ صندوق يسمى «صندوق مكافحة الهجرة غير الشرعية وحماية المهاجرين والشهود » تكون له الشخصية الاعتبارية العامة وموازنة خاصة ويتبع رئيس مجلس الوزراء، وتبدأ السنة المالية له ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها ، ويشار إليه فى هذا القانون بـ «الصندوق» .

ويتولى الصندوق تقديم المساعدات المالية للمجنى عليهم ممن لحقت بهم أضرار ناجمة عن أى من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

ويكون للصندوق مجلس إدارة برئاسة رئيس اللجنة، ويصدر بتنظيم هذا الصندوق وتشكيل مجلس إدارته، وتحديد اختصاصاته الأخرى قرار من رئيس مجلس الوزراء .

مادة (٣٣) :

تتكون موارد الصندوق مما تخصصه له الدولة فى الموازنة العامة، وما يعقده من قروض وما يقبله من تبرعات ومنح وهبات من الجهات الوطنية والأجنبية بما يتفق مع أغراضه .

مادة (٣٤) :

يكون للصندوق حساب خاص بالبنك المركزى المصرى تودع فيه موارده المالية، ويتم الصرف منه على أغراضه .

وتخضع أمواله لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٦/٦٥

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٢٥٢٧٠ / ٢٠١٦ - ٢٠١٦/١١/٨ - ١٤٠٦

رأي دار الإفتاء المصريّة في الهجرة غير الشرعيّة:

FROM :DAR ELAFTA MANEGER FAX NO. :0227879019 8 Mar. 2017 6:04PM P2

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
وزارة العدل
دار الإفتاء المصرية
مكتب المفتي

﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل :٤٣]

(الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين)

اطلعنا على الطلب المقدَّم مِن/ محمد رشدي حسانين

بتاريخ: ٢٢/ ١/ ٢٠١٧م المقيد برقم ٣٢ لسنة ٢٠١٧م

المتضمن:

ما حكم الهجرة غير الشرعية على الوجه الذي نراه ونسمع به في بلادنا هذه الأيام؟

الجـــــــــواب:

الهجرة في علم السكان هي الانتقال الفردي أو الجماعي من موقع إلى آخر؛ بحثًا عن وضع اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي أو ديني أفضل.

وتكون الهجرة غير شرعية: إذا حدثت بشكل لا يسمح به البلد المهاجَر منه أو إليه أو هما معًا بها حسب القوانين الموضوعة للدخول والخروج، فهي صادقة على دخول شخصٍ ما حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد موافقة هذه الدولة على ذلك، ويتم ذلك عن طريق التسلل خفية عبر الطرق البرية أو البحرية أو باستخدام وثائق مزورة، وكذلك تَصدُق على الدخول بوثائق مؤقتة بمدة، ثم المكث بعد هذه المدة دون موافقة قانونية مماثلة.

ومنه يُعلَم أن الشرعية هنا ليست نسبة للشرع الشريف، إنما هي على معنى موافقة القوانين واللوائح المنظِّمة لهذا الشأن.

ويطلق عليها أسماء أخرى منها: "الهجرة السرية"، و"الهجرة غير القانونية" و"الهجرة غير النظامية"، فكلها أسماء مختلفة لمسمى واحد. ويقابلها: "الهجرة القانونية".

العنوان : حديقة الحالدين – الدراسة – القاهرة ص . ب : ١١٦٧٥
التليفون : ١٠٧/ الفاكس: ٢٥٩٢٦١٤٣- ٢٠٢
Web Site : http://www.dar-alifta.org , .com , .net
Email : fatawa@dar-alifta.org

FROM :DAR ELAFTA MANEGER FAX NO. :0227879019 8 Mar. 2017 6:06PM P1

الشرعية"، أو "الهجرة النظامية"، وهي الهجرة بما يطابق قوانين الهجرة في البلدين المهاجَر منه والمهاجَر إليه عن طريق قنوات العبور، بواسطة أوراق قانونية.

أما الهجرة الشرعية بمعنى النسبة إلى الشرع الشريف؛ فلها معان؛ منها: ترك المكان الذي يحارب الإنسان فيه في دينه وتشتد عليه فيه الفتن؛ بحيث يضطهد ولا يستطيع أن يقيم شعائر دينه وفرائضه، والانتقال إلى مكان آخر يستطيع أن يعبد الله دون خوف؛ وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾[النساء: ٩٧].

ومنها: ترك المعصية، ومن ذلك ما رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «المهاجر من هجر ما نهى الله عنه»؛ فأصل الهجرة: هجران الشر ومباعدته لطلب الخير ومحبته والرغبة فيه [انظر: فتح الباري لابن رجب ١/ ٣٩، ط. مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة].

وتعد الهجرة غير الشرعية –بالمعنى سالف الذكر– ظاهرة عالمية ومشكلة رئيسة تعاني منها كثير من الدول؛ لما يترتب عليها من أضرار ترتبط بالخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمكانية لهذه الدول.

والهجرة غير الشرعية على الوجه الذي يحدث في بلادنا هذه الأيام تتضمن وتستلزم جملة من المخالفات والمفاسد، منها ما يلي:

أولاً: ما في ذلك من مخالفة ولي الأمر، وهذه المخالفة غير جائزة؛ ما دام أن ولي الأمر أو الحاكم لم يأمر بمُحَرَّم؛ فقد أوجب الله تعالى طاعة أولي الأمر؛ فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[النساء: ٥٩].

قال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في تفسيره "التحرير والتنوير" [٥/ ٩٧، ٩٨، ط. الدار التونسية للنشر]: "أولو الأمر مِن الأمّة ومِن القوم: هم الذين يُسنِد الناسُ إليهم تدبير شؤونهم ويعتمدون في ذلك عليهم، فيصير الأمر كأنّه مِن خصائصهم...فأولو الأمر هنا هم مَن عدا الرسول مِن الخليفة إلى والي الحسبة، ومِن قواد الجيوش، ومِن فقهاء الصحابة والمجتهدين، إلى أهل العلم في الأزمنة المتأخرة، وأولو الأمر هم الذين يُطلَق عليهم أيضًا: أهل الحلّ والعقد"اهـ.

Web Site : http://www.dar-alifta.org , .com , .net
Email : fatawa@dar-alifta.org
العنوان : حديقة الحاكمين – الدراسة – القاهرة ص . ب : ١١٦٧٥
التليفون : ٢٠٢ ٢٥٩٢٦١٤٣- الفاكس: ٢٠٢

FROM :DAR ELAFTA MANEGER FAX NO. :0227879019 8 Mar. 2017 6:06PM P2

وأخرج الستة عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «السَّمعُ والطّاعةُ على المَرءِ المُسلِمِ فيما أَحَبَّ وكَرِهَ، ما لم يُؤمَر بمَعصِيةٍ، فإذا أُمِرَ بمَعصِيةٍ فلا سَمعَ ولا طاعةَ»، والأدلة على هذا كثيرة.

وقد جاء في كتب السادة الشافعية أن وليّ الأمر إذا أمر بمستحبٍّ أو مكروه أو مباح وَجَب فعله؛ قال الإمام ابن حجر الهيتمي في فتاواه الفقهية [١/ ٢٧٨، ط. المكتبة الإسلامية]: "قولهم: تجب طاعة الإمام فيما يأمر به وينهى عنه ما لم يخالف حكم الشرع. والظاهر أن مرادهم بمخالفة حكم الشرع: أن يأمر بمعصية أو ينهى عن واجب، فشمل ذلك المكروه، فإذا أمر به وجب فعله؛ إذ لا مخالفة حينئذ" اهـ.

وسبب ذلك كله أن طاعة أولي الأمر سببٌ لاجتماع الكلمة وانتظام المعاش؛ فلا بُدّ للناس مِن مَرجِعٍ يأتمرون بأمره؛ رفعًا للنزاع والشقاق، وإلا عَمَّت الفوضى واختل النظام العام، ودخل على الناس فساد عظيم في دينهم ودنياهم.

فللحاكم أن يَسُنّ مِن التشريعات ما يراه محققًا لمصالح العباد؛ فإنَّ تَصَرُّف الإمام على الرعية مَنُوطٌ بالمصلحة، والواجب له على الرعية الطاعةُ والنُّصرة. ومَن أراد أن يهاجر من بلد إلى آخر فعليه الالتزام بالقوانين المتفق عليها بين الدول في هذا الشأن والتي أمر الحاكم بالالتزام بها ونهى عن مخالفتها، ومن ثم تجب طاعته على الفور ولا تجوز الهجرة خارج هذا الإطار المُنظِّم لها.

وقد نَصّ القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩م المعدَّل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨م في شأن جوازات السفر على أنه لا يجوز لمصري مغادرة البلاد أو العودة إليها إلا إذا كان حاملا لجواز سفر، ومن الأماكن المخصصة لذلك، وبتأشيرة على جواز سفره، ويُعاقب مَن يخالف أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيهًا.

ثانيًا: ما يكون في بعض صورها من تعريض النفس للمخاطر والهلاك من غير مُسَوّغ شرعي، حيث يُخاطِر المهاجرون بركوب البحر بمراكب غير مُرَخَّص لها بالإبحار في أعالي البحار لعدم صلاحيتها لذلك، وبالرغم من عدم صلاحيتها فإنها تُحَمَّل أكثر من سعتها، وتسلك دروبًا بحرية خطرة -يتجنبها الملاحون في الظروف العادية-؛ اتقاءً لمراقبة خفر السواحل، وهم بهذا يقامرون بأرواحهم بعلمهم بخطورة هذه الوسيلة وكونها مظنة للتلف والغرق ثم إصرارهم بعد ذلك على ركوبها، مما يجعلهم مقصرين في الحفاظ على أنفسهم المَوْرُودَة بها مَوَارِد

Web Site : http://www.dar-alifta.org , .com , .net
Email : fatawa@dar-alifta.org
العنوان : حديقة الحالدين - الدراسة - القاهرة ص . ب : ١١٦٧٥
التليفون : ١٠٧/ الفاكس: ٢٥٩٢٦١٤٣- ٢٠٢

FROM :DAR ELAFTA MANEGER FAX NO. :0227879019 8 Mar. 2017 6:07PM P3

الهلاك، وقد اتفق العلماء على أن البحر إذا كان مظنة للهلاك لم يجز ركوبه؛ قال: الحافظ ابن عبد البر في "التمهيد" [١/ ٢٣٤، ط. وزارة الأوقاف المغربية]: "ولا خلاف بين أهل العلم أن البحر إذا ارتج لم يجز ركوبه لأحد بوجه من الوجوه في حين ارتجاجه" اهـ.

وحفظ النفس أحد مقاصد الشرع الخمسة التي تقع في مرتبة الضروريات، وقد جاءت نصوص الشريعة في النهي عن تعريض النفس للهلاك؛ من ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[البقرة: ١٩٥]؛ قال العلامة ابن عاشور في تفسيره [٢/ ٢١٤، ط. الدار التونسية للنشر – تونس]: "ومعنى النهي عن الإلقاء باليد إلى التهلكة: النهي عن التسبب في إتلاف النفس أو القوم عن تحقق الهلاك بدون أن يُجتَنى منه المقصود" اهـ.

وكذلك قوله تعالى أيضًا: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾[النساء: ٢٩]؛ قال الإمام القرطبي في تفسيره [٥/ ١٥٦، ١٥٧، ط. دار الكتب المصرية]: "وأجمع أهل التأويل على أن المراد بهذه الآية: النهي أن يَقتل بعض الناس بعضًا. ثم لفظها يتناول أن يقتل الرجل نفسه بقصدٍ منه للقتل في الحرص على الدنيا وطلب المال؛ بأن يَحمل نفسَه على الغَرَر المؤدّي إلى التلف"اهـ.

ثالثًا: ما يترتب على هذا النوع من الهجرة من إذلال المسلم نفسه؛ فإن الدخول إلى البلاد المهاجَر إليها من غير الطرق الرسمية المعتبَرة يجعل المهاجِرَ تحت طائلة التَّتَبُّع المستمر له من قِبَل سلطات تلك البلد، فيكون مُعرّضًا للاعتقال والعقاب، فضلا عما يضطر إليه كثير من المهاجرين غير الشرعيين من ارتكاب ما يُسِيء إليهم وإلى بلادهم، بل وأحيانًا دينهم، ويعطي صورة سلبية عنهم؛ كالتسول وافتراش الطرقات.

وقد نهى النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم المُسلمَ أن يُذِلَّ نفسه؛ فقد روى الترمذي – وحسَّنه– عن حذيفة بن اليَمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يَنبَغي للمؤمِن أَن يُذِلَّ نَفسَه» قالوا: وكيف يُذِلُّ نَفسَه؟ قال: «يَتَعَرَّض مِن البلاء لما لا يُطِيق».

قال الشيخ علي القاري في شرحه من "مرقاة المفاتيح" [٥/ ١٧٣٩، ط. دار الفكر]: "أي: لا يجوز للمؤمن أن يذل نفسه؛ أي: باختياره"اهـ.

وروى الطبراني في "الأوسط" من حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «مَن أعطى الذل مِن نَفسِه طائعًا غير مُكرَه فليَسَ مِنّا»

العنوان : حديقة الحالدين – الدراسة – القاهرة ص . ب : ١١٦٧٥
التليفون : ١٠٧/ الفاكس: ٢٥٩٢٦١٤٣- ٢٠٢
Web Site : http://www.dar-alifta.org , .com , .net
Email : fatawa@dar-alifta.org
٤٦٢٠٥

FROM :DAR ELAFTA MANEGER FAX NO. :0227879019 8 Mar. 2017 6:07PM P4

رابعًا: ما في هذه الهجرة من خرق للمعاهدات والعقود الدولية التي تنظم الدخول والخروج من بلد إلى آخر، وقد روى الترمذي في سننه –وقال: "حسن صحيح"– عن عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «المسلمون على شُروطِهم، إلا شَرطًا حَرَّم حَلالا، أو أَحَلَّ حَرامًا»؛ قال المُناوي في شرحه للحديث في "فيض القدير" [٦/ ٢٧٢، ط. المكتبة التجارية الكبرى]: "(المسلمون على شروطهم) الجائزة شرعًا؛ أي: ثابتون عليها واقفون عندها، وفي التعبير بـ(على) إشارة إلى علو مرتبتهم، وفي وصفهم بالإسلام ما يقتضي الوفاء بالشرط ويحث عليه"اهـ.

خامسًا: ما يكون في بعض صورها من تزوير وغش وتدليس على سلطات الدولتين المُهَاجَر منها والمُهَاجَر إليها، وهو من باب الكذب، والكذب هو: الإخبار عن الشيء خلاف ما هو عليه، والأصل فيه التحريم؛ وقد قال الله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾[الحج: ٣٠]، وفي هذه الآية أمر صريح مؤكد باجتناب الزور؛ والكذب زور؛ فالزور من الزور وهو الانحراف، والكذب منحرف مصروف عن الواقع [انظر: تفسير البيضاوي ٤/ ٧١، ط. دار إحياء التراث العربي].

وروى الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مَن غَشَّنا فليسَ مِنّا»، وفي رواية: «مَن غَشَّ فليس مِنِّي».

سادسًا: ما تستلزمه هذه الهجرة من تعاون على المعصية غالبًا؛ حيث قد يلجأ المهاجر إلى من يُزَوِّر له أوراقَه، أو يلجأ إلى من يعينه على الوصول والدخول إلى وجهته بسلوك دروب الهلاك، كل هذا نظير أجرة محددة، وقد قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[المائدة: ٢]؛ قال الحافظ ابن كثير في تفسيره للآية [٢/ ١٠٦، ط. دار طيبة]: "يأمر تعالى عبادَه المؤمنين بالمعاونة على فعل الخيرات، وهو: البر، وترك المنكرات، وهو: التقوى، وينهاهم عن التناصر على الباطل، والتعاون على المآثم والمحارم"اهـ.

ويدخل في التعاون على هذه المعصية ممارسة الهجرة غير الشرعية اللذين يزينون لهم السفر، ويدفعونهم نحو الوقوع في الهلكة.

وهذه الأسباب قد تجتمع كلها في صورة واحدة، وقد يتخلف بعضها في بعض الصور، لكن لا تخلو صورة من صور الهجرة غير الشرعية عن مفسدة منها، وتحقق أحادها في صورة

Web Site : http://www.dar-alifta.org , .com , .net
Email : fatawa@dar-alifta.org
العنوان : جمهورية المالديف – الدراسة – القاهرة ص . ب : ١١٦٧٥
التليفون : ١٠٧/ الفاكس: ٢٥٩٦٦١٤٣– ٢٠٢

خاتمة:

لم يكن الخلل الاجتماعيّ وغياب منظومة العدالة هو الوباء الوحيد الذي أصاب العرب في سنواتهم العجاف، كان التجريف الثقافيّ والفكريّ والسلوكي أخطر ما تعرضت له الشخصية العربيّة، فضلًا عن التحلل في الفكر وغياب القدرات والكفاءات؛ فقد وجد العرب أنفسهم أمام معادلات مقلوبة وضعت المال سُلطانًا على الجميع، ووضعت الثقافة والفكر في آخر القائمة رغم أنها كانت الأساس الذي قام عليه الدور العربيّ تاريخيًا وحضاريًا، وكان إهمال التعليم في كل مراحلة جريمة، وكانت أساليب الانتهازية جريمة، وكان وصول المنحرفين فكريًا وأخلاقيًا إلى أعلى المناصب كارثة، وهنا رحلت عن أراضينا أبرز العقول وأكفأ القدرات ولم يسألهم أحد لماذا تهاجرون؟!

لقد احتلت قضية هجرة الشباب عبر البحر المتوسط بطريقة غير شرعيّة مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليميّة، خصوصًا بعد أن باتت هذه الظاهرة مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين.

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة ليست مسألة ظرفية بل باتت مكونًا هيكليًا مازالت الآليات المستخدمة حتى الآن غير قادة على تدبيره بشكل يحد من آثاره وانعكاساته سواء على دول المصدر أو الدول المستقبلة، هذا بالرغم من أن الظاهرة لعبت دورًا كبيرًا في تلاقي مجموعات بشريّة متنوعة الثقافات والأديان وتلاقي الحضارات المختلفة.

من أخطر أسباب الهجرة بين شبابنا: الانقسام الطبقي شديد الشراسة الذي قسّم أبناء الوطن الواحد على أساس من يملك ومن لا يملك، ولم تكن الملكية قائمة

على أساس من الكفاءة والعدالة والتميز، ولكنها حكومات فاسدة أعطت كل شيء لمن لا يستحق وأنشأت بقرارات فاسدة كيانات اجتماعيّة وسياسيّة غريبة ومشبوهة، وفي سنوات قليلة وجد المصريّون أنفسهم أمام عصابات استباحت ثروات الشعب ومقدّراته.

لقد نسيت الحكومات العربيّة المتتالية أقاليم دولها وحذفتها من قائمة الاهتمامات، فهناك مدن بلا مياه أو كهرباء أو طُرق، وهناك ملايين التهمتهم الأمراض والميكروبات والتلوث، وهناك أطفال جاءوا الحياة على موعد مع الموت، ولم تكن معظم تلك الدول عادلة في أي مرحلة في تاريخها الحديث في توزيع الخدمات على أبناء شعبها، كانت مدن غارقة في الفقر والأمراض والجهل، وكانت أخرى غارقة في مستنقعات التسيُّب والإهمال، خلال عدة أعوام خرَّجت أجيالًا ساخطة على كل شيء.

لقد افتقدت حكوماتنا في كل عصورها تقدير المسئولية والأمانة تجاه شعوبها، وتعاملت مع فئات كثيرة من أبنائها بعدم التقدير والعرفان، أخذت من الاشتراكيّة أسوأ ما فيها وهي اشتراكيّة الفقر، وأخذت من الانفتاح أسوأ ما فيه وهو منطق العصابة، وأخذت من الخصخصة أبغض ما فيها وهي التحايُل على أموال الشعوب ونهب ثرواتهم جهارًا نهارًا، كان نصيب الشعوب دائمًا وفي كل المراحل التهميش وغياب الثقة والإصرار على مبدأ القطيع.

لم يتغير أسلوب تلك الحكومات في التعامُل مع مآسي بُسطاء هذا الشعب، لم يتغير ما حدث مع سالم إكسبريس (مصر)، ومركب الموت بمطوبس (مصر) "المعروف إعلاميًا بمركب رشيد"، ثلاثة أيام والضحايا غارقون في مياه البحر ولم يذهب إليهم مسئول.

إن جدلية الرفض القانونيّ والطلب الاقتصاديّ أدت إلى إنعاش ما يُمكن تسميته بـ "تجارة الأوهام"، وقد تكونت شبكات منظمة في مختلف مناطق مرور المُهاجِرين غير الشرعيّين في العالم لتقدم خدماتها إلى هؤلاء المُهاجِرين.

وانطلقنا في تحليل هذه الإشكالية من مُسلَّمات مفادها أن التفاوت الاجتماعيّ والاقتصاديّ والفقر والبطالة، بالإضافة إلى عامل العولمة الاقتصاديّة وما صاحبها من حركة في رءوس الأموال والسلع التي ساهمت في إحداث تحولات على المستوى السياسيّ والأمني، دفعت بموجات الشباب في الجنوب للهجرة نحو الشمال، إن سياسات الغلق التي اتبعتها الدول الأوروبيّة في مجال الهجرة جعلت من هذه الأخيرة والوصول إلى تلك القلعة المغلقة بمثابة تحدٍ بالنسبة لهؤلاء الشباب.

ولقد أخذت ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة أبعادًا أمنية خطيرة، خصوصًا بعد اقترانها بتهديدات وتحديات أخرى كالإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والتطرف الدينيّ والتي أدت إلى حدوث توترات في المنطقة، وتوطدت هذه المُسلَّمة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكيّة في عقر دارها، وكذا تولِّي التيار اليميني المتطرف الحُكم والذي أثَّر بِكُل ثقله على عمليّة صُنع القرار المتعلقة بالسياسة الأوروبيّة تجاه الهجرة عمومًا، والهجرة غير الشرعيّة على وجه الخصوص، سواء على مستوى الدول كل على حدة أو على مستوى الاتحاد الأوروبيّ.

يرى الاتحاد الأوروبيّ أن ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة القادمة من دول جنوب البحر المتوسط هي في آن واحد مصدر كل المخاطر وتهديد لأمن واستقرار دوله، وأنه لا يمكن لأي دولة أن تضمن أمنها الداخليّ دون اللجوء إلى التعاون الدوليّ مهما كانت القوة العسكريّة التي تزخر بها، كما ترسَّخت فكرة ذات أهمية لدى دول

الاتحاد الأوروبيّ مفادها أن أمن أوروبا لا يمكن أن يتم بمعزل عن أمن دول جنوب المتوسط، ولهذا نادت هذه الدول بضرورة تكثيف الجهود بينها وبين دول المصدر، من أجل التصدي لهذه الظاهرة. غير أن هذا الاهتمام الكبير من قِبل حكومات دول الاتحاد الأوروبيّ وكذا حكومات دول جنوب المتوسط ركز بشكل أساسي على ضرورة وقف تسرُّب الهجرة غير الشرعيّة إلى شواطئ أوروبا بآليات أقل ما تُوصَف بها أنها أمنية.

لكل دولة حقًا سياديًا لا جدال فيه لوضع سياساتها الخاصة بالهجرة وتنفيذها، غير أن التعنُّت في هذه السياسات قد يدفع عددًا من المهاجرين المحتملين إلى اللجوء إلى شبكات إجرامية تتولى تهريبهم إلى بلدان جنوب أوروبا، حيث يأملون في تحسين نوعية حياتهم وأمنهم البشريّ، وبعبارة أخرى فإن التشدُّد المفرط في سياسات الهجرة قد يسهل فُرص العمل المُربِح لعصابات ناشطة في تهريب البشر، وقد أكدت جسامة هذه المشكلة وخطورتها المتعاظمة حوادث الزوراق التي يَلقى فيها شباب من شمال أفريقيا مصرعهم غرقًا كل يوم خلال محاولاتهم الهجرة إلى أوروبا مثلما حدث بمركب رشيد، ولا يقتصر الأمر هنا على النفقات المالية الباهظة التي يتكبدها المهاجرون بل إن هذه المحاولة قد تُكَلِّفهم حياتهم ثمنًا لذلك.

ولكي يتحقق أمن وسلامة هؤلاء الشباب، ينبغي أن يتحول تركيز التوجهات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة نحو حشد الطاقات الكامنة لدى تلك القوى العاملة، وهو ما لا يحدث الآن بالسرعة الكافية، كما يجب تركيز سياسات الدولة على إعادة هيكلة النظام التربويّ التعليميّ من أجل سد فجوات المهارة، والتجاوب مع مؤشرات سوق العمل، وتحفيز القدرات المعرفية الملائمة للفرص المتاحة في الاقتصاد على الصعيدين الإقليميّ والعالميّ، ويجب أن يتم تحويل المدخرات الوطنيّة بكفاءة

وفاعلية إلى استثمارت واسعة لتطوير المرافق الصحيّة والسكنية وتعزيز سوق العمل لتلبية احتياجات هذه القوى العاملة الفتية وتزويدها بالتسهيلات الكفيلة بزيادة الانتاجية.

كما أن تطوير البيئة المؤسسية اللازمة لقيام قطاع خاص قابل للحياة قائم على المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة، من شأنه أن يقضي على الأسباب الجذرية لظاهرة الهجرة غير الشرعيّة من خلال ضمان الأمن الاقتصاديّ في جميع أشكاله.

إن علاج الهجرة غير الشرعيّة يحتاج إلى سياسات وإستراتيجيّات محددة لعل أولها التركيز على التنمية الاقتصاديّة والبشريّة والبيئية والسياسيّة الشاملة والمستدامة للحد من هذه الظاهرة وتحفيز السكان على الاستقرار في بلدانهم، والحد من نزيف العقول والمهارات البشريّة، كما يجب استمرار المفاوضات بين دول جنوب وشمال المتوسط في هذا الشأن واستحداث آليات لتحسين أوضاع المهاجرين، وفتح قنوات الهجرة القانونيّة، ومساعدة دول جنوب المتوسط في تجفيف منابع الهجرة في أفريقيا جنوب الصحراء.

في ظل ظروف تعليميّة وتثقيفية بالغة التردي، وفي ظل وزراء للتعليم لأكثر من مائة سنة، لم يكونوا بالضرورة هم الأفضل فكرًا وثقافة، كما لم يكونوا بالضرورة أكثر، أو من أكثر أبناء شعوبهم كفاءة وذكاءً وقدرات وإمكانات؛ فإن هذه الصفة السلبية استشرت وذاعت وشاعت حتى أصبحت وكأنها من مكوناتنا؛ والحق أنها ثمرة طبيعية لظروف معينة أهمها عدم قيادة العناصر الأكثر كفاءة لحركة المجتمع.

في النهاية لا بُد من التعامُل مع الهجرة غير الشرعيّة على أنها ظاهرة إنسانية ناتجة عن ثغرات وفجوات لا بُد من سدها من خلال اتّباع خطة عمل إستراتيجيّة

قائمة على أسس اقتصاديّة واجتماعيّة وتربويّة وثقافيّة وتعليميّة، تؤدي إلى تحقيق المنابع المنتجة لليد العاملة التي تعتبر مصدرًا رئيسًا للهجرة السرية.

مراجع الفصل السادس

المدهون، صبري عبدالقادر (2018). التربية ومواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة، دراسة ميدانية بمحافظة كفر الشيخ، بُرج مغيزل وبُرج البُرُلُس نموذجًا، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ.

رأي دار الإفتاء المصريّة بشأن الهجرة غير الشرعيّة (فتوى).

قانون رقم 82 لسنة 2016 بإصدار قانون مكافحة الهجرة غير الشرعيّة وتهريب المهاجرين، مجلس النواب المصريّ.

الفصل السابع
الجهود الدوليّة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة

تمهيد

أولًا: محاولات التوصل إلى رؤية شاملة لطبيعة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة

1 – رؤية دول شمال المتوسط لطبيعة الهجرة غير الشرعيّة

2 – رؤية دول جنوب المتوسط لطبيعة الهجرة غير الشرعيّة

3 – نظرة مشتركة لطبيعة الهجرة غير الشرعيّة بين دول غربي المتوسط

ثانيًا: سياسات دول الاتحاد الأوروبيّ لمكافحة الهجرة غير الشرعيّة

تمهيد:

عندما تصدينا لدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة وجدنا أنها بعد وقت قصير، أمام تجسيد حي ومثال واقعيّ لقانون الارتباط؛ أحد قوانين المنهج الجدلي لهيجل؛ أي أنه عند النظر لظاهرة الهجرة غير الشرعيّة فلا بُد من النظر إليها في إطار ما يرتبط بها من ظواهر. والهجرة غير الشرعيّة لدول أوروبا وأمريكا هي ظاهرة تُشكل واحدة من المعالم الاجتماعيّة البارزة لمنطقة شمال أفريقيا، وهي عنوان متغيرات اجتماعيّة عديدة، ساهم في تشكيلها التفاعل التاريخي والواقع الاجتماعيّ وأشياء أخرى بفعل القرب الجغرافي والتقاطع الثقافيّ بين ضفتي المتوسط، فبالرغم من القوانين المُسنة للحد من الهجرة غير الشرعيّة، بالإضافة إلى تزايد الإجراءات العقابية إلا أنه استمر تفاقم الخلل بين الشمال والجنوب.

تعتبر عمليّات الهجرة الدوليّة للمهاجرين غير الشرعيّين من المشكلات التي تهدد الأنظمة – الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة – للعديد من دول العالم، تلك الأنظمة التي ينتج عنها عديد من المشكلات كالفقر، والبطالة، وارتفاع معدلات الجريمة. الأمر الذي فرض اتخاذ إجراءات، وتدابير بهدف الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة.

ومع التسليم بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة سوف تستمر في المستقبل، وإن كان من الممكن تضييق حجم الظاهرة، وقوة تدفقها، إلا أنها سوف تظل بمثابة إشكالية مزدوجة، وواحدة من القضايا الإنسانية، والأمنية في المجتمعات الأوروبيّة، والبلدان العربيّة، وشرق المتوسط، وشمال أفريقيا، الأمر الذي فرض معًا البحث عن مَخْرَج من هذه الإشكالية بالمزاوجة بين مناهج دعم التنمية الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والأمن، والاستقرار في دول المنشأ، والحلول الأمنية الرقابية المتشددة

المتمثلة في إنشاء معسكرات الاحتجاز، والترحيل، إلى محاولات البحث عن ارتباط وثيق بين سياسات مكافحة الهجرة غير الشرعيّة، والتنمية في إطار شراكة يورومتوسطيّة تضم البلدان العربيّة، والاتحاد الأوروبيّ.

أولًا: محاولات التوصل إلى رؤية شاملة لطبيعة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة

إن محاولة الوصول إلى رؤية واحدة بين المجموعتين لدول غرب المتوسط في طبيعة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة من شأنها أن توصلنا إلى عمليّة شراكة حقيقية فيما يخص أمن المنطقة، ولمعرفة ذلك سنتناوله في ثلاثة أجزاء:

1 – رؤية دول شمال المتوسط لطبيعة الهجرة غير الشرعيّة

يعود تاريخ الهجرة غير الشرعيّة إلى أوروبا للمدة الممتدة من ثلاثينيات وحتى ستينيات القرن الماضي، وحيث كانت أوروبا بحاجة إلى الأيدي العاملة فلم تكن قد أصدرت قوانين تُجَرِّم عمليّة الهجرة غير الشرعيّة إلى أراضيها، ولكن مع أوائل السبعينيات شعرت الدول الأوروبيّة نسبيًا بالاكتفاء في الأيدي العاملة مما جعلها تتبنى إجراءات قانونيّة تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعيّة، وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاقية "شنجن"، ثم عادت وازدادت إجراءات الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة مرة أخرى بعد عام 1990 لتتماشى مع التطورات التي شهدها النظام الدوليّ عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الاشتراكيّة، حيث أصبح لا بُد من إعادة النظر في جميع الافتراضات الأساسية للنظريّات الأمنية في العلاقات الدوليّة، فضلًا عن ذلك، أصبحت المشاكل التي تتعدى المسائل السيادية والتي تُعرَف بالأخطار الجديدة مثل تهريب المخدرات والجريمة المنظمة عبر الدول وتهريب المواد النووية وتحركات اللاجئين – الهجرة غير الشرعيّة والأخطار البيئية والإرهاب الدوليّ – تطغى على أجندة العلاقات الدوليّة، وأصبح إدخال القضايا

الأمنية غير التقليدية والتي اصطلح على تسميتها "الأبعاد غير العسكريّة للأمن" ضمن جدول أعمال ترتيبات الأمن الإقليميّ، حيث كانت هناك قائمة طويلة من المشاكل الأمنية التي لا ترتبط بامتلاك واستخدام القوة العسكريّة كان منها مشكلة الهجرة غير الشرعيّة. حيث تتفق معظم دول القارة الأوروبيّة تقريباً داخل الاتحاد الأوروبيّ وخارجه على معارضة الهجرة غير الشرعيّة بشدة من أفريقيا وغيرها، وفي المقابل، لا تمانع بعض الدول من السماح – بقدر انتقائي – بالهجرة للكفاءات والأدمغة المتميزة، ولو كان في ذلك استنزاف لهذه الكفاءات والأدمغة من موطنها الأصلي فهذا يتم في إطار الهجرة الشرعيّة.

لهذا تفاقمت ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة إلى دول الاتحاد الأوروبيّ، فأصبحت مسألة تقلق أوروبا، وهي العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، إذ أصبح من الاحتمالات الواردة بخصوص وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين، وخصوصاً القادمين من الدول الأفريقية والعربيّة، إذ تتفق سياسة الاتحاد الأوروبيّ في تقديم مساعدات لحفظ الحدود وعدم السماح للمهاجرين بالمرور من قِبل دول العبور وإصدار أدوات أو إقامة مؤسسات لمراقبة الحدود الخارجيّة وتوفير الدعم اللازم من تطوير وسائل الاتصال في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعيّة استتباباً للأمن بالنسبة إلى أوروبا حتى لو كان ذلك على حساب الإرادة الوطنيّة بالنسبة لدول العبور من خلال عمل رادع في حالة فرار المهاجرين وإجبارهم على العودة القسرية إلى بلدانهم الأصلية.

ومما سبق يتضح أن الدول الأوروبيّة ترى في الهجرة غير الشرعيّة خطراً من عدة نواحٍ، ولعدة اعتبارات منها:

- الإخلال بالبناء الديموغرافي: حيث إن سيل المهاجرين المتدفق إذا ما سُمِحَ له بالاستقرار يمكن أن يقلب التوازن السكاني، وبالتالي تزداد نسبة هؤلاء المهاجرين في المجتمعات الأوروبيّة، مما يهدد كيان السكان الأصليين على المدى الطويل.
- الإخلال بالأوضاع الأمنية: فهؤلاء المهاجرين غير الشرعيّين غير مسجلين ولا يحملون هُويات إثبات شخصية، ولا أوراق ثبوتية، وقد يرتكبون جرائم، وشريحة منهم مسلمون قد ينتمون إلى جماعات مسلحة تؤمن بالعمل المسلح ضد الدول الأوروبيّة، حسب وجهة نظرها.
- الإخلال بالنواحي الاقتصاديّة: على الرغم من أن المهاجرين غير الشرعيّين يسهمون، في الغالب، في توفير يد عمل رخيصة، غير أن ذلك في حد ذاته قد يُشكِّل خللًا في سوق العمل، فهذه العمالة الوافدة إلى أوروبا قد تُشكِّل منافسة للأيدي العاملة المحلية، إضافة إلى مشاكل اقتصاديّة أخرى قد تظهر بسبب عدم القدرة على تقدير أعداد العمالة الوافدة وتأثيرها.

إن المفهوم الأوروبيّ للأمن والاستقرار في المتوسط يتسم بالتعقيد، ولا سيما فيما يخص موضوع المهاجرين غير الشرعيّين الذين يعدون في نظر الأوروبيّين إرهابيين بالمعنى الشامل للكلمة، وتُنسَب إليهم كل المشاكل الأمنية التي تهدد بلدانهم، ولهذا فالأمن بالنسبة إلى الأوروبيّين، يعني المحافظة يعني المحافظة على أسلوب الحياة الغربية التي هي نتاج لمراحل طويلة من العمل التطوري الصناعيّ والاقتصاديّ والتقني والاجتماعيّ والسياسيّ. ويعتقد كثير من الأوروبيّين أن أسلوب الحياة هذا يواجه أخطارًا كثيرة تأتي من مصادر مباشرة وغير مباشرة، من الهجرة غير الشرعيّة التي تأخذ أبعادًا اقتصاديّة واجتماعيّة ودينيّة وبيئية أو حتى

عسكريّة، ووفقًا لهذا المفهوم تكون لدول حوض المتوسط المغاربية أهمية قصوى، ليس بالنسبة إلى دول جنوب القارة الأوروبيّة فقط، ولكن إلى منظومة الاتحاد الأوروبيّ ككل، وبالذات في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة.

لقد عُدَّت ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة مسألة أمنية فقط دون التطرق إلى القضايا التي تتشابك معها وتؤثر فيها، مثل: البطالة، وعدم الاستقرار السياسيّ والأوضاع الاقتصاديّةوالاجتماعيّة في البلدان العربيّة والأوروبيّة، ودون التعامل مع المسألة من منظور إنساني واجتماعيّ إلا من خلال ربط موضوع التنمية بالهجرة عبر المتوسط ونقص المعونات مقابل إيقاف تيارات الهجرة إليها.

هنا يتضح أن دول شمال المتوسط تتعامل مع طبيعة الهجرة غير الشرعيّة على أنها ظاهرة ذات بُعد أمني مؤثر في استقرار المجتمعات، وعلى دول جنوب المتوسط إيقافها. وبالتالي، فإن ارتباط هذه الظاهرة بالإرهاب وخلخلة المجتمعات الأوروبيّة وتقديم الحلول اقتصر فقط على الجوانب الأمنية والجمركية متجاهلًا الجوانب الأساسية المرتبطة بموضوع الهجرة وكيفية التعامل معها، فضلًا عن كون دول الشمال عدَّتها قضية وطنيّة وأمنية ضارة بها؛ تقع مسئوليتها على دول جنوب المتوسط، وكذلك اعتبار دول الشمال هي المتضرر الأساسي من هذه المسألة؛ أي الهجرة غير الشرعيّة لكونها منطقة استيطان ولها انعكاسات اقتصاديّة وأمنية وديموغرافية، وبهذا يُحَمِّل الطرف الشمالي لمنطقة غرب المتوسط المشاكل والقضايا الناجمة عنها، ويطالب بحلول من دول الجنوب حسب رؤيته، ويُعدّها مصدرًا للإرهاب وعدم الاستقرار والتطرف، وعليها إذًا تعزيز الأمن الحدودي ومكافحتها، وفقًا لهذا الاتجاه.

2 – رؤية دول جنوب المتوسط لطبيعة الهجرة غير الشرعيّة

ظهر واضحًا وجليًا سبب مشكلة الهجرة غير الشرعيّة وازديادها، وهو ازدياد عدد السكان في العالم، والسياق الاقتصاديّ المعاكس، والبيئة السلبية التي أنتجتها الأنظمة الاستبدادية، كل هذا جعل الهجرة هي الملاذ. ومن الأسباب الرئيسة بشكل مباشر: البطالة، والفقر، والتهميش، وغيرها من الأسباب التي أثبتت النظريّات الحديثة في تفسيرها للهجرة صحتها، فالتفاوت في التطور الاقتصاديّ والثقافيّ وكذلك السياسيّ بين الدول الأوروبيّة والدول الجنوبية للمتوسط، جعل التفكير خارج الحدود أسهل من التفكير في تغيير الوضع القائم المتمثل في الفقر، وارتفع عدد الأجانب في الدول الأوروبيّة بدءًا من عام 2005، مما أسهم بشكل شديد في هجرة الأفراد إلى الجنة الموعودة كما يعدونها، ويكمن السبب في ذلك انخفاض الأجور في بلادهم، وانخفاض فرص العمل، ناهيك عن غلاء المعيشة، وعدم تطوير السياسة الاقتصاديّة في بلدان جنوب المتوسط، لدرجة تزايد تدهور ظروفهم الاقتصاديّة والمعيشية، وأصبحوا يلجأون إلى دول أخرى؛ لعلهم في ذلك يُحَسِّنون وضعهم المادي، لدرجة أصبحت ثقافة الهجرة من الثقافات السائدة والمهمة في تلك الدول لتحسين أوضاعهم، كما يعتقدون، حتى إن كانت الأخطار المحدقة بالهجرة هي الموت في نهاية المطاف.

وعلى الرغم من البحث في هذا الموضوع من قِبل كثير من الدراسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والقانونيّة وحتى السياسيّة فإنهم جميعًا لم يستطيعوا أن يحددوا مفهومًا واضحًا لطبيعة الهجرة يمكن أن تتم عليه عمليّة الاتفاق بين الأطراف المعنية بعمليّة الهجرة غير الشرعيّة، بل كل واحد يرى الموضوع من وجهة نظره ويعمل على مكافحته أيضًا طبقًا لمصالحه، حتى التعاون والشراكة بين دول

الشمال والجنوب التي طُرِحت، تعددت فيها الدلالات بشأن ضياع المفهوم والعمل في اتجاه واحد فقط، وهو: "تعاونوا يا دول الجنوب معنا؛ لتحدوا من وصول أبنائكم إلينا"، دونما البحث في المآسي التي تحدث في البحر وحثهم بوصفهم دولًا على إغلاق الحدود والحراسة المشددة، لدرجة عمل رادارات مراقبة زادت الأزمة تفاقمًا، وهنا كلمة "أزمة" أؤكدها لأنه إذا استمر النهج بهذا الشكل فإن الهجرة ستصبح أزمة دوليّة بين دول الشمال ودول الجنوب، وستتراجع فيه إمكانية التفاهم لتحقيق تعاون وتفاهم مهم فيما بينهم والوصل إلى وجهة نظر موحدة حِيال مسألة يُعَد الطرفان مسئولين بشكل مباشر وغير مباشر عنها.

3 – نظرة مشتركة لطبيعة الهجرة غير الشرعيّة بين دول غربي المتوسط

انطلاقًا من الأهمية المتزايدة لموضوع الهجرة غير الشرعيّة في المنطقة الأورومتوسطيّة خلال السنوات الأخيرة وتعقيد العوامل التي تسببها مقومات مقاومتها، أصبح من الضروري القيام بتشخيص مُحَدَّث وشامل لطبيعة الهجرة غير الشرعيّة بين دول المنطقة؛ لكي يكون هناك أسلوب واحد للمكافحة يوازي بين مصلحة الطرفين، ولا تكون مصلحة طرف أحق على حساب الطرف الآخر؛ لأنه لا يمكن لأي سياسة للهجرة غير الشرعيّة من أي طرف أن تنجح في حل ما لم تكن تشمل تكاملًا منظمًا بدقة لجميع الأطراف، أخذًا في الاعتبار تأثير العوامل الاقتصاديّة وظروف العمل والمعيشة للمهاجرين، هذا من جانب ومن جانب آخر، هناك جوانب لا تكون فيها العلاقة متكافئة بين الطرفين: دول شمال المتوسط وجنوبه، اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وإداريًا وقانونيًا وديموجرافيًا، ناهيك عن الخلل في الناتج القوميّ الإجمالي للخمس دول العربيّة جنوب المتوسط الذي يقل 17 مرة عن دول شمال المتوسط الأوروبيّة، على الرغم من التفاوت في عدد السكان في

هذه المنطقة شمالًا وجنوبًا فإن أوروبا حاولت تقديم الدعم والمساعدة، لكنها مساعدات محدودة لا تهدف إلى تخفيف ضغط هجرة العمالة غير الشرعيّة إليها والقادمة من أفريقيا، وفي هذا الإطار كان التفاوض بين الطرفين يتم بينهما في إطار هيمنة مطلقة أوروبيّة، حيث تتعامل دول الشمال مع دول الجنوب بشكل منفرد، ولا تتعامل في إطار التجمع، على الرغم من كل الاتفاقيات المبرمة لذلك، فتصبح الدول الأوروبيّة هي الطرف القوي المانح، والدول العربيّة هي الطرف الضعيف المتلقي، كما يُلاحظ الإصرار الأوروبيّ على وقف تيار الهجرة غير الشرعيّة من الجنوب إلى الشمال بسياسات وتشريعات تجاه الهجرة تتسم بتزايد النزعة التقليدية، خصوصًا في ضوء زيادة عدد المهاجرين بشكل غير قانونيّ، وتزايد طلبات اللجوء السياسيّ.

كما تخوفت بعض دول الاتحاد الأوروبيّ من التأثير السلبي لموجة الهجرة في نظامها الاجتماعيّ، مما دفعها إلى دعم عمليّة التنمية في المنطقة العربيّة؛ بهدف الحد من تزايد هجرة أبنائها بتزايد سياسات الدول الأوروبيّة تجاه الهجرة بعد تعاظم ظاهرة العنف في المنطقة، شأنها في ذلك شأن جميع النشاطات، حيث شكَّل تنامي التطرف الإسلاميّ وكراهية الغرب هاجسًا مقلقًا حول مدى علاقة هذا التطرف بالديمقراطية والاستقرار في المنطقة. من هنا كان على الدول الأوروبيّة إدراك أن التطرف الإسلاميّ في المنطقة مرتبط بالفقر والأزمات الاقتصاديّة التي تعانيها بلدان جنوب المتوسط، ومن هنا أيضًا يتضح أن سياسات الدول الأوروبيّة تتعامل مع مشكلة التطرف الإسلاميّ بوصفها ظاهرة مرتبطة بأعمال عنف وإرهاب، بما تحمله من أخطار داخليّة تؤثر في نسيجها الاجتماعيّ وعدّ الموضوع ذا بُعد أمني مرتبط ارتباطًا كبيرًا بموضوع الهجرة. وازداد الاهتمام الأوروبيّ بمسألة التطرف الإسلاميّ والإرهاب في المنطقة العربيّة مع تزايد الحركات العنصرية العرقية في

بعض الدول الأوروبيّة وتعاظم نموها ونفوذها، حيث عملت على تغذية الشعور ضد المهاجرين الشرعيّين وغير الشرعيّين، وعملت على طردهم من البلاد، مما دفع بالسياسات الأوروبيّة في الوصول إلى السعي في إطار تعاونها مع بلدان المنطقة العربيّة؛ للحد من هذا التطرف. وتجنبًا لحدوث صدام بين المسلمين والغرب في منطقة المتوسط، فقد دعمت الديمقراطية وساعدت على بناء اقتصاديّات بلدان المنطقة للتخلص من العوامل المشجعة للتطرف، ولوضع حل لمشلكة الهجرة.

ومن ناحية واقعيّة، فقد تصدرت المنطقة العربيّة أولويات السياسة الأوروبيّة تجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة، وهو ما دفع أوروبا إلى القيام بعدد من الإجراءات التشريعية والعسكريّة والأمنية والاقتصاديّة بِغية الحد منها، ولكن أمام تزايد تدفق المهاجرين تجاه دول شمال حوض المتوسط، وفي ظل تردي الحالة الاقتصاديّة، وتراجع فرص العمل في بلدان الجنوب، فإن مشكلة الهجرة ستبقى محافظة على أهميتها لدى الطرف الأوروبيّ في تعاونه الاقتصاديّ والسياسيّ مع بلدان المنطقة، مما يدعو إلى التساؤل عن مدى إمكانية إيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة؛ نظرًا لما لها من انعكاسات مستقبليّة على سياسات التعاون الاقتصاديّ والسياسيّ الأوروبيّ – العربيّ رغم التوصل لعقد عدة مؤتمرات[*] مهمة لم تستطع أن تُقَرِّب وجهات النظر حول المفهوم لتتم المعالجة، ومثال ذلك مؤتمر برشلونة الذي كان انطلاقة البحر المتوسط الجديد – على حد تعبير وزير الخارجيّة الفرنسي – والانتصار الأوروبيّ تجاه جنوب المتوسط من شأنه أن يعزز تأمين الربط بين أمن المتوسط وأمن الشرق الأوسط.

[*] مؤتمر الدار البيضاء 1994، ومؤتمر عمان 1995 للاقتصاديّين المندرجين ضمن إطار مشروع الشرق أوسطية، لذلك عقد مؤتمران آخران مكملان لهما في القاهرة 1996، والدوحة 1997، وبعد هذين المؤتمرين مؤتمر التعاون الاقتصاديّ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمشروع الشرق أوسطية.

ثانيًا: سياسات دول الاتحاد الأوروبيّ لمكافحة الهجرة غير الشرعيّة

ترتبط السياسات الدوليّة تجاه الهجرة، بمدى ما تحققه كل دولة من مكاسب، وبمدى ما يحقق مصالح دول المصدر، ودول الاستقبال. ولقد مرت السياسة الأوروبيّة المتعلقة بالهجرة غير الشرعيّة بثلاث مراحل:

حيث تميزت **المرحلة الأولى** بالموقف المتسامح للحكومات الأوروبيّة تجاه هذا النوع من الهجرة؛ حيث امتنعت هذه الحكومات عن إصدار قوانين رادعة في حق المهاجرين غير الشرعيّين خلال الستينيات لحاجة الاقتصاد إلى اليد العاملة، وعرفت هذه المرحلة تواجدًا كبيرًا لهذا النوع من الهجرة.

وبدأت **المرحلة الثانية** مع منتصف السبعينيات، واستمرت إلى أواخر القرن الماضي، وتدعمت خلالها سياسات إصدار القوانين، واتخاذ الإجراءات، والتدابير لمراقبة الحدود، ومتابعة المهاجرين غير الشرعيّين، ثم كان السعي إلى توحيد هذه السياسة على الصعيد الأوروبيّ، وكلل ذلك باتفاقية "شنجن" المشهورة، ونظام المراقبة الأوروبيّ، واستندت هذه السياسة إلى رؤية تهويلية لمخاطر الهجرة غير الشرعيّة، وهاجس أمني عال سرعان ما انتشر في أنحاء أوروبا، وخلق الشعور المعادي للمهاجرين، ودعَّم الأيديولوجية العنصرية، وأدت هذه السياسة إلى التجريم القانونيّ لهذه الهجرة غير الشرعيّة، مما ترتب عليه مآسي مُرَكَّبة للمهاجرين.

ومن التعبيرات ذات الدلالة في هذا السياق ما ورد في وثائق المجموعة الأوروبيّة وبخاصة في وثيقة برلين 1991، والتي أقرها رؤساء دول أوروبا المعنيون بالهجرة، والتي تنُص على أن: "الهجرة غير المراقبة يمكن أن تهدد استقرار جميع الدول، ويمكن أن تسيئ إلى تطور العلاقات بين الأمم"، وفي مؤتمر بودابست 1993

أكدت الوثيقة النهائية لاجتماع الوزراء أن "الهجرة غير الشرعيّة تمثل تهديداً للأمن العام، وللاستقرار، وتشجع الإجرام، والعمل غير القانونيّ، والعمل السري....".

أما **المرحلة الثالثة** فقد تمثلت في بوادر سياسة بديلة تتركز في المراجعة والتشكك في جدوى سياسات المنع والتراجع عن سياسات تجريم الهجرة غير الشرعيّة، وظهرت هذه البوادر على مستوى عدد من الدول باعتمادها نظام "الكوتا" أو "الحصة" مثل إيطاليا.

واعتماداً على ما سبق نجد أنه في السنوات الأخيرة، ازداد تركيز الحوار، والتشاور الدوليّين بشأن الهجرة، على تحديد النهج والوسائل المشتركة من أجل التعاون فيما بين الدول في تنظيم ما يُعَد أصلًا ظاهرة تقتضي تعاونًا دوليّا. فمنذ عقد مضى اتفق مندوبوا 160 بلداً على خطة مشتركة شاملة في الجزء الخاص بالهجرة في خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الدوليّ للسكان والتنمية لعام 1994 المعقود في القاهرة.

وحيث إن التصدي للهجرة غير الشرعيّة ليست مسئولية بلدان الجنوب وحدها بل إنها أساسًا من أكبر مسئوليات البلدان الأوروبيّة؛ لذا سعى الاتحاد الأوروبيّ قبل عشر سنوات لاتفاقية شراكة طموحة جداً مع دول حوض المتوسط بالنظر لأهميتها الإستراتيجيّة، ومواردها الطبيعية المهمة، والبُعد الحضاريّ الذي تتمتع به من أجل ضمان الاستقرار السياسيّ والاجتماعيّ على حدود أوروبا، وفي داخلها عبر "الترويج لسياسات إنتاجية واجتماعيّة وثقافيّة متناسقة"، وانطلاقًا من ذلك تضمنت **اتفاقية برشلونة 1995** ثلاثة محاور أساسية هي: محور السياسة والأمن، ومحور الشراكة الاقتصاديّة والمالية، ومحور الشراكة على الصعيد الاجتماعيّ والثقافيّ والإنساني. وقد اهتمت الدول الأوروبيّة بالحوار مع دول الشمال

الأفريقي حول قضايا الهجرة؛ ففي **اجتماع مالطا** 1997 تم الاتفاق على دفع الحوار الأوروبيّ المتوسطيّ في قضايا الهجرة خاصة الهجرة غير الشرعيّة. وتسعى الاتفاقية إلى حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أُسرهم وتتضمن فصلًا خاصًا بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين بمن فيهم المهاجرين غير الشرعيّين.

وفي عام 2000، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة **الاتفاقية الدوليّة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنيّة** التي تتضمن بروتوكولين متعلقين بالروابط القائمة بين الجريمة المنظمة، والهجرة وهما: **بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وبروتوكول منع الاتجار بالأشخاص.**

وقد استمر الاهتمام والتشاور حول هذه القضايا حتى صياغة وثيقة إطارية في **مؤتمر فالنسيا عام 2002** تضمنت برنامجًا للتعاون لمحاربة الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتنظيم الهجرة. كذلك يتواصل التشاور في إطار ما يسمى **بحوار** (5+5) الذي يضم خمس دول من الشمال الأفريقي هي: دول المغرب الثلاث بالإضافة إلى موريتانيا، وليبيا، وخمس دول أوروبيّة متوسطيّة هي: فرنسا، وإيطاليا، وأسبانيا، ومالطا، والبرتغال، ذلك الحوار الذي أدى في أحد اجتماعاته إلى التوصل إلى **إعلان تونس حول الهجرة في أكتوبر 2002** الذي اتفق فيه الطرفان على تبادل المعلومات حول اتجاهات الهجرة، ومحاربة الهجرة غير الشرعيّة، وتنظيم هجرة العمالة.

ونتج عن **اجتماع قادة الاتحاد الأوروبيّ بمدينة إشبيلية** بأسبانيا صياغة سياسة لمكافحة الهجرة غير الشرعيّة عن طريق عدة إجراءات أهمها مساعدة الدول الفقيرة لتقليل الأسباب الكامنة وراء تدفق المهاجرين، ومساعدتها في منع وتوقف المهاجرين غير الشرعيّين إلى جانب فرض عقوبات على الدول التي لا تساعد في

مكافحة الهجرة غير الشرعيّة، وفرض عقوبات قاسية على مُهرِبي المهاجرين غير الشرعيّين، فضلًا عن تعزيز التعاون بين قوات حراسة الحدود، ومسئولي الهجرة.

كما تأسست **اللجنة العالميّة حول الهجرات الدوليّة يوم 9 ديسمبر 2003** بمبادرة من سويسرا والسويد، وبدعم من الأمين العام للأمم المتحدة، وعدة دول معنية بمسألة الهجرة، وبدأت اللجنة أشغالها في أول يناير 2004، وأصدرت تقريرها الشامل في 5 أكتوبر 2005 في جنيف، وجاء في هذا التقرير ستة مبادئ عند وضع سياسات الهجرة، وتشمل دور المهاجر في سوق العمل الدوليّة والهجرة والتنمية، والهجرة غير الشرعيّة، واندماج المهاجر داخل المجتمع المُستَقبِل، والمهاجر واحترام حقوق الإنسان، وكيفية إدارة الهجرة. كما ينص التقرير على ضرورة اعتبار الهجرة عاملًا مساعدًا في التنمية، وعلى مكافحة الفقر في البلد المُصدِر لليد العاملة، وعامل ازدهار اقتصاديّ في البلد المُستَقبِل لها.

كما دعت البرتغال 2006 - بوصفها رئيس الاتحاد الأوروبيّ آنذاك - إلى **عقد مؤتمر للدول الأوروبيّة والمتوسطيّة على المستوى الوزاري في لشبونة** لمناقشة سُبُل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة، تهدف فيه الخطوة الأوروبيّة إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة في وقت يخطط فيه الاتحاد الأوروبيّ لفتح باب الهجرة المؤقتة أمام الكفاءات الأجنبيّة من دول خارج الاتحاد الأوروبيّ في مقدمتها مصر، وأوكرانيا، ومولدوفا[*]، وصرحت مفوضة العلاقات الخارجيّة في الاتحاد الأوروبيّ بأن الاتحاد الأوروبيّ يعكف حاليًا على وضع إستراتيجيّة جديدة لمواجهة تيار الهجرة غير الشرعيّة من ناحية، وسد النقص في الأيدي العاملة في مجالات

[*] جمهورية مولدوفا، وتُعرَف باسم جمهورية مولدوفا، وهي دولة أوروبيّة ذات نظام جمهوري، تقع شرق أوروبا؛ بين أوكرانيا ورومانيا. معظم أهالي مولدوفا مولدوفيون، ما عدا شريط ترانسنيستريا الواقع شرق نهر دنيستر والذي يحكمه عسكر روس ويطالبون بالانضمام إلى روسيا.

معينة في دول الاتحاد من ناحية أخرى، ويعني ذلك السماح لمواطني هذه الدول بالحصول على إقامة شرعيّة، وتصريح عمل في أسواق الدول المختلفة بشرط أن يكون ذلك حسب حاجة كل دولة، ومتطلبات سوق العمل فيها، ومدى النقص الموجود في الخبرات، والكفاءات في مجالات بعينها.

وهناك بعض المبادرات المشتركة أوروبيّة - أفريقية في مجال الهجرة نوجزها فيما يلي:

- إطلاق مبادرات مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود البحرية.
- تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات العاملة في هذا الإطار، وفي هذا السياق تم عام 1992 إحداث مركز المعلومات، والتفكير، والتبادل، بهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعيّة، وتنظيم الانتقال عبر الحدود.
- إحداث مجموعة تريفي (TREVI) التي تضم وزراء العدل، والداخليّة، وتستهدف اتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطيّة لمراقبة الحدود، وتحديث الترسانة القانونيّة لردع المهاجرين غير الشرعيّين، وكذلك الشبكات المختلفة العاملة في هذا المجال، والناقلين سواء منهم البريين أو البحريين أو الجويين الذين أصبحوا مدعوون إلى الالتزام باليقظة في مراقبة الأشخاص الذين يتم نقلهم بين الدول.
- السعي في ظروف سياسيّة خاصة إلى تسوية أوضاع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيّين انطلاقًا من بعض الشروط، وفي ظل ما يسمى بنظام الحصص،

وذلك لإدماجهم ضمن النسيج المجتمعي، والتخفيف من معاناتهم داخل المجتمع الذي يقيمون فيه بشكل غير قانونيّ.

والملاحظ في شأن العلاقات الأوروبيّة – الأفريقية، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الهجرة غير الشرعيّة أن التفاوض بين الطرفين يتم في إطار هيمنة أوروبيّة مطلقة يُلاحَظ فيها الإصرار الأوروبيّ على وقف تيار الهجرة غير الشرعيّة، ونقل هذه المعركة إلى خارج القارة الأفريقية من خلال دعم برامج تقوم على الآتي:

- إقامة معكسرات تجميع لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيّين في دول العبور وإعادتهم إلى بلدانهم.
- تكثيف الإجراءات الأمنية لمنع تسلل المهاجرين غير الشرعيّين، وقد أثبتت هذه الإجراءات الرادعة فعاليتها.
- دعم برامج التنمية في دول المصدر لتوفير فرص عمل للشباب حتى لا يفكروا في الهجرة. غير أن تلك الإجراءات ظلت مفتقرة إلى الفعالية وعاجزة إلى اليوم عن وقف الهجرة غير الشرعيّة، وما ينتج عنها من مآسٍ أثناء عمليّة العبور.

وقد وَقَّعَت دول شمال أفريقيا اتفاقيات إعادة التوطين مع عدة دول أوروبيّة، وغالبًا يكون ذلك في مقابل تقديم مساعدات مادية تساعد في التنمية، إلى جانب دعم مشترك في مراقبة الحدود. وقد طلبت إيطاليا تخصيص 1% من الناتج المحلي لكل من الدول الأوروبيّة لتقديمه لدول شمال أفريقيا والدول الأفريقية الأخرى لإقامة مشروعات، وأعمال، ومعالجة البطالة، والحد من الهجرة من الجنوب إلى شمال أفريقيا، ومن ثمة إلى أوروبا.

كما أن المقاربة العربيّة ركزت على الإطار متعدد الأطراف الذي يحقق قاعدة للمشاركة، والتشاور، والتنسيق مع دول الاتحاد الأوروبيّ من خلال عقد مؤتمرات وزارية تجمع بين دول عربيّة متوسطيّة، وبين دول أوروبيّة (**مؤتمري الرباط، وطرابلس 2006، قمة لشبونة 2007 أفريقيا – أوروبا**) طُرِحَت فيها أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة، ومخاطرها، وأساليب التصدي لها، ومعالجة تحدياتها من خلال اتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف تقوم فيها دول المقصد بالتعاون مع الأجهزة الوطنيّة، خاصة في الحملات الرقابية الحدودية، وفي عمليّات التدريب كذلك، ومن الملاحظ أن الإطار متعدد الأطراف كان يمزج بين التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعيّة، والمساعدات التنموية فيما يسمى بالمنهج الشامل، وتم التأكيد في مؤتمر طرابلس أنه لا يمكن للهجرة غير الشرعيّة أن تعالجها اعتبارات أمنية فحسب، بل ينبغي أن تقوم على أُطر التنمية الأوسع نطاقًا، وعلى إدماج الهجرة في إستراتيجيّات التنمية في إطار الشراكة من أجل التنمية.

ونظرًا لأن بلدان الاتحاد الأوروبيّ تهدف إلى التقليل من العدد المتوقع من المهاجرين هجرة غير شرعيّة فقد اتخذت سياسة استندت إلى **رؤية تهويلية** لخطر الهجرة غير الشرعيّة تتسمك بهاجس أمني عال خلق شعورًا معاديًا للمهاجرين ودعم الأيديولوجية العنصرية، وأدت هذه السياسة إلى التجريم القانونيّ لهذه الهجرة غير الشرعيّة، وتزايدت الإجراءات لمواجهتها ومن أهمها:

- التشدد في قوانين اللجوء، وتعزيز الرقابة على الحدود.
- اتباع أساليب للطرد، والترحيل القسري للمهاجرين غير الشرعيّين.

- نظمت المادة 62 من معاهدة أمستردام بشأن "الحرية، الأمن، العدل" الأسس القانونيّة الخاصة بالرقابة على الحدود، ومكافحة شبكات الجريمة، وكذا إعادة المهاجرين غير الشرعيّين إلى أوطانهم.
- تبنى المجلس الأوروبيّ في نوفمبر 2003 برنامج إجراءات مكافحة الهجرة غير الشرعيّة عبر الشواطئ البحرية للدول الأعضاء.
- محاولات التنسيق مع دول المنشأ الخاصة بالهجرة، وكذا دول العبور، لمساعدتها على تطويق مشكلة الهجرة غير الشرعيّة.
- السعي للحد من مزايا الهجرة غير الشرعيّة من خلال مكافحة ظاهرة التشغيل غير القانونيّ للمهاجرين، وتوقيع جزاءات على أصحاب الأعمال تحد من المزايا التنافسية التي يتمتعون بها نتيجة تشغيل عمالة رخيصة.
- اتباع سياسة لوي الذراع (Arm Twisting Diplomacy) بالربط بين توقيع عدد من دول جنوب المتوسط على اتفاقيات إعادة توطين مهاجرين غير الشرعيّين (Re-admission)، وتقديم مساعدات مالية، وفنية لهذه الدول، والتلويح بإمكانية تحديد حصص للهجرة لها، إذا ما قبلت ذلك.
- سعت الدول الأورومتوسطيّة إلى حث دول المغرب العربيّ على إقامة مراكز إنذار مبكر، ومعسكرات لإيواء المهاجرين الأفارقة الذين يحاولون عبور المتوسط.

كما أنه على مستوى الإجراءات الأمنية عملت الدول الأوروبيّة على إنشاء مجموعة من الدوائر المتخصصة لمحاربة الهجرة غير الشرعيّة، بالإضافة إلى عمل إجراءات أمنية تتمثل في تسييج الشواطئ الحدودية التي يعبر منها المهاجرون غير

الشرعيّين، وتنصيب كاميرات مراقبة، وآلات للإشعار المبكر، ووضع الأسلاك الشائكة على حدود بعض دول العبور للهجرة.

كما جاءت اقتراحات من بعض الدول الأوروبيّة ضمن الإجراءات الأمنية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة؛ حيث اقترحت بريطانيا استخدام **أسطول جلالة الملكة** لرصد الزوارق، والسُفن التي يشتبه في وجود المهاجرين على متنها، أما إيطاليا، وأسبانيا اقترحتا استخدام المعونات التي يقدمها الاتحاد لفائدة البلدان النامية، كوسيلة ضغط ضد البلد الذي يشتبه فيه التراخي عن ضبط تيارات الهجرة نحو بلدان الاتحاد الأوروبيّ، فضلًا عن تنظيم رحلات جوية مستأجرة لإعادة المهاجرين غير الشرعيّين إلى بلادهم.

كما اقترحت المفوضية الأوروبيّة أن يساعد الاتحاد الأوروبيّ بعض الدول الأفريقية مثل ليبيا في بناء المنشآت اللازمة للتعامل مع المهاجرين، وطالبي اللجوء السياسيّ القادمين من دول أفريقيا جنوب الصحراء.

كما صدَّق البرلمان الإيطالي على مشروع قانون تقدمت به الحكومة يقضي باستحداث جنحة الهجرة غير الشرعيّة وتنفيذ عقوبات قد تصل إلى السجن على المهاجرين غير الشرعيّين، إضافة إلى حزمة أخرى من العقوبات تتعلق بمدة التوقيف والترحيل إلى البلدان الأصلية. القانون الجديد يسمح كذلك بتعزيز الدوريات الأمنية في الشوارع للقيام بتفقد هويات المشتبه فيهم من المهاجرين غير الشرعيّين، وجاء في نص القانون عقوبات تتضمن السجن بين 6 شهور، و4 سنوات، وزيادتها في حالة العودة لارتكاب الجريمة، وسجن أصحاب الشقق المستأجرة للمخالفين من 6 شهور إلى 3 سنوات.

وقد خصصت القوات المسلحة الفرنسية، والإيطالية، والأسبانية، والبرتغالية، وحدات بحرية وجوية لاعتراض المهاجرين غير الشرعيّين، وتفتيش السفن المشبوهة التي تبحر في مياه المتوسط. كذلك أبرمت اتفاقيات لتطوير التعاون بين بلدان شمالي وجنوبي المتوسط؛ شملت هذه الاتفاقيات تدريب ضباط، وصيانة طائرات حربية حددت مهمتها بـ "حفظ السلام، وتنفيذ عمليّات إنسانية".

كما تم إنشاء "**الوكالة الأوروبيّة لإدارة عمليّات التعاون عند الحدود الخارجيّة**" المعروفة باسم "**فرونتكس**"، وفي منتصف عام 2005 بدأت ممارسة عملها في تنسيق الجهود المشتركة لمراقبة الحدود الخارجيّة للاتحاد الأوروبيّ، والجانب الأبرز في هذه الجهود تضمن العمليّات متعددة الجنسيات في البحر المتوسط، والمحيط الأطلسي لاعتراض القوارب المحملة بالمهاجرين المتجهة إلى السواحل الجنوبية لأوروبا. وتهدف عمليّات "وكالة فرونتكس" إلى منع هذه المراكب من الوصول إلى مياه الاتحاد الأوروبيّ الإقليميّة، وإن أمكن من إعادتها إلى محطات رحيلها.

ويجب أن نقر هنا أنه طوال تاريخ الاتحاد الأوروبيّ كان هناك تركيز ملحوظ من جانب واحد هو مكافحة جوانب الهجرة (أمن الحدود، اللجوء، وطرد المهاجرين غير الشرعيّين)، ويكاد يكون هناك غياب كامل للتنسيق بين السياسات بشأن الهجرة من أجل العمل، وقضايا إضفاء الشرعيّة على المهاجرين غير الشرعيّين، حتى وقت قريب.

لكن يجب الإشارة هنا إلى أنه تبلورت قناعات مشتركة مضمونها أن محاربة الهجرة غير الشرعيّة تتطلب على المدى الطويل مواجهة الآلية التي تعود إليها، والتي يغلب عليها شروط الفقر، وازدياد الفوارق الاجتماعيّة، وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة، ومن ثم لا بُد من سياسة تنموية تُمَكِّن من خلق فرص عمل، وتضمن

في نفس الوقت احترام الكرامة الإنسانية، ضمن إطار إستراتيجيّة مشتركة، وإصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع.

إن المفتاح الحقيقي للتصدي لتحديات الهجرة غير الشرعيّة هو التكامل بين التنمية الاقتصاديّة والعمالة، والتعليم، لذا فإن أحد أهداف الشراكة الأوروبيّة المتوسطيّة هو تحسين الظروف الاقتصاديّة في الدول المتوسطيّة خاصة شمال أفريقيا التي تُشَكِّل مصدرًا للهجرة إلى أوروبا، ويتضح ذلك من تطبيق سياسات تنموية مدعومة من الاتحاد الأوروبيّ، وذلك بتقديم المساعدات المباشرة إلى البلدان النامية لخفض ضغوط الهجرة من خلال تعزيز اقتصاد البلدان المُرسِلة للعمالة المهاجرة، وجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة يمكن أن تجذب المهاجرين المحتملين، ولإقامة مشروعات لجذب الاستثمارات، والإمكانات، وتوظيف الأموال لتحفيز المهاجرين المحتملين على البقاء.

وتلتزم الشراكة بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد تحسين إدارة الهجرة بطريقة شاملة وكلية ومتوازنة، وعلى هذا القدر من المسئولية المشتركة، والتعاون، تتألف الشراكة بين الاتحاد الأوروبيّ، وأفريقيا من مجموعة واسعة من التزامات سياسيّة، وإجراءات ملموسة تستند على فهم الفرص، والتحديات التي تصاحب الهجرة، لوضع سياسات مناسبة لمواجهة هذه التحديات، والمشاركة بالبدء في اتخاذ التدابير ضمن إطار الجهود المشتركة، والتي تتماشى مع السياسات الوطنيّة، والإقليميّة، على أن تعالج ضمن إطار الشراكة من أجل التنمية، والفرص، والتحديات الناجمة عن ذلك؛ فسياسة الاتحاد الأوروبيّ تسعى إلى توسيع الدعم لبناء القدرة المؤسسية، ووضع مشاريع في بلدان المنشأ، وبلدان العبور لمكافحة الهجرة غير الشرعيّة، وتعزيز الجهود لتجريم الاتجار بالبشر، وتهريبهم عن طريق سَن

التشريعات لمكافحة المنظمات الإجرامية، ومعاقبة مرتكبي المشاركة في التهريب، والاتجار بالبشر، وتشجيع التعاون في جميع المجالات لمكافحة الهجرة غير الشرعيّة.

خاتمة

لقد أصبحت الدول التي يقصدها المهاجرون غير الشرعيّين، تحت وطأة مشكلة حقيقية بحاجة إلى معالجة، خاصة إذا عَلِمنا أن هذه الدول في معالجتها لهذه المشكلة يجب أن تراعي وتوازن بين الاعتبارات الإنسانية والحفاظ على كيانها ومجتمعاتها عن التعامل مع قضية المهاجرين غير الشرعيّين، ومما زاد الأمر تعقيداً على حكومات هذه الدول تنامي ردود الأفعال الشعبية والرسميّة على أراضيها إما ضد الهجرة غير الشرعيّة وضرورة مواجهتها بكل قوة من ناحية، أو تسوية أوضاعهم من ناحية أخرى(*).

ونتيجة لذلك تم تكثيف الجهود الدوليّة من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعيّة، وحيث إنها لم تعد مشكلة وطنيّة أو إقليميّة تخص دولة أو قارة واحدة، بل أصبحت مشكلة عالميّة، فإن جهود مكافحة هذه الهجرة أخذت طابعًا عالميّا وإقليميّا ووطنيّا معً .

(*) على سبيل المثال، اعتصم خمسون شخصًا ينتمون إلى "الحركة الاشتراكيّة الأمريكيّة" العنصرية أمام مبنى بلدية لوس أنجلوس في ولاية كاليفورنيا ضد الهجرة غير الشرعيّة، وهم يحملون أعلامًا أمريكيّة ولافتات عليها صليب النازية. وسرعان ما واجه هؤلاء تظاهرة مناهضة لهم وبدأ تبادل الحجارة بين الطرفين قبل أن تتدخل شرطة المدينة وتعتقل العبض. واعتقلت الشرطة خمسة أشخاص من التظاهرة المضادة، في الوقت الذي خطب أعضاء الحركة العنصرية خطابات تعجُّ بمصطلحات لا سامية، عرقية وعُنصرية تجاه النساء. وقال متحدث باسم الحركة، التي بدأت في مدينة ديرويت، إنهم اختاروا مدينة لوس أنجلوس لأنها مليئة بالمهاجرين الذين يسرقون الوظائف الأمريكيّة ويرتكبون الجرائم، وقال المدير الإقليميّ للحركة، جيفري راسل هال، إن التحرك جاء أيضًا نتيجة لمحاولة الحكومة تسوية أوضاع بعض المهاجرين غير الشرعيّين. كما تظاهر آلاف الأشخاص يوم 24 مايو 2012 في تل أبيب ضد وجود مجموعة كبيرة من المهاجرين الأفارقة، حسب ما أعلنت المتحدثة باسم الشرطة لوبا سمري. وأشارت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى أن المتظاهرين رددوا شعارات ضد الأجانب وشعارات عنصرية. وأضافت المصادر إن إثنين من المتظاهرين تعرضوا بالضرب لعامل أجنبيّ كما هاجم آخرون سيارات تنقل مهاجرين أفارقة. وقدم حوالي ستون ألف مهاجر أفريقي معظمهم من السودان وإريتريا سرًا إلى إسرائيل عبر صحراء سيناء وهم يعيشون حاليًا في الدولة العبرية. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو قد تَعَهَّدَ خلال الاجتماع الإسبوعي لحكومته في القدس بوضع حد لوصول المهاجرين الأفراقة غير الشرعيّين إلى الدولة العبرية، وقال نتانياهو: "ظاهرة المتسللين غير الشرعيّين من أفريقيا خطيرة جدًا وتهدد مكونات المجتمع الإسرائيلي والأمن العام والهوية الوطنيّة". وأضاف: "إن لم نضع حدًا لهذه المشكلة فقد يتحول 60 ألف متسلل (متواجدون هنا) اليوم إلى 600 ألف متسلل مما يؤدي إلى إلغاء طابع إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية". وأشار نتانياهو إلى أنه أمر ببناء جدار لمنع وصول المهاجرين الأفارقة عبر صحراء سيناء المصريّة. وبدأت إسرائيل أيضًا ببناء سياج بطول 250 كيلو مترًا على الحدود مع مصر بهدف وقف تسلل المهاجرين. فيما شهدت عديد من الدول الأوروبيّة في الأونة الأخيرة مثل فرنسا وألمانيا وبلجيكا مظاهرات تدعو إلى تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيّين.

إن وجود بعض التشريعات والتدابير المقننة للظاهرة، والجهود الدوليّة، وسياسات دول الاتحاد الأوروبيّ للتعامل مع الظاهرة، والتي تدور كلها حول قوانين تجريم لهذه الظاهرة واتباع أساليب الطرد، والترحيل القسري للمهاجرين غير الشرعيّين، ونصوص قانونيّة تتضمن السجن للمهاجرين والسماسرة ومحاولة عقد اتفاقيات بين الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيّين تقنن بها عمليّة الهجرة إلا أنه رغم كل ذلك لم تنجح في القضاء عليها، وربما مرد ذلك إلى أن الهجرة غير الشرعيّة مرتبطة بظروف المجتمع ونظمه وسياساته، ومن ثم يتطلب القضاء عليها إحداث تغيير في الظروف والملابسات المصاحبة لها.

مراجع الفصل السابع

التقرير الإقليميّ لهجرة العمل العربيّة (2006). إدارة السياسات السكانية والهجرة، القطاع الاجتماعيّ، جامعة الدول العربيّة.

إيصبويا، ياسين (2009). **مداخلة حول الشباب والهجرة، تقارير المؤتمر العربيّ للسكان والتنمية: الواقع والآفاق 15 عام بعد مؤتمر القاهرة**، الدوحة.

بودينار، سمير (2007). الوضع القانونيّ للمغتربين المغاربة في دول غرب أوروبا "الواقع وإمكانات الارتقاء"، دراسة حالة الهجرة المغربية إلى أسبانيا، **ورقة عمل لندوة "المغتربون العرب من شمال أفريقيا إلى المهجر الأوروبيّ"**، جامعة الدول العربيّة، إدارة المغتربين العرب، بالتعاون مع برنامج الدراسات المصريّة الأفريقية بجامعة القاهرة.

بودينار، سمير (2008). تأثيرات الهجرة غير القانونيّة من أفريقيا على دول العبور، دراسة حالة المغرب العربيّ، رؤية نقدية، ورقة مقدمة لندوة "**الهجرة العربيّة الأقريقية إلى الخارج: مشكلات وحلول**"، جامعة الدول العربيّة، إدارة المغتربين العرب.

توفيق، راوية (2008). هجرة أبناء الشمال الأفريقي إلى أوروبا – تحليل الأسباب والواقع، **أعمال ندوة المغتربون العرب من شمال أفريقيا إلى المهجر الأوروبيّ** التي عُقِدت في الفترة من 23 – 24 أبريل 2007، برنامج الدراسات المصريّة الأفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة، القاهرة.

جفال، عمار (2007). العلاقة بين المغتربين ودولهم الأصلية، ورقة مقدمة لندوة "**المغتربون العرب بين شمال أفريقيا إلى المهجر الأوروبيّ**"، جامعة الدول

العربيّة، إدارة المغتربين العرب، بالتعاون مع برنامج الدراسات المصريّة الأفريقية بجامعة القاهرة.

داغر، فيوليت (2008). الهجرة إشكاليات وتحديات – فرنسا أنموذجًا، **سلسلة براعم 24**، أوراب – اللجنة العربيّة لحقوق الإنسان – الأهالي للنشر والتوزيع، دمشق ، الطبعة الأولى.

الزياتي، نعمان (2007). قضية التنمية ودوافع النزوح الداخليّ والهجرة إلى الخارج، **الأهرام الاقتصاديّ**، العدد (28).

شحاتة، رضا (2008). دراسة عن ظاهرة الهجرة غير النظامية من البلدان العربيّة إلى دول الاتحاد الأوروبيّ، وخبرات الدول العربيّة في مكافحة هذه الظاهرة، **ورقة وزارة القوى العاملة والهجرة في الاجتماع الخاص بوزراء العرب المعنيين بشئون الهجرة والمغتربين في الخارج**، 18 – 19 فبراير، جامعة الدول العربيّة.

كومن، جوديث (2008). أوروبا – الرقابة في مواجهة الحماية – اللاجئون والمهاجرون والاتحاد الأوروبيّ، **مجلة اللاجئون**، المفوضية السامية لشئون اللاجئين، جنيف، سويسرا، المجلد (4)، العدد (148).

موسى، مصطفى عبدالعزيز (2007). تأثير الهجرة غير الشرعيّة إلى أوروبا على صورة المغترب العربيّ، **أعمال ندوة المغتربين العرب من شمال أفريقيا إلى المهجر الأوروبيّ** التي عُقِدت في الفترة من 23 – 24 أبريل، برنامج الدراسات المصريّة الأفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة، القاهرة.

وهدان، أحمد (2005). **الحلقة النقاشية حول الهجرة غير الشرعيّة، المركز القوميّ للبحوث الاجتماعيّة والجنائية، قسم بحوث الجريمة، ورقة عمل.**

Edwards, B., Martin. (2005). **Migration into Southern Europe: Non-legality and labour markes in the region,** Paper presented at 11th EADI Conference, Bonn, "Parallel session III E: The Euro Med Process and Migration from Nothern Africa", MMO Working Paper No. 6.

Zohry, Ayman (2005). **Migration Without Borders: North Africa as a Reserve of Cheap Labour,** for Europe Draft Article of the Migration without Borders Series 19 January, UNESCO.

فهرس المحتويات

مقدمة 4

الفصل الأول: ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة (المفهوم - النظريّات المفسرة)

تمهيد 15

أولًا: مفهوم الهجرة 16

ثانيًا: التطور التاريخي للهجرة نحو أوروبا 26

1 – الهجرة قديمًا 28

2 – الهجرة في العهد الإسلاميّ 31

3 – الهجرة حديثًا 34

ثالثًا: النظريّات المفسرة للهجرة 35

1 – نظريّات الهجرة على المستوى الكلي 35

أ – النظريّة النيوكلاسيكية الكلية 36

ب – نظريّة النظام العالميّ 37

ج – نظريّة سوق العمل المزدوج 37

2 – نظريّات الهجرة على المستوى المتوسط 38

3 – نظريّات الهجرة على المستوى الجزئي 38

أ – نظريّة رأس المال البشريّ 39

ب – نظريّة الاقتصاديّات الجديدة للهجرة 39

مراجع الفصل الأول 40

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة من منظور عالميّ ومحلي

تمهيد 51
أولًا: تاريخ الهجرة المصريّة 52
1 – مرحلة الثلاثينيات والأربعينيات 1930م - 1950م 54
2 – مرحلة الخمسينيات 1950م - 1960م 55
3 – مرحلة الستينيات 1970م - 1980م 55
4 – مرحلة السبعينيات 1970م - 1980م 56
5 – مرحلة الثمانينيات (الانكماش) 1980 - 1990 57
6 – مرحلة التسعينيات 1990م - 2000م 58
7 – المرحلة من 2000م - حتى الآن 59
ثانيًا: حجم الهجرة غير الشرعيّة عالميًا 62
ثالثًا: حجم الهجرة غير الشرعيّة في مصر 66
مراجع الفصل الثاني 72

الفصل الثالث: العوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعيّة

تمهيد 78
أولًا: العوامل المحفزة على الهجرة في الأدبيات التربويّة 79
1 – الإعجاب الشديد بالغرب 80
2 – الرغبة في التقليد والمحاكاة لصور النجاح الاجتماعيّ والاقتصاديّ ... 80
3 – القُرب الجغرافي 81
4 – تأثير الإعلام 83

5 – الانبهار التقني ومناخ البحث العلميّ 84
6 – مظاهر الحريات 86
ثانيًا: الأسباب المجتمعية للهجرة غير الشرعيّة 86
1 – الأسباب الاقتصاديّة 86
2 – الأسباب الاجتماعيّة 96
3 – الأسباب السياسيّة 101
4 – الأسباب القانونيّة 105
5 – الأسباب البيئية 108
6 – الأسباب الثقافيّة 110
7 – الأسباب التعليميّة 112
8 – الأسباب الدينيّة 114
9 – الأسباب النفسيّة والصحيّة 115
مراجع الفصل الثالث 121
الفصل الرابع: أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة وانعكاساتها على الفرد والمجتمع
تمهيد 130
أولًا: الأبعاد المجتمعية لظاهرة الهجرة غير الشرعيّة 130
1 – الأبعاد الاقتصاديّة 131
2 – الأبعاد الاجتماعيّة 136
3 – الأبعاد السياسيّة 139
4 – الأبعاد الأمنية 145

5 – الأبعاد القانونيّة 148
6 – الأبعاد العلميّة والثقافيّة 155
7 – الأبعاد الدينيّة 162
8 – الأبعاد التربويّة 163
ثانيًا: الأبعاد الشخصية لظاهرة الهجرة غير الشرعيّة 168
1 – الأبعاد الصحيّة 168
2 – الأبعاد النفسيّة 169
مراجع الفصل الرابع 177
الفصل الخامس: دور المؤسسات التربويّة في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة
تمهيد 183
أولًا: وسائط المنظومة التربويّة غير المدرسيّة وآلياتها في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة 186
1– الأسرة كوسيط تربويّ 187
2– وسائل الإعلام 192
3– دور العبادة 193
4– جماعة الرفاق 201
5– الأندية الرياضيّة ومراكز الشباب 204
ثانيًا: وسائط المنظومة التربويّة المدرسيّة (التعليميّة) وآلياتها في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة 207
ثالثًا: آليات التعليم في تربية الطلاب وحمايتهم من أخطار الهجرة غير الشرعيّة (نموذجًا) 215

1- المقررات الدراسية 215
2- الأنشطة الطلابية 217
3- الإدارة المدرسيّة 217
4- المعلم 218
5- الطالب 220
6- التقويم 220
مراجع الفصل الخامس 222

الفصل السادس: تصور مقترح لدور التربية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة

تمهيد 230
أولًا: أهداف التصور المقترح 230
ثانيًا: الأسس التي يقوم عليها التصور المقترح 230
ثالثًا: إستراتيجيّات التصور المقترح 231
رابعًا: المهارات اللازمة للتصور المقترح 233
خامسًا: آليات تنفيذ التصور المقترح 234
قانون رقم 82 لسنة 2016 بإصدار قانون مكافحة الهجرة غير الشرعيّة وتهريب المهاجرين، مجلس النواب المصريّ 248
رأي دار الإفتاء المصريّة بشأن الهجرة غير الشرعيّة (فتوى) 265

الفصل السابع: الجهود الدوليّة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة

تمهيد 276
أولًا: محاولات التوصل إلى رؤية شاملة لطبيعة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة 278

1 – رؤية دول شمال المتوسط لطبيعة الهجرة غير الشرعيّة 279

2 – رؤية دول جنوب المتوسط لطبيعة الهجرة غير الشرعيّة 279

3 – نظرة مشتركة لطبيعة الهجرة غير الشرعيّة بين دول غربي المتوسط..... 284

ثانيًا: سياسات دول الاتحاد الأوروبيّ لمكافحة الهجرة غير الشرعيّة 283

خاتمة 299

فهرس المحتويات 304

المؤلف في سطور

صبري عبدالقادر محمد المدهون

- مصريّ الجنسية، من مواليد محافظة كفر الشيخ، جمهورية مصر العربيّة، أبريل 1977م.
- حصل على ليسانس الآداب والتربية تخصص اللغة الفرنسية من جامعة طنطا، فرع كفر الشيخ، عام 2001م.
- حصل على دبلوم الدراسات العُليا في السياسات الإدارية من جامعة الإسكندرية، عام 2013م.
- حصل على دبلوم الدراسات العُليا (الدبلوم المهني) في التخطيط التربويّ واقتصاديّات التعليم من جامعة كفر الشيخ، عام 2014م / 2015م.
- حصل على دبلوم الدراسات العُليا (الدبلوم الخاص) في أصول التربية من جامعة كفر الشيخ، عام 2015م / 2016م.
- حصل على درجة الماجستير في أصول التربية من جامعة كفر الشيخ، عام 2018م، عن رسالة بعنوان: التربية ومواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة.

- **حاصل على شهادة الدكتوراه فلسفة التربية، التخطيط التربويّ واقتصاديّات التعليم.**